

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .
أما بعد : فموضوع الرسالة "القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين وأثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردها" .

وقد تناول الموضوع الاختلاف بين منهج المحدثين ومنهج بعض الأصوليين في بعض القواعد الحديثية وما ترتب على ذلك من أثر في قبول الأحاديث والعمل بها ، مع دراسة مذهب كل فريق وأدلته ثم المناقشة والترجيح والمسائل التطبيقية .

وقد قسم البحث الى ثلاثة أبواب فيها الفصول والمباحث :

الباب الأول : الخير وفيه ثلاثة فصول : الأول : الخير باعتبار وصوله إلينا ،
الثاني : الخير المقبول والخير المردود ، الثالث : الخير المشترك بين المقبول والمردود .
الباب الثاني : صفة من تقبل روايته ومن ترد وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل ، وفيه فصلان : الأول : عدالة الراوي وكيفية ثبوتها ، الثاني : الجرح والتعديل .

الباب الثالث : الرواية وصفتها ومعرفة الرواة ، وفيه فصلان : الأول : طرق التحمل وصيغ الأداء ، الثاني : صفة الرواية ومعرفة الرواة .

وقد توصلت في نهاية بحثي إلى عدة نتائج من أهمها :

أن أسباب الاختلاف بين المحدثين وبعض الأصوليين في قبول الأحاديث أو ردها إنما يرجع إلى عدة أمور هي :

(أ) اشتراط بعض الأصوليين للعمل بخبر الواحد شروطاً لم يشترطها المحدثون في حد الحديث الصحيح المعمول به ، مثل ألا يكون الخبر مما تعم به البلوى ، وألا يعمل راويه بخلافه ، وألا يخالف القياس ، وألا يخالف عمل أهل المدينة .

(ب) الاختلاف في توفر بعض شروط الصحة ، أو في اشتراط بعضها .

(ج) اختلافهم في كيفية ثبوت عدالة الراوي .

(د) اختلافهم في الجرح والتعديل في كيفية ثبوته وأسبابه .

(هـ) اختلافهم في اثبات لفظ الحديث الشريف ، سواء كان اثبات معناه وهو ما يسمى (برواية الحديث بالمعنى) ، أو اثبات لفظة من ألفاظه وهو "زيادة الثقة" ، أو اثبات ذلك الحديث جملة عن الراوي وهو ما يعرف "بانكار الأصل رواية الفرع" .

(و) اختلافهم في الحكم على بعض صيغ أداء الراوي بالرفع أو عدمه ، وفي طرق تحمله قبولاً ورداً .

وخلاصة مسائل البحث أنها تدور على ثلاثة أقسام وهي :

(١) ما اتفقوا عليه في الجملة مثل : اتفاقهم على حجية خبر الواحد ووجوب العمل به وعلى ثبوت الجرح والتعديل لقول الواحد ، وغيره .

(٢) ما اختلفوا فيه : فكان بحث المسائل فيه على مذهبين :

(أ) مذهب المحدثين وأكثر الأصوليين .
(ب) مذهب الحنفية .

وهذا القسم يمثل أكثر مسائل البحث .

(٣) ما اختلف فيه المحدثون والأصوليون ، اختلافاً يصعب فيه فصل المذهبين كأن يوافق المحدثون في المسألة بعض الأصوليين ، أو يوافق الأصوليون بعض المحدثين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

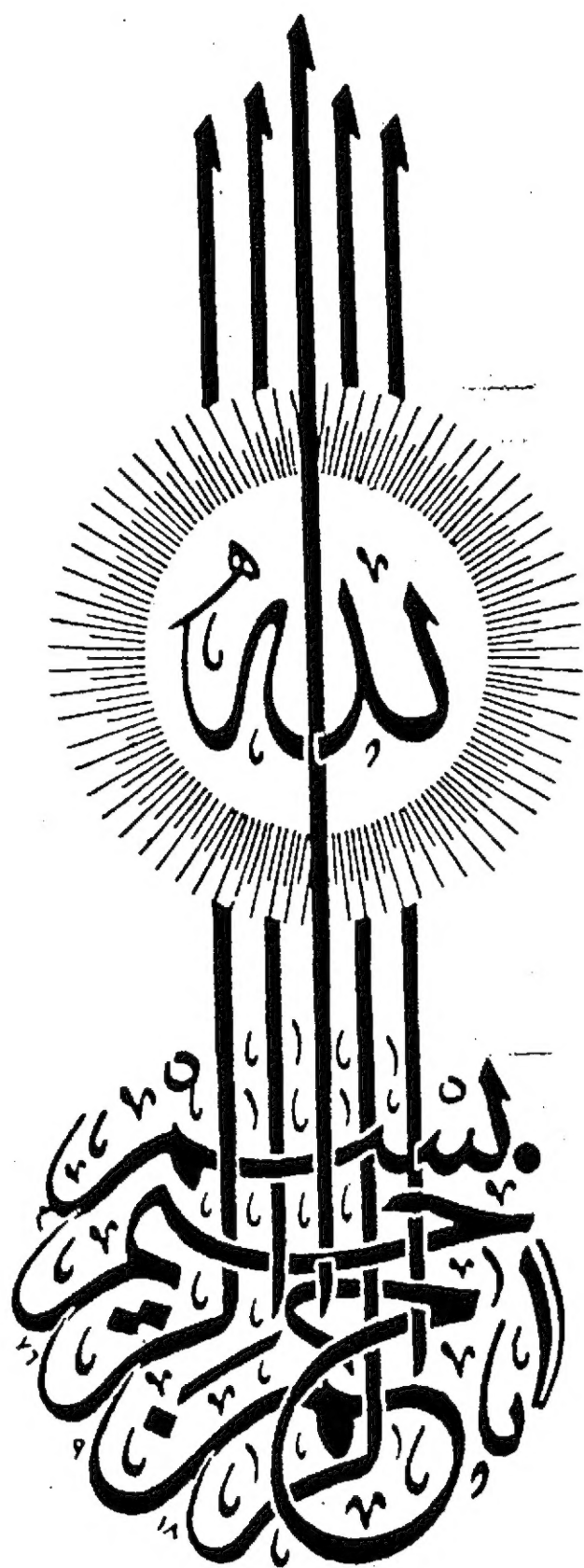
المشرف
د. محمد علي أبراهيم

المشرف
د. محمد سعيد بخاري

الطالبة
أميرة بنت علي الصاعدي

العميد

د. عبدالله بن عمر الوميجي



المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ} (١) ، {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً . وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ . إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} (٢) ، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ،
وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} (٣) .
أما بعد (٤) :

فإنَّ علم أصول الحديث من أهم علوم الحديث وأشرفها ، إذ هو
المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم ، وهو مادة أصول
الأحكام الشرعية ، وميزان تمييز صحيح الأخبار من سقيمها . وقد كان هذا
العلم مبنياً على أصول ، وأحكام ، وقواعد ، وأوضاع ، واصطلاحات

(١) سورة آل عمران : آية ٦٠-٦١ .

(٢) سورة النساء : آية ١ .

(٣) سورة الأحزاب : آية ٧٠-٧١ .

(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان يفتتح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبه .
وقد أخرجها أبو داود في كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح ٥٩١/٢ ح ٢١١٨ ،
والترمذي في النكاح ، باب في خطبة النكاح ٤٠٤/٣ ح ١١٠٥ ، والنسائي في النكاح
باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٨٩/٦ ح ٣٢٧٨ ، وابن ماجه في النكاح ،
باب خطبة النكاح ٦٠٩/١ ح ١٨٩٢ .

وانظر تحريجها في رسالة مستقلة بعنوان : "خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمها أصحابه" لمحمد ناصر الدين الألباني ، طبعة المكتب
الاسلامي .

(ب)

استنبطها الجهابذة من العلماء ، وشروط اشتراطها المحدثون الأخيار . يحتاج طالبها الى معرفتها ، والوقوف عليها ، واستخراج كنوزها ، واصطياد فرائدها . وقد تميز المحدثون - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بالموضوعية في تأسيسهم لعلم الحديث ، وبالدقة المتناهية والاحتياط الشديد في حكمهم على حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لذلك نجدهم وضعوا أسساً ثابتة ، وقواعد رصينة وأصولاً أصيلة ، لتمييز صحيح الحديث من سقيم ، وصدقه من زيفه ، حرصاً منهم على حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وحفاظاً على سنته الشريفة . فكانت هذه القواعد هي الميزان الحساس الذي توزن بها الأحاديث حتى لا يردوا حديثاً صحيحاً ، فيعطلوا بذلك سنة من سنن المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أمرنا باتباعه واقتفاء آثاره . ولا يقبلوا حديثاً ضعيفاً (الاجكام).

لذلك كان المحدثون هم الأصل والمرجع الذي يعول عليهم في الحكم على الأحاديث ، قبولاً ورداً ، صحة وضعفاً ، فالمرجع في كل فن إلى أهله ، فإن لهم قدّم السبق في ذلك . فقد أسهرُوا لَيْلَهُمْ ، وَأَظْمَأُوا نَهَارَهُمْ ، وَشَدَّوْا رِحَالَهُمْ ، في طلب حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وفي الناحية الأخرى ، نجد أَنَّ الأصوليين والفقهاء ممن اهتمَّ بالسنة النبوية ، من حيث كونها هي الأصل الثاني من أصول التشريع ، التي تقوم عليها الأحكام ، فكان اهتمام الأصوليين بالسنة من ناحية حُجِّيَّتِها واستنباط الأحكام الفقهية منها . فلذلك وضعوا قواعد وأصول وشرائط لقبول هذه السنن حتى تُقبَلُ وَيَتِمَّ الاحتجاجُ بها .

ولذلك نجد بعض الأصوليين عرض السنة على تلك القواعد والأصول فردوا بها أخباراً صحيحة عند أهل الصناعة الحديثية ، وقَبِلَ أحاديث دون اعتبار لشرائط الصحة . الأمر الذي أدَّى ببعض القواعد إلى مَسَّ العمل بالسنة في زاوية من زواياها . وَرَدَ قِسْمٌ منها لمخالفتها تلك القواعد والأصول . فَبَدَّلَ أَنَّ يرجعوا بها إلى السنة ويتحاكموا إليها ، رَجَعُوا بالسنة إلى قواعدهم وأصولهم ، فما كان منها موافقاً لقواعدهم قبلوه وإلا رَفَضُوهُ .

(ج)

وبناءً على هذا الاختلاف بين منهج المحدثين في الحكم على الأحاديث قبولاً ورفضاً ، ومنهج الأصوليين في قبول الأحاديث والعمل بها ، ولما ترتب على ذلك من أثر كبير في العمل بالأحكام المستنبطة من تلك الأحاديث أو إهمالها ، كان من اللازم مناقشة تلك القواعد والشروط ، وجمع القواعد والمسائل الحديثة التي حصل فيها اختلاف بين الفريقين ، ودراستها وبيان مذهب كل فريق وأدله ، ثم مناقشة هذه الأقوال وترجيح القول الصحيح في المسألة .

وبينما كنت أنقب وأبحث عن موضوع لرسالة الماجستير ، لفت انتباهي حديث الحافظ السخاوي عن بعض المسائل المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين ، وأشار إلى بعضها^(١) ، فطراً في ذهني حينها جمع هذه المسائل التي حصل فيها الخلاف بين الفريقين .

وشجعتني أيضاً على خوض هذا الموضوع ، أمنية في نفسي كثيراً ما ترددت في داخلي ، وهي دراسة علم أصول الفقه ، فرأيت الفرصة سانحة لأطلع على كتب علم أصول الفقه والتقرب منها ولو في جانب من جوانبها وهو جانب السنة .

ولذلك استعنت بالله على الكتابة في هذا الموضوع وخوض غماره ، وسميته : "القواعد والمسائل الحديثة المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين وبيان أثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردها"

وقصدي بالأصوليين : هم علماء الأصول ، سواء من كان على طريقة المتكلمين أو على طريقة الفقهاء ، فإن العنوان شامل لهما .

(١) انظر : فتح المغيث ١٧/١ - ١٨ .

ومما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع ، قيمته العلمية وخدمته للسنة المشرفة ، ولا يخفى على المشتغلين بخدمة السنة النبوية ، أهمية هذا البحث ومدى فائدته للفريقين من محدثين وأصوليين ، فإنني أحاول أن أجمع فيه بين اصطلاحيّ المحدثين والأصوليين ، مما ييسّر لي مطالعة كتب المصطلح وكتب الأصول في آن واحد .

وقد كان منهجي في البحث مايلي :

- (١) تحديد القاعدة أو المسألة المراد بحثها ، ثم أذكر تعريفها في اللغة والاصطلاح : اصطلاح المحدثين والأصوليين إن وجد ، أو أذكر صورة المسألة حتى تتضح للقارئ .
- (٢) أذكر مذهب المحدثين في المسألة مستقلاً ، وكذا مذهب الأصوليين ، إن أمكن ذلك ، وإن لم يتيسر الفصل كلية ، كأن يكون للمحدثين قولان قول موافق للأصوليين ، والآخر مخالف لهم ، وكذا الأصوليين ، فأذكر الأقوال في المسألة ، مع ذكر القائلين بالقول من محدثين وأصوليين .
- (٣) أذكر أدلة كل قول أو مذهب من الكتاب والسنة والاجماع والمعقول إن وجد أو من أحدهم مع مناقشة كل دليل . وذكر الاعتراضات التي وجهت على كل دليل مع الجواب عنها .
- (٤) بعد المناقشة أرجح القول الأقوى حسب ما ترجح لي في المسألة .
- (٥) أذكر بعض المسائل الفقهية ، كتطبيق تلك القاعدة ، إن وجدت وقد اكتفي بمسألة واحدة توضّح الغرض وتظهر القصد . وقد لأجد حسب اطلاعي مثلاً تطبيقياً فلا أذكر شيئاً . وهكذا أفعل في جميع المسائل .
- (٦) تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الرسالة من كتب السنة النبوية ، وكتب الآثار والمصنفات ، فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما غالباً ، وما لم يوجد فيها أخرجه من السنن والمسانيد وما تيسر لي من كتب التخريج .

(٧) رجعتُ في بحثِ المسائلِ التطبيقيةِ إلى كتبِ المذاهبِ الفقهيةِ ، فأذكرُ

الحديثَ وأقومُ بتخريجِهِ ، ثُمَّ أُبينُ وَجَهَ الدِّلالةِ من الحديثِ ، مع ذكرِ اختلافِ العلماءِ في المسألةِ ، وذكرِ القائلينَ بكلِّ قولٍ ، وكيفيةِ الاستدلالِ بالحديثِ على المسألةِ المذكورةِ ، وأجوبةِ الفريقِ الثاني عن الأخذِ بالحديثِ والردِّ عليهم ما أمكن بصورةٍ مختصرةٍ ، كما أنني لم أستوعبُ الأدلةَ في المسألةِ ، لأنَّ الغرضَ هو بحثُ المسألةِ حديثاً وليس فقهياً ، وبيانَ تعاملِ بعضِ الفقهاءِ مع الأحاديثِ الصحيحةِ .

(٨) ترجمتُ للأعلامِ الواردِ ذكرَهُم في الرسالةِ ، واتبعتُ في ترجمةِ العلمِ

منهجاً معيناً غالباً وهو : ذَكَرَ الكنيةَ أولاً ثم ذَكَرَ اسمِهِ ونَسَبِهِ وكونِهِ أصولياً أو محدثاً أو فقيهاً مع ذكرِ مذهبهِ الفقهيِّ ثم ذَكَرَ بعضَ مؤلفاتهِ ووفاتهِ . مع العلمِ أنني لم أترجمُ في التمهيدِ إلا لمنْ لم يردَّ اسمه في الرسالةِ ، وذلك لكتابةِ التمهيدِ في مرحلةٍ متأخرةٍ . أمّا مَنْ وَرَدَ اسمه في داخلِ الرسالةِ فإني ترجمتُ له عند أولِ ذكرٍ له .

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ تقسيمَهُ إلى ثلاثةِ أبوابٍ وفيها الفصولُ

والمباحثُ وهي كما يلي :

* المقدمة .

* التمهيد ويشتمل على :

(١) جهودُ المحدثين والأصوليين في خدمةِ السنةِ النبويةِ .

(٢) نشأةُ علمِ مصطلحِ الحديثِ وأهميتهُ .

(٣) نشأةُ علمِ أصولِ الفقهِ وأهميتهُ .

(٤) أسبابُ الاختلافِ بين المحدثين والأصوليين .

البابُ الأولُ : الخبر .

وفيه ثلاثةُ فصولٍ :

الفصلُ الأولُ : الخبرُ باعتبارِ وصولهِ إلينا .

وفيه ثلاثةُ مباحثٍ :

المبحثُ الأولُ : تقسيمُ الخبرِ عند المحدثين والأصوليين .

وفيه ثلاثةُ مطالبٍ :

(و)

المطلب الأول : تعريف الخبر والسنة لغة واصطلاحاً عند المحدثين والأصوليين .

المطلب الثاني : تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا عند المحدثين والأصوليين .

المطلب الثالث : موازنة بين التقسيمين .

المبحث الثاني : ما يفيد خبر الواحد .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : يفيد العلم بنفسه .

المطلب الثاني : يفيد الظن .

المطلب الثالث : ثمرة الخلاف .

المبحث الثالث : العمل بخبر الواحد بين المحدثين والأصوليين .

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : شروط العمل بخبر الواحد .

المطلب الثاني : خبر الواحد فيما تعم به البلوى .

المطلب الثالث : خبر الواحد إذا عمل راويه بخلافه .

المطلب الرابع : خبر الواحد إذا عمل أهل المدينة بخلافه .

المطلب الخامس : خبر الواحد إذا خالف القياس .

الفصل الثاني : الخبر المقبول والخبر المردود .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : الحديث الصحيح .

المبحث الثاني : الحديث المرسل .

المبحث الثالث : تعارض الوصل والارسال .

المبحث الرابع : المجهول .

الفصل الثالث : الخبر المشترك بين المقبول والمردود .

وفيه مبحثان :

(ز)

المبحث الأول : الموقوف .

المبحث الثاني : زيادة الثقة .

الباب الثاني : صفة من تقبل روايته ومن ترد ، وما يتعلق بذلك من

الجرح والتعديل .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : عدالة الراوى وكيفية ثبوتها .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : العدالة .

المبحث الثاني : التعديل على الإبهام .

المبحث الثالث : إنكار الأصل رواية الفرع .

المبحث الرابع : رواية المبتدع .

الفصل الثاني : الجرح والتعديل .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف علم الجرح والتعديل ونشأته وأسبابه .

المبحث الثاني : اشتراط العدد في الجرح والتعديل .

المبحث الثالث : الجرح والتعديل على الإبهام .

المبحث الرابع : تعارض الجرح والتعديل .

الباب الثالث : الرواية وصفتها ومعرفة الرواة .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : طرق التحمل وصيغ الأداء .

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : القراءة على الشيخ .

المبحث الثاني : الإجازة .

المبحث الثالث : المناولة .

المبحث الرابع : المكاتبة .

المبحث الخامس : الوجادة والاعلام والوصية .

(ح)

الفصل الثاني : صفة الرواية ومعرفة الرواة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : رواية الحديث بالمعنى .

المبحث الثاني : تعريف الصحابي .

ثم الخاتمة - نسأل الله حُسْنَهَا - وفيها خلاصة الرسالة وأهم النتائج .
هذا وقد واجهني في البحث ماواجه غيري من طلبه العلم ، من مشاكل وصعوبات تعترض الباحث فتثنيه عن بحثه حيناً ، وتدفعه إلى الأمام حيناً آخر ، وماذلك إلا تمحيص لقدرات الباحث ، واختبار لصبره وصموده ، ومن أهم تلك الصعوبات التي واجهتني في الرسالة مايلي :

(١) كِبَرُ الموضوع ، وكثرة مباحثه ، ودقته ، ولا يخفى ذلك على أهل الاختصاص .

(٢) صعوبة صياغة مذهب كل فريق على حده ، فغالبا ما نجد للأصوليين قولين ، أحدهما موافق للمحدثين وقال به بعض الأصوليين ، والآخر مخالف للمحدثين وقال به بعض الأصوليين ، وكذلك المحدثين . ولكنني غالبا أذكر قول جمهور الأصوليين أو جمهور المحدثين منفرداً ومن تفرّد من الفريقين بقول مخالفٍ أذكره في القول الآخر ممن وافقهم .

(٣) صعوبة العثور على المسائل التطبيقية ، وقد تطلب ذلك مني أن أقرأ في

كتب الفروع الفقهية لأعثرُ على المسائل ، فأخذ ذلك مني وقتاً كبيراً .

(٤) حاجة الموضوع إلى مشرف مساعد متخصص في أصول الفقه ، وقد تم

تعيينه ، بعد مضي أكثر من نصف المدة ، وبدأ معي قليلاً ، واطّلع

على بعض المباحث ، ثم اعتذر لكثرة مشاغله . ثم تم تعيين مشرف

آخر بعد مضي أكثر المدة ، وكان لابد من مراجعة جميع المباحث معه

والأخذ بملاحظاته واقتراحاته .

(ط)

هذه بعض الصعوبات التي واجهتني في الرسالة ، والتي استطعت
- بفضل الله - أن أتغلب عليها بعون الله أولاً ، ثم بفضل مشرفي سعادة
الدكتور/محمد سعيد بخاري ، ودفعه لي إلى الأمام قُدماً ، حيث كان يضعني
دائماً في مكان أعلى مما أنا فيه ، وينظرُ إلى نظرة أكثر مما أستحق .

فإليه أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص ، فهو أستاذي وشيخي
ومشرفي .. فقد تتلمذت على يديه منذ مرحلة البكالوريوس ، فكان نعم
الشيخ ، وخير الدليل ، فقد أخذ بيدي إلى طريق العلم ، ودلني على سبله
ووسائله ، وأرشدني إلى كنوزه وذخائره ، ولم يبخل عليّ بجهد ولا وقت ،
فقد فتح لي باب علمه أطرقه وقت ماأشاء - وماأكثر ماطرقته - من غير أن
أسمع منه كلمة ملل أو ضجر ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأثابه على
ذلك جنات عدن ، وأورده حوض نبيه - صلى الله عليه وسلم - وحشره في
زمرة المحدثين ، إنه على ذلك قدير .

كما أتقدم بالشكر إلى والدي الكريمين .. اللذين رصفا لي طريق العلم
وغرسا في نفسي بذور الطموح والعطاء .. وربياني على حب الدين وأهله ،
وأنشأني في طاعة الله .. فجزاهما الله خيراً .. وأمنهما يوم الفرع الأكبر ..
وكما أخص بالذكر والشكر زوجي العزيز - حفظه الله - الذي بالغ
في مساعدتي ، وأجزل في عطائه ، وفرغ أوقاته ولحظاته لمساندتي ، وتجاوز
عن تقصيري ، وعفا عن هفواتي ، فكان خير رفيق لي في دراستي ، ونعم
معين لي في بحثي ، أعود إليه كلما أوصدت الأبواب في وجهي ، وتشعبت
الطرق أمامي ، وأغلقت العبارات في ذهني ، فأجد لديه الحل والأمل - بعد
الله سبحانه وتعالى - فكان دائماً يروض ذهني ، ويقوم ما عوج من فكري ،
وكان ينظر إلى بحثي بعين الناقد الحصيف ، والموجه الشريف ، فجزاه الله
خيراً ، وبارك لي فيه ، وجمعني وإياه في روضات وعيون .. يوم لا ينفع مال
ولا بنون .

(ي)

كما أشكر كل من ساعدني في البحث ، من أساتذة فضلاء ، وأخوات
مخلصات ، وكل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد .
وأخص بالذكر سعادة الدكتور/محمد علي ابراهيم ، المشرف الأصولي
المساعد ، الذي وافق على مساعدتي رغم كثرة مشاغله ، فكان ناقدا حسيفا ،
وموجهها أميناً . استفدت من علمه وقلمه ، وفكره وملاحظاته . بارك الله
فيه وفي علمه ، ونفعه الله بما علمه .

كما **أشكر** فضيلة الشيخ حماد الأنصاري ، الذي أمدني ببعض
المراجع القيمة والرسائل الفريدة ، أطال الله عمره في طاعته ، وجعل ذلك
في ميزان حسناته .

كما لا أنسى أن أشكر سعادة الدكتور/محمد العروسي ، الذي أشرف
على هذه الرسالة فترة من الزمن كمشرف أصولي مساعد ، ثم اعتذر لكثرة
مشاغله ، وقد أتحفني بعلمه ، وأحاطني باهتمامه ، وأسدى إلي نصحه ، فجزاه
الله خير الجزاء ، ونفع بعلمه طلابه .

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الأجلاء ، الذين
نظروا في هذا الجهد المتواضع بعين التقويم والتسديد ، فجزاهم الله عني
وعن طلبة العلم خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين .

الطالبة

أميرة بنت علي بن عبد الله الصاعدي الحربي

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

التمهيد

ويشتمل على النقاط التالية :

- (١) جهود المحدثين والأصوليين في خدمة السنة النبوية .
- (٢) نشأة علم المصطلح وأهميته .
- (٣) نشأة علم الأصول وأهميته .
- (٤) أسباب الاختلاف بين المحدثين والأصوليين .

جهود المحدثين والأصوليين في خدمة السنة النبوية (*)

إن علم الحديث النبوي من أشرف العلوم وأفضلها ، وذلك لشرف مدلوله ومتعلقه ، ويكفي طالبه شرفاً أن يدرس سيرة النبي عليه الصلاة والسلام وأحواله وأقواله ، وأن يتصل اسمه باسمه عليه الصلاة والسلام إن كان من رواة حديثه وناقلي سنته .

ومن حفظ الله لهذا الدين ، أن هياً لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رجالاً وققوا حياتهم لخدمة السنة النبوية ونشرها ، وحفظها من الدرس والضياع ، ومن الدس والتحريف ، وضبط أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وجميع شؤونه .

وهؤلاء الرجال هم المحدثون ، وهم ثقله هذا العلم وحفاظه وتقاده ، فقد بذلوا في خدمة السنة النبوية جهوداً كبيرة ، لينفوا عنها تحريف الضالين وتأويل الجاهلين ووضع الوضايع .

وتتمثل جهود المحدثين في خدمة السنة النبوية في عدة جوانب من أهمها :

تثبتهم في قبول الأخبار ، وقد بدأ الاحتياط والتثبت في رواية الأحاديث وقبولها ، منذ عصر الصحابة - رضوان الله عليهم - فهذا أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - أول من احتاط في قبول الأخبار^(١) ، وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يسن للمحدثين التثبت في النقل^(٢) ، وكذلك باقي الصحابة كان لهم طرق مختلفة في التثبت من الأخبار . وما ذلك إلا حفاظاً منهم على سنة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ثم جاء بعدهم التابعون

(*) انظر في هذا الموضوع : المحدث الفاضل ص ١٥٩ وما بعدها ، الحديث والمحدثون ص ٤٥٣ وما بعدها ، السنة قبل التدوين ص ١٥ وما بعدها ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٦ وما بعدها ، أصول الفقه الاسلامي للزحيلي ٤٥٥/١ وما بعدها ، مباحث السنة عند الأصوليين : مقال في مجلة البحوث الاسلامية ٢٤٠/٢٠ وما بعدها .

(١) وذلك في قصته مع الجدة وسيأتي تخريجها ص ٧٨

(٢) وذلك في قصته مع أبي موسى الأشعري وسيأتي تخريجها ص ٧٨

وأتباعهم ولم يكونوا أقل احتياطا من الصحابة - رضي الله عنهم - في الاحتياط والتثبت ، بل زادت عنايتهم بذلك لظهور الفتنة ، والأهواء السياسية ، مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث ، الأمر الذي جعل العلماء يسألون عن الرجال ويتثبتون في مصادر الرواية ، وفي ذلك يقول محمد بن سيرين : "لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" (١).

وقد كانوا يتثبتون في قبول الأخبار بكل وسيلة تطمئن إليها قلوبهم ، ولو أدى ذلك إلى السفر الطويل من أجل حديث واحد ، ولقد كانت هذه الوسائل التي اتبعوها للتثبت من الرواية ، هي البذور الأساسية لعلم مصطلح الحديث الذي نضج واكتمل بعد ذلك ، وأصبح علما قائما بذاته ، حيث بدأ تدوين السنة في المصنفات والجوامع ، ويعد هذا التدوين من أعظم الجهود الجبارة التي قام بها المحدثون في خدمة السنة النبوية ، حيث لم تدون السنة على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - كما دُوِّن القرآن ، بل كانت محفوظة في صدور الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - إلى أن تم تدوينها في المسانيد والجوامع (٢).

ولقد انبثق عن تدوين السنة علم مصطلح الحديث ، وهو علم يبحث عن حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها ، وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها . ولم يكن هذا العلم مروجاً لدى القرون الثلاثة الأولى ، بل كان الكلام عن أنواع منه متفرقة بين ثنايا الكتب ، ولم يفرد بالبحث في مصنف واحد إلا في منتصف القرن الرابع الهجري تقريبا ، وكان أول من صنف في ذلك الفن القاضي الرامهرمزي ، ثم تتابعت

(١) مقدمة صحيح مسلم ، باب بيان أن الاسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ١٥/١ .

(٢) وسيأتي الكلام عن مراحل تدوين السنة ص ١١

التأليف بعد ذلك ، تقعيدا وتأسيسا لهذا الفن حيث بلغت أنواع علومه
خمسا وستين نوعا أو يزيد .

كما أن من جهود المحدثين العظيمة في خدمة السنة ، بيان حال
الأحاديث صحة وضعفا ، وهذا من أهم ثمار علم مصطلح الحديث ، وهو
أساسه الذي بني عليه ثم تفرعت عنه باقي العلوم الأخرى ، إذ الهدف
الأساسي من دراسة علم الحديث : هو بيان حال الأحاديث النبوية ، وتمييز
صحيحها من ضعيفها ، حتى تسلم الأحاديث من الدس والتحريف ، فعكف
علماء الحديث على دراسة الأسانيد والمتون ، فجمعوا الطرق للحديث الواحد
للمقارنة بينها وللحكم على الحديث بمجموع طرقه ، كما أنهم عمدوا إلى
بعض الكتب الزاخرة بالأحاديث النبوية ، فخرّجوا أحاديثها وحكموا عليها
خدمة منهم لحديث المصطفى - صلى الله عليه وسلم - .

ثم يأتي بعد ذلك جهودهم في علم الجرح والتعديل ، حيث يعتبر هذا
العلم عماد علوم السنة إذ الغرض منه تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث
النبوية ، عن طريق الكشف عن أحوال رواة السنة ، وتمييز الصادق من
الكاذب ، والضابط من الواهم . وقد بذلوا في سبيل ذلك جهدا عظيما ،
وتحملوا لأجله المشاق والمتاعب والسفر الطويل ، من أجل البحث عن حال
الراوي وصفاته وأخلاقه وعقيدته . حتى يكونوا على بينة من أمر الرجل
فلا يوثقون ضعيفا ولا يضعفون ثقة إلا بعد دراسة مستفيضة عن حياته (١).

كما أن من مفاخرهم علم تاريخ الرواة ، وهو علم مهم وعظيم ، إذ
بمعرفة تعرف أحاديث الثقات من غيرهم ، وما يقبل منها وما يرد ، وبه
يعرف المتقدم من المتأخر من أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
فيعرف بذلك الناسخ من المنسوخ عند تعارض الأحاديث وتعدد الجمع بينها .
وبمعرفة تاريخ الرواة يمكننا الوقوف على اتصال السند وانقطاعه بسبب ما يقع
من بعض الرواة من كذب أو تدليس أو إرسال ، ولا يعرف ذلك إلا بمعرفة

تاريخ الراوي ، ومعرفة تلاميذه وشيوخه . لكل ذلك اهتم علماء الحديث بهذا العلم اهتماما بالغاً . بل اهتموا كذلك باسم الراوي وكنيته ولقبه ، وربما اشتهر الراوي بلقبه دون كنيته أو العكس . فعنوا بذلك عناية تامة ، وألفوا في ذلك المصنفات الخاصة . وقد يحصل أن يشتبه أسماء بعض الرواة ، فيتفق في الاسم الواحد لفظاً وخطاً أكثر من راو وهو المتفق والمفترق ، وقد يتفق اسماً راويين فأكثر خطأ فقط وتختلف لفظاً وهو ما يسمى بالمؤتلف والمختلف فألفوا في كل هذه الأنواع المؤلفات المفردة ، لئلا يؤدي الاشتباه في هذه الأمور إلى تضعيف ثقة أو توثيق ضعيف .

ولاننسى كذلك جهود المحدثين في دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث النبوية وهو ما يسمى بعلم مختلف الحديث ، أو تأويل مشكل الحديث ، وهو فن جليل يحتاج إليه كل عالم وفقهه ، ليقف على حقيقة المراد من الأحاديث النبوية ويدفع التعارض الظاهري عنها ، عن طريق الجمع بين الأحاديث المتعارضة بما يزيل إشكالها . ولم يتصد لهذا العلم إلا فقهاء المحدثين الذين يغوصون في معاني الأحاديث الدقيقة ويستخرجون كنوزها .

كما عني المحدثون بمعرفة الناسخ والمنسوخ من الأحاديث ، وهو فن صعب المنال ، حتى قال الزهري عنه "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من منسوخه" (١) . وهذا العلم من ضرورات الفقه والاجتهاد ولا يحل للفقهاء والعالم الفتوى بالحديث دون معرفته بناسخ الحديث ومنسوخه . وقد ألف المحدثون في هذا الفن المصنفات الخاصة ، ومن أشهرها كتاب "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" للحازمي .

وكذلك اهتموا بمعرفة علل الأحاديث ، وهذا العلم من أجل علوم الحديث وأشرفها وأدقها . ولا يتأهل للنظر فيه إلا حذاق المحدثين وجهابذتهم

كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم . وقد ألف في هذا الفن المصنفات الكثيرة التي تبين عظمة علماء الحديث ، وتكشف عن دقتهم في نقد الأحاديث وتعليقها . ومن ذلك : كتاب العلل ومعرفة الرجال لابن المديني ، والعلل للبخاري ، والعلل للترمذي وغيرها .

ثم تأتي جهودهم في معرفة الموضوعات وكشف حال الوضاعين ، فعنوا بدراسة أسباب الوضع وكشف أحوال الوضاعين عناية فائقة . فوضعوا القواعد الدالة على وضع الحديث وأقاموا الأمارات على ذلك . وبينوا للناس الأحاديث الموضوعة ، وصنفوا في ذلك كتب الموضوعات ، فأصبحت الأحاديث الموضوعة لاتروج في الأمة ولا تخفى على علماء الحديث ، بسبب جهودهم المخلصة وقواعدهم الراسخة في كشف الوضع والوضاعين .

وعند النظر إلى جهود المحدثين في خدمة السنة ، نجد أنهم قد اهتموا بسنته - صلى الله عليه وسلم - فائق الاهتمام ، واعتنوا بحياته وسيرته أشد العناية ، فنقلوا إلينا جميع أفعاله في "سفره وحضره ، وطقنه وإقامته ، وسائر أحواله من منام ويقظة ، وإشارة وتصريح ، وصمت ونطق ، ونهوض وقعود ، ومأكل ومشرب ، وملبس ومركب ، وما كان سبيله في حال الرضا والسخط ، والانكار والقبول ، حتى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها ، والنخاعة من فيه أين كانت وجهتها" (١) .

وعندما نقل المحدثون كل هذه الأمور عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - إنما كان غرضهم وهدفهم هو نقل ما كان عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حياته العملية إلى الناس حتى يتسنى لهم الاقتداء به - صلى الله عليه وسلم - لأنه هو الاسوة الحسنة . لذلك نجد أنهم ينقلون لنا جميع ما يتصل به - صلى الله عليه وسلم - سواء أثبت ذلك حكما شرعيا أم لا . فجزاهم الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .

أما علماء الفقه والأصول فقد اهتموا كذلك بخدمة السنة النبوية ، باعتبارها المصدر الثانى من مصادر التشريع الاسلامى ، فهي المبينة لمجمل القرآن ، والمقيدة لمطلقه ، والمخصصة لعمومه ، والمفسرة لمبهمه . كما أنها قد تستقل بالتشريع ، فتشريع من الأحكام مالم يرد في القرآن ، كتحرير الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها في النكاح ، وكتحريم لحوم الحمر الأهلية ، وتحريم كل ذي ناب من السباع ، وغير ذلك .

ومن هنا كان اهتمام الفقهاء والأصوليين بالسنة من ناحية استنباط الأحكام منها ، ومن كونها أصلاً لها من أصول التشريع . فنجد الأصوليين اهتموا بأقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها ، من ناحية أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو المشرع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده ، ويبين للناس دستور الحياة .

فالذي ينصب اهتمامهم عليه ، إنما هو السنة بكونها مصدراً من مصادر التشريع . لذلك انصرف اهتمامهم إلى دراسة متون السنة ، واستنباط قواعد الأحكام التشريعية منها ، فوضعوا المقاييس والقواعد لنقد المتون ودراساتها ، حتى تسلم لهم الأحاديث فيحتجون بها .

ومن مظاهر تقدمهم للمتون ، اشتراطهم شروطاً خاصة لا بد أن تراعى في الحديث ، لكي يكون مقبولا لديهم ومعمولا به . ومن مقاييسهم على سبيل المثال :

اشتراط الأحناف في الخبر مايلي : عرض خبر الواحد على القرآن وعلى السنة المتواترة أو المشهورة ، وعرض خبر الآحاد على القياس ، وعلى عمل الصحابي ، واشتراطهم الفقه في قبول ما يرويه الواحد معارضا للقياس ، وكذلك ردهم لخبر الواحد إن كان مما تعم به البلوى .

أما المالكية ، فمن أشهر مقاييسهم : إجماع أهل المدينة ، فمتى ماخلفه خبر الواحد فهو غير معمول به لاطعنا فيه ولكن رأوا أن غيره قد عارضه وهو أقوى منه .

فمن هذه الشروط يتضح لنا اهتمام الأصوليين بدراسة متون السنة من ناحية خاصة لديهم ، وهي مدى الاستفادة من هذه الأحاديث في استنباط قواعد الأحكام الفقهية .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن الأصوليين اهتموا بدراسة السنة في عدة مباحث من كتبهم ، من ذلك : أفرادهم مبحث السنة ، باعتبار وصولها إلينا متواترة وآحاد ، ودراسة جميع المباحث المتعلقة بالسنة وقواعدها الاصطلاحية ، من عدالة الراوي وضبطه ، وجرحه وتعديله ، وغير ذلك من المباحث التي يبحثها المحدثون في علم المصطلح .

ثم نجدهم يتكلمون في جانب آخر وهو : منزلة السنة من القرآن من حيث الرتبة ، فهل السنة والقرآن في المرتبة سواء ، بحيث أن السنة تنسخ القرآن؟ أم أن السنة في المرتبة التالية للقرآن ، وبالتالي فهي لا تنسخه . وكذا منزلة السنة من القرآن من جهة ماورد فيها من أحكام ، فقد تأتي السنة مقرررة ومؤكدة لحكم ثبت في القرآن ، كما تأتي السنة مبينة للقرآن : تفصل مجمله ، وتوضح مشكله ، وتخصص عمومه ، وتقيد مطلقه ، أو تبين القرآن عن طريق التفريع على أصل ورد فيه .

كما بحثوا دلالة فعل الرسول صلى الله عليه وسلم على الحكم الشرعي فمن أفعاله صلى الله عليه وسلم ما يكون صادرا بمقتضى الطبيعة الجبلية ، بحيث لا يعتبر تشريعا للأمة ، ومنها ما صدر منه بمقتضى الخبرة الانسانية والتجارب وهو كذلك ليس تشريعا للأمة ، ومنها ما ثبت خصوصية له صلى الله عليه وسلم بدليل فهو خاص به . أما إذا كان فعله بيانا لواجب مجمل ثبت في القرآن فيجب عليها حينها ذلك الفعل واتباعه صلى الله عليه وسلم . وهكذا نجد أن اهتمام الأصوليين بالسنة من الناحية التشريعية ، كان عظيما ومهما جدا ، حيث قدموا للأمة خدمة جليلة ، تتمثل في دراسة حجية السنة ، واستنباط الأحكام التشريعية في جميع جوانب الحياة ، والتي تحتاجها الأمة كحاجتها إلى الطعام والشراب ، لأننا متعبدون باتباعه صلى الله عليه وسلم في سلوكه وأخلاقه وتشريعاته ، فلا يكفي الاقتداء بسنته فحسب ، بل لابد من اتباع أوامره ونواهيه ، امتثالا لقوله تعالى : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } (١) ، ومأمورين بطاعته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : { أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ } (٢) .

(١) سورة الحشر : آية ٧

(٢) سورة النساء : آية ٥٩

نشأة علم المصطلح وأهميته^(١)

تعريفه :

هو مجموع القواعد والمباحث الحديثية المتعلقة بالإسناد والمتن أو بالراوي والمروي من حيث القبول والرد .
نشأته :

لقد نشأ هذا العلم مع نشأة الحديث الشريف في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، حيث وضع عليه الصلاة والسلام الجذور الأساسية لهذا العلم ، وأرسى قواعده ، فقد جاء عنه أنه قال : "نَضَرَ اللَّهُ امرءاً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفَظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ" (٢) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : "مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (٣) .

فهذان الحديثان أصلان عظيمان في ضبط الرواية وحسن تحملها وأدائها ، وفي وجوب تبليغ الحديث ونقله .

كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم التحذير من وضع الحديث فقال :
"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (٤) .

(١) انظر في هذا الموضوع : نزهة النظر ص ١٥-١٧ ، لمحات في أصول الحديث ص ١٩-٢٣ ، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث ص ١٠١-١٠٩ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٦١-٦٨ ، توضيح الأفكار ٣٧/١-٤١ ، مقدمة الإرشاد للنووي للمحقق ٤٢/١-٦٣ ، مقاييس نقد متون الحديث ص ٦١ وما بعدها .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٨٢ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب العلم ، باب كراهية منع العلم ٦٧/٤ ح ٣٦٥٨ ، والترمذي في كتاب العلم ، باب ما جاء في كتمان العلم ٢٩/٥ ح ٢٦٤٩ ، وقال :

حديث حسن ، وابن ماجه في المقدمة ، باب من سئل عن علم فكتمه ٩٦/١ ح ٢٦١ سيأتي تخريجه ص ٢٠٢ .

وكذلك نجده صلى الله عليه وسلم يضع الأسس لعلم الجرح والتعديل الذي هو قطب الرchy بالنسبة لعلوم الحديث ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لحفصة أم المؤمنين رضي الله عنها : "إن عبد الله رجل صالح" (١) ، وهذا تعديل وتزكية منه صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر . وكذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : "أئذنوا له فبئس رجل العشيرة" (٢) . وهذا جرح منه صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل . وهو دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدين ، من النصيحة للسائل ليس بغيبة ولو كان غيبة لما أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم ، ويفهم منه أيضا إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجنب الرواية عنهم ، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم (٣) .

وكذلك نجد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتموا بحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت لهم معايير ومقاييس في قبول الأحاديث أو ردها ، وبما أن الصحابة كلهم عدول ضابطون ولا يوجد فيهم كذاب ولا متهم في نقله ، وما حصل من بعضهم فهو نوع من السهو والغلط وهو يسير ونادر ، لذلك فقد سلم الاسناد لصحته وعدالة رجاله ، وبقي متن الحديث وهو الذي استعمل فيه الصحابة طريقة النقد ، بعرضه على كتاب الله ، فما خالف كتاب الله من أحاديث فهي مردودة ، وليس ذلك منهم تكذيبا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن لتيقنهم أنه ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن راويه لعله أخطأ أو وهم ؛ لأن القرآن والسنة من عند الله فلا يمكن أن يختلفا أو يتناقضا .

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٥/٢ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٠١ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٨٣-٨٤ ، باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسؤول عنه .

ومثال ذلك : مارواه مسلم في صحيحه (١) عن أبي إسحاق قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي ، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً ، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كِفَا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ ، فَقَالَ : وَيْلَكَ تَحْدُثُ بِمَثَلِ هَذَا؟ قَالَ عُمَرُ : لَأَنْتَرِكَ كِتَابَ اللَّهِ وَسَنَةَ نَبِيِّنَا لَقَوْلِ امْرَأَةٍ لَأَنْدَرِي لَعَلَّهَا حَفَظَتْ أَوْ نَسِيتَ ، لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ} (٢).

ومن مقاييسهم أيضا : عرض السنة بعضها على بعض ، فإذا بلغهم حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووجدوه معارضا لحديث آخر ، أو يخالفه ، رجعوا إلى أهل الاختصاص كزوجاته فسألوهن عن الحكم ثم رجعوا إلى قولهن .

إلى غير ذلك من المقاييس التي تبين دقة علمهم ومدى تثبتهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا من ناحية تقدمهم لمتون السنة . أما تقدمهم للرواة فلم يكونوا بحاجة إليه كما ذكرنا لعدالة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من كبار التابعين الذين تلقوا عن الصحابة . ولما وقعت الفتنة بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وبدأ ظهور الفرق والأحزاب ، وظهر أهل البدع والأهواء ، بعد ذلك بدأ العلماء يبحثون عن رجال السند ، ومن ذلك قول ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سَمَّوْا لَنَا رِجَالَكُمْ ، فَيُنْظَرُ إِلَى حَدِيثِ أَهْلِ السَّنَةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبَدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ (٣).

(١) سيأتي تخريجه ص ١١١

(٢) سورة الطلاق : آية ١

(٣) صحيح مسلم ١٥/١ ، باب بيان أن الإسناد من الدين ، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات .

وأصبحوا يحتاطون في حمل الحديث عن الرواة ، ولا يروون إلا ممن يوثق في دينه وحفظه ، حتى قالوا : إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها (١).

ثم توالى بعد ذلك الكلام في الرجال من التابعين ومن بعدهم تجريحا وتعديلا ، إلا أنه كان قليلا ونادرا لقلة الضعفاء في ذلك العصر .
أما تدوين علم أصول الحديث فقد كان على مرحلتين :

المرحلة الأولى : بدأت في أول القرن الثاني ، عندما أمر الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث ، فدوّن ابن شهاب الزهري وغيره ما وصل إليهم من الأحاديث والآثار ، وعني ابن شهاب بأصول علم الحديث ، وبين حدود الحديث المقبول والمردود. حتى قيل إنه واضع علم مصطلح الحديث (٢).

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى الزهري قال : كان ابن شهاب إذا حدث أتى بالإسناد ، ويقول : لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة (٣).

وفي هذا القرن وجدت بعض ضوابط واصطلاحات هذا العلم من بعض العلماء كالشافعي في كتابه الرسالة والألم ، فقد تعرض لشروط صحة الحديث وتكلم في شرط ضبط الراوي، والرواية بالمعنى، والكلام عن الحديث المنقطع وهل يحتاج به إلى غير ذلك من علوم الحديث . وبذلك نجد أن للشافعي يدا في تدوين علم مصطلح الحديث ، كما له اليد الطولى في أصول الفقه . ولما جاء القرن الثالث نشطت حركة التدوين ، وبدأ تدوين بعض مباحث علم المصطلح على شكل أبواب مستقلة في موضوعها ، دون أن تفرد قواعد هذا العلم بكاملها في مصنفات خاصة ، ومن ذلك :

-
- (١) صحيح مسلم ١٤/١ .
 - (٢) انظر : الحطة في ذكر الصحاح الستة ص ١٤٢ ، دراسات في الحديث النبوي ٧١/١ .
 - (٣) انظر الجرح والتعديل ١٦/٢ .

ألف يحيى بن معين في تاريخ الرجال ، وأحمد بن حنبل في العلل ،
والبخاري في الرجال ، وكذا ألف علي بن المديني في جملة أنواع من أنواع
علوم الحديث خص كل نوع منها بكتاب على حده حتى بلغت مؤلفاته مائتي
كتاب ، منها كتاب الأسامي والكنى والمدلسين والضعفاء وغيرها .

ومن ذلك أيضا : مقدمة الإمام مسلم رحمه الله لصحيحه ، حيث
تضمنت جملة صالحة من علم المصطلح ، ورسالة الإمام أبي داود لأهل مكة
في بيان طريقته في سننه .

وما كتبه الحافظ الترمذي في كتاب العلل المفرد في آخر جامعته .
إلى غير ذلك من كلام بعض المحدثين في الحكم على الأحاديث
تصحيحا وتحسينا وتضعيفا في أثناء مؤلفاتهم الحديثية كصحيح البخاري حيث
نجد فيه جملا كثيرة في مسائل مصطلح الحديث وكذا في كتبه في التاريخ
والضعفاء .

كما نجد في كتب الرجال والجرح والتعديل نقولات هامة في مسائل
علم مصطلح الحديث ، ومما جاء فيها : التوثيق والتضعيف وذكر من يدلس
ومن لا يدلس ، والمفاضلة بين الحافظ والأحفظ والفقيه والأفقه ، وحكم
التحديث والإخبار والإجازة والقراءة على العالم والسماع منه ، وذكر
مصطلح بعض المحدثين : شيخ ، ولا بأس به ، وغير ذلك من ألفاظ الجرح
والتعديل .

وهكذا وجدت مصنفات كثيرة في علوم الحديث ، إلا أنها تصانيف
مستقلة ومفردة في نوع من أنواعه فقط ، أو جملة أبحاث مفرقة بين ثنايا
الكتب في فنون أخرى .

المرحلة الثانية : في أوائل القرن الرابع الهجري اتجهت أنظار العلماء
إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرقة ، في كتاب جامع لمسائل هذا الفن
جمعا مستقلا قائما بذاته مجردا عن غيره ، وأطلق على هذا العلم : علم مصطلح
الحديث .

وكان أول من صنف فيه تصنيفا مستقلا القاضي أبو محمد الحسن الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" وهو أكبر كتاب وضع في علم الحديث في ذلك العصر ، بحث فيه مؤلفه في آداب الراوي والمحدث وطرق التحمل والأداء ، واجتهاد المحدثين في حمل العلم ، ولكنه لم يستوعب أبواب مصطلح الحديث .

ثم تتابع بعده التأليف وتقدمت المصنفات ، فجاء الحاكم وصنف كتابه المشهور "معركة علوم الحديث" جمع فيه اثنين وخمسين نوعا من علوم الحديث ، لكنه لم يهذب كتابه ولم يرتبه ، وفاته استيعاب أنواع علوم الحديث ، فتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجا وزاد على الحاكم أشياء فاتته ، ولكنه مع ذلك ترك أشياء للمتعب .

ثم جاء بعدهم الخطيب البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه "الكفاية في معرفة الرواية" استوفى فيه البحث عن قوانين الرواية ، وأبان فيه أصولها وقواعدها الكلية ومذاهب العلماء فيما اختلفت فيه آراؤهم . كما صنف في آداب الرواية كتابا سماه "الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع" وهذا الكتاب فريد في بابه وقيم في موضوعه ، فقد ذكر فيه ما ينبغي للمحدث وطالب الحديث أن يتحليا به من الآداب والواجبات . وقد كان رحمه الله واسع المعرفة والإطلاع لذلك نجده صنف في كل فن من فنون الحديث ، لذلك قيل :

كل من أنصف ، علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه .

ثم جاء بعدهم القاضي عياض فجمع كتابا لطيفا سماه "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" وقد تكلم فيه على أنواع التحمل بأسرها ، وأجاد الكلام في مسألة الإجازة بما لم يسبق إليه .

ثم صنف المياجي^(١) جزءا سماه "ملايسع المحدث جهله" وهي رسالة مختصرة .

وهكذا تتابعت المصنفات على هذه الشاكلة ، وكان طابع الجمع بارزا ظاهرا على تلك المصنفات ، ونقل أقوال أئمة الفن في موضوعات شتى الى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح فجمع - لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية - ماتفرق في مؤلفات من سبقه ، وضم إليه ما يجب ضمه من القواعد وذلك في كتابه "علوم الحديث" فهدب فنونه ، وجمع مفرقه وحقق طرقه ، وأودع فيه النكت والفوائد ، وكان على طريق الإملاء شيئا بعد شيء ، فكان كتابه من أجل كتب أصول الحديث وأحسنها ، وقد اشتهر "بمقدمة ابن الصلاح" . فكان كتابه هو نهاية دور النضج والاكتمال في تدوين فن علوم الحديث ، وكان هو العجدة في هذا الفن ، وقد شغل العلماء والباحثون بكتاب ابن الصلاح وصار عمدتهم فأقبلوا عليه دراسة وتأليفا وشرحا ونظما واختصارا ، فقال ابن حجر : "فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومعارض له ومقتصر له ومنتصر" .

فممن شرحه وعلق عليه : الزركشي في نكته ، والعراقي في التقييد والإيضاح ، وابن حجر في نكته أيضا .

وممن اختصره : النووي في كتابه "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق" . ثم اختصره في كتاب "التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير" الذي شرحه وعني به السيوطي في كتابه "تدريب الراوي" . واختصره كذلك ابن جماعة في كتابه "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي" ، والطبي في "الخلاصة في أصول الحديث" ، وابن كثير في

(١) أبو بكر يوسف بن القاسم بن يوسف المياجي الإمام الحافظ المحدث الكبير الشافعي . كان مسند الشام في زمانه . وكان ذا رحلة وتوالييف . مات سنة ٥٣٧٥هـ .

انظر : الأعلام ٨/٢٤٥ ، سير أعلام النبلاء ١٦/٣٦١ .

"اختصار علوم الحديث" الذي شرحه المحقق أحمد شاكر وسماه "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث".

وممن نظمه : الحافظ العراقي في كتابه "ألفية الحديث" الذي شرحه بنفسه وسماه "التبصرة والتذكرة" ، والسيوطي في "ألفية الحديث" وشرحها أيضا في كتاب "البحر الذي زخر بشرح ألفية الأثر".

والمتتبع لجهود العلماء في هذا الفن يجدها كثيرة جدا ، حيث كتبت المؤلفات النافعة الجامعة ، ومنها كتاب "الاقتراح لابن دقيق العيد" ، وشرح ألفية الحديث للعراقي "فتح المغيث" له وللسخاوي ، وكتاب ابن حجر العسقلاني "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" وهو رسالة مختصرة جامعة ممتعة مركزة ، شرحها المؤلف بإيجاز في كتاب سماه "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر".

ثم ألف الإمام العلامة محمد بن الوزير الصنعاني متنا دقيقا جامعاً محرراً سماه "تنقيح الأنظار" وقد شرحه الإمام محمد بن اسماعيل الصنعاني وأجاد فيه وسماه "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار" إلى غير ذلك من المصنفات المطولة والمختصرة والمبسطة في علوم الحديث قديماً وحديثاً ، ولا يزال التأليف في هذا الفن مستمراً إلى يومنا هذا ، ولا يزال طلبة العلم عاكفين على دراسته واستخراج أسرارهِ وكنوزه ، وتحقيق مخطوطاته وذخائره. أهميته (١).

إن علم مصطلح الحديث علم بالغ الأهمية ، وتتبع أهميته من خلال اتصاله بدراسة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمييز صحيحه من سقيمهِ ، لما يبني على معرفة ذلك من استنباط الأحكام الفقهية المترتبة على هذه الأحاديث من حلال وحرام وغير ذلك . وتبرز أهمية هذا العلم فيما يلي :

(١) انظر في هذا الموضوع : لمحات في أصول الحديث ص ١٥-١٦ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٤ .

- (١) اعطاء الباحث مفاتيح المعرفة في هذا العلم ، حتى يعرف القواعد التي يميز بها مايقبل من الأحاديث ومايرد ، فماكان مقبولا أخذه وعمل به، وماكان مردودا طرح جانبا ولم يعمل به، خصوصا في الأحكام الشرعية حتى يتحقق لنا سلامة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم امتثالا لقوله تعالى : {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} (١)، وقوله : {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا} (٢).
- (٢) القدرة على إدراك تلك المنهجية الرائعة التي سلكها العلماء المحدثون لإثبات الأحاديث وتنقيتها من الدس والتزوير ومن الكذب والوضع ، وذلك بما وضعوا من موازين منضبطة وقواعد متينة .
- (٣) إن دراسة علم المصطلح تكوّن لدى الدارس ملكة حديشية تجعل من صاحبها إنسانا قادرا على تمحيص الأخبار والروايات في الحديث والأدب والتاريخ وغيرها من الفنون .
- (٤) إن دراسة هذا العلم تفيد في تحقيق معاني المتون من ناحية استنباط أحكامها وإدراك مضموناتها ، والاستشهاد بها على اللغة من الناحية العربية ، ووضع النصوص في مواضعها في ساحة البيان من البلاغة النبوية .
- (٥) بظهور هذا العلم تم حفظ الدين الإسلامي من التحريف والتبديل ، فقد نقلت الأحاديث بالأسانيد وميز الصحيح عن السقيم . ولولا هذا العلم لالتبس الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع ، ولاختلط كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بكلام غيره .

(١) سورة الأحزاب : آية ٢١

(٢) سورة الحشر : آية ٧

نشأة علم أصول الفقه وأهميته^(١)

تعريفه :

هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية^(٢).
نشأته :

عند البحث عن أصول هذا العلم وجذوره في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام رضوان الله عليهم نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه القرآن ويبينه للناس ، وصحابته رضي الله عنهم كانوا من العرب أرباب الفصاحة والبيان ، كانوا يفهمون القرآن وأسراره بفطرتهم وسليقتهم ، فكانوا يدركون مقاصد القرآن وحكمه ، وأوامره ونواهيه ، وكانوا يعرفون العام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمنطوق والمفهوم ، وكانوا يقارنون بين الأحكام التي جاء بها الشارع ، وما يشابهها من قضايا فيعطوها نفس الحكم وهذا ما يعرف بالقياس ، وكل ذلك بمجرد الفطرة السليمة والسليقة ، وبما فتح الله عليهم من حدة الذكاء وصفاء النفوس .
لذلك لم يكونوا بحاجة إلى تدوين شيء من هذه القواعد ، لإدراكهم لهذا العلم وفنونه كمعرفتهم للغة العربية ، فهم يعرفون معانيها ، وألفاظها البليغة ، وأسرارها ، بدون حاجة إلى تدوين ضوابط اللغة وقواعد النحو والبلاغة ، فهم أهل اللسان والبيان وإليهم المرجع .

(١) انظر في هذا الموضوع : الوجيز في أصول التشريع الاسلامي ص ١١-٢٤ ، أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٣-٢٤ ، أصول الفقه وابن تيمية ١/٢٣-٥٠ ، ابن قدامة وآثاره الأصولية ١/١٨-٣٥ ، المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ص ١١ وما بعدها ، المدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامي ص ٢٠-٢٤ ، مباحث في أصول الفقه الاسلامي ص ١٤-٣٥ .

(٢) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ١/١٨ ، التقرير والتحجير ١/٢٦-٢٨ ، المدخل إلى مذهب الامام أحمد ص ١٤٤ .

وهكذا كان الحال في عصر التابعين الذين سلكوا مسلك الصحابة ،
وتربوا على أيديهم ووقفوا معهم على الشريعة وأسرارها ، ومازالت اللغة
العربية تسيطر عليهم ، فكانوا يفهمون من نصوص الشرع ما يفهمه الصحابة .
واستمر الحال كذلك إلى أواخر القرن الثاني حيث اتسعت الفتوحات
الإسلامية وعظمت رقعة الإسلام ، ودخل في الإسلام كثير من العجم ،
واختلط العرب بأهل الحضارات القديمة كالفرس والرومان وغيرهم ، فظهرت
قضايا جديدة لم يسبق لها مثيل ، وبعد الناس عن فهم اللغة العربية ، وظهر
الخلاف جليا في فهم نصوص الكتاب والسنة ، مما أدى إلى الخلاف في
الفروع ، فأصبحت الحاجة ماسة إلى معرفة أصول الشريعة وقواعدها ، وإلى
وضع ضوابط تكون بمثابة ميزان للأحكام الفقهية ، ولا يتم ذلك إلا بمعرفة عام
الشريعة وخصها ، ومنطوقها ومفهومها ، ومطلقها ومقيدها ، وناسخها
ومنسوخها ، وواجبها من مندوبها ، حتى تتضح الأمور ويرد كل فرع إلى
أصله .

وكان أول من صنف في هذا الفن وجمع قواعده الإمام الشافعي
رحمه الله في رسالته المشهورة ، والتي كانت كمقدمة لكتابه في الفقه "الأم"
وكان كل من ألف في هذا الفن بعده عيال على الشافعي . وقد تكلم في
رسالته على الأوامر والنواهي ، والبيان والخبر والنسخ ، وحكم العلة
المنصوصة من القياس ، والخاص والعام والاجتهاد . وكان رحمه الله هو
المبتكر لهذا العلم بلانزاع ، وأما ما نقل عن العلماء قبله كالإمام أبي حنيفة
وصاحبيه ، والإمام مالك رحمه الله بأنه كانت لهم تأليف في الأصول ،
فإنها كانت قواعد متفرقة لم تجمع في مؤلف واحد ، وكانت مبثوثة بين كتب
الفقه ، بينما الإمام الشافعي هو أول من دون قواعد هذا العلم في مؤلف
واحد مستقل ، وجعل لها الضوابط والموازين ، فكانت رسالته بمثابة حجر
الأساس لعلم أصول الفقه ، ثم جاء العلماء بعده واستضاءوا بنورها ،
واقتفوا آثارها ، ما بين شارح للرسالة وزائد عليها ، وما بين مسهب وموجز .

فأصبح بذلك علم الأصول علما مستقلا ، قائما بذاته ، رتبت أبوابه وحررت مسائله ، فألفت فيه المؤلفات ، وأفردت فيه التصانيف .
وممن ألف في هذا الفن أبو إسحاق المروزي^(١) صاحب المزي ، ألف كتاب "الخصوص والعموم" ، وألف داود الظاهري كتاب "إبطال التقليد" ، و"إبطال القياس" ، و"خير الواحد" ، و"الحجة" وغيرها .
ومن الملاحظ على هذه الكتب أنها لاتتناول إلا جزئيات محدودة من علم الأصول ، وأكثرها مؤلف في المسائل الخلافية ، أما الكتب الجامعة لمختلف الموضوعات الأصولية فكانت متأخرة زمانا عن هذه الكتب .
ومن ذلك ماألفه أبو الفرج المالكي ، حيث ألف كتابا في أصول الفقه اسمه "اللمع" ، وأبو بكر الصيرفي حيث شرح رسالة الإمام الشافعي ، وألف كتاب "البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام" في أصول الفقه أيضا .
وألف الشاشي^(٢) الحنفي كتاب أصول الفقه ، المعروف بأصول الشاشي .
والماتريدي^(٣) الحنفي له كتاب "مآخذ الشريعة" ، و"الجدل في أصول الفقه" .

(١) أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد بن اسحاق المروزي الفقيه الشافعي ، إمام عصره في الفتوى والتدريس . شرح المذهب وخصه وانتهد إليه رئاسة المذهب ، وصنف كتابا في السنة . مات سنة ٣٤٠هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٥ .
(٢) أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم الخراساني الشاشي ، فقيه الحنفية في زمانه . له كتاب أصول الفقه يعرف بأصول الشاشي . توفي سنة ٣٢٥هـ .

انظر : الأعلام ٢٩٣/١ ، طبقات الأصوليين ١٨٨/١ .
(٣) أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، كان قوي الحجة ، من أئمة علماء الكلام . من مؤلفاته : مآخذ الشريعة في الأصول ، وكتاب التوحيد ، وبيان أوهام المعتزلة ، وتأويلات القرآن . توفي سنة ٣٣٣هـ .

انظر : الأعلام ١٩/٧ ، طبقات الأصوليين ١٩٣/١ .

وللكرخى رسالة فى أصول الفقه عليها مدار المذهب الحنفى ، وكذا للجصاص الحنفى كتاب فى أصول الفقه على مذهب الأحناف وطريقتهم سماه "الفصول فى الأصول" .

الى غير ذلك من الكتب التى جمعت مباحث أصول الفقه فى مؤلفات مستقلة ، وقد شهد نهاية القرن الرابع الهجرى التطور الحقيقى لعلم أصول الفقه ، والاستعداد التام لحركة التدوين الشاملة التى نشطت نشاطا عظيما . وكان تدوين أصول الفقه على طريقتين :

الطريقة الأولى : طريقة المتكلمين .

ويقصد بالمتكلمين : الذين عرفوا بالكتابة فى علم الكلام واشتهروا بذلك ، وسميت بطريقة المتكلمين ، لأنه قد كثر فى هذا المنهج المناحى الفلسفية والمنطقية ، وذلك بسبب اقحام علم الكلام فى علم أصول الفقه ، فتعرضوا لموضوعات هى بعلم الكلام ألصق منها بعلم الأصول .

وتهتم هذه الطريقة بتحرير المسائل وتقرير القواعد ووضع المقاييس مع الاستدلال العقلى ما أمكن ، مجردة للمسائل الأصولية عن الفروع الفقهية . فكان بحثهم للمسائل نظريا لا يتأثر بفروع أى مذهب .

وقد دخل فى هذا الاتجاه المتكلمون من معتزلة وأشاعرة وغيرهم ، اذ قد وجدوا فيه ما يتلاقى مع دراساتهم العقلية ونظرهم الى الحقائق المجردة ، وبحثوا فيه كما يبحثون فى علم الكلام ، لا يقلدون ولكن يحصلون ويحققون ولذلك سميت بطريقة المتكلمين .

خصائص هذه الطريقة :

(١) أنها تقوم على تجريد قواعد الأصول عن الفقه ، والميل الى الاستدلال العقلى ما أمكن ، فما أيدته العقول والحجج أثبتوه والا فلا ، دون اعتبار لموافقة ذلك للفروع الفقهية ، فالقصد ضبط القواعد لتكون ضابطة للفروع الفقهية من غير اعتبار مذهبي .

(٢) إن الكتب المؤلفة على هذا المنهج ، ضمت موضوعات هي بعلم الكلام ألصق منها بعلم الأصول، كتعرضهم للحسن والقبح العقليين وعصمة الأنبياء قبل النبوة وغيرها .

أهم الكتب المؤلفة على هذه الطريقة :

(١) كتاب العمدة لعبد الجبار ، وشرحه المسمى بالمعتمد لأبي الحسين البصري .

(٢) كتاب البرهان لأبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين .

(٣) كتاب المستصفى لأبي حامد الغزالي .

وقتل هذه الكتب الثلاثة أركان هذا الفن وقواعده على طريقة المتكلمين.

وجاء بعد ذلك عالمان جليلان فلخصا هذه الكتب الثلاثة . وهما الإمام الفخر الرازي في كتابه "المحصول" ، والآمدي في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" . وقد حظي هذان الكتابان بالعناية من العلماء ، ما بين شارح لهما ومختصر .

الطريقة الثانية : طريقة الفقهاء (الحنفية) .

وسميت بطريقة الحنفية ؛ لأن علماء الحنفية هم الذين التزموا بهذا التأليف ، وأكثروا في هذا الاتجاه ،وسميت بطريقة الفقهاء؛ لأنها نتاج كتاباتهم .

وتتميز هذه الطريقة بما يلي :

(١) إن القواعد الأصولية فيها تابعة للفروع الفقهية المنقولة عن أئمة المذاهب ، فهم يقررون القواعد على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم ، فما كان من القواعد موافقا لما نقل قرروه، وماتعارض مع مذاهبهم هجروه أو عدلوه بما لا يتعارض مع تلك الفروع .

(٢) كثرة الفروع والأمثلة والشواهد الفقهية ، وكان لذلك الفضل في إبراز فروع المذهب وتخريجها وتحقيقها.

(٣) إن المؤلفين على هذه الطريقة قد يجعلون من فرع فقهي قاعدة قائمة بذاتها ، وذلك حينما يقعدون قاعدة أو أصلا بناء على تتبعهم للفروع المروية عن أئمتهم ، فإذا وجدوا فرعاً يخرج عن هذا الأصل جعلوه أصلاً وقاعدة قائمة بذاتها ، وتكلفوا في ذلك كثيراً .

أهم المؤلفات في هذه الطريقة :

لقد ألف فيها كثير من العلماء قديماً وحديثاً ، فمن المتقدمين : أبو منصور الماتريدي في كتابه "مآخذ الشريعة" ، والكرخي في أصوله والجصاص في أصوله أيضاً ، والدبوسي في كتابه "تقويم الأدلة" و"تأسيس النظر" ، واليزدوي في "كثر الوصول إلى معرفة الأصول" ، وقد شرحه البخاري في "كشف الأسرار" ، والسرخسي في أصوله . ومن المتأخرين :

الإمام النسفي في كتابه "المنار" وهو مختصر جداً ، وعليه عدة شروح من أهمها : شرح ابن ملك (١) .

ولم تقتصر هذه الطريقة على علماء الحنفية ، بل إن هناك بعض علماء المذاهب الأخرى سلك هذه الطريقة وألف على منوالها ، ومن هذه الكتب : "تخريج الفروع على الأصول" للزنجاني (٢) الشافعي ، و"تنقيح الفصول

(١) عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن ملك وبابن فرشته ، الفقيه الحنفي الأصولي المحدث . كان عالماً فاضلاً ماهراً في العلوم الشرعية . من مؤلفاته : مبارك الأزهار شرح مشارق الأنوار ، وشرح المنار في الأصول ، ورسالة في التصوف . توفي سنة ٨٨٥هـ .

انظر : الأعلام ٥٩/٤ ، طبقات الأصوليين ٥٠/٣ .

(٢) أبو المناقب محمود بن أحمد بن محمود الزنجاني ، كان عالماً من أعلام الشافعية ، برع في الفقه والخلاف والأصول ، وكان من المفسرين والمحدثين . من كتبه : تخريج الفروع على الأصول وكتاب التفسير . مات سنة ٦٥٦هـ . انظر : طبقات الشافعية للسبكي ١٥٤/٥ ، طبقات الأصوليين ٧٢/٢ .

في علم الأصول " للقرافي المالكي ، و " التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول " للاسنوي الشافعي ، وكتاب " المسودة " لآل تيمية الحنابلة ، و " مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول " للتلمساني^(١) المالكي .

كما أن هناك بعض الكتب التي جمعت بين الطريقتين ، وقد ظهرت هذه الطريقة في القرن السابع الهجري ، وقد لجأ إليها طائفة من الأحناف وغيرهم ، حيث حققوا القواعد الأصولية بالأدلة النقلية ، وطبقوها على الفروع الفقهية .

ومن أهم هذه المؤلفات :

- (١) كتاب " بديع النظام الجامع بين كتابي الزدوي والإحكام " لابن الساعاتي^(٢) ، وقد جمع فيه بين أصول الزدوي المؤلف على طريقة الفقهاء ، والإحكام للآمدي المؤلف على طريقة المتكلمين .
- (٢) كتاب " التنقيح " لصدر الشريعة^(٣) الحنفي ، ثم شرحه في كتاب " التوضيح " ، وقد جمع فيه بين كتاب الزدوي الحنفي وكتاب المحصول للرازي الشافعي ، وكتاب " منتهى السؤل والأمل " لابن الحاجب المالكي .

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي العلوي الشافعي الحسني المعروف بالشافعي التلمساني الفقيه المالكي الأصولي . من مؤلفاته : مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول ، والمفتاح في أصول الفقه . توفي سنة ٧٧١ هـ .
انظر : شجرة النور الزكية ص ٢٣٤ ، طبقات الأصوليين ١٨٩/٢ .

(٢) أحمد بن علي بن ثعلب مظفر الدين المعروف بابن الساعاتي الحنفي . كان إمام عصره في العلوم الشرعية ، ثقة حافظاً متقناً في الأصول والفروع . من كتبه : مجمع البحرين في الفقه ، والبديع في أصول الفقه . توفي سنة ٦٩٤ هـ .
انظر : الأعلام ١٧٥/١ ، طبقات الأصوليين ٩٧/٢ .

(٣) عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة البخاري الملقب بصدر الشريعة الأصغر ، الفقيه الحنفي الأصولي المحدث المفسر . من تصانيفه : شرح كتاب الوقاية ، والتنقيح في أصول الفقه وشرحه المسمى بالتوضيح . توفي سنة ٧٤٧ هـ .
انظر : الأعلام ٣٠١/٦ ، طبقات الأصوليين ١٦١/٢ .

(٣) كتاب "جمع الجوامع" لابن السبكي ، وقد ذكر مؤلفه أنه جمعه مما يقرب من مائة مصنف ، وللعلماء عليه حواشي وشروح عديدة .

(٤) كتاب "التحرير" لابن الهمام الحنفي ، وهو كتاب موجز جدا حتى يكاد يعد من الألغاز ، لذلك فقد شرحه الكثيرون ، وممن شرحه تلميذه ابن أمير حاج الحلبي في كتاب سماه "التقرير والتجوير" ، وتلميذه أمير بادشاه^(١) في كتاب "تيسير التحرير في أصول الفقه" .

وبعد هذه الفترة من التأليف ، اقتصر الكاتبون في هذا العلم على شرح الكتب السابقة ، أو اختصارها ، دون أن يأتوا فيها بجديد ، واستمرت مرحلة الركود العلمي هذه ، وفي القرن الثالث عشر الهجري ، ظهر كتاب قيم في علم الأصول وهو "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" للإمام الحافظ المجتهد الشوكاني ، وقد عرض فيه المسائل الأصولية مقارنة بآراء المخالفين وأدلة كل فريق ، ثم يرجح ما يراه الصواب غير ملتفت لمذهب فقهي معين .

وقد لخص كتاب الشوكاني السيد صديق حسن خان^(٢) في كتابه "حصول المأمول من علم الأصول" .

(١) محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه ، فقيه حنفي محقق . له تصانيف منها : تيسير التحرير ، شرح تائية ابن الفارض . توفي سنة ٩٧٢ هـ . انظر : الأعلام ٤١/٦ .

(٢) أبو الطيب محمد بن علي بن حسن المعروف بصديق حسن خان بهادر القنوجي الفقيه الأصولي . من مؤلفاته : أبجدية العلوم ، والتقليد في علم الأصول ، وفتح البيان ، والبيئة في أصول الفقه . توفي سنة ١٣٠٧ هـ . انظر : الأعلام ١٦٧/٦ ، طبقات الأصوليين ١٦٠/٣ .

بيان مخالفة متأخرى الأصوليين للمتقدمين^(١) :

بعد استعراض نشأة علم أصول الفقه ، ومراحل تدوينه ، وطرق تأليفه يتضح لنا الفرق جليا بين مؤلفات المتقدمين من الأصوليين كعيسى بن أبان^(٢) ، والإمام أحمد بن حنبل والإمام الشافعي والصيرفي وغيرهم ، وبين مؤلفات المتأخرين منهم كالباقلاني والقاضي عبد الجبار والغزالي والإسفراييني وإمام الحرمين الجويني والرازي والآمدي وغيرهم من المتكلمين الأصوليين . ولقد كان التأليف عند المتقدمين مقتصرًا على مباحث أصول الفقه : كمسائل الأخبار ، وحجية المتواتر وأخبار الآحاد ، ووقوع النسخ ومسائل التكليف كالأمر والنهي ، ومسائل الاجماع والقياس والاجتهاد وغيرها . واستمر التأليف مقتصرًا على هذه المباحث الأصولية وغيرها إلى نهاية القرن الرابع الهجري ، وفي مطلع القرن الخامس الهجري بدأت حركة فكرية جديدة وهي بدء المتكلمين في التصنيف في أصول الفقه ، وبرز من الشافعية من يلقب بشيخ الأصوليين القاضي أبي بكر الباقلاني ، فألف كتابا كبيرا في أصول الفقه سماه "التقريب والإرشاد" نهج فيه منهجا خالف فيه الشافعي ، وخالف من سبقه من أئمة الحنفية ، والمراد بوجه المخالفة أنه خلط مسائل علم الكلام بمسائل أصول الفقه ، وقد قرر القاضي مسائل أصول الفقه

(١) انظر : أصول الفقه وابن تيمية ص ٣٤-٣٨ ، المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ص ١٢-١٥ .

(٢) أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، فقيه العراق وقاضي البصرة . له تصانيف في الأصول منها : اثبات القياس ، خبر الواحد ، اجتهاد الرأي . مات سنة ٢٢٠هـ انظر : تاريخ بغداد ١١/١٥٧ ، سير أعلام النبلاء ١٠/٤٤٠ ، طبقات الأصوليين ١٤٦/١ .

وبناها على مذهب أبي الحسن الأشعري^(١)، فكان يذهب مذهبه في القدر والصفات والكلام وينافح عنه .

وكذلك برز القاضي عبد الجبار المعتزلي ، الذي يعتبر هو والباقلاني من أعظم رواد هذه الحركة الجديدة ، حيث ألف كتابه "العمدة".

ومن مسائل علم الكلام التي أقحمت في علم أصول الفقه : مسألة القبح والحسن العقليين ، ومبحث عصمة الأنبياء قبل النبوة ، ومسألة وجوب شكر المنعم عقلا إلى غير ذلك من المباحث الكلامية .

وقد تأثر العلماء بعد الباقلاني بتأليفه ، وساروا على نهجه متأثرين بالمباحث الكلامية ، فبرز الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني والأستاذ ابن فورك وكلاهما من متكلمي الإثبات فسلكوا مسلكه في التأليف وأدخلوا في أصول الفقه ما ليس منه .

وفي الربع الأخير من القرن الخامس برز إمام الحرمين الجويني كأوضح متأثر بالمنطق الأرسطاليسي فيما ألفه في أصول الفقه ، فنهج منهج الباقلاني واقتفى أثره وأكثر مادته الكلامية من كلام القاضي ، وله اختيارات اعتزالية استمدتها من كلام أبي هاشم الجبائي ، كما أنه يفسر بعض المسائل الكلامية والأصولية بكلام الأستاذ الإسفراييني ، كما أننا نجده يخرج أحيانا إلى مذهب المعتزلة مدافعا عنه معارضا للباقلاني في بعض المواضع .

ثم جاء الغزالي وسلك مسلك شيخه وأستاذه الجويني ، وكان معظم مادته الكلامية من كلام شيخه في الإرشاد والشامل .

(١) أبو الحسن علي بن اسماعيل بن إسحاق الأشعري اليماني ، صاحب الأصول وإمام المتكلمين . وإليه ينسب مذهب الأشاعرة ، كان معتزليا ثم أشعريا ثم رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة . من مؤلفاته : الإبانة عن أصول الديانة ، أدب الجدل ، وإيضاح البرهان . توفي سنة ٣٢٤هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ ، طبقات الشافعية للسبكي ٢٤٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٨٥/١٥ .

ثم سلك الأصوليون بعد الغزالي الطريق التي سار عليها ، وانتهجوا نهجه في تلك المقدمات التي اعتبرها ضرورية ، وقد كانت أكثر المباحث تأثرا بالمنطق الأرسطي : مباحث الألفاظ والمقدمات المنطقية .

وهكذا تتابع الأصوليون من المتكلمين أو المنتسبين إليهم كالأمدى والبيضاوي وابن الحاجب والآسنوي وغيرهم ، على اتباع هذا المنهج في تأليفهم وإقحام علم الكلام في علم الأصول على تفاوت بينهم في الإكثار من هذا المنهج أو تقليله . وقد ذكر الغزالي أن من بعض الأسباب التي أكثر فيها بعض المصنفين في هذا العلم المسائل الكلامية ، هو حبهم لصناعة الكلام وغلبة الكلام على طبائعهم فميل المصنفين في أصول الفقه لعلم الكلام حملهم على أن يتجاوزوا حد هذا العلم ، علم أصول الفقه ، ويخلطوه بالكلام (١) .

وكما قلنا أن أغلب المتأخرين سلك هذا الطريق في التأليف ، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا من اشتهر بالحديث أو الفقه كأبي الوليد الباجي ، فإنه لم يكن من المتكلمين فقد صنف كتابه في الأصول "إحكام الفصول" ويكاد يخلو من الآراء الكلامية إلا ما ندر .

وكذا ابن السمعاني في القواطع ، فإنه كان محدثا وفقهيا ، فلذلك كان كتابه أبعد الكتب عن منهج المتكلمين وألصقها بأسلوب الفقهاء ، بل كثر نقده لمسلك المتكلمين في عدة مواضع من كتابه ، وقبله ألف الشيرازي "التبصرة" و"اللمع" وشرح اللمع على أسلوب أهل الفقه ، وجرده من المسائل الكلامية .

أهميته (١):

ان الغاية من وضع علم الأصول هي : معرفة طرق استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية وفق ضوابط وموازين علمية دقيقة .
أما الفائدة من دراسة هذا الفن فهما فائدتان ، احدهما ترجع الى المجتهد نفسه وهو من يستنبط الأحكام الفقهية من الأدلة التفصيلية .
والثانية : ترجع الى المقلد وهو من يأخذ تلك الأحكام من المجتهد .
وبيان هاتين الفائدةين مايلي :

(١) قدرة المجتهد على استنباط الأحكام من الأدلة ، فان المجتهد متى ما كان عالماً بالأدلة الكلية من كون الأمر يقتضى الوجوب اذا لم تقم قرينة خلاف ذلك وأن النهى للتحريم مالم تقم قرينة على الكراهة ، استطاع أن يستنبط الأحكام من وجوب وتحريم وغيره .
فمعرفة أصول الفقه تجعله قادراً على استنباط هذه الأحكام من أدلتها.

(٢) تجعل المقلد على بينة من مناهج الأئمة في الاستنباط والقواعد التي يتقيدون بها في اجتهادهم . فيتمكن بعد ذلك من التخرج على قواعدهم وأصولهم .

(٣) كما تفيد المقلد في المقارنة بين المذاهب الاسلامية وتحديد أوجه الوفاق والخلاف بينهم ، وأدلة كل مذهب مع ترجيح الأقوى دليلاً .

(١) انظر : أصول الفقه لمحمد أبو التور زهير ص ٥-٦ ، أصول الفقه الاسلامي للزحيلي ٣٠٦-٣١ ، مباحث في أصول الفقه الاسلامي ص ٤٦-٤٨ ، المدخل الى أصول الفقه ص ١٦ .

بعض أسباب الاختلاف بين المحدثين والأصوليين

عند النظر إلى منهج المحدثين في قبول الأحاديث والعمل بها ، ومنهج الأصوليين في التعامل مع الأحاديث واستنباط الأحكام منها ، نجد أن هناك فرقا كبيرا بين المنهجين ، واختلافا واسعا في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ، مما ترتب على ذلك قبول الأحاديث وردّها ، ويعود ذلك الاختلاف إلى بعض القواعد التي يقعدها كل من الطرفين ، ثم يبنون على ذلك العمل بالحديث أو رده بناء على التزامهم بهذه القواعد والأصول التي تبنوها . وعند التحقيق في هذا الاختلاف ومنشأه بين الطرفين ، نجد أن أسباب الاختلاف بين المحدثين والأصوليين ، تعود إلى عدة أمور أساسية ، وهي التي تمثل موضوع الرسالة ، ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي :

أولا : اشتراط بعض الأصوليين للعمل بخبر الواحد ، شروطا لم يشترطها المحدثون في حد الحديث الصحيح المعمول به .

وبيان ذلك : أن بعض الأصوليين اشترط في قبول خبر الواحد شروطا لا بد من توفرها في متن الحديث ، حتى يكون صحيحا معمولا به ، فإذا جاء الخبر إلى أحدهم وقد توفرت فيه شروط الصحة الخمسة المتفق عليها بين أهل الحديث ، ثم خالف شرطاً من شروطهم فإن الحديث مردود ولا يعمل به وإن بلغ أعلى درجات الصحة ، مما ترتب على ذلك رد الأحاديث الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم لمخالفتها هذه الشروط ، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله .

(١) أن لا يكون الخبر مما تعم به البلوى ، فإن كان مما عمت به البلوى وجاء بطريق آحاد فلا يجب العمل به .

(٢) أن لا يعمل راوي الخبر بخلافه ، فإذا ثبت مخالفة الراوي لما روى ، فهذه علة لديهم تسقط العمل بالحديث .

(٣) ألا يخالف خبر الواحد القياس ، فإذا جاء الخبر مخالفا للقياس ، فلا يجب العمل به .

(٤) ألا يخالف خير الواحد عمل أهل المدينة ، فإذا كان الخير مخالفا لعمل أهل المدينة ، فعمل أهل المدينة مقدم على العمل بالخير .
إلى غير ذلك من الشروط الأخرى التي اشترطوها في العمل بخير الواحد .

ثانيا : الاختلاف في توفر بعض شروط الصحة ، أو في اشتراط بعضها .
وبيان ذلك : أن أهل الحديث اشترطوا في الحديث الصحيح شروطا خمسة لا بد من توفرها في الحديث حتى يحكم له بالصحة وهي :
الاتصال ، والعدالة ، والضبط ، والسلامة من الشذوذ ، والسلامة من العلة .

فالاختلاف نشأ في مفهوم هذه الشروط الخمسة وكيفية تحققها في الراوي والمروي ، فقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث ، لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيهما .

فالمحدثون يشترطون في الصحيح خلوه من العلة القاذحة ، ومن الشذوذ ويعلمون الحديث ببعض العلل التي تقدر لديهم ، ولا تجري على أصول بعض الفقهاء والأصوليين ، فاشتراط هذين الشرطين - السلامة من الشذوذ والعلة - معتبر عند المحدثين ، ولا يعتبر لدى الأصوليين وسيأتي تفصيل ذلك بإذن الله تعالى .

كما أنهم يختلفون في اشتراط بعض أوصاف الصحة كالإتصال مثلا ، فالمحدثون يشترطون في الحديث أن يكون متصلا مسندا من أول السند إلى منتهاه ، حتى يعتبر صحيحا ، وبالتالي فالمرسل والمنقطع والمعضل لا تقوم بها الحجة ولا يعمل بالأحاديث المرسلة والمنقطعة .

بينما نجد أن أكثر الأصوليين يحتجون بالمرسل ويعملون به ، وبالتالي فالأحاديث المرسلة حجة لديهم .

وكذلك اشتراط بعض الأصوليين في الحديث الصحيح شروطا زائدة على الشروط الخمسة كاشتراط فقه الراوى ، واشتراط العدد في رواية الحديث ، وغيرها من الشروط .

ثالثا : اختلافهم في كيفية ثبوت عدالة الراوي .

ويتفرع عن هذا السبب ، اختلافهم في عدة أمور ، جميعها تدور حول كيفية إثبات عدالة الراوي ، وهذه الأمور يمكن تلخيصها فيما يلي :
(١) إثبات عدالة الراوي بمجرد الإسلام الظاهر أو ثبوت عدالته ظاهرا ، دون البحث عن باطنه .

فالمجهول مثلا هل يعد عدلا ، اعتبارا بكونه مسلما ظاهرا العدالة ، لم يثبت فيه جرح ، أم لابد من ثبوت عدالته الظاهرة والباطنة ؟
وهل وجود مجهول الحال أو المستور في سند الحديث يوجب ضعف الحديث أم لا ؟

(٢) ثبوت عدالة الراوي برواية الثقة عنه .

فإذا روى الثقة عن رجل ، فهل روايته تعديل له؟ أم لابد من التصريح بتعديله والبحث عن أقوال أهل الجرح والتعديل في الرجل؟ وهذه من المسائل المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين ، فمن رأى أن رواية الثقة تعديل له ، عمل برواية الرجل بناء على عدالته ، وبالتالي عمل بجميع الأحكام الفقهية المستنبطة من رواياته . أما من لم ير ذلك تعديلا له ، فلا يعد ذلك الرجل عدلا محتجا بروايته حتى تثبت عدالته .
(٣) ثبوت عدالة الراوي على الإبهام بدون ذكر اسمه .

فإذا روى الثقة عن يعده بقله "حدثني الثقة" أو "من لأتهم" فهل يدل ذلك على تعديله بدون ذكر اسمه؟ أم لابد من تسميته حتى يتبين حاله؟ وهذا أيضا مما اختلف فيه بين الفريقين ، فمن عدل الرجل اكتفاء بهذا التعديل المبهم احتج بجميع مروياته ، أما من اشترط ذكر اسمه حتى يتبين حاله من العدالة والجرح ، توقف في رواياته حتى تثبت عدالته .
(٤) ثبوت عدالة المبتدع .

فالاختلاف هنا يدور حول أثر البدعة في عدالة الراوي ، وموقف كل من المحدثين والأصوليين من رواية المبتدع ، فمن قبل رواية المبتدع واحتج بجميع رواياته ، عمل بالأحكام الفقهية المترتبة على ذلك ، أما من رد رواية المبتدع ، فهو لا يحتج بتلك الأحكام الفقهية ولا يعمل بها .

رابعاً : اختلافهم في الجرح والتعديل .

اختلف المحدثون والأصوليون في بعض الأمور التي تعتبر جارحة مسقطاً للعدالة ، وفي بعض الأمور التي يثبت بها الجرح والتعديل ، ويعود ذلك إلى اختلافهم فيما يلي :

(١) ثبوت الجرح والتعديل بقول الواحد .

فهل يكفي بتعديل إمام واحد حتى يصبح الراوي عدلاً محتج بمروياته أم لا بد من تعديل إمامين لكل راوٍ ؟

فمن اكتفى بتعديل الواحد ، أثبت عدالة الراوي واحتج بجميع مروياته ، أما من اشترط العدد في التعديل ، وأنه لا بد من تعديل إمامين ، فإنه لا يعتد بالراوي الذي عدّله إمام واحد ، وبالتالي فهو لا يثبت مروياته ولا محتج بها . وكذلك الخلاف نفسه يجري في جرح الراوي .

(٢) ثبوت الجرح والتعديل على الإبهام بدون ذكر السبب .

في ثبوت الجرح والتعديل للراوي هل يشترط أن يذكر الجرح أو المعدل ، سبب ذلك التعديل أو الجرح ، أم يكفي بقوله : فلان عدل ، أو فلان ليس بشيء ، بدون ذكر السبب ؟

وعلى هذا فمن اشترط ذكر السبب في الجرح والتعديل ، أو في أحدهما لا يعتد بالجرح والتعديل المبهمين ، ولا تثبت لديه عدالة الراوي على الإبهام ، وبالتالي فهو لا محتج بمروياته ، ولا يعمل بما ترتب على ذلك من أحكام فقهية .

أما من لم يشترط ذلك ، فهو يعتد بذلك التعديل والتجريح ، ولا يعتبره مسقطاً لعدالة الراوي ، بل يكفي ذلك الإبهام إن صدر من إمام عارف بأسباب الجرح والتعديل .

(٣) تعارض الجرح والتعديل .

وبيانه : أن يجتمع في الراوي جرح وتعديل ، فأيهما يقدم الجرح أم

التعديل ؟

فمن مال إلى تعديله وقدم التعديل على الجرح ، احتج بجميع مرويات الراوي ، وبالتالي احتج بجميع الأحكام المستفادة من مروياته ، ومن مال إلى جرحه فهو لا يحتج بالراوي ولا بمروياته .

خامسا : اختلافهم في إثبات لفظ الحديث الشريف .

وبيان ذلك : أنهم يختلفون في إثبات لفظ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان الخلاف في إثبات معنى الحديث ، أو إثبات لفظة من ألفاظ الحديث ، أو إثبات ذلك الحديث جملة عن الراوي ، ويعود ذلك إلى اختلافهم في عدة أمور وهي :

(١) نقل الحديث بالمعنى :

إذا ورد الحديث بلفظين أو أكثر وترتب على الأخذ بأحدهما حكم فقهي ، يخالف الحكم المترتب على الأخذ باللفظ الآخر ، وهذا ما يسمى برواية الحديث بالمعنى ، فمن أجاز رواية الحديث بالمعنى احتج بالحديث وبما ترتب على هذا الاختلاف في الألفاظ من أحكام فقهية ، أما من منع الرواية بالمعنى مطلقا ، فإنه يوجب روايته بلفظه دون معناه ، وبالتالي فهو لا يحتج بألفاظ الحديث المختلفة التي رويت بالمعنى ، وترتب عليها أحكام فقهية .

(٢) زيادة الثقة :

كأن يثبت أحد الرواة لفظة في الحديث ، لم يشتمها غيره من الرواة وترتب على هذه الزيادة حكم فقهي .

فاختلفوا في ثبوت هذه الزيادة من الثقة الحافظ ، فمن أثبتها عمل بالحكم المترتب عليها بناء على أن زيادة الثقة مقبولة .

ومن طعن في هذه الزيادة ، رد هذا اللفظ وبالتالي لم يعمل به .

(٣) إنكار الأصل لرواية الفرع :

قد يحصل أن ينكر الشيخ أو ينسى ما رواه تلميذه عنه ، وقد يترتب على هذا الحديث المنكر حكما شرعيا ، فمن يرى أن ذلك علة في الحديث فإنه يرد الحديث جملة ، بناء على أنه لم يثبت عنده بطريق متصل ، وبالتالي فهو لا يعمل بما ترتب على ذلك من حكم .

أما من رأى أن إنكار الشيخ أو نسيانه لا يسقط العمل بالحديث ولا يعد قدحا فيه ، فإنه يثبت هذا الحديث وما دل عليه ، مادام الراوي له عدلٌ ضابط .

سادسا : اختلافهم في الحكم على بعض صيغ أداء الراوي وطرق تحمله قبولا وردا .

يتحمل الراوي الحديث بطريقة من طرق التحمل ، ثم يؤدي ذلك الحديث بصيغة من صيغ الأداء المناسبة لذلك الطريق ، والموضوع له اصطلاحا ، والراوي قد يكون صحابيا وقد يكون غير ذلك .
والاختلاف هنا يكون في أمرين :

الأول : الاختلاف في صيغ أداء الصحابي ، هل لها حكم الرفع أم لا ؟
اختلفوا في بعض صيغ أداء الصحابي ، كقوله " من السنة كذا " ، وقوله : " أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا " ، هل لها حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أم هي موقوفة على الصحابي ، فحينئذ ليس لها حكم الرفع .
فمن قال بأن مثل هذه الصيغ لها حكم الرفع ، وأنها بمثابة تصريحه برفع الحديث فإنه يحتاج بمثل هذه الصيغ ، وبالتالي فهو يعمل بجميع الأحكام المستفادة من هذه الصيغ .

أما من قال بأنه ليس لها حكم الرفع ، وأنها موقوفة على الصحابي ، فهو لا يحتاج بمثل هذه المرويات ، فهي لا تتعدى أقوال صحابة .
الثاني : الاختلاف في طرق تحمل الراوي وصيغ أدائه .
طرق التحمل ثمانية ، وبعضها أقوى من بعض في الحجية ، فالاختلاف وقع في بعض طرق التحمل وصحتها ، وبالتالي حكم الرواية بإحدى هذه الطرق .

فإن كانت الطريقة التي تحمل بها الراوي الحديث صحيحة ، فإن الرواية بها جائزة ، ويعمل بها في الأحكام الشرعية المستفادة منها .

أما إن كانت طريقة التحمل غير صحيحة ، فإن الرواية بها لا تجوز ، وبالتالي فجميع الأحاديث التي رويت من هذا الباب ضعيفة ولا حجة بها .

وهكذا الاختلاف في صيغ الأداء ، فإنه اصطلح في كل طريقة من طرق التحمل على صيغ أداء خاصة بها ، تناسب ذلك التحمل ، فإن استخدم الراوي بعض صيغ الأداء في غير محلها ، ليشعر بقوة الطريقة التي تحمل بها ، فإن ذلك تدليس وكذب ، فلا يحتج برواياته .

الباب الأول

الخبر

وفيه فصول :

الفصل الأول : الخبر باعتبار وصوله إلينا .

الفصل الثاني : الخبر المقبول والخبر المردود .

الفصل الثالث : الخبر المشترك بين المقبول والمردود .

الفصل الأول

الخبر باعتبار وطوله إلينا

وفيه مباحث :

المبحث الأول : تقسيم الخبر عند المحدثين والأصوليين .

المبحث الثاني : ما يفيد خبر الواحد .

المبحث الثالث : العمل بخبر الواحد بين المحدثين

والأصوليين .

المبحث الأول

تقسيم الخبر عند المحدثين والأصوليين

وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف الخبر والسنة لغة واصطلاحاً

عند المحدثين والأصوليين .

المطلب الثاني : تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

عند المحدثين والأصوليين .

المطلب الثالث : موازنة بين التقسيمين .

المبحث الأول ^{بعض} خبر الواحد بين المحدثين والأصوليين

مقدمة :

إن من أعظم مسائل الخلاف بين المحدثين والأصوليين هي اختلافهم في خبر الواحد وحجته ، وذلك لأن خبر الواحد يمثل جُلَّ السنة ، ولقد كان الخلاف بينهم في عدة نقاط وهي :

* هل يفيد القطع أم الظن؟

* هل خبر الواحد حجة للعمل به في الأصول والفروع؟

ثم تفرع عن ذلك عدة شروط وضعت لخبر الواحد حتى يكون صالحا للاحتجاج به وهي :

* هل يشترط في خبر الواحد أن لا يكون مما تعم به البلوى حتى

يقبل ويعمل به؟

* وهل يشترط فيه أيضا ألا يعمل راويه بخلافه؟

* وكذا إذا خالف خبر الواحد عمل أهل المدينة أو القياس فأيهما

يقدم؟

إلى غير ذلك من الشروط التي اعتبرها بعض الأصوليين عند العمل بخبر الواحد . وبما أن هذه الشروط من أبرز مسائل الخلاف بين المحدثين والأصوليين في اعتبارها لقبول الأحاديث أو ردها ، كان لابد من إلقاء الضوء على بعضها ، وبيان مدى صحة العمل بهذه الشروط عند العمل بأخبار الآحاد، وبيان أثر الخلاف في هذه المسائل هل كان لفظيا لاثرة له؟ أم كان معنويا وله أثر في الفروع الفقهية؟ وهل ترتب على ذلك قبول الأحاديث أو ردها؟

ولأهمية هذه الشروط كان لزاما عليّ أن أتطرق لها في بحثي بشيء من التفصيل مع الاختصار غير المخل والإيجاز المفيد^(١).
مع الملاحظة أن هذه المسائل أصولية بحتة ، ولم أجد في كتب مصطلح الحديث ذكرا لهذه الشروط ، إلا بعض الإشارات البسيطة ، ولكن ظهر أثرها جليا عند التطبيق العملي وعند العمل بالأحاديث في الفروع الفقهية ، فظهر بذلك مدى صلاحية هذه الشروط لدى المحدثين .

وبما أن المسائل أصولية لم أتوسع في البحث ، لأن رسالتي في الحديث لا في الأصول، وكذلك سأفعل في ثمرات الخلاف ، فلن أبحث المسائل التطبيقية فقهيا ، لأن ذلك يستدعي ذكر أدلة الفريقين ومناقشتها ، بل سأكتفي بذكر الأقوال والقائلين بها من محدثين وأصوليين ، ثم أوضح موقف المحدثين من هذه الشروط وكيفية تعامل الأصوليين مع الأحاديث المخالفة لهذه الشروط في نظرهم ، والله أعلم .

(١) وذلك لأن هذه الشروط قد كتب في كل منها رسائل مستقلة ، ومن ذلك : رسالة "خير الواحد وحجته" للباحث محمود الشنقيطي ، ورسالة "خير الواحد إذا عمل أهل المدينة بخلافه" للباحث هسان محمد نلمبات ، ورسالة "التعارض بين خير الواحد والقياس" للباحث عبد الرحمن المصري ، ورسالة "خير الواحد إذا عمل الراوي بخلافه" للباحث عبد الله عويض المطرفي .

المطلب الأول

تعريف الخبر لغة واصطلاحاً :

الخبر لغة : النَّبَأُ ، والجمع أَخْبَارٌ ، وَخَبْرُهُ بِكَذَا وَأَخْبَرَهُ : نَبَّأَهُ ، وَاسْتَخْبَرَهُ سَأَلَهُ عَنِ الْخَبَرِ ، وَالتَّخْبِيرُ وَالِاسْتِخْبَارُ : السُّؤَالُ عَنِ الْخَبَرِ (١) .
الخبر اصطلاحاً :

الخبر عند المحدثين :

الخبر مرادف للحديث ، فيطلق على المرفوع ، والموقوف والمقطوع .
فيشمل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي والتابعي .
وقيل : الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والخبر ما جاء عن غيره (٢) .

وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر وليس كل خبر حديثاً .

الخبر عند الأصوليين :

عرف الأصوليون الخبر بتعريفات قلَّ أن تسلم من اعتراض (٣) :
وأسلم هذه التعريفات ما اختاره أكثر الأصوليين وهو :
الخبر : هو الكلام الذي يدخله الصدق والكذب (٤) .

(١) انظر : لسان العرب ١٠٩٠/٢ - ١٠٩١ .

(٢) انظر : نزهة النظر ص ١٨ ، تدريب الراوي ٤٢/١ .

(٣) ومن هذه التعريفات : قيل الخبر كلام يفيد بنفسه إضافة أمر إلى أمر نفياً أو اثباتاً وقيل : ما جاز أن يكون صدقاً وراز أن يكون كذباً . وقيل : إن ماهيته معلومة بالضرورة ولا تحتاج إلى حد ورسم .

انظر : المعتمد ٧٤/٢ ، المحصول ٣١٨/١/٢ ، الوصول إلى الأصول ١٣٦/٢ ، فواتح الرحموت ١٠٣/٢ ، الإحكام للآمدي ٩/٢ .

(٤) انظر : المعتمد للبصري ٧٤/٢ ، الإحكام للآمدي ٦/٢ ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٤٥/٢ ، حاشية البنائي على جمع الجوامع ١٠٦/٢ ، المحصول ٣١٨/١/٢ ، فواتح الرحموت ١٠٢/٢ ، شرح الكوكب ٢٨٩/٢ ، إرشاد الفحول ص ٤٢ .

تعريف السنة لغة واصطلاحاً :

السنة لغة : الطريقة والسيرة حسنة كانت أو قبيحة (١). وقد جاء في القرآن الكريم {قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ} (٢).

وقال صلى الله عليه وسلم : "مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ، مَنْ غَيَّرَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وَزَرُّهَا وَوَزَّرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ" (٣).

السنة اصطلاحاً :

اختلف العلماء في معنى السنة على حسب اختلاف مناهجهم ، فهي عند المحدثين غيرها عند الأصوليين .

فالسنة عند المحدثين : مرادفة للحديث ، وهي ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة (٤).

وعند الأصوليين : كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير (٥).

(١) انظر : لسان العرب ٢١٢٤/٤ ، مادة (سنن) .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٣٧

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة ٧٠٥/٢ ح ١٠١٧ .

(٤) انظر في تعريف السنة : فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٧/١٨ ، قواعد التحديث ص ٦٢ ، توجيه النظر ص ٣ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٩ ، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث ص ٩ ، السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص ١٣ ، لمحات في أصول الحديث ص ٣١ .

(٥) انظر : أصول السرخسي ١١٣/١ ، الإحكام ١٦٩/١ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢٢/٢ ، فواتح الرحموت ٩٦/٢ ، شرح الكوكب ١٥٩/٢ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ١٩٩ .

وعند النظر في التعريفين السابقين نجد أن تعريف المحدثين أشمل وأعم ؛ لأنه يشمل مايؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وصفات خلقية وخلقية ، وذلك لأن المحدثين يريدون معرفة ماكان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع أحواله وشؤونه ، ونقلها إلى الناس حتى يتسنى لهم الاقتداء به ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم هو الأسوة الحسنة والمثل الأعلى .

أما الأصوليون فهم يعنون بمصادر الشريعة ومناهج استنباط الأحكام ، وأخذها من النصوص ، فالذي ينصب عليه اهتمامهم إنما هو السنة بكونها مصدرا من مصادر التشريع ، فاعتنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام الشرعية وتقررهما^(١).

(١) انظر : لمحات في أصول الحديث ص ٣٢ .

المطلب الثاني : تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

اختلف العلماء في تقسيم الخبر حسب وصوله إلينا إلى مذهبين :
المذهب الأول : أن الخبر باعتبار وصوله إلينا ينقسم إلى قسمين هما :

(١) متواتر .

(٢) آحاد .

وممن قال بهذا القول : جمهور أهل الحديث (١)، وأهل الأصول (٢).
المذهب الثاني : أن الخبر باعتبار وصوله إلينا ينقسم إلى ثلاثة أقسام

وهي :

(١) المتواتر .

(٢) المشهور .

(٣) الآحاد .

وممن ذهب إلى هذا المذهب الحنفية (٣).

تعريف المتواتر لغة واصطلاحاً :

التواتر لغة : التتابع ، ومنه قوله تعالى : {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرًا} (٤)

من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فترة ،
والوتيرة : الطريقة ، وما زال على وتيرة واحدة أي على صفة (٥).

(١) انظر : الكفاية ص ٥٠ ، نزهة النظر ص ١٨ .

(٢) انظر : المستصفى ١/١٣٢ ، الإحكام للآمدي ٢/١٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥١ ،
إحكام الفصول ص ٣١٩ ، شرح الكوكب ٢/٣٢٣ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ١/٢٩٢ ، كشف الأسرار ٢/٣٦٠ ، فواتح الرحموت
٢/١١٠ ، ميزان الأصول ص ٤٢٢ .

(٤) سورة المؤمنون : آية ٤٤

(٥) انظر : القاموس المحيط ٢/١٥٧ ، لسان العرب ٨/٤٧٥٨ . مادة (وثر) .

الخبر المتواتر عند جمهور المحدثين والأصوليين :

مارواه جمع لا يمكن تواطؤهم وتوافقهم على الكذب ، عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه ، ومستند روايتهم الحس ، وأفاد خبرهم العلم لسامعه (١).

الخبر المتواتر عند الحنفية :

أن ينقله قوم لا يتوهم اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم عن قوم مثلهم ، إلى أن ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون أوله كآخره وأوسطه كطرفيه (٢).

الفرق بين التعريفين :

بالنظر إلى تعريف الجمهور وتعريف الحنفية نجد أنهم التقوا في ثلاثة

شروط هي :

أولاً : أن يرويه جمع أو قوم ، والمراد به العدد الكثير الذي لا حصر

له .

ثانياً : استحالة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب .

ثالثاً : تكرار هذا الجمع الذي يحصل به العلم في كل طبقة من طبقات

السند إلى أن ينتهي برسول الله صلى الله عليه وسلم .

وزاد الحنفية شرطاً لم يشترطه الجمهور وهو :

أن يكون الرواة من أماكن مختلفة ، ويفهم ذلك من قوله في التعريف

السابق "وتباين أمكنتهم" حتى يمتنع تواطؤهم على الكذب .

(١) انظر في تعريف المتواتر : مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٢ ، نزهة النظر ص ٢١ ،

الإحكام للآمدي ١٤/٢ ، نهاية السؤل ٥٤/٣ ، شرح العضد على ابن الحاجب

٥٢/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٢ ،

المسودة ص ٢١٠-٢١١ ، شرح الكوكب ٣٢٤/٢ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٢٨٢/١ ، كشف الأسرار ٣٦١/٢ ، المغني في أصول الفقه

ص ١٩١ .

وإستدل السرخسي على هذا الشرط بقوله (١): "فأما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ، فقد كانوا من قبائل مختلفة وكانوا عددا لا يتوهم اجتماعهم وتواطؤهم على الاختراع عادة لكثرتهم" (٢). وهذا الشرط محل نظر لأسباب منها :

- (١) إن مناط حصول العلم معلق بعدد لا يصح تواطؤهم على الكذب .
 - (٢) إن حصول العلم معلق بالأشخاص لا بالبلدان ، فإنه لا مانع من أن يحصل العلم بخبر جمع يحصرهم مكان واحد ، ومن أهل بلد واحد ، وأخبروا عن واقعة شاهدوها فإنه يحصل العلم بخبرهم .
- خبر الآحاد لغة واصطلاحاً :

الآحاد لغة : جمع أحد ، وهمزة أحد بدل من الواو وأصله واحد ، لأنه من الوحدة والأحد من أسماء الله تعالى ، وهو الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر (٣).

خبر الآحاد عند جمهور المحدثين والأصوليين :

مالم يجمع شروط التواتر (٤).

خبر الآحاد عند الحنفية : هو مادون المشهور والمتواتر (٥).

(١) أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل شمس الأئمة قاضي حنفي مجتهد من أهل سرخس في خراسان ، كان حجة ثبثا ، محدثا مناظرا ، أصوليا مجتهدا من أشهر كتبه المبسوط في الفقه ، وشرح السير الكبير ، توفي في فرغانة سنة ٥٤٨٣ هـ .
انظر : الأعلام ٣١٥/٥ ، الفتح المبين ٢٧٧/٢ .

(٢) أصول السرخسي ١/٢٨٨ .

(٣) انظر : لسان العرب ١/٣٥ .

(٤) انظر في تعريف خبر الآحاد : الكفاية للخطيب ص ٥٠ ، نزهة النظر ص ٢٦ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٣١ ، الإحكام للآمدي ٢/٣١ ، نهاية السؤل ٣/١٠٣ ، المستصفى ١/١٤٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥٥ ، جمع الجوامع المطبوع مع حاشية البناني ٢/١٢٩ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٤ ، شرح الكوكب ٢/٣٤٥ .

(٥) انظر : تيسير التحرير ، ٣/٣٧ ، كشف الأسرار ٢/٣٧٠ .

والمشهور عند الحنفية : هو كل حديث نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد يتوهم اجتماعهم على الكذب ، ولكن تلقته العلماء بالقبول والعمل به ، فباعتبار الأصل هو آحاد ، وباعتبار الفرع هو متواتر^(١). ومن خلال تعريف خبر الآحاد عند الجمهور والمشهور عند الحنفية نجد أن هناك فرقا بين التعريفين يظهر في أمرين :

الأول : أن خبر الآحاد عند الجمهور قد يكون آحاد الأصل ، متواتر الفرع أو العكس ، وذلك بأن يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم جمع لم يصل إلى حد التواتر ، ثم ينتشر في القرن الذي يليه أو الذي بعده فيتواتر فيكون آحاد الأصل متواتر الفرع ، والعكس بأن يتواتر في الأصل ثم يكون آحاد في أحد طبقات السند ، أو يكون آحادا في جميع طبقات السند . والمشهور عند الحنفية يكون آحاد الأصل أي في عصر الصحابة ثم ينتشر في القرن الثاني أو الثالث فيتواتر .

الثاني : أنه ليس بين الآحاد والمتواتر رتبة عند الجمهور ، بخلاف الحنفية فعندهم يوجد رتبة بين الآحاد والمتواتر وهو المشهور . وعلى هذا فالمشهور عند الجمهور يدخل تحت خبر الآحاد ؛ لأنه دون المتواتر ، فكل مشهور عند الحنفية آحاد عند الجمهور ، وليس كل آحاد عند الجمهور مشهوراً عند الحنفية.

وقد قسم الجمهور الآحاد إلى ثلاثة أقسام وهي :

- (١) مشهور : وهو مارواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند ما لم يبلغ حد التواتر .
- (٢) عزيز : مارواه اثنان عن اثنين في كل طبقة من طبقات السند .
- (٣) غريب : ماتفرد بروايته شخص واحد في كل طبقة من طبقات السند^(٢).

(١) انظر : أصول السرخسي ٢٩١/١ ، كشف الأسرار ٢/٢٦٨ ، ميزان الأصول ص ٤٢٨ .

(٢) انظر : نزهة النظر ص ٢٣-٢٥ .

المطلب الثالث : موازنة بين القسمين

نلاحظ من خلال ما سبق أن الجمهور قسموا الخبر قسمة ثنائية : متواتر وآحاد ، وجعلوا المشهور أو المستفيض على رأي قسما من أقسام الآحاد ليس قسيما له .

وكلا القسمين - متواتر وآحاد - حجة عند الجمهور ، ويخصص به عام القرآن ، ويقيد مطلقه ، ويبين مجمله ، ويوضح مشكله ، ويصلح للزيادة به على النص من حيث الأحكام .

فالمتواتر والآحاد سواء من حيث الحجية والعمل، ومن حيث تعامله مع القرآن. والمتواتر يفيد العلم الضروري والآحاد يفيد القطع أو الظن على اختلاف سياقي بيانه ولا واسطة بين القطع والظن .

بينما نجد أن الحنفية جعلوا القسمة ثلاثية : متواتر ومشهور وآحاد ، فالمتواتر والمشهور سواء في الحجية ووجوب العمل بهاء وكذلك الآحاد ولكن المتواتر يوجب العلم الضروري ، والمشهور عند جمهورهم يفيد علم طمأنينة ، فهو دون المتواتر وفوق الآحادي الذي يفيد الظن وتظهر ثمة خلافهم في كون المشهور يفيد علم يقين أو علم طمأنينة في مسألة : هل يكفر جاحده أو يضل؟

فعند جمهورهم لا يكفر جاحده بل يضل ، وتقل بعضهم الإجماع على عدم تكفير جاحده . وقيل : يكفر .

ومن ناحية أخرى فالمشهور عند الحنفية مثل المتواتر في تخصيص عام القرآن ، وتقيد مطلقه ، وتجاوز الزيادة به على النص بخلاف خبر الآحاد ، لديهم وذلك لأن العلماء تلقته بالقبول في العصر الثاني والثالث فكان ذلك دليلا موجبا بأن يكون في مستوى المتواتر (١).

(١) انظر : أصول السرخسي ٢٩٣/١ ، كشف الأسرار ٣٦٨/٢ .

وهكذا نجد أن الحنفية يجعلون للاستفاضة في الحديث وشهرته بعد العصر الأول اعتبارا ، بينما نرى العبرة لدى الجمهور بصحة الحديث ، سواء كان مشهورا أم آحادا. فاشتهاره بعد العصر الأول لا يغير من حقيقة كونه خير آحاد في ذلك العصر، ولا يرفعه ذلك إلى مستوى المتواتر بل إنه يخضع للدراسة والنقد ، وللتصحيح والتضعيف ؛ لأن شرط التواتر أن يرويه جمع لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وذلك في كل طبقة من طبقات السند ، بينما المشهور نجده آحاد الأصل فبذلك فقد شرطا من شروط المتواتر .

وبذلك نعلم أن مناط الحكم بالحديث كونه قد استوفى شروط القبول فكان صحيحا أو حسنا ، أو لم يستوفها فكان ضعيفا ، وذلك يتناول المشهور على اصطلاح الجمهور ، فقد يكون صحيحا وقد يكون حسنا أو ضعيفا ، على حسب توافر شروط القبول فيه فليست الشهرة وحدها كافية في الحكم بصحة الحديث ، والله أعلم^(١).

(١) انظر : لمحات في أصول الحديث ص ٩٧ .

المبحث الثاني

ما يفيد خبر الواحد

وفيه مطالب :

المطلب الأول : يفيد العلم بنفسه .

المطلب الثاني : يفيد الظن .

المطلب الثالث : ثمرة الخلاف .

المبحث الثاني : ما يفيد خبر الواحد

اختلف العلماء من محدثين وأصوليين فيما يفيد خبر الواحد العدل الضابط ، فمنهم من قال : إنه يفيد العلم مطلقا ، ومنهم من قال : إنه يفيد الظن مطلقا .

ولتوضيح الخلاف في المسألة لابد من الإشارة إلى بعض النقاط المهمة التالية :

- (١) أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول فإنه يفيد العلم النظري . وهو مذهب جمهور السلف والخلف ، وجمهور أهل الأصول والحديث ، ونقل عن السرخسي ، والقاضي عبيد الوهاب (١) ، والاسفرائيني (٢) ، والشيرازي (٣) ، والقاضي أبي يعلى (٤) ،

(١) أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن ناصر البغدادي ، الفقيه الحافظ الحجة الأصولي شيخ المالكية ، من مصنفاته : كتاب التلقين ، وهو من أجود المختصرات ، والمعونة بمذهب عالم المدينة . توفي في مصر سنة ٤٠٢ هـ .
انظر : سير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٧ ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ١٠٣ الفتح المبين ٢٤٢/١ .

(٢) أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الاسفرائيني المشهور ، الإمام الأصولي الفقيه الشافعي ، علما من أعلام الأصوليين والمتكلمين والمحدثين . من مؤلفاته : الجامع في أصول الدين والرد على الملحد ، ورسالة في أصول الفقه . توفي بنيسابور في يوم عاشوراء سنة ٤١٨ هـ .

(٣) أبو اسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي شيخ الأعلام وأحد الأعلام ، كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة . له مؤلفات كثيرة منها : التنبيه والمهذب والنكت في الخلاف ، والمعونة في الجدل ، والتبصرة في أصول الفقه . توفي سنة ٤٧٠ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٨٨/٣ ، الفتح المبين ٢٦٨/١ .
(٤) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي الحافظ الثقة محدث الجزيرة ، صاحب المسند الكبير . مات سنة ٣٠٧ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ٧٠٧/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٣٠٩ .

وأبي الخطاب (١)، وابن السمعاني (٢)، وابن فورك (٣)، وغيرهم (٤).
 (٢) الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم النظري ؛ لأن الحديث في الخبر المجرد عن القرائن .
 وممن صرح به : إمام الحرمين (٥)،

-
- (١) محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، إمام الحنبلية في عصره ، أصله من كلوزان من ضواحي بغداد ، من كتبه : التمهيد في أصول الفقه ، والانتصار في المسائل الكبار ، والهداية في الفقه ، وعقيدة أهل الأثر منظومة قصيرة . توفي ببغداد سنة ٥١٠ هـ .
- (٢) انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١١٦/١ ، المنهج الأحمد ١٩٨/٢ ، الأعلام ٢٩١/٥ . أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار من أهل مرو ، تفقه على مذهب أبي حنيفة ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي . صنف في التفسير والأصول . من مؤلفاته القواطع في أصول الفقه والاصطلاح والبرهان . توفي بمرو في ربيع الأول سنة ٤٨٩ هـ .
- انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٢١/٤ ، الفتح المبين ٢٧٩/١ ، سير أعلام النبلاء ١١٤/١٩ .
- (٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني الشافعي الفقيه المتكلم الأصولي المعروف بابن فورك ، صنف التصانيف الكثيرة منها : مشكل الحديث ، والحدود في الأصول وأسماء الرجال . توفي سنة ٤٠٦ هـ .
- انظر : وفيات الأعيان ٣٧٢/٤ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٥٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢١٤/١٧ .
- (٤) انظر : محاسن الاصطلاح ص ١٠١ ، فتاوى شيخ الاسلام ٤٨/١٨ ، مختصر الصواعق المرسله ص ٤٦٤ ، النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٣٧٨/١ .
- (٥) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري إمام الحرمين ، البحر المحقق والأصولي المتكلم . أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي ، المجمع على إمامته المتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم . من مؤلفاته : البرهان في أصول الفقه ، والإرشاد ، والشامل في أصول الدين . مات سنة ٤٧٨ هـ . انظر : وفيات الأعيان ١٦٧/٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٤٩/٣ ، الفتح المبين ٢٧٣/١ .

والآمدي (١)، والرازي (٢)، وابن الحاجب (٣)، والنظام (٤)، والزركشي (٥)، وغيرهم (٦).

(٣) خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه ، فإنه يفيد العلم لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه ، وإجماع الأمة معصوم عن

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن سالم التغلبي سيف الدين الآمدي ، أصولي متكلم شافعي . له كتب منها : الإحكام في أصول الأحكام في أصول الفقه ، وأبكار الأفكار ، ولباب الألباب ، ودقائق الحقائق ، والمبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين . توفي سنة ٦٣١ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢٩٣/٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ١٢٩/٥ ، الأعلام ١٥٣/٥ ، الفتح المبين ٥٨/٢ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري الشافعي المعروف بالفخر الرازي ، مفسر متكلم فقيه أصولي حكيم أديب ، من مؤلفاته : مفاتيح الغيب ، المحصول في أصول الفقه ، أسرار التنزيل . توفي يوم عيد الفطر سنة ٦٠٦ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ٥٠٠/٢١ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٣٣/٥ ، الفتح المبين ٤٨/٢ .

(٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب ، فقيه مالكي وأصولي متكلم من كبار العلماء بالعربية ، كردي الأصل . من تصانيفه : الكافية في النحو ، ومنتهى السؤل ومختصره في الأصول . مات سنة ٦٤٦ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ص ١٦٧ ، الأعلام ٣٧٤/٤ ، الفتح المبين ٦٧/٢ . (٤) أبو اسحاق إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري النظام من أئمة المعتزلة ، وإليه تنسب النظامية إحدى فرق المعتزلة ، وكان من أنبه تلاميذ أبي الهذيل العلاف ، وكان شاعرا وفقهيا وفيلسوبا . من كتبه : التوحيد ، والعالم . توفي سنة ٢٣١ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ٥٤١/١٠ - ٥٤٢ ، الأعلام ٤٣/١ .

(٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، كان فقيها أصوليا محررا ، أدبيا ، محدثا ، وهو شافعي المذهب . صنف في كثير من العلوم . من أهم مصنفته : البرهان في علوم القرآن ، البحر المحيط في أصول الفقه ، القواعد في الفروع ، خبايا الزوايا في الفقه . توفي سنة ٧٩٤ هـ . انظر : الأعلام ٢٨٦/٦ ، الفتح المبين ٢١٧/٢ .

(٦) انظر : البرهان ٥٧٦/١ ، الإحكام للآمدي ٣٧/٢ ، المحصول ٤٠٢/١/٢ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٥٦/٢ ، الوصول إلى الأصول ١٥٠/٢ ، البحر المحيط ٢٤٧/٤ ، تيسير التحرير ٧٦/٣ ، جمع الجوامع ١٣٠/٢ .

الخطأ لأنها لا تجتمع على ضلالة (١).

محل الخلاف :

اعلم أن محل الخلاف في إفادة خبر الواحد الظن أو العلم إنما هو في خبر الواحد الذي لم ينضم إليه ما يقويه ، ولم يقتزن بشيء من الأمور الموجبة للعلم وكان خاليا من القوادح والعلل . إذاً الخلاف في الخبر المجرد عنها .

فمثل هذه الأخبار هي التي جرى فيها الخلاف على قولين :

القول الأول : إن خبر الواحد العدل إذا صح أفاد العلم بنفسه .

وذهب إلى هذا القول أكثر المحدثين ، وجمهور أهل الظاهر ، والإمام أحمد (٢) في إحدى الروايتين عنه ، واختاره الحارث المحاسبي (٣) ، وابن حزم (٤) ، والكرائسي (٥) .

(١) انظر : النكت لابن حجر ٣٧٦/١-٣٧٧ ، فتاوى شيخ الاسلام ٤٩/١٨ ، البحر المحيط ٢٤٣/٤-٢٤٤ .

(٢) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي الحافظ الحجة الإمام صاحب المذهب . قال أبو زرعة : كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث ذاكرته على الأبواب صاحب المسند ، توفي سنة ٢٤١ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤١٢/٤ ، تذكرة الحفاظ ٤٣١/٢ ، طبقات الحنابلة ٤١/١ ، المنهج لأحمد ٥/١ وما بعدها .

(٣) أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي البغدادي الزاهد العارف ، شيخ الصوفية ، صاحب التصانيف الزهدية له كتب كثيرة في الزهد وأصول الديانة والرد على المعتزلة والرافضة . ذكره ابن السبكي في طبقات الشافعية ونقل أنه كان ممن عاصر الشافعي واختار مذهبه . مات سنة ٢٤٣ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢١١/٨ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٣٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ١١٠/١٢ .

(٤) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، الفقيه المجتهد ، فقيه الأندلس في زمانه ، وكان فقيها حافظا مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة ، له كتب شهيرة من أظهرها المحلى ، الفصل في الملل والأهواء والنحل . مات سنة ٤٥٦ هـ . انظر : وفيات الأعيان ٣٢٥/٣ ، الفتح المبين ٢٥٥/١ ، تذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣ .

(٥) أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرايسي البغدادي العلامة فقيه بغداد ، صاحب التصانيف . قال الخطيب : كان فهما عالما فقيها . وله تصانيف كثيرة في الفقه وفي الأصول تدل على حسن فهمه وغزارة علمه . مات سنة ٢٤٨ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٦٤/٨ ، سير أعلام النبلاء ٧٩/١٢ ، طبقات الحنابلة ١٤٢/١ .

وبه قال الشافعي (١)، وحكاه ابن خويز منداد (٢)، عن الإمام مالك (٣) (٤).

قال ابن القيم (٥): "فممن نص على أن خير الواحد يفيد العلم : مالك والشافعي وأصحاب أبي حنيفة" (٦).

(١) أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن المطلب الشافعي المكي تزيل مصر ، الإمام صاحب المذهب ، وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين . من تصانيفه : الرسالة في أصول الفقه ، واختلاف الحديث ، والقياس ، والمبسوط في الفقه . توفي في رجب سنة ٢٠٤ هـ .
انظر : طبقات الشافعية للسبكي ١٠٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٥/١٠ ، الفتح المبين ١٣٣/١ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد . الإمام العالم المتكلم الفقيه الأصولي . ألف كتابا كبيرا في الخلاف ، وكتابا في أصول الفقه ، وفي أحكام القرآن .
انظر : شجرة النور الزكية ص ١٠٣ .

(٣) أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن حنبل الأصبحي الإمام صاحب المذهب . لقب بإمام دار الهجرة ، كان صلبا في دينه على السلاطين معظما لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أشهر كتبه "الموطأ" ، وله رسالة في الوعظ ، وكتاب في المسائل ورسالة في الرد على القدرية ، وتفسير غريب القرآن وغيرها . توفي سنة ١٧٩ هـ .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ١٣٥/٤-١٣٩ ، تذكرة الحفاظ ٣٠٧/١ ، طبقات الحفاظ ص ٩٦
انظر : الإحكام لابن حزم ص ١٠٧ ، شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٥٠ ، العدة لأبي يعلى ٨٩٩/٣ ، الرسالة للشافعي ص ٤٦٠ ، التمهيد لابن عبد البر ٨/١ ، المسودة ص ٢٢٠ ، مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٥٧ .

(٥) أبو عبد الله محمد بن أبي أيوب بن سعد ، كان فقيها ، حنبلي المذهب ، ومفسرا وأصوليا ونحويا ومتكلما ، اشتهر بابن القيم أو بابن قيم الجوزية . من مؤلفاته : أعلام الموقعين ، زاد المعاد ، بدائع الفوائد ، الطرق الحكمية ، إغاثة اللهفان وغير ذلك . توفي سنة ٨٧٥ هـ .

(٦) انظر : الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٤٤٧/٢ ، الفتح المبين ١٦٨/٢ .
أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي مولى تيم الله الإمام صاحب المذهب ، وكان عالما فقيها زاهدا عابدا ورعا تقيا ، قال الشافعي : "إن الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه" . توفي رحمه الله ببغداد في رجب وقيل في شعبان سنة ١٥٠ هـ .
انظر : تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ ، وفيات الأعيان ٤٠٥/٥ ، تذكرة الحفاظ ١٦٨/١ .

وداود بن علي (١)، وأصحابه كأبي محمد بن حزم ، ونص عليه الحسين
ابن علي الكرايسي ، والحارث بن أسد المحاسبي (٢).
واختاره أحمد شاکر (٣)(٤).

(١) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري ، إمام أهل الظاهر ، كان
ورعا زاهدا أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور ، وله مذهب مستقل نسب
إليه وتبعه عليه جماعة كثيرون . من كتبه : إبطال القياس ، خبر الواحد ، الحجة
نشأ ببغداد وبها توفي سنة ٢٧٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ ، وفيات الأعيان ٢٦/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٣٦/٢ .

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٥٧ .

(٣) أبو الأشبال أحمد بن محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد القادر ، من آل أبي علياء
ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي . عالم بالحديث والتفسير . من مؤلفاته : شرح
مسند الامام أحمد ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، كلمة الفصل
في قتل مدمني الخمر ، تحقيق رسالة الامام الشافعي وغيره . توفي في ذي القعدة
عام ١٣٧٧ هـ .

انظر : الأعلام للزركلي ٢٥٣/١ .

(٤) انظر : الباعث الحثيث ص ٣٠ .

الأدلة والمناقشة :

أدلة القائلين بإفادة خبر الواحد العلم :

- (١) قوله تعالى : {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} (١).
وقوله : {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (٢).

وجه الدلالة : أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كله في الدين وحي من عند الله عز وجل ، ولا شك في ذلك ، كما أنه لا خلاف في أن كل وحي نزل من عند الله فهو ذكر منزل ، فهو محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين . وكل ماتكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع ولا يحرف منه شيء ، فإن كان كلامه صلى الله عليه وسلم يفيد الظن لتطرق إليه الشك والغلط ، وهذا ينافي حفظ الله للذكر ، وهو طعن في وحي رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣).

اعتراض :

واعترض على هذا : بأنما عني الله بذلك القرآن وحده ، فهو الذي ضمن تعالى حفظه لاسائر الوحي مما ليس قرآنا (٤).

الجواب : أن هذا تخصيص للذكر بلا دليل ، لأن الله تعالى يقول عن السنة : {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} (٥) ، فأطلق الذكر على السنة التي فيها بيان لمجمل القرآن ، وتخصيص لعمومه ، وتقييد لمطلقه فإن كان بيانه صلى الله عليه وسلم لذلك المجمل غير محفوظ ، لضاعت أكثر الشرائع الثابتة بالسنة (٦).

(١) سورة النجم : آية ٣-٤

(٢) سورة الحجر : آية ٩

(٣) انظر : الإحكام لابن حزم ص ١٠٩ .

(٤) انظر : العدة لأبي يعلى ٩٠٤/٣ ، الإحكام لابن حزم ص ١٠٩ .

(٥) سورة النحل : آية ٤٤

(٦) انظر : الإحكام لابن حزم ص ١٠٩-١١٠ .

(٢) قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ} (١).

وقال : {لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} .

وجه الدلالة : أن الله سبحانه وتعالى أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بالبلاغ والبيان ، فكان لابد من حفظ هذا البلاغ والبيان من قبل الله عز وجل إلى يوم القيامة ، لتقوم به الحجة على من بلغه . فكان من لوازم هذا البقاء والحفظ أن يكون هذا البيان حقاً مقطوعاً بصدقه حتى يوجب العمل به لأنه لو كان ظناً لما ثبت وبقي ولتطرق إليه الشك والوهم عند كل من يبلغه هذا الأمر ، ولاختلط دين الله فلا يميز أحد ما وضعه الكذابون مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢).

(٣) أن خبر الواحد لو لم يفد العلم لما جاز اتباعه :

لنهيته تعالى عن اتباع الظن بقوله : {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} (٣).
وذمه على اتباعه في قوله : {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} (٤).

وقد ثبت أن المسلمين منذ عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها ويشبثون بها الأمور الغيبية ، والصفات لله تعالى ، فلو كانت لاتفيد علماً ، لكان الصحابة التابعون وأئمة الاسلام ، قد قفوا ما ليس لهم به علم واتبعوا الظن المنهي عنه (٥).

واعترض على هذا الدليل من وجهين :

الأول : أن وجوب العمل بخبر الواحد واتباعه في الشرعيات إنما كان بناء على انعقاد الإجماع على ذلك ، والإجماع قاطع ، فاتباعه لا يكون اتباعاً لما ليس بعلم ولا اتباعاً للظن (٦).

(١) سورة المائدة : آية ٦٧

(٢) انظر : الإحكام لابن حزم ص ١١٢ .

(٣) سورة الإسراء : آية ٣٦

(٤) سورة النجم : آية ٢٨

(٥) انظر : مختصر الصواعق المرسلات ص ٤٧٨-٤٧٩ .

(٦) الإحكام للآمدي ٣٦/٢ .

الجواب : أن هذا تسليم للدليل وليس بجواب عنه (١)؛ لأن انعقاد الإجماع على وجوب العمل بخير الواحد يدل على إفادته العلم ، لأنه لا عمل بلا علم ولا إجماع مع الظن .

الثاني : أنه يحتمل أن يكون المراد من الآيات إنما هو المنع من اتباع غير العلم فيما المطلوب منه العلم ، كالاقتادات في أصول الدين من اعتقاد وجود الله تعالى ، وما يجوز عليه وما لا يجوز (٢).

الجواب : أنا لانسلم أن خير الواحد لا تثبت به أصول الدين ، بل كلا من الأدلة العلمية والظنية يثبت أحكام الأصول والفروع ، ولو تتبعنا مسائل الخلاف في التوحيد وأصول الفقه لوجدنا كثيرا منها قد يستدل عليها بأحاديث الآحاد (٣).

(٤) ماتوا تر عن السلف والمحدثين وغيرهم ، الجزم بالأحاديث النبوية كثيرا ، وإضافتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً وحكمهم بصحة ما ثبت عندهم منها . وكذلك تفريقهم بين الصحيح والضعيف والمشكوك فيه عند نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يذكرون الصحيح بصيغة الجزم ، وأما الضعيف والمشكوك فيه فإنهم يذكرونه بصيغة التمرّض ، فلو كانا سواء في إفادة الظن لما فرقوا بينهما في الصيغ ، فزاهم يقولون : صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو أمر بكذا ، أو نهى عن كذا .

وحيث يتشككون في صحة الخبر يعدلون عن الجزم إلى صيغة تشعر بالتوقف في صحته كقولهم : يذكر عنه كذا أو يروى عنه كذا .

وهذا دليل على أن ما صح من الأخبار فهو مقطوع بصحته ، وما سواه فهو ظن لا يفيد العلم (٤).

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٣٦/٢ حاشية المحقق : عبد الرزاق عفيفي .

(٢) العدة لأبي يعلى ٩٠٣/٣ ، الإحكام للآمدي ٣٦/٢ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ٣٦/٢ حاشية المحقق .

(٤) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٧٨ .

فان قيل : إن الرواة الناقلين لسنته صلى الله عليه وسلم يجوز عليهم السهو والغلط ، فلهذه الطواريء التي قد تطرأ على الراوي لم يوجب حديثه القطع بصحته ، فكيف يجزم بصدقه ، مع احتمال كذبه ووهمه؟ (١).

الجواب : أنا لاندعى عصمة الرواة ، فإن الراوي إذا كذب أو غلط أو سها ، فان هناك من يكشف غلظه وسهوه فقد قيص الله لهذه الأمة الجهابذة من العلماء الذين أفنوا أعمارهم وأوقاتهم في خدمة السنة المطهرة والذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صنفوا المصنفات في العلل والرجال والأحاديث ليميزوا صحيحها من ضعيفها من الموضوع منها . فإننا لو جوزنا أن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة قد راجت في الأمة واختلطت بأحكام الشريعة ، لنسبنا إلى الدين الاسلامي الفساد والبطلان ، حيث اختلطت أحكامه فلم يعرف صحيحها من ضعيفها (٢).

(٥) أنه لا يوجد نص صريح من الأدلة السمعية يدل على عدم حصول العلم بخبر الواحد .

بل ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الرسل والملوك ودعاهم إلى الإيمان بالله تعالى والتصديق برسالاته لإلزام الحجة وقطع العذر ، لقوله تعالى : {رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ} (٣).

وهذه الحجة لا تحصل إلا بعد وقوع العلم ، فلو لم يقع العلم بخبر الواحد لم يقتصر الرسول صلى الله عليه وسلم على إرسال الواحد من الصحابة في نشر الأحكام والدعوة إلى الإسلام (٤).

(١) انظر : المرجع السابق ، الإحكام لابن حزم ص ١١٠ ، مذكرة أصول الفقه ص ١٠٣ .

(٢) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٧٨ .

(٣) سورة النساء : آية ١٦٥

(٤) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٨٦ .

(٦) أجمع سلف الأمة وأئمتها من الصحابة ومن بعدهم من علماء الأمة في كل زمان ومكان على تلقي هذه الأخبار بالقبول ، والعمل بها بدون توقف ، ولامعارضة لها بأصول أو مذاهب ، فهذا دليل على أنهم جميعا اطمأنوا إلى صحتها وثبوتها^(١).

القول الثاني : أن خبر الواحد العدل إنما يفيد الظن فقط .
 وذهب إلى هذا القول جمهور الأصوليين^(٢) ، وعزاه النووي^(٣) إلى الأكثرين والمحققين^(٤) . وقال به : ابن برهان^(٥) ، والعز بن عبد السلام^(٦)

-
- (١) انظر المرجع السابق ص ٥٠٢ .
 (٢) انظر : قواطع الأدلة لابن السمعاني ص ٦٤٣ ، الإحكام لابن حزم ١٠٧/١ ، فواتح الرحموت ١٢١/٢ ، المسودة ص ٢١٦ ، شروط الأئمة للحازمي ص ٥٠ ، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ١٠٣ .
 (٣) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي الحوراني النووي محي الدين الامام المحدث الفقيه ، تولى مشيخة دار الحديث وله تصانيف كثيرة جدا منها شرح صحيح مسلم ، رياض الصالحين ، منهاج الطالبين ، الدقائق في فقه الشافعية ، الأربعون النووية ، وغير ذلك . توفي سنة ٦٧٦ هـ .
 انظر : وفيات الأعيان ٢٤٤/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣١/٤ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ١٣٧/٥ .
 (٤) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠/١ .
 (٥) أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان بن الحماصي البغدادي الشافعي المعروف بابن برهان ، العلامة الفقيه الأصولي المحدث . كان حاد الذهن حافظا ، لا يكاد يسمع شيئا الا حفظه . قال الذهبي : كان أحد الأذكياء ، بارعا في المذهب وأصوله . من مؤلفاته : البسيط ، والوسيط ، والأوسط ، والوجيز . توفي سنة ٥١٨ هـ .
 انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٤٢/٤ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٦/١٩ ، الفتح المبين ١٦/٢ .
 (٦) أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي ، الملقب بسلطان العلماء ، كان فقيها أصوليا محدثا . له مصنفات نفيسة ومفيدة منها القواعد الكبرى والقواعد الصغرى ، الإلمام في أدلة الأحكام ، الإمام في أدلة الأحكام في أصول الفقه . توفي سنة ٦٦٠ هـ .
 انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٨٠/٥ ، الأعلام للزركلي ٢١/٤ ، الفتح المبين ٧٦/٢ .

وابن عبد البر (١)(٢).

الأدلة والمناقشة :

استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة عقلية منها :

(١) إنا نعلم ضرورة أننا لانصدق كل خير نسمعه (٣).

الجواب : أن القائلين بإفادة خبر الواحد العلم لم يقولوا : إن خير كل واحد يفيد العلم ، بل اشترطوا في الخبر أن يرويه العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه .

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر الواحد العدل ، أما الفاسق فلا مجال للاحتجاج بحديثه البتة (٤).

(٢) إنه لو أفاد العلم لما صح ورود خبرين متعارضين لاستحالة اجتماع الضدين (٥).

الجواب : أنه يمتنع أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من كل وجه ، بحيث لا يكون مع أحدهما ما يرجح به على الآخر ، وإن وجد فدليل على أن أحدهما ناسخ للآخر إذا لم يمكن الجمع بينهما بحال (٦).

(١) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، إمام زمانه في الحديث والأثر ، ألف من الموطأ مؤلفات عديدة مفيدة منها : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ومن كتبه : جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى في روايته وحمله ، والدرر في اختصار المغازي والسير ، وغيرها . وكلها مفيدة جليلة القدر . توفي سنة ٤٦٣ هـ . انظر : وفيات الأعيان ٦٦/٧ ، تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣ ، شجرة النور الزكية ص ١١٩ .

(٢) انظر : الوصول إلى الأصول ١٧٢/٢ ، نكت الزركشي على ابن الصلاح ٣٦١/١ ، التمهيد ٧/١ .

(٣) انظر : المستصفى ١٤٥/١ ، روضة الناظر ص ٩٩ .

(٤) انظر : الكفاية ص ٧٨ .

(٥) انظر : روضة الناظر ص ٩٩ ، الإحكام للآمدي ٣٣/٢ .

(٦) انظر : المسودة ص ٢٧٤ .

(٣) أنه لو أفاد العلم جاز نسخ القرآن والأخبار المتواترة به ، لكونه بمنزلة العلم (١).

الجواب : أنه استدلال بمحل النزاع ، حيث أن من العلماء من قال بأن خبر الواحد العدل ينسخ القرآن والسنة المتواترة . ولأدل على ذلك من قصة أهل قباء حيث نسخت قبلتهم بخبر الواحد ، فقد قال في المسودة : "ذكر ابن عقيل عن أحمد رواية أخرى بجواز النسخ بأخبار الآحاد احتجاجاً بقصة أهل قباء ، وبه قال أهل الظاهر" (٢).

وقال الشيخ الشنقيطي : والتحقيق الذي لا شك فيه هو جواز وقوع نسخ المتواتر بالآحاد الصحيحة الثابت تأخرها عنه ، والدليل الوقوع (٣).
(٤) لا يفيد العلم لجواز الكذب والغلط على الراوي ، لكونه غير معصوم (٤).

الجواب : أن خبر العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن جاز فيه كذب الراوي أو غلطه ، إلا أن جانب الصدق يترجح فيه ، لأن الله قد قيض لحفظ أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم علماء وجهابذة يكشفون خطأه ويميزون صدقه من كذبه (٥).

قال السرخسي : "ينبغي أن يثبت ترجح جانب الصدق في خبر كل عدل كرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم" (٦).

(٥) أنه لو أفاد العلم لحصل العلم بنبوة من يخبر بكونه نبياً من غير حاجة إلى معجزة دالة على صدقه (٧).

(١) انظر : روضة الناظر ص ٩٩ .

(٢) انظر : المسودة ص ١٨٦ .

(٣) مذكرة أصول الفقه ص ٨٦ .

(٤) انظر : المرجع السابق ص ١٠٣ .

(٥) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٨٨ .

(٦) أصول السرخسي ٣٢٥/١ .

(٧) الإحكام للآمدي ٣٤/٢ .

الجواب : أن النبوة أمر في غاية الندرة ونهاية العظمة ، والعادة تخيل صدق مدعيها من غير معجزة دالة على صدقه ؛ لأنه يخبرنا عن الله تعالى ، أما من يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما يشترط فيه ما اتفق عليه من العدالة والإسلام والحفظ والضبط (١).

الترجيح :

بعد عرض أدلة المحدثين والأصوليين ومناقشتها ، يترجح لديّ - والله أعلم - أن خير الواحد إذا رواه العدل الضابط عن مثله ، من أول السند إلى منتهاه وسلم من القوادح والعلل ، فإنه يفيد العلم النظري ويقطع بصحته وذلك لعدة أمور :

(١) قوة أدلة القائلين بإفادته العلم وسلامتها مما وجه إليها من اعتراض .

(٢) أن الله سبحانه وتعالى تكفل بحفظ دينه إلى يوم القيامة ، والسنة من دين الله الذي تكفل بحفظه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوتي جوامع الكلم التي تحدى الله بها العرب في البلاغة والبيان ، وإن من تمام هذا التحدي والإعجاز أن تبقى هذه السنة سالمة من الشك والريب والنقص والغلط .

(٣) أن المنكرين لافادة أخبار الآحاد العلم ، يشهدون شهادة قاطعة على

أئمتهم بمذاهبهم وأقوالهم وصحة نسبتها إليهم ، ومن المعلوم أن هذه الأقوال وتلك المذاهب لم تثبت إلا عن طريق الآحاد فكيف حصل لهم العلم بصحة نسبتها إليهم ، ولم يحصل لهم العلم بما أخبر به الصحابة والتابعون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، بل إن رواة الأحاديث يخضعون للدراسة والبحث عن أحوالهم وأقوالهم حتى تثبت عدالتهم وضبطهم لكي تقبل أقوالهم ، بخلاف ناقلي المذاهب وأقوال الأئمة .

(١) انظر : التقرير والتحبير ٢/٢٧٢ .

(٢) انظر : مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٤ وما بعدها .

(٤) أننا نشق بعلمائنا وبجهودهم المخلصة في خدمة السنة المطهرة ، فقد قيس الله لهذه الأحاديث جهابذة ينتقدونها ويميزون زيوفها ، ويستخلصون شوائبها ليجعلونها بيضاء نقية ، لا يضرها وضع الوضاعين ولا وهم المختلطين .

ولا يوجد أمة من الأمم بلغت من العناية بنبيها ما بلغته ^{أمة}أحمد صلى الله عليه وسلم من الاهتمام بسنته وتتبع آثاره وأقواله ، ولم يبلغ فن من الفنون ما بلغه علم الرجال من فائق العناية والاهتمام ، حيث تعد أغلاط الراوي وأوهامه حرفا حرفا ، وتبين أحاديثه التي وهم فيها حتى لا تختلط بغيرها من الصحاح ولم يكتفوا بتتبع رواياته في شبابه وصحته بل تابعوا آثاره بعد كبره أو اختلاطه فما رواه قبل اختلاطه قبل ، وماروى بعد ذلك رد فلم يقبل .

ثم إن هؤلاء الرواة أفنوا أعمارهم ، وأسهروا ليلهم ، في طلب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شرقا وغربا ، وبرأ وبجرا وارتحلوا في طلب الحديث الواحد المسافات البعيدة ، وتحملوا مشاق الطريق ، وغربة الأهل والوطن في سبيل حفظ هذه الثروة الباقية من ميراث المصطفى صلى الله عليه وسلم .

فهل بعد ذلك من العناية التامة والبحث الدقيق في علم الرواية والرواة ، يدخلنا الشك في صحة نسبة هذه السنة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نذر هؤلاء الرواة حياتهم لخدمة السنة ، وكان أحدهم لأن يخبر من السماء أحب إليه من أن يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . والله أعلم .

المطلب الثالث : ثمرة الخلاف

سبق وأن ذكرت اختلاف العلماء في خبر الواحد ، هل يفيد القطع أم الظن ورجحت أنه يفيد القطع ، لاعتبارات سبق ذكرها .
لكن هل لهذا الخلاف من ثمرة أم هو مجرد اختلاف لفظي :
أقول ظهرت ثمرة هذا الخلاف في بعض المسائل منها :

* حكم تكفير منكر خبر الواحد .

* قبول خبر الواحد في الديانات .

ونظرا لأن هاتين المسألتين من ثمرة خبر الواحد فإني لن أستطرد في ذكر أقوال العلماء وأدلتهم والمناقشة والترجيح ؛ لأن القصد هنا هو بيان أثر الخلاف في مسألة الباب .

الثمرة الأولى : حكم تكفير منكر خبر الواحد .

من قال إن خبر الواحد يفيد العلم كَفَّرَ جاحده ، ونقل تكفيره عن إسحاق بن راهويه (١)(٢) .

وحكى ابن حامد (٣) من الحنابلة في تكفيره الوجهين (٤) .

(١) أبو يعقوب إسحاق بن راهويه التميمي الحنظلي المروزي الإمام الحافظ الكبير ،

نزىل نيسابور وعالمها شيخ أهل المشرق ، يعرف بابن راهويه . توفي سنة ٢٣٨ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٤٣٣/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١ .

(٢) انظر : جامع بيان العلم لابن عبد البر ٣٣٠-٣٣٦ ، المسودة ص ٢٢٠ .

(٣) أبو علي الحسن بن حامد بن علي البغدادي الحنبلي ، إمام الحنابلة في زمانه ،

ومدرسهم ، ومفتيهم . له مصنفات في العلوم المختلفة ، منها : الجامع في الفقه ،

وشرح الخرق ، وأصول الفقه ، وشرح أصول الدين . توفي وهو راجعا من مكة

سنة ٤٠٣ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة ١٧١/٢ ، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد

٨٢/٢ ، الفتح المبين ٢٣١/٢ .

(٤) انظر : شرح الكوكب ٣٥٢/٢ .

ومن قال ان خبر الواحد يفيد الظن لم يكفر جاحده ، لأن انكاره وجحوده لخبر الواحد لا يؤدي الى تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه خبر واحد ظني الثبوت فلا يقطع بصحته ، لأن رواته لم يصلوا الى العدد الذي لا يتصور تواطؤهم على الكذب .

ولكنه يؤدي الى تخطئة العلماء في قبوله واتهامهم بعدم التأمل في ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتخطئة العلماء ليس بكفر ولكنه بدعة وضلال ، بخلاف المتواتر فانه يؤدي الى تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم (١) .

ونص السرخسي على أن جاحده لا يكفر بالاتفاق (٢) .

ودعوى الاتفاق فيها نظر ، لأنهم يرون أن خبر الواحد يفيد الظن ، وبالتالي فان الفقه الذي هو معرفة أحكام الأفعال من باب الظن ، بينما نجدهم يعظمون أمر الكلام ويجعلونه من القطع لا الظن .

واذا سئلوا : كيف يسوغ لكم العمل بالظن ؟

أجابوا : أن المتبع انما هو الأدلة القطعية الموجبة للعمل بهذا الظن والعامل بتلك الأدلة متبع للعلم لا الظن .

وقد ترتب على قولهم هذا : أنه منعوا التكفير لمنكر خبر الواحد لاختلافهم في افادته العلم أو الظن ، وأن التكفير يكون في الأمور العملية الفقهية أولى منه في المسائل المختلف فيها (٣) .

وقد أجاب شيخ الاسلام على هذا بقوله :

(١) انظر : كشف الأسرار ٢/٣٦٨-٣٦٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر : الاستقامة ١/٤٩-٥٤ .

"ومن المعلوم لمن تدبر الشريعة أن أحكام عامة أفعال العباد معلومة لامظنونة ، وأن الظن فيها انما هو قليل جدا في بعض الحوادث لبعض المجتهدين ، فأما غالب الأفعال - مفادها وأحداثها - فغالب أحكامها معلومة ولله الحمد . وأعني بكونها معلومة أن العلم بها ممكن وهو حاصل لمن اجتهد واستدل بالأدلة الشرعية عليها ، لأعني أن العلم بها حاصل لكل أحد بل ولالغالب المتفقهة المقلدين لأئمتهم ، بل هؤلاء غالب ما عندهم ظن أو تقليد" (١).

الثمرة الثانية : قبول خبر الواحد في أصول الديانات .

اتفق القائلون بإفادة خبر الواحد العلم ، والقائلون بإفادته الظن ، على نقل اجماع الصحابة والتابعين على العمل به . ولكنهم اختلفوا في العمل بخبر الواحد في أصول الديانات هل يقبل أم لا ؟

فمن قال انه يفيد العلم ذهب الى الاحتجاج به في العقائد والأحكام من غير فرق (٢) ، فمضى صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب العمل به .

(١) لقوله تعالى : {وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فائما على رسولنا البلاغ المبين} (٣).

وقوله : {وماء آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} (٤).

(١) المرجع السابق ٥٥/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٦٦/٤ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٤٥ .

(٣) سورة المائدة : آية ٩٢

(٤) سورة الحشر : آية ٧

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من شرع؛ لأن الجميع وحي من الله {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} (١).

(٢) لم يرد عن الصحابة والتابعين التفريق بين أحاديث العقائد والأحكام ، ولامانع من الاستدلال بخبر الواحد العدل في العقائد لكونه يفيد الظن بل صح عنهم رضوان الله عليهم قبول خبر الواحد متى صح مطلقا ، وتخصيص ذلك بالأحكام دون العقائد يحتاج إلى دليل من كتاب أو سنة ، أو إجماع قطعي .

أما القائلون بإفادته الظن فقد قالوا : يحتج بخبر الواحد في الأحكام دون العقائد ؛ لأن الآحاد لا تفيد اليقين ، والعقائد لا بد فيها من اليقين (٢).
الجواب : أن هؤلاء مطالبون بإقامة دليل على التفريق ، وعلى أن خبر الواحد يثبت في جزء من الدين ولا يثبت في الجزء الآخر .

وكذلك بالفرق بين ما يجوز إثباته بخبر الواحد من الدين وما لا يجوز . وبالفرق بين المطلوب منه القطع اليقين ، وما يكفي فيه الظن ، ولا سبيل لهم إلى تقرير شيء من ذلك البته (٣).

لأنه اشتهر عن الرسول صلى الله عليه وسلم إرسال الرسل إلى الملوك والأمراء والقبائل لتبليغ الرسالة ، ودعوتهم إلى التوحيد وتعليم الأحكام ، وجمع الزكوات ونحو ذلك .

ولم يبعث الرسل إلا لإقامة الحجة على من بعثوا إليهم ، ومن الطبيعي أن أول ما بدؤوهم به هو الدعوة إلى التوحيد ، ومن المعلوم أيضا أن هؤلاء الرسل كانوا آحادا ولم يبلغوا عدد التواتر (٤).

(١) سورة النجم : آية ٣-٤

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ ، تيسير التحرير ٧٨/٣-٧٩ ، الإحكام للآمدي ٤٧/٢ ، البحر المحيط ٢٦٦/٤ ، مذكرة أصول الفقه ص ١٠٥ .

(٣) انظر : مختصر الصواعق المرسله ص ٤٩٢ .

(٤) انظر : المستصفى ١٥١/١ ، كشف الأسرار ٣٧٣/٢ ، الإحكام للآمدي ٦٢/٢ .

ومما يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبعث رسله لتعليم الأحكام والدعوة إلى الإسلام ، ما أخرجه البخاري^(١) عن ابن عباس^(٢) رضي الله عنهما أنه قال : "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً رضي الله عنه على اليمن ، قال : إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ماتدعوهم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله ، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا فعلوا ، فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم ، ترد على فقرائهم ، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس"^(٣).

وفي الحديث نص صريح على أنه أرسله في أمر من أمور العقيدة وهو الدعوة إلى التوحيد .

كما أن القائلين بأنه لا يحتج به في العقائد ثبت عنهم قبول خبر الواحد الوارد في عذاب القبر وسؤال منكر ونكير ، ورؤية المؤمنين لله تعالى بالأبصار يوم القيامة وما ورد في نعيم الجنة ، وعذاب النار ، وغيرها^(٤) فكيف يقبلونه هنا في أحكام الآخرة ويوجبونه العلم ، ويردونه في العقائد والكل سواء ، والكل شرع فلا فرق بين أحاديث العقائد وأحاديث الأحكام ، فنحن متعبدون بهذا الدين متى وصل إلينا بطريق صحيح ورواه الثقات

(١) أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن المغيرة الجعفي البخاري إمام الدنيا وجبل الحفظ ، صاحب أصح الكتب بعد كتاب الله . مات سنة ٢٥٦ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤/٢ ، تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢ .

(٢) أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ، حبر الأمة وترجمان القرآن ، صحابي جليل لازم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه أحاديث كثيرة ، كُفَّ بصره في آخر حياته فسكن الطائف وتوفي بها سنة ٦٨ هـ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٣٣٠/٢ ، أسد الغابة ١٩٢/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ٥٢٩/٢ ح ١٣٨٩ .

(٤) انظر : أصول السرخسي ٣٢٩/١ .

العدول ، ولا حجة لنا عند الله إذا تركنا أحاديث العقائد من أجل أنها جاءت بطريقة آحاد . وقد قال الشيخ الشنقيطي رحمه الله (١)(٢) : "اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الآحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول ، فما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد صحيحة من صفات الله يجب اثباته واعتقاده على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله على نحو "ليس كمثل شيء ...". والله أعلم .

(١) محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي علم الأعلام ، الشيخ الجليل الإمام الهمام ، من مؤلفاته : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، مذكرة أصول الفقه ، أدوات البحث والمناظرة ، توفي بمكة في ذي الحجة عام ١٣٩٣ هـ .

انظر : ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، جمع عبد الرحمن السديس ص ٩ وما بعدها .

(٢) مذكرة أصول الفقه ص ١٠٤-١٠٥ .

المبحث الثالث : العمل بخبر الواحد

بعد ذكر أقوال العلماء في ما يفيد خبر الواحد ، العلم أو الظن ،
أنتقل إلى حجيته وشروطه .
اختلف العلماء في خبر الواحد ، هل هو حجة يجب العمل به أم لا ؟
على قولين :

القول الأول : إنه حجة يجب العمل به في أمر الدين ، سواء كان ذلك
في العقائد أم الأحكام أو الشهادات أو الحدود أو غير ذلك من أمور الدين .
وهذا قول جمهور الأمة ، والأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء
والأصوليين وأهل الحديث قاطبة (١) .

القول الثاني : إنه ليس بحجة ولا يجب العمل به .
وهو قول الجبائي (٢) ، والقاشاني (٣) ، وابن داود (٤) .

(١) انظر : الكفاية ص ٧٢ ، المقنع في علوم الحديث ٣١٠/١ ، البرهان ٥٩٩/١ ، نهاية
السؤل ١٠٤/٣ ، شرح مختصر الطوفي ١١٢/٢ .

(٢) محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري من أئمة المعتزلة بالبصرة ، وإليه تنسب فرقة
الجبائية ونسبته إلى جبي من قرى البصرة ، له تفسير مطبوع رد عليه الأشعري ،
توفي بجبي سنة ٣٠٣ هـ ودفن بها .

انظر : سير أعلام النبلاء ١٨٣/١٤ ، الأعلام ٢٥٦/٦ .
(٣) أبو بكر محمد بن إسحاق القاشاني ، من قاشان كان أولا داوديا ، ثم انتقل إلى
مذهب الشافعي وصار رأسا فيه . له من الكتب : كتاب الرد على داود في إبطال
القياس ، وكتاب إثبات القياس ، وكتاب أصول الفتيا .

انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٧٦ ، الفهرست لابن النديم ص ٣٠٠ .
(٤) أبو بكر محمد بن داود بن علي ، الظاهري ، العلامة ، كان عالما أدبيا ، شاعرا
ظريفا ، له كتاب " الزهرة " في الآداب والشعر ، وله كتاب في الفرائض ، وعالما
في الفقه ، وله فيها تصانيف عديدة منها : الوصول إلى معرفة الأصول ، والإنذار
والإعذار . توفي سنة ٢٩٧ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٥٦/٥ ، وفيات الأعيان ٢٥٩/٤ ، سير أعلام النبلاء ١٠٩/١٣

وإليه مال المعتزلة وبعض الرافضة والظاهرية (١).
وحكاية الماوردي (٢) عن النهرواني (٣)، وابن علية (٤)، والأصم (٥)،
والشيعة (٦).

وهذا القول شاذ كما وصفه العلماء بذلك ولا عبرة به ، والقائلون به
لا يعتد بقولهم أمام تلك الجموع الموجبة للعمل بخبر الواحد ، كما أن
ما استدل به هذا الفريق لم يثبت أمام المناقشة العلمية (٧).

(١) انظر : المستصفى ١٤٨/١ ، الإحكام للآمدي ٥١/٢ ، تيسير التحرير ٨١/٣ ، كشف
الأسرار ٣٧٠/٢ ، جمع الجوامع ١٣٣/٢ . ونسب هذا القول للظاهرية ولم أجده عنهم .

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المعروف بالماوردي ، كان إماماً جليلاً ،
وأصولياً فقيهاً ، صاحب الحاوي والإقناع وهو منسوب إلى بيع ماء الورد . توفي
بغداد سنة ٤٥٠ هـ .

(٣) انظر : وفيات الأئمة ٢٨٤، ٢٨٢/٣ ، الأعلام ٣٢٧/٤ ، الفتح المبين ٢٥٢/١ .
أبو سعيد الحسن بن عبيد الظاهري النهرواني ، كان من جملة أصحاب داود ، إلا
أنه خالفه في مسائل قليلة ، له من الكتب : كتاب إبطال القياس .

(٤) انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٧٦ ، الفهرست لابن النديم ص ٣٠٦ .
إبراهيم بن اسماعيل بن عليه ، جهمي هالك كان يناظر ويقول بخلق القرآن . قال
ابن معين : ليس بشيء . وقال ابن عبد البر : له شذوذ كثيرة ومذهبه عند أهل
السنة مهجورة وليس في قوله عندهم مما يعد خلاف . له كتاب في الرد على
مالك ، نقضه عليه أبو جعفر الأبهري . مات سنة ٢١٨ هـ .

(٥) انظر : ميزان الاعتدال ٢٠/١ ، لسان الميزان ٣٤/١-٣٥ .
أبو عباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل الأموي مولاهم النيسابوري
الأصم الإمام المحدث مسند العصر ، رحلة الوقت ، محدث المشرق . مات في ربيع
الآخر سنة ٣٤٦ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٨٦٠/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٥ ، طبقات الحفاظ
ص ٣٥٥ .

(٦) انظر : إرشاد الفحول ص ٤٨ .

(٧) انظر الأدلة في : الإحكام للآمدي ٤٦/٢ وما بعدها ، كشف الأسرار ٣٧٠/٢ ،
المستصفى ١٤٨/١ ، المعتمد ١٢٣/٢ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ٤٨ .

وقد أشار إلى ذلك الشوكاني^(١) حيث قال : "وعلى الجملة فلم يأت من خالف في العمل بخبر الواحد بشيء يصلح للتمسك به ، ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط ، وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال ، فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من رتبة في الصحة أو تهمة في الراوي ، أو وجود معارض راجح ونحو ذلك" ^(٢).

-
- (١) محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني الصنعاني اليماني ، محدث ، فقيه مجتهد ، أصولي . نشأ بصنعاء وولى قضائها ، كان يحرم التقليد وصنف في ذلك رسالة ، له مصنفات كثيرة متنوعة بلغت ١١٤ مصنفًا . مات بصنعاء سنة ١٢٥٠ هـ .
 انظر : الأعلام ٢٩٨/٦ ، الرسالة المستطرفة ص ١٥٢ ، الفتح المبين ١٤٥، ١٤٤/٣ .
 (٢) إرشاد الفحول ص ٤٩ .

المبحث الثالث

العمل بخبر الواحد بين المحدثين والأصوليين

وفيه مطالب :

- المطلب الأول : شروط العمل بخبر الواحد .
- المطلب الثاني : خبر الواحد فيما تعم به البلوى .
- المطلب الثالث : خبر الواحد إذا عمل راويه بخلافه .
- المطلب الرابع : خبر الواحد إذا عمل أهل المدينة بخلافه .
- المطلب الخامس : خبر الواحد إذا خالف القياس .

شروط العمل بخبر الواحد

ذكرت سابقا أن جمهور الفقهاء والأصوليين يرون أن خبر الواحد حجة ويجب العمل به ولكنه يفيد الظن لا العلم ، وذلك لما يعرض لخبر الواحد من احتمالات كالكذب والسهو والخطأ وغير ذلك مما يقصر به عن افادة العلم ، ولذلك نجد أن بعضهم لم يستدل به على العقائد .

ولذلك نجد بعضهم أيضا اشترط شروطا للعمل بخبر الواحد حتى يقبل ويتم الاحتجاج به ، أما المحدثين فاشتروا شروطا للحديث الصحيح ، تنحصر في عدالة الراوى وضبطه واتصال السند ، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلل ، فاذا توفرت هذه الشروط في الحديث فهو صحيح يجب العمل به سواء أكان في الأصول أم الفروع ، في العقائد أم الأحكام . بينما نجد غير المحدثين من الأصوليين والفقهاء قد انقسموا في العمل بخبر الواحد الى أقسام :

القسم الأول : منهم من قال بالعمل به بشروط المحدثين ، بل وفي العقائد والأحكام .

القسم الثانى : منهم من قال بالعمل به بشروط المحدثين ، ولكن في الأحكام دون العقائد .

القسم الثالث : منهم من قال بالعمل به بشروط خاصة ، وهم الحنفية والمالكية .

ومن هذه الشروط التى اشترطوها لقبول الحديث والعمل به ، مايلي :

* ألا يكون الخبر مما تعم به البلوى . وقال به الحنفية خلافا لجمهور المحدثين والأصوليين .

* ألا يعمل الراوى بخلاف ما روى أو يفتى بخلافه . اشترطه الحنفية خلافا للجمهور من الفقهاء والأصوليين .

* ألا يخالف الخبر عمل أهل المدينة . اشترطه المالكية خلافا لجمهور الفقهاء والأصوليين .

* ألا يكون فيه زيادة على النص . اشترطه الحنفية خلافا لجمهور الفقهاء والأصوليين .

* ألا يكون مخالفا للقياس اذا كان الراوى غير فقيه . اشترطه الحنفية خلافا للجمهور من الفقهاء والأصوليين .

الى غير ذلك من الشروط ، وقد استدلوا عليها بأدلة نقلية وعقلية ، يصعب حصرها فالمسألة أصولية بحتة ومبسوطة في كتب الأصول ، ولم يتعرض المحدثون لهذه المسائل بالبيان والذكر ، لأن هذه الشروط في نظرهم لا تجرى على قواعدهم الثابتة التى وضعوها لنقد الحديث سندا ومتنا ، وهى لا تؤثر لديهم في الحديث قبولا أو ردا ، فلا يضر الخبر الصحيح كونه مما تعم

به البلوى ، ولا يضره كونه مخالفا للقياس ولا كونه مخالفا لعمل أهل المدينة ، ولا يضره عمل الراوي بخلافه ولا يضره كونه زيادة على النص القرآني ؛ لأن السنة مفصلة لمجمله ، مبينة لما سكت عنه القرآن ، والله أعلم .

وسأعرض هنا باختصار لبعض هذه الشروط ، وأثرها في رد الأحكام المشتمة عليها تلك الأحاديث .

أولا : أن يكون خبر الواحد مما تعم به البلوى .

ومعنى ماتعم به البلوى : هو ما يحتاج إليه الكل حاجة متأكدة تقتضي السؤال عنه مع كثرة تكرره ، وقضاء العادة بنقله متواترا (١) .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة إلى فريقين :

الفريق الأول : وجوب العمل بالخبر متى ماصح سواء كان فيما تعم به البلوى أو غيره . وهذا قول جمهور أهل الحديث والأصول .
وبه قال الشافعي وأحمد ومالك (٢) .

الفريق الثاني : إن خبر الواحد فيما تعم به البلوى لا يعمل به ، بل يجب رده .

وهو قول عامة الحنفية ومنهم أبو الحسن الكرخي (٣) (٤) .
وقد استدلل القائلون بهذا القول بما يلي :

(١) انظر : التقرير والتحرير ٢/٢٩٥ ، حاشية البناني على المحلي ٢/١٣٥ ، شرح الزرقاني على الموطأ ١/٨٨ .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٣/١٧٠ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/٧٢ ، الإحكام للآمدي ٢/١١٢ ، إحكام الفصول ص ٣٤٤ ، المقنع في علوم الحديث ١/٣١٠ .

(٣) أبو الحسن عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم ، وهو من كرخ جدان - بضم الجيم وتشديد الدال - من أشهر مصنفاته : المختصر في الفقه ، وله في الأصول رسالة ذكر فيها الأصول التي عليها مدار كتب أصحاب أبي حنيفة . توفي سنة ٥٣٤٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٠/٣٥٣ ، الفتح المبين ١/١٩٧ .

(٤) انظر : أصول السرخسي ١/٣٦٨ ، تيسير التحرير ٣/١١٢ ، فواتح الرحموت ٢/١٢٨ .

(١) أن ماتعم به البلوى مما يكثر وقوعه ، ويكثر السؤال عنه ، فلا بد من نقله نقلا مستفيضا . فإن لم يشتهر وتفرد بنقله الواحد ، دل ذلك على علة فيه وعلى عدم صحته (١).

(٢) أن ماتعم به البلوى مما يحتاجه العامة كثيرا ، ولا يحل للنبي صلى الله عليه وسلم أن لا يشيع حكمه ، إذ يؤدي ذلك إلى اخفاء الشريعة وإبطال كثير من الأمور التعبدية ، فتجب الإشاعة فيه ولا بد من تواتر نقله حتى لا يخفى حكمه ولا تقف روايته على الواحد (٢).

وقد أجاب الجمهور على الحنفية بما يلي :

(١) أن كثيرا من الأمور التي تعظم بها البلوى ، جاءت بخبر الواحد ، وقد اتفق الصحابة على الأخذ بها ولم يردوها بدعوى أنها أحادية (٣). وكثيرا من هذه الأمور مما خفي على كبار الصحابة فلما وصله الخبر أخذ به ومن ذلك :

* خفي على أبي بكر (٤) رضي الله عنه ميراث الجدة حتى أعلمه محمد ابن مسلمة (٥).

(١) انظر : أصول السرخسي ٣٦٨/١ ، جمع الجوامع ١٣٥/٢ .

(٢) انظر : روضة الناظر ص ١٢٨ ، إحكام الفصول ص ٣٤٥ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ١١٢/٢ .

(٤) أبو بكر عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب القرشي التيمي خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من السابقين الأولين إلى الإسلام ، رافق النبي صلى الله عليه وسلم طول إقامته في مكة وفي الهجرة وفي الغار ، وشهد معه المشاهد كلها . توفي سنة ١٣ هـ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٣٤١/٢ ، أسد الغابة ٢٠٥/٣ .

(٥) أبو عبد الرحمن محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي بن الأوس الأنصاري الأوسي الحارثي المدني ، حليف بني عبد الأشهل ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ، شهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا تبوك . مات بالمدينة سنة ٤٦ هـ أو ٤٧ هـ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٣٨٣/٣ ، أسد الغابة ٣٣٠/٤ .

والمغيرة بن شعبة (١)(٢).

* خفي على عمر (٣) رضي الله عنه حديث الاستئذان وكان يقول :
"ألهاني الصفق في الأسواق" (٤).

(١) أبو عيسى المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي . كان من دهاة العرب وقادتهم وولاتهم ، صحابي يقال له : مغيرة الرأي ، أسلم عام الخندق وشهد كثيرا من الغزوات . مات بالكوفة سنة ٥٥٠ هـ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٤٥٢/٣ ، أسد الغابة ٤٠٦/٤ .
(٢) روى أبو داود عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة ابن شعبة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة ، فأنفذه لها أبو بكر .

رواه أبو داود في كتاب الفرائض ، باب في الجدة ٣١٦/٣-٣١٧ ح ٨٩٤ ، والترمذي في الفرائض ، باب في ميراث الجدة ٤٢٠/٤ ح ٢١٠١ ، وقال : وفي الباب عن بريرة وهذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة ، وابن ماجه في الفرائض باب في ميراث الجدة ٩٠٩-٩١٠ ح ٢٧٢٤ .

(٣) أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن القرشي العدوي أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين ، أسلم قبل الهجرة وشهد الوقائع كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتح الفتوح ومصر الأمصار ودون الدواوين . استشهد في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ على يد أبي لؤلؤة المجوسي .
انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ١٥٨/٢ ، أسد الغابة ٥٢/٤ وما بعدها .

(٤) روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار ، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنت على عمر ثلاثا ، فلم يؤذن لي فرجعت فقال : مامنك ؟ قلت استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع . فقال : والله لتقيمن عليه بيته ، أمنكم أحد سمعه من النبي ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك الا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم فقامت معه فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك .

رواه في كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثا ٢٣٠٥/٥ ح ٥٨٩١ ، وأخرجه مسلم في كتاب الأدب ، باب الاستئذان ١٦٩٤/٣ ح ٢١٥٣ وذكر قوله "ألهاني الصفق في الأسواق" ولم يذكرها البخاري .

* وخفي عليه أمر المجوس في الجزية حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف (١)(٢).

* وخفي على الأنصار والمهاجرين كعثمان (٣)، وعلي (٤)، وطلحة (٥)، والزبير (٦) وجوب الغسل من الايلاج أنزل أم لم يتزل ، وهو مما

(١) أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى . أسلم قديما وهاجر الهجرتين وشهد بدرا وسائر المشاهد . مات بالمدينة سنة ٣٢ هـ وهو الأشهر .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٤١٦/٢ ، أسد الغابة ٣١٣/٣ .
(٢) وروى مالك أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس ، فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم . فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله يقول : سُنُّوا بهم سنة أهل الكتاب . كتاب الزكاة ، باب جزية أهل الكتاب والمجوس ٢٧٨/١ ح ٤٢ ، وكذا ذكر البخاري في أبواب الجزية والمواذعة ، باب ماجاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والعجم ١١٥١/٣ ح ٢٩٨٧ .

(٣) أبو عبد الله عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي الأموي المكي ثم المدني . أسلم قديما وهاجر الهجرتين ، يلقب بذي النورين ، لأنه تزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم رقية وأم كلثوم . قتل في ذي الحجة يوم الجمعة سنة ٣٥ هـ . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٤٦٢/٢ ، أسد الغابة ٣٧٦/٣ .

(٤) أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ، أول الناس إسلاما في قول كثير من أهل العلم . تربى في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك . كان أحد الشورى الذين عينهم عمر ، تولى الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان ، استشهد في رمضان سنة ٤٠ هـ . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٥٠٧/٢ ، أسد الغابة ١٦/٤ .

(٥) أبو محمد طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم القرشي التيمي ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد السابقين إلى الإسلام ، يعرف بطلحة الخير وطلحة الفياض . وشهد أحدا ومابعدا من المشاهد . مات سنة ٣٦ هـ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢٢٩/٢ ، أسد الغابة ٥٩/٣ .
(٦) أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشي الأسدي ، ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحواريه . أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومن السابقين إلى الإسلام . هاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قتل سنة ٣٦ هـ . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٥٤٥/١ ، أسد الغابة ١٩٦/٢ .

تكثر به البلوى ، وقبلوا خبر عائشة^(١) رضي الله عنها :
 "إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل"^(٢).

وكل هذه الأخبار وغيرها كثير، مما تعظم به البلوى ، والعامّة في
 حاجة ماسة لها ومع ذلك فهي أخبار آحاد وقد خفيت على كبار
 الصحابة .

(٢) إن الأدلة التي أوجبت العمل بخبر الواحد لم تفرق بين ماتعم به
 البلوى من الأخبار وغيرها ، بل الكل حجة ومقبول ، مادام الراوي
 عدل ثقة وهو جازم بالرواية فيما يمكن فيه صدقه ، وذلك يغلب على
 الظن صدقه ، فوجب تصديقه كخبره فيما لاتعم به البلوى^(٣).

(٣) إن الحنفية أنفسهم أوجبوا أشياء مما تعظم بها البلوى ، ويحتاجها
 العامة ، وهي مرويات أحادية وعامّة هذه الأخبار لاتصح ومن ذلك :
 * إيجاب الوضوء من الرعاف والقلس بخبر ضعيف رواه ابن أبي
 مليكة^(٤).

(١) عائشة بنت أبي بكر بن عثمان بن قريش ، أم المؤمنين زوج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، كانت تكنى بأُم عبد الله ، ألقبها نساء المسلمين وأعلمهن بالدين ، من
 أكثر نساء النبي صلى الله عليه وسلم رواية للحديث . كان فقهاء الصحابة
 يرجعون إليها في كثير من المسائل . توفيت سنة ٥٧ هـ .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد ٥٨/٨ ، تذكرة الحفاظ ٢٧/١ ، أسد الغابة ٥٠١/٥ .
 أخرجه أحمد في المسند ٢٣٩/٦ ، والترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء اذا
 التقى الختانان وجب الغسل ١٨٠/١ ح ١٠٨ ، وأصله في مسلم في كتاب الطهارة ،
 باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ٢٧١/١-٢٧٢ ح ٣٤٨ .

(٣) الإحكام للآمدي ١١٢/٢-١١٣ .

(٤) أبو بكر عبد الله بن عبيد الله^{أبي} مليكة ، زهير بن عبد الله القرشي التيمي
 المكي ، الإمام الحجة الحافظ القاضي الأصولي ، كان قاضيا لعبد الله بن الزبير
 ومؤذنا له . مات سنة ١١٧ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٤٧٣/٥ ، تذكرة الحفاظ ١٠١/١ ، سير أعلام النبلاء ٨٨/٥
 طبقات الحفاظ ص ٤٨ .

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
"من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي فليتوضأ..." (١).

* إيجاب الوضوء من القهقهة في الصلاة بخير ضعيف رواه أبو العالية
الرياحي (٢) فقال : "جاء رجل في بصره ضرّ فدخل المسجد ورسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي بأصحابه ، فتردى في حفرة كانت في المسجد ، فضحكت
طوائف منهم ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر من كان
ضحك منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة" (٣).

فكيف يثبتون هذه الأحكام بأخبار ساقطة لاتصح ، ويردون الأحاديث
الثابتة الصحيحة بدعوى أنها مما تعظم به البلوى .

(٤) إن ماتعم به البلوى يثبت بالقياس ، وهو استنباط من الخبر وفرع له
وثبوت به بالخبر الأصل وبالنص أولى من المستنبط (٤).

(٥) قولهم : يجب على النبي إشاعة الخبر الذي تعظم به البلوى مردود بأن
الله سبحانه وتعالى لم يكلف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة جميع

(١) رواه ابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ماجاء في البناء على
الصلاة ٣٨٥-٣٨٦ ح ١٢٢١ ، والدارقطني ١٥٣/١ ، قال في مصباح الزجاجة
٢٢٣/١ : هذا اسناد ضعيف؛ لأنه من رواية اسماعيل عن الحجازيين وهي ضعيفة .
وسئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث فقال : هذا خطأ إنما يرويه عن ابن
جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . العلل
١٧٩/١ ح ١٥٢ .

(٢) أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي البصري ، الإمام المقرئ الحافظ المفسر ،
أحد الأعلام ، أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاب وأسلم في خلافة
أبي بكر الصديق . وثقه الحفاظ أبو زرعة وأبو حاتم . مات سنة ٩٢ هـ .
انظر : طبقات ابن سعد ١١٢/٧ ، تذكرة الحفاظ ٦١/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٧/٤
طبقات الحفاظ ص ٢٩ .

(٣) رواه أبو داود في المراسيل ، باب ماجاء في الوضوء ص ٧٥ ح ٨ ، والدارقطني في
سننه ، كتاب الطهارة ، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ١٦٣/١ وصوب
إرسال الحديث .

(٤) انظر : روضة الناظر ص ١٢٨ .

الأحكام بل كلفه إشاعة البعض وأمره بالتبليغ فقط ، وجوز له رد الخلق إلى خبر الواحد في باقي الأحكام (١).

وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم بأن خبر الواحد يكفي ولا يجوز رده بحجة أنه مما تعم به البلوى وذلك في قوله : "نَضَرَ اللَّهُ امرأ سمع منا حديثا ، فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه" (٢).

فلو لم يكن خبر الواحد مما تقوم به الحجة لما كان لدعائه صلى الله عليه وسلم فائدة ولكان كلامه لغوا . ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم في التبليغ عنه فيما إذا كان الحديث مما تعم به البلوى أولا .
فمما سبق يتضح لنا أن هذا الشرط لا يصح ولا دليل عليه من كتاب أو سنة أو عمل صحابة وأن ماذهب إليه الجمهور هو الراجح الذي يحفظ سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم من الترك والإهمال .

(١) المرجع السابق .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ٦٨/٤ ح ٣٦٦٠ ، والترمذي في العلم ، باب ماجاء في الحث على تبليغ العلم ٣٤/٥ ح ٢٦٥٧ وقال : هذا حديث حسن ، وأحمد في مسنده ٤٣٧/١ ، وابن ماجه في المقدمة ، باب من بلغ علما ٨٤/١ ح ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠ ، وابن حبان في كتاب العلم ، باب ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم لمن أدى من أمته حديثا سمعه ٢٦٨/١ ح ٦٦ . قال الأرنؤوط : إسناده حسن من أجل سماك بن حرب قال عنه الحافظ في التقریب : "صدوق وقد تغير باخره" فمثله مايرقى حديثه إلى الصحة .

مسألة تطبيقية لخبر الواحد فيما تعم به البلوى "نقض الوضوء بمس الذكر"

عن بسرة بنت صفوان^(١) رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ"^(١).
دل هذا الحديث على اعتبار نقض الوضوء بمس الذكر ، وقد اختلف العلماء في حكم ذلك على قولين :

القول الأول : إيجاب الوضوء من مس الذكر .

وذهب إلى هذا جماعة من السلف منهم :
عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله^(٣) ،

(١) بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية ، بنت أخي ورقة بن نوفل ، وأخت عقبة بن أبي معيط لأمه . قال الشافعي : لها سابقة قديمة وهجرة ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم .
انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢٥٢/٤ ، أسد الغابة ٤١٠/٥ .

(٢) رواه مالك في الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الفرج ٤٢/١ ح ٥٨ والشافعي في الأم ١٩/١ ، وأبو داود في الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ١٢٥-١٢٦ ح ١٨١ ، والترمذي في الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ١٢٦/١ ح ٨٢ وقال : وفي الباب عن أم حبيبة وأبي أيوب وأبي هريرة وأروى بنت أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . ونقل عن البخاري قوله : أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة . والنسائي في الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ١٠٠/١ ح ١٦٣ ، وابن ماجه في الطهارة وسنتها ، باب الوضوء من مس الذكر ١٦١/١ ، والدارقطني ١٤٦/١ وقال هذا صحيح . والحاكم في المستدرک ١٣٦/١ وصححه وأثبت سماع عروة من بسرة ورجحه .

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني الفقيه أحد الأعلام شهد الخندق وهو من أهل بيعة الرضوان ، كف بصره في آخر حياته . ومن المكثرين لرواية الحديث . توفي بمكة سنة ٧٤ هـ .
انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٣٤٧/١ ، أسد الغابة ٢٢٧/٣ ، تذكرة الحفاظ ٣٧/١ .

وسعد بن أبي وقاص (١)، وابن عباس ، وأبو هريرة (٢)، وجابر (٣)، وأم حبيبة (٤)، وعروة بن الزبير (٥). وهو مذهب الأوزاعي (٦)، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ،

(١) أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص الزهري ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله . شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان مجاب الدعوة . له جهاد عظيم وفتوحات كبيرة . توفي سنة ٥٥ هـ .

انظر : أسد الغابة ٢/٢٩٠ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٢ .

(٢) أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني ، أحفظ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأكثرهم حديثا ، أسلم في السنة السابعة ولزم النبي صلى الله عليه وسلم بالحفظ فصار يحفظ كل ما يسمعه منه ، توفي بالمدينة سنة ٥٩ هـ . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٢٠٢ ، تذكرة الحفاظ ١/٣٢ ، طبقات الحفاظ ص ١٧ .

(٣) أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب الأنصاري الخزرجي ، المدني ، كان من علماء الصحابة ومن المكثرين من رواية الحديث . توفي بالمدينة سنة ٧٤ هـ .

انظر : أسد الغابة ١/٥٧ ، تذكرة الحفاظ ١/٤٤ ، طبقات الحفاظ ص ١٩ .

(٤) أم حبيبة : رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس الأموية زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، تكنى بأُم حبيبة وهي بها أشهر من اسمها ، هاجرت إلى الحبشة مع زوجها فتنصر هناك ثم تزوجها بعده النبي صلى الله عليه وسلم وروت عنه أحاديث . توفيت بالمدينة سنة ٤٤ هـ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٣٠٥ ، أسد الغابة ٥/٤٥٧ .

(٥) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزي القرشي الأسدي المدني عالم المدينة وأحد الفقهاء السبعة . ابن حوارٍ رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية . قال الذهبي : تفقه بخالته عائشة وكان عالما بالسيرة حافظا ثبتا . مات في سنة ٩٤ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٥/١٧٨ ، تذكرة الحفاظ ١/٦٢ ، سير أعلام النبلاء ٤/٤٢١

(٦) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي الدمشقي الإمام الجليل علامة الوقت فقيه أهل الشام وإمامهم ، كان ثقة ، مأمونا ، خيرا كثير الحديث والعلم والفقه . مات في صفر سنة ١٥٧ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ١/١٧٨ ، طبقات الحفاظ ص ٨٥ .

والمشهور من قول مالك (١).

وقد احتج من ذهب إلى هذا القول بحديث بسرة بنت صفوان السابق، ودلالته صريحة في إيجاب ذلك .

القول الثاني : أن مس الذكر لا ينقض الوضوء .

وممن ذهب إلى هذا القول : علي بن أبي طالب ، وعمار بن ياسر (٢)،
وعبد الله بن مسعود (٣)، وحذيفة بن اليمان (٤)،

(١) انظر : التمهيد لابن عبد البر ١٧/١٩٩ ، معالم السنن للخطابي ١/١٢٦-١٢٧ ، الاعتبار في النسخ والمنسوخ ص ٦٩ ، المغني ١/١٧٨ ، الأم للشافعي ١/١٩ ، المدونة الكبرى ١/٨ ، معرفة السنن والآثار للبيهقي ١/٣٨٧-٣٩٦ ، وذكر فيه الروايات عن أبي هريرة وزيد بن خالد وقال : هذا إسناد صحيح لم يشك فيه راويه ، وعن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وعائشة وابن عباس وأم حبيبة ، وقال الشافعي : والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروي عن عائشة بنت عجرد وأم خدش وعدة من النساء ليس بمعروفة في العامة ، ويحتج بروايتهم ويضعف بسرة مع سابقتها وقديم هجرتها وصحبته النبي صلى الله عليه وسلم وقد حدثت بهذا في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون فلم يدفعه منهم أحد ، بل علمنا بعضهم صار إليه عن روايتها منهم عروة بن الزبير وابن عمر .

(٢) أبو اليقظان عمار بن ياسر بن عامر العنسي حليف بني مخزوم وأمه سمية مولاة لهم . كان من السابقين الأولين إلى الإسلام ، وكان ممن يعذب في الله ، هو وأمه وأبوه ، وأمه أول من استشهد في سبيل الله ، هاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث ، قتل مع علي بصفين

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٥١٢ ، أسد الغابة ٤/٤٣ .

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سميح الهذلي ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه وأحد السابقين الأولين ، هاجر الهجرتين وشهد بدرا والمشاهد بعدها ولازم النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه الكثير . أول من جهر بقراءة القرآن بمكة . مات بالمدينة سنة ٣٢ هـ .

انظر : أسد الغابة ٣/٢٥٩ ، تذكرة الحفاظ ١/٣١ .

(٤) أبو عبد الله حذيفة بن حسل بن جابر العبسي ، واليمان لقب حسل ، صحابي جليل ، كان صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم في المنافقين لم يعلمهم أحد غيره ، ولاه عمر المدائن بفارس ، روى عدة أحاديث ، توفي بالمدائن سنة ٣٦ هـ . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ١/٣١٧ ، أسد الغابة ١/٣٩٠ .

وعمران بن حصين^(١)، وسعيد بن جبير^(٢)، وإبراهيم النخعي^(٣)، وربيعة ابن أبي عبد الرحمن^(٤)، وسفيان الثوري^(٥)،^(٦).
وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وأهل الكوفة^(٧).
واحتج أصحاب هذا القول بحديث طلق بن علي^(٨):

- (١) أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم الخزاعي الكعبي ، أسلم عام خيبر وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوات ، كان من فضلاء الصحابة ، بعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة ليفقه أهلها ، توفي بالبصرة سنة ٥٥٢ هـ . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢٦/٣ ، أسد الغابة ١٣٧/٤ .
 - (٢) أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي مولا لهم الكوفي المقرئ الفقيه أحد الأعلام . قتله الحجاج في شعبان سنة ٩٢ هـ .
 - (٣) انظر : وفيات الأعيان ٣٧١/٢ ، تذكرة الحفاظ ٧٦/١ ، طبقات الحفاظ ص ٣٨ . أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي الفقيه أحد الأئمة المشاهير ، فقيه أهل الكوفة ومفتيها . قال الأعمش : كان صيرفيا في الحديث . مات سنة ٩٦ هـ .
 - (٤) انظر : وفيات الأعيان ٢٥/١ ، تذكرة الحفاظ ٧٣/١ ، طبقات الحفاظ ص ٣٦ . أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الإمام التيمي الفقيه مولى آل المنكر المعروف بريعة الرأي ، فقيه أهل المدينة . قال الذهبي : كان إماما حافظا مجتهدا بصيرا بالرأي . مات بالمدينة سنة ١٣٦ هـ .
 - (٥) انظر : تاريخ بغداد ٤٢٠/٨ ، وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٥٧/١ ، طبقات الحفاظ ص ٥٧ . أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري ، ثور مضر ، الكوفي شيخ الإسلام ، إمام الحفاظ سيد العلماء العاملين في زمانه . مصنف كتاب "الجامع" قال شعبة : سفيان أمير المؤمنين في الحديث . مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ .
 - (٦) انظر : تاريخ بغداد ١٥١/٩ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٩/٧ . انظر : التمهيد لابن عبد البر ٢٠١/١٧ ، معالم السنن ١٢٦-١٢٧ ، الاعتبار ص ٦٩ سنن الترمذي ١٣١/١ ، معرفة السنن والآثار ٣٩٥/١ .
 - (٧) انظر : اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١٤٨/١ ، بدائع الصنائع ٣٠/١ .
 - (٨) أبو علي طلق بن علي بن عمرو الربيعي الحنفي السحيمي والد قيس بن طلق ، كان من الوفد الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمامة فأسلموا .
- انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢٣٢/٢ ، أسد الغابة ٢٦٣/٣ .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن مس الذكر في الصلاة ، فقال : هل هو إلا بضعة منك^(١) . من الخفيفة
وقد أجاب أصحاب هذا القول^أ عن حديث بسرة بعدة أمور من أهمها :
أنه خير واحد فيما تعم به البلوى ، فلا يثبت بقول بسرة بل لا بد من
اشتهاره^(٢) .

والجواب : أنه لا يضر الخبر كونه مما تعم به البلوى ، لأن كثيرا من
الأخبار خفيت عن الصحابة وكانت مما تمس بها الحاجة ، فلما علموها قالوا
بها كحديث التقاء الختانين ، وقد سبق بيانه كما أنه ليس صحيحا أن حديثها
خير ضرر . فقد روى هذا الحديث غير بسرة ، رواه أبو هريرة ، وجابر بن
عبد الله ، وأم حبيبة ، وعبد الله بن عمرو^(٣) ، وزيد بن خالد^(٤) ،

(١) رواه أبوداود في الطهارة ، باب الرخصة في ذلك ١٢٧/١ ح ١٨٢ ، والترمذي في
أبواب الطهارة ، باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر ١٣١/١ ح ٨٥ ،
والنسائي في الطهارة ، باب ترك الوضوء من ذلك ١٠١/١ ح ١٦٥ .

قال ابن حجر عن حديث طلق : صححه ابن حبان والطبراني وابن حزم ، وضعفه
الشافعي وأبو حاتم وأبوزرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي ، وادعى فيه
النسخ : ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون . التلخيص الحبير
١٢٥/١ .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبي زرعة عن حديث محمد بن جابر هذا فقالا :
قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة ووهناه ، ولم يشتهه . علل الحديث للرازي
٤٨/١ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٣٦٨/١ ، بدائع الصنائع ٣٠/١ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي ، كان فاضلا عالما قرأ
القرآن والكتب المتقدمة ، من المكثرين لرواية الحديث . كان صواما قواما . مات
بالشام سنة ٥٦٥ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٣٥١/٢ ، أسد الغابة ٢٣٣/٣ ، تذكرة الحفاظ
٤١/١ .

(٤) أبو عبد الرحمن زيد بن خالد الجهني ، سكن المدينة وشهد الحديبية ، وكان معه
لواء جهينة يوم الفتح . توفي بالمدينة سنة ٥٧٨ .
انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٥٦٥/١ ، أسد الغابة ٢٢٨/٢ .

وعائشة ، وأم سلمة (١) ، وغيرهم كما صرح به الترمذي (٢) ، والبيهقي (٣) .
كما أنه لا يصح أن ترد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصحيحة الثابتة بحجة أنها مما تعم بها البلوى ؛ لأن لافرق بين ماتعم به
البلوى وغيرها ، بل العبرة بثبوت الخبر وصحته .

-
- (١) أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر القرشية المخزومية ، زوج
النبي صلى الله عليه وسلم اسمها هند هاجرت الهجرتين ، كانت أول ظعينة
هاجرت إلى المدينة . تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة زوجها أبي
سلمة . آخر أمهات المؤمنين موتاً . قيل ماتت سنة ٦٥ هـ وقيل غير ذلك .
انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٤٥٨ ، أسد الغابة ٥/٥٨٨ .
- (٢) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاک السلمي الترمذي الضرير ،
مصنف الجامع وكتاب العلل . الإمام الحافظ العلم البارع . من مصنفاته : الجامع
والعلل والتواريخ . مات بترمذ في رجب سنة ٢٧٩ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠ ، طبقات الحفاظ
ص ٢٨٢ .
- (٣) الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ، صاحب
التصانيف الممتعة منها السنن الكبرى ، ودلائل النبوة ، وشعب الإيمان وغيرها ،
كتب الحديث وحفظه من صباه وبرع وأخذ في الأصول وانفرد بالإتقان والضبط
والحفظ . مات سنة ٤٥٨ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ٣/١٣٢ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣٣ ، وفيات الأعيان ١/٧٥ .

وقد حاول العلماء الجمع والترجيح بين حديث بسرة وطلق ، مما يطول البحث بذكرها فلتنظر في مظانها^(١).

-
- (١) من مرجحات حديث بسرة على حديث طلق مايلي :
- ١ - حديث طلق لم يخرج الشيخان ولم يحتجا بأحد من رواته ، وحديث بسرة قد احتجا بجميع رواته ، إلا أنهما لم يخرجاه .
 - ٢ - حديث طلق موافق لما كان الأمر عليه من قبل ، وحديث بسرة ناقل عنه فيصار إليه .
 - ٣ - حديث بسرة أرجح لكثرة طرقه وصحتها وكثرة من صححه من الأئمة ، ولكثرة شواهد .
 - ٤ - لأن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه منهم أحد .
 - ٥ - روي عن طلق أيضا : من مس فرجه فليتوضأ . أخرجه الطبراني وصححه ، وقال : فيشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي صلى الله عليه وسلم قبل هذا ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة .
- وقال عبد الحلي اللكنوى : والإنصاف في هذا المبحث أنه إن اختير طريق النسخ فالظاهر انتساخ حديث طلق لا العكس ، وإن اختير طريق الترجيح ففي أحاديث النقض كثرة وقوة ، وإن اختير طريق الجمع فالأولى أن يحمل الأمر على العزيمة وعدم النقض على الضرورة .
- انظر : التلخيص الجبير ١/١٢٥ ، نصب الرأية ١/٦٤ وما بعدها .

خبر الواحد إذا عمل راويه بخلافه

مما اشترطه بعض الأصوليين أيضا في قبول خبر الواحد ، ألاَّ يعمل راويه أو يفتي بخلافه ، فإن عمل بخلافه فإن ذلك يعد قدحا في الحديث ، يسقط العمل به .

وللعلماء في هذه المسألة قولان :

القول الأول : إن عمل الراوي أو فتياه بخلاف ما روى لا يسقط العمل بالحديث . وهو مذهب الجمهور من محدثين وأصوليين ، والشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه ، وأبي الحسن الكرخي من الحنفية (١) .
حجتهم :

(١) إن قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله حجة ، وقول الراوي وفعله ليس بحجة فلا يجوز العدول عنه إلى ما ليس بحجة (٢) .
ولهذا قال الشافعي : "كيف أترك الحديث يعمل من لو عاصرته لحاجته" (٣) .

(٢) إنا متعبدون بما بلغ إلينا من الخير ولم نتعبد بما فهمه الراوي ؛ لأنه غير معصوم من الخطأ ، والنبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الخطأ فكان الحديث مقدما عليه (٤) .

(١) انظر : اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٨١ ، تدريب الراوي ٣١٥/١ ، فتح المغيث ٢٩١/٣ ، الإحكام للآمدي ١١٥/٢ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٧٣/٢ ، نهاية السؤل ١٦٧/٣ ، العدة لأبي يعلى ٥٨٩/٢ ، إجمال الإصابة في أقوال الصحابة ص ٩١ .

(٢) انظر : التبصرة للشيرازي ص ٣٤٣ ، قواطع الأدلة ص ٣٢٠ ، العدة لأبي يعلى ٥٩٢/٢ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ١١٥/٢ ، الوصول إلى الأصول ١٩٥/٢ .

(٤) انظر : إرشاد الفحول ص ٥٦ ، الوصول إلى الأصول ١٩٥/٢ .

القول الثاني : أن عمل الراوي أو فتياه بخلاف الحديث ، يسقط الحديث ، فالعبرة برأي الراوي لابروايته .
وهو مذهب جمهور الحنفية خلافاً لأبي الحسن الكرخي ، وبعض المالكية ، ورواية عن الإمام أحمد (١).

حجتهم :

- (١) أن الصحابي مع فضله ودينه لا يجوز أن يترك الحديث ويعمل بخلافه .
إلا وقد علم نسخ الخبر فوجب أن يسقط الاحتجاج به (٢).
- الجواب : أنه يحتمل أن يكون تركه سهواً وغلطاً ، أو تأوله تأويلاً غير صحيح ، ويحتمل أن يكون علم نسخه ، فلا تترك سنة ثابتة بالاحتمال ، ولأن الظاهر أنه ليس معه ما ينسخه ، لأنه لو كان معه ناسخ لرواه في وقت من الأوقات ولما لم يظهر ذلك دل على أنه نسيه (٣).
- (٢) أن الصحابي أعرف بالخبر ، فإنه شاهد الوحي والتزيل ، وعرف البيان والتأويل وكان أعرف بما يقوله (٤).
- الجواب : أنه لو علم مراد النبي صلى الله عليه وسلم لوجب عليه نقله كما يجب عليه نقل نص النبي على المراد بخطابه ، فلما لم يبطل ذلك علمنا أنه لم يعلم مراد النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان حاله في ذلك كحال غيره ممن لم يشاهد الخطاب (٥).

-
- (١) انظر : الفصول في الأصول ٢٠٣/٣ ، أصول السرخسي ٥/٢ ، كشف الأسرار ٦٣/٣ وما بعدها ، الأقوال الأصولية للإمام الكرخي للجبوري ص ٨٧ ، البحر المحيط ٣٦٩، ٣٤٦/٤ ، العدة لأبي يعلى ٥٩٠/٢ .
 - (٢) انظر : التبصرة للشيرازي ص ٣٤٣ ، تيسير التحرير ٧٧/٣ ، كشف الأسرار ٦٣/٣ أصول السرخسي ٥/٢ .
 - (٣) انظر : إحكام الفصول ص ٣٤٥-٣٤٦ ، التبصرة ص ٣٤٣ ، التمهيد لأبي الخطاب ١٩٣/٣ .
 - (٤) انظر : المعتمد لأبي الحسين البصري ١٧٥/٢ ، العدة ٥٩٢/٢ .
 - (٥) انظر : العدة ٥٩٢/٢ .

الترجيح :

بعد ذكر أقوال العلماء في مسألة مخالفة الراوي لما رواه ، لابد من بيان حقيقة المخالفة ، ومتى تكون المخالفة قاذحة في صحة الرواية ، ومتى لا تقدر فيها .

فنقول : إذا ثبتت المخالفة قولاً أو عملاً قبل الرواية فإنه لا يقدر في الخبر ويحمل على أنه كان ذلك مذهبا له قبل أن يسمع الحديث ، وكذلك إن أمكن حمل مذهبه على نسيانه فإنه لا يضر في الحديث وهذا من باب الجمع بين قبول الحديث وإحسان الظن بالراوي (١).

أما إذا ثبتت المخالفة بعد روايته للخبر ، أو علم أنه لم ينس وإنما تأوله أو حمّله على بعض معانيه ، فمذهب الراوي أو تأويله ليس بحجة ولا يترك لأجله الحديث ، لأننا متعبدون بالخبر متى وصل إلينا ولسنا متعبدين برأي الراوي ولا فهمه (٢).

كما أن أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله أحق بالاتباع ، وقول غيره أو فعله لا يساويه في الاتباع .

فإذا وجد أن الصحابي خالف حديثا رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤخذ بخبر الرسول أما الصحابي فمن باب حسن الظن به نحاول الجمع بينه وبين روايته ما أمكن .

فقد يكون خلافه لكونه حمل الحديث على خلاف الظاهر لقريئة ظهرت له ، وهي لا توجب بطلان الظاهر . أو حمّله على ظاهره ولكن تركه لحديث آخر معارض له مساو له أو أرجح منه عنده إلى غير ذلك من الاحتمالات الممكنة ، وإذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال ، فلا يترك الحديث الصحيح بأثر الصحابي (٣).

(١) انظر : أصول السرخسي ٥/٢ ، كشف الأسرار ٦٣/٣ .

(٢) انظر : إرشال الفحول ص ٥٦ .

(٣) انظر : الأجوبة الفاضلة للكنوي ص ٢٢٥ .

أما إدعاء نسخه ، فهذه لا تثبت بالاحتمال وبالتجويز ، ولا ينسخ حديث يأتي بقول صحابي ، بل لابد من دليل آخر ينسخ ، ولا يظن بالصاحب أنه علم نسخه بدليل آخر ولم يبينه فيكون كاتما للعلم وقد نزهم الله عن ذلك . فالراجع في المسألة - والله أعلم - أنه لا يضر الخبر عمل الراوي بخلافه ولا تكون هذه المخالفة طعنا في الحديث . ولا ينبغي أن يترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثبت لقول أحد أو لفعله فالحجة فيما نقله الصحابي لا فيما قاله أو فعله؛ لأن فعله أو قوله عن اجتهاد ونقله نص ظاهر لاشبهة فيه .

مسألة تطبيقية لعمل الراوي بخلاف ما روى * غسل الإناء من ولوغ الكلب

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إذا شرب الكلب في إناء أحلكم فليغسله سبعة" (١). وفي لفظ عنه مرفوعاً : "طهور إناء أحلكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات ... " (٢).

دلت هذه الأحاديث على وجوب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات ، لكن راوي الحديث أبا هريرة قد روي عنه خلاف روايته ، والملاحظ أن الرواية غير محتملة للتأويل فهي نص في تحديد السبع ولا تشمل عدداً آخر .

وقد أخرج الطحاوي (٣) (٤) ، والدارقطني (٥) (٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : "إذا ولغ الكلب في الإناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات" .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ٧٥/١

ح ١٧٠ ، ومسلم ، كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب ٢٣٤/١ ح ٢٧٩ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب ٢٣٤/١ ح ٢٧٩ .

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي ، الإمام الحافظ الفقيه له مصنفات كثيرة منها شرح معاني الآثار ، برز في علم الحديث وفي الفقه وجمع وصنف . مات سنة ٣٢١ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٧١/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥ ، تذكرة الحفاظ ٨٠٨/٣ طبقات الحفاظ ص ٣٣٩ .

(٤) شرح معاني الآثار ٢٣/١ ، باب سؤر الكلب .

(٥) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن . قال الخطيب : كان فريد عصره وإمام وقته ، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلم الحديث وأسماء الرجال مع الصدق والثقة ، وصحة الاعتقاد ، وسلامة المذهب ، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث . من مصنفاته : السنن ، والعلل ، والأفراد وغير ذلك . توفي سنة ٣٨٥ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤٣/١٢ ، تذكرة الحفاظ ٩٩١/٣ ، طبقات الحفاظ ص ٣٩٣ .

(٦) في سننه ٦٦/١ ، باب ولوغ الكلب في الإناء .

فالرواية الأولى من قوله وروايته ، والثانية من فعله وفتواه .
ولأجل هذه المخالفة من أبي هريرة اختلف العلماء في حكم غسل
الاناء من ولوغ الكلب ، وفي عدد الغسلات على أقوال ، أهمها قولان :
الأول : وجوب غسل الاناء من ولوغ الكلب سبع مرات .
وهو مذهب جماهير أهل العلم^(١) من الصحابة والتابعين وغيرهم ،
منهم : ابن عباس ، وعروة بن الزبير ، وطاووس^(٢) ، وابن سيرين^(٣) ،
وعمر بن دينار^(٤) ، والأوزاعي ، وإسحاق بن راهويه ، وداود ، وجملة
أصحاب الحديث^(٥) .
وهو مذهب المالكية^(٦) ، والشافعية^(٧) ، والحنابلة^(٨) .

-
- (١) انظر : المغني ٥٢/١ .
(٢) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان اليماني الجندي ، أحد الأعلام التابعين ،
أدرك خمسين صحابيا . قال ابن خلكان : كان فقيها جليل القدر نبه الذكر .
وقال ابن حبان : كان من عباد أهل اليمن وسادات التابعين . مات بمكة حاجا
سنة ١٠٦ هـ .
انظر : طبقات ابن سعد ٥٣٧/٥ ، وفيات الأعيان ٥٠٩/٢ ، تذكرة الحفاظ ٩٠/١ ،
طبقات الحفاظ ص ٤١ .
(٣) أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر غزير العلم .
مات في شوال سنة ١١٠ هـ .
انظر : طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ ، وفيات الأعيان ١٨١/٤ ، تذكرة الحفاظ ٧٧/١ .
(٤) أبو محمد عمرو بن دينار المكي الجمحي مولا لهم الأثرم . الإمام الحافظ أحد
الأعلام ، وشيخ الحرم في زمانه . قال شعبة : مارأيت في الحديث أثبت من عمرو
ابن دينار . توفي في أول سنة ١٢٦ هـ .
انظر : طبقات ابن سعد ٤٧٩/٥ ، تذكرة الحفاظ ١١٣/١ ، سير أعلام النبلاء
٣٠٠/٥ .
(٥) انظر : الاستذكار لابن عبد البر ٢٥٨/١ ، المحلى ١١٢/١ ، التمهيد ٢٦٨/١٨ .
(٦) انظر : المنتقى للباجي ٧٣/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٨٣/١ ،
الاستذكار ٢٥٨/١ .
(٧) انظر : الأم ١/ ٦١ ، المجموع ٢٢٧/١ ، مغني المحتاج ٨٣/١ .
(٨) انظر : الإنصاف ٣١٠/١ ، كشف القناع ١٨٢/١ .

حجتهم :

* أن الحجة في لفظ صاحب الشرع لافي مذهب الراوي أو غيره (١).

* الأمر في حقيقته للوجوب وهو نص في اعتبار السبع في عدد

الغسلات .

القول الثاني : عدم وجوب التسبيح في غسل الاناء ، والأمر يحمل على

الندب .

وهو مذهب بعض العلماء منهم : عطاء بن أبي رباح (٢) ،

والزهري (٣) (٤) ، والثوري ، والليث (٥) (٦) . وهو مذهب الحنفية (٧) .

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٧١ ، قواطع الأدلة لابن السمعاني ٣٢٠/١

الإحكام للآمدي ١١٥/٢ .

(٢) أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي الأسود الإمام القدوة

العلم ، مفتي أهل مكة ومحدثهم ، كان ثقة فقيها عالما كثير الحديث . مات على الأصح في رمضان سنة ١١٤ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٤٦٧/٥ ، تذكرة الحفاظ ٩٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٧٨/٥

طبقات الحفاظ ص ٤٥ .

(٣) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري الفقيه الحافظ

متفق على جلالته واتقانه . كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار ، فقيها فاضلا . مات سنة ١٢٤ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ١٧٧/٤ ، تذكرة الحفاظ ١٠٨/١ ، طبقات الحفاظ ص ٤٩ .

(٤) انظر : مصنف عبد الرزاق ٩٧/١ .

(٥) أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن مولى قيس بن رفاعة أحد الأئمة

المجتهدين ، كان من أصحاب المذاهب الفقهية ، وقد انتشر مذهبه بمصر مدة من الزمن . قال عنه الشافعي : الليث بن سعد أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم

يقوموا به . توفي بمصر سنة ١٧٥ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ١٢٧/٤ ، تذكرة الحفاظ ٢٢٤/١ ، سير أعلام النبلاء

١٣٦/٨

(٦) انظر : الاستذكار لابن عبد البر ٢٦٠/١ .

(٧) انظر : شرح فتح القدير ١٠٩/١ ، بدائع الصنائع ٨٧/١-٨٨ ، تبين الحقائق ٣٢/١

استدلوا :

- (١) بأن الراوي قد رُوي عنه خلاف روايته ، فثبت بذلك نسخ السبع .
 (٢) أن ترك الصحابي له لم يكن إلا عن دليل علمه ، إذ لا يظن به أن يخالف النص لغير دليل هو الناسخ .

واحتمال ظن الصحابي ما ليس ناسخا ناسخا لا يخفى بعده (١).

قال السرخسي في فتوى أبي هريرة :

"أنه كان علم انتساخ هذا الحكم أو علم بدلالة الحال أن مراده الرسول صلى الله عليه وسلم النذب فيما وراء الثلاثة" (٢).

واعتذر هؤلاء عن عدم العمل بحديث التسبيع بعدة أمور ذكرها الحافظ ابن حجر (٣)(٤).

وقبله الطحاوي (٥) ومن أهمها :

كون أبي هريرة راويه أفتى بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع ،
 وتقسك الجمهور أصحاب القول الأول برواية أبي هريرة ، واعتذروا عن
 رأيه بأنه لم يثبت ، وهو ضعيف فلا تقوم به حجة ، قال الدارقطني بعد
 روايته له :

(١) انظر : تيسير التحرير ٧٢/٣-٧٣ .

(٢) أصول السرخسي ٦/٢ .

(٣) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ثم المصري شيخ الاسلام الحافظ الإمام . نشأ يتيما ودرس العلم على أئمة عصره ، وحفظ وصنف ، وتصانيفه كثيرة ومشهورة منها : فتح الباري نزهة النظر والنكت على ابن الصلاح وغيرها . مات سنة ٨٥٢ هـ .

انظر : البدر الطالع ٨٧/١ ، ٩٢ ، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٨٠ ، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر للسخاوي ٤٦/١ وما بعدها .

(٤) انظر : فتح الباري ٢٧٧/١ .

(٥) انظر : شرح معاني الآثار ١/٢٣ .

هذا موقوف ولم يروه هكذا غير عبد الملك (١) عن عطاء (٢).
وقال الحافظ في التقریب : "عبد الملك بن أبي سليمان صدوق له
أوهام" (٣).

وأجاب الجمهور عن ادعاء نسخه ، بأنه لا يثبت لاحتمال أن يكون
الراوى نسي ماروى فأفتى بخلافه أو لا يحضره وقت الفتيا ، أو أفتى لاعتقاده
ندبية السبع لاجوبها ، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ (٤).

وقال ابن عبد البر (٥) : "وإذا جاز للكوفيين أن يقولوا : لو صح
الحديث عند أبي هريرة ماخلفه - جاز لخصمائهم أن يقولوا : لا يجوز أن
يقبل عن أبي هريرة خلاف مارواه وشهد به على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقد رواه عنه الثقات الجماهير ؛ لأن في تركه مارواه وشهد به على
رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يحكي عنه ما ينسخه جرحه
ونقيصة وحاشا للصحابة من ذلك فهم أطوع الناس لله ولرسوله".
وبهذا يتبين لي والله أعلم رجحان القول الأول وأن الحجة فيما رواه
لا فيما رآه ولا حجة في الموقوف مع صحة المرفوع .

(١) أبو محمد عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي الكوفي ، الإمام الحافظ الكبير ، كان
من الحفاظ الأثبات . مات سنة ٨١٤٥ .

انظر : تاريخ البخاري ٤١٧/٥ ، تذكرة الحفاظ ١٥٥/١ ، سير أعلام النبلاء ١٠٧/٦
سنن الدارقطني ٦٦/١ .

(٢) ص ٣٦٣ رقم ٤١٨٤ . وقال البيهقي في المعرفة : "حديث عبد الملك بن أبي سليمان
عن عطاء عن أبي هريرة في غسل الاتاء من ولوغ الكلب ثلاث مرات" تفرد به
عبد الملك من بين أصحاب عطاء ، ثم عطاء من بين أصحاب أبي هريرة ،
والحفاظ والثقات من أصحاب عطاء وأصحاب أبي هريرة يروونه "سبع مرات"
وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات ، ولمخالفته أهل الحفظ والثقة في
بعض رواياته تركه شعبة بن الحجاج ولم يحتج به البخاري في صحيحه . ٥٩ / ٢ .

(٤) انظر : أعلام الموقعين ٤٠/٣ .

(٥) في الاستذكار ٢٦٠/١ .

خبر الواحد إذا عمل أهل المدينة بخلافه

من الشروط التي اشترطها بعض الأصوليين للعمل بخبر الواحد ،
ماشترطه المالكية رحمهم الله في خبر الواحد أن لا يخالف عمل أهل المدينة
فإن خالفه فإن عمل أهل المدينة مقدم عليه .

اختلف العلماء في حجية عمل أهل المدينة على قولين :

القول الأول : عمل أهل المدينة حجة ويقدم على خبر الواحد العدل .
وهو قول مالك رحمه الله ، وأصحابه (١) .

القول الثاني : إن عمل أهل المدينة ليس بحجة .

وهو قول جمهور المحدثين والأصوليين ، وهو مذهب الشافعي وأحمد
وأبي حنيفة رحمهم الله وأتباعهم (٢) .

استدل أصحاب القول الأول بالنص والمعقول .

أولاً : النص .

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : "إن المدينة طيبة ، تنفى خبثها كما ينفى
الكير خبث الحديد" (٣) .

وجه الدلالة : إن الحديث دل على انتفاء الخبث عن المدينة والخطأ
خبث فيجب أن يكون منتفياً عن أهلها ، وإذا انتفى الخطأ عنهم كانت

(١) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٣٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ،
مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ص ١٦٦ ، مذكرة أصول الفقه
للشنقيطي ص ١٥٣ .

(٢) انظر : الإحكام للآمدي ٢٤٣/١-٢٤٤ ، نهاية السؤل ٢٦٣/٣ ، قواطع الأدلة لابن
السمعاني ص ١١٣٦ ، اعلام الموقعين ٣٨٠/٢ وما بعدها ، شرح المحلى على جمع
الجوامع ١٣٥/٢ ، روضة الناظر ص ١٤٤ ، تيسير التحرير ٢٤٤/٣ ، فوائح
الرحموت ٢٣٢/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في فضائل المدينة ، باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس ٦٦/٢
ح ١٧٧٢ ومسلم في كتاب الحج ، باب المدينة تنفي شرارها ١٠٠٥/٢ ح ١٣٨١ بالفاظ
مقاربة .

متابعتهم واجبة (١).

وأجيب عن هذا الدليل : أن الحديث يدل على فضلها ، ولادلالة فيه على انتفاء الخطأ عن أهلها ، كما أنه ليس فيه ما يمنع أن يكون الخارج عنها خالصا من الخبث (٢).

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها" (٣).

الجواب : إن هذا الحديث كالذي قبله ، إنما يدل على فضل المدينة وشرفها ، وتخصيصها بالذكر لا ينفي الفضل عما عداها ، فقد ورد في فضل مكة أحاديث كذلك فلا تأثير للبقاع في العمل بالخير أو تركه .
ثانيا : المعقول وهو من ثلاثة أوجه .

الأول : إن المدينة دار هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ومستقر الإسلام ومجمع الصحابة ، فلا يجوز أن يخرج الحق عن أهلها (٤).

الجواب : إن اشمال المدينة على هذه الصفات لا ينفي الفضيلة عن غيرها ، ولا يدل على الاحتجاج بعمل أهلها ، فإن مكة أيضا مشتملة على صفات موجبة لفضلها ، كالبيت الحرام ومقام إبراهيم وزمزم والصفاء والمروة ... ولا يدل ذلك على الاحتجاج بإجماع أهلها ، إنما العبرة بثبوت الخير وصحته (٥).

(١) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٣٥/٢ ، الإحكام للآمدي ٢٤٣/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ، قواطع الأدلة لابن السمعاني ص ١١٣٦ ، نهاية السؤل ٢٦٣/٣ .

(٢) انظر : الإحكام للآمدي ٢٤٤/١ ، الإحكام لابن حزم ٥٥٣/١ ، كشف الأسرار ٢٤١/٣ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٣٥/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في فضائل المدينة ، باب الإيمان يأرز إلى المدينة ٦٦٣/٢ ح ١٧٧٧ ومسلم في الإيمان ، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا وإنه يأرز بين المسجدين ١٣١/١ ح ٢٢٣ .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ٢٤٤/١ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٣٥/٢ ، قواطع الأدلة ص ١١٣٦ ، كشف الأسرار ٢٤١/٣ .

(٥) انظر : الإحكام للآمدي ٢٤٤/١ ، الإحكام لابن حزم ٥٥٤/١ .

الثاني : أن أهل المدينة شاهدوا التنزيل ، وسمعوا التأويل ، وكانوا أعرف بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم من غيرهم ، فوجب أن لا يخرج الحق عنهم (١).

الجواب : إن شهودهم التنزيل لا يدل على انحصار العلم فيها ، فقد انتشر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد وتفرقوا في الأمصار وقد خرج من المدينة كثير من الصحابة كعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وأنس بن مالك وغيرهم ، وتفرق علمهم في البلاد وهم ممن شاهدوا التنزيل (٢).

الثالث : إن رواية أهل المدينة مقدمة على رواية غيرهم ، ولأن أخلافهم تنقل عن أسلافهم ، فيخرج تقلهم عن خبر الظن إلى اليقين ، فكان عملهم ورأيهم يقدم على غيرهم (٣).

الجواب : إن تمثيلهم الاجتهاد بالرواية ، تمثيل من غير دليل موجب للجمع بين الرواية والدراية ، لأن الرواية تترجح بكثرة الرواة ، وليس لرواية أهل المدينة ميزة على رواية غيرهم ، بل العبرة بعدالة الرواة وضبطهم إلى غير ذلك من الأوصاف ، بخلاف الاجتهاد فطريقه النظر والبحث ، ولا يترجح بكثرة المجتهدين ، ولا يختلف باختلاف الأماكن (٤).

* مما سبق يتضح لنا أن ما استدل به المالكية في حجية عمل أهل المدينة ، لا يصلح أن يكون دليلاً قاطعاً فإن أغلب الأدلة التي احتجوا بها إنما هي دالة على فضل المدينة لبيان شرفها ، ولما اشتملت عليه من صفات موجهة لذلك ولادليل في هذا على حجية عمل أهلها ولادليل كذلك في

-
- (١) انظر : الإحكام للآمدي ٢٤٤/١ ، الإحكام لابن حزم ٥٥٣/١ .
 (٢) انظر : الإحكام للآمدي ٢٤٤/١ ، أعلام الموقعين ٣٨٠/٢-٣٨١ ، المستصفى ١/١٨٧ .
 (٣) انظر : مختصر ابن الحاجب ٣٥/٢ ، الإحكام للآمدي ٢٤٤/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ .
 (٤) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٣٥/٢ ، الإحكام للآمدي ٢٤٤/٢ .

وجود الصحابة بها وشهودهم التزليل ، فقد خرج منها أعلم الصحابة وأفقههم كعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

وقد رفض جمهور المحدثين والأصوليين هذه القاعدة - وهي ألا يخالف الخير عمل أهل المدينة - لأن الواجب هو العمل بالخير متى ماصح ، ولا يضره عمل أحد من الأئمة به ولا تركه ، ولا ينبغي أن تترك أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله الثابتة عنه بنقل العدول الضابطين ، بحجة أنها مخالفة لعمل أهل المدينة ؛ لأن الحجة في قوله وفعله - صلى الله عليه وسلم - لافي عمل غيره . وقد قال ابن القيم معقبا على ما شرطه المالكية " وهذا أصل قد نازعهم فيه الجمهور ، وقالوا : عمل أهل المدينة كعمل غيرهم من أهل الأمصار ، ولا فرق بين عملهم وعمل أهل الحجاز والعراق والشام ، فمن كانت السنة معهم فهم أهل العمل المتبع ، وإذا اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض ، وإنما الحجة في اتباع السنة ولا ترك السنة لكون عمل بعض المسلمين على خلافها ، أو عمل بها غيرهم ولو ساغ ترك السنة لعمل بعض الأمة على خلافها ، لترك السنن ، وصارت تبعا لغيرها ، فإن عمل بها ذلك الغير عمل بها وإلا فلا . والسنة هي العيار على العمل ، وليس العمل عيارا على السنة ، ولم تضمن لنا العصمة قط في عمل مصر من الأمصار دون سائرها " (١) .

كما إن اطراد هذه القاعدة عند المالكية أدى إلى تعطيل كثير من السنن الثابتة ، والمتبع لأقوال المالكية في الفروع الفقهية يرى أثر تطبيق هذه القاعدة في مسائلهم التي يحتجون فيها بعمل أهل المدينة . وفيما يلي سآبين أثر هذه القاعدة في قبول الأحاديث أو ردها .

مسألة تطبيقية لخبر الواحد، إذا خالف عمل أهل المدينة

روى مالك عن نافع^(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا . إلاّ بيع الخيار"^(٢).

قال مالك : وليس لهذا عندنا حد معروف ، ولأمر معمول به فيه .

دلالة الحديث :

وجه الاستدلال بالحديث^(٣) : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لزوم البيع بالتفرق ، وجعل لكل واحد من المتبايعين أن يختار البيع أو الفسخ مادام لم يتفرقا ، وحمل التفرق على التفرق بالأبدان . حتى أن ابن عمر كان إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه ، أو مشى خطوات ليوجب البيع ثم يرجع^(٤).

وقد اختلف العلماء في إثبات خيار المجلس للمتبايعين على قولين : الأول : ثبوت خيار المجلس للمتبايعين مالم يتفرقا بالأبدان ، فإن تفرقا فقد لزم البيع وليس لأحد منهما فسخه بعد التفرق . وإلى هذا ذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى^(٥).

(١) أبو عبد الله نافع القرشي العدوي العمري مولى عبد الله بن عمر وراويته الإمام المفتي الثبت عالم المدينة . قال البخاري : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر . توفي سنة ١١٧ هـ .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ ٩٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٩٥/٥ ، طبقات الحفاظ ص ٤٧ . أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب البيوع ، باب بيع الخيار ٦٧١/٢ ح ٧٩ ، والبخاري في البيوع ، باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا ٧٤٣/٢ ح ٢٠٠٥ ، قال : وبه قال ابن عمر وشريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة . ومسلم في البيوع باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ١١٦٣/٣ ح ١٥٣١ .

(٣) انظر : أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي لمصطفى البغا ص ٤٩٣ .

(٤) أخرجه الشافعي في الأم ٤/٣ بسند صحيح .

(٥) انظر : الأم للشافعي ٤/٣ ، مغني المحتاج ٤٣/٢-٤٥ ، المغني ٥٦٣/٣ .

كما روي ذلك عن عمر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة .
وبه قال سعيد بن المسيب (١) ، وشريح (٢) ، والشعبي (٣) ، وعطاء ، والزهري
والأوزاعي ، وابن أبي ذئب (٤) (٥) . واحتجوا بحديث ابن عمر السابق وهو
صريح في الدلالة .

الثاني : أن خيار المجلس لا يثبت ، بل متى ماتم الإيجاب والقبول لزم
البيع وليس لأحد من المتبايعين فسخه تفرقا أو لم يتفرقا (٦) .
وهو قول مالك رحمه الله وأصحابه ، وهو مذهب الحنفية (٧) .

(١) أبو محمد سعيد بن المسيب المخزومي الإمام شيخ الإسلام فقيه المدينة ، أجلّ
التابعين ، كان واسع العلم فقيه النفس متين الديانة قوالا بالحق . توفي سنة ٩٤ هـ
على الصحيح .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد ١١٩/٥ ، تذكرة الحفاظ ٥٤/١ ، طبقات الحفاظ ص ٢٥ .
أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي من أشهر القضاة الفقهاء في
صدر الإسلام ، أصله من اليمن . ولي قضاء الكوفة زمن عمر وعثمان وعلي
ومعاوية واستغفى أيام الحجاج فأعفاه سنة ٧٧ هـ بالكوفة .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ ٥٩/١ ، طبقات الحفاظ ص ٢٧ ، سير أعلام النبلاء ١٠٠/٤ .
أبو عمرو عامر بن شراحيل الكوفي علامة التابعين ، كان إماما حافظا فقيها متقنا
توفي بعد المائة .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ١٢/٣ ، تذكرة الحفاظ ٧٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤ .
أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي
العامري المدني . الإمام الثبت العابد شيخ الوقت الفقيه . قال أحمد : كان
ثقة صدوقا أفضل من مالك بن أنس ، إلا أن مالكا أشد تنقية للرجال منه وابن أبي
ذئب كان لا يبالى عمن يحدث . توفي سنة ١٥٩ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٩٦/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٩١/١ ، سير أعلام النبلاء ١٣٩/٧ ،
طبقات الحفاظ ص ٨٩ .

(٥) انظر : المغني ٥٦٣/٣ .

(٦) انظر : أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الاسلامي ص ٤٩٢ .

(٧) انظر : المدونة ١٨٨/٤ ، شرح الزرقاني على موطأ مالك ٣٢٠/٣ ، حاشية الدسوقي

على الشرح الكبير ٩١/٣ ، الباب في الجمع بين السنة والكتاب ٤٨٣/٢ وما بعدها
بدائع الصنائع ١٣٤/٥ .

واحتج مالك في تركه العمل بهذا الحديث بأنه ليس عليه عمل أهل المدينة فقال : وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه .

وقد خالف مالك هذا الحديث مع قوة اسناده ، وهو عن مالك عن نافع عن ابن عمر وهو ما يسمى بالسلسلة الذهبية ، حتى أن الشافعي قال : لا أدري هل اتهم مالك نفسه في هذا الحديث أو نافعاً وأعظم أن أقول عبد الله بن عمر (١) .

وقد عاب العلماء على مالك مخالفته لهذا الحديث ، قال ابن قدامة (٢) : وعاب كثير من أهل العلم على مالك مخالفته للحديث مع روايته له وثبوته عنده (٣) .

وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على ثبوت هذا الحديث وقال به أكثرهم ورده مالك وأبو حنيفة وأصحابهما ولا أعلم أحدا رده غيرهم (٤) . وفي هذه المسألة نرى أثر عمل المالكية بعمل أهل المدينة حيث يقدمونه على الخبر الصحيح ويعتبرونه أقوى من خبر الواحد ، وهم يصرحون بذلك كقولهم : " هذا الحديث وإن كان صحيحاً لكن صحته لا تنافي أنه خبر آحاد وعمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك وذلك لأن عمل أهل المدينة كالمتواتر ، لأنه من قبيل الإجماعات والمتواتر يفيد القطع بخلاف الآحاد فإنما يفيد الظن " (٥) .

(١) انظر : المغني ٥٦٣/٣ .

(٢) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة موفق الدين المقدسي الحنبلي ، من أئمة الحنابلة . من مؤلفاته المغني ، ودم التأويل ، والروضة في أصول الفقه . كان زاهدا ورعا متواضعا حسن الأخلاق ، وحجة في المذهب الحنبلي ، وقد برع وأفتى وناظر ومُحرَّف في فنون كثيرة . توفي بدمشق سنة ٦٢٠ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢ ، الأعلام ٦٧/٤ ، الفتح المبين ٥٤/٢ .

(٣) انظر : المغني ٥٦٣/٣ .

(٤) انظر : التمهيد ٠٨/١٤ .

(٥) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٩١/٣ .

وقد اعتذر بعض العلماء عن مالك في عدم أخذه بهذا الحديث بعدة احتمالات منها : أنه حمل التفرق الوارد في الحديث على التفرق بالأقوال ، فلم يخالف الحديث وليس هذا من تقديم عمل أهل المدينة على خير الواحد (١).

ومنهم من قال : إن الحديث منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : "إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع ، أو يترادان" (٢) فقالوا وقد يكون قول مالك عن طريق الترجيح لأحد الخبرين بمساعدة عمل أهل المدينة لما خالفهم (٣).

إلى غير ذلك من الأجوبة الكثيرة التي يطول ذكرها (٤)، ولكن من الإنصاف أن نقول لعل لمالك حجة لانعلمها ترك لأجلها هذا الحديث وهو أعظم وأجل من أن يترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لمخالفته عمل أحد من الناس والله أعلم (٥).

(١) خبر الواحد وحجيته ص ٢٠٦ .

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن ٢٠/٣-٢١ قال الحافظ في التلخيص ٣١/٣ : "رواية التراد رواها مالك بلاغا عن ابن مسعود ورواها أحمد والترمذي وابن ماجه بإسناد منقطع ... فقد جزم الشافعي أن طرق هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول . اهـ وله طرق أخرى عند أبي داود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه الحاكم وحسنه البيهقي وقال ابن عبد البر هو منقطع إلا أنه مشهور الأصل عند جماعة العلماء تلقوه بالقبول وبنوا عليه كثيرا من الفروع . وقد خرج طرقه الألباني في الارواء ١٦٦/٥-١٧١ وأثبت صحته . والله أعلم .

(٣) خبر الواحد وحجيته ص ٢٠٥ .

(٤) انظر : فتح الباري ٣٣٠/٤ .

(٥) انظر : مقاييس نقد متون السنة ص ٣٨٩ .

خبر الواحد إذا خالف القياس

القياس في اصطلاح الأصوليين :

إلحاق فرع بأصل لعلته تجمع بينهما^(١).

اختلف العلماء في خبر الواحد إذا خالف القياس ، أيهما يقدم الخبر

أم القياس على قولين :

القول الأول : تقديم خبر الراوي على القياس ، سواء كان الراوي

فقيهاً أو غير فقيه .

وذهب إلى هذا القول : الشافعي ، وأحمد ، وأبو الحسن الكرخي من

الحنفية ، وجمهور أئمة الحديث وأكثر الفقهاء^(٢).

الأدلة :

استدل أصحاب هذا القول بالنص والإجماع والمعقول .

أولاً : النص .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمعاذ^(٣) حين بعثه إلى

اليمن قاضياً : بم تحكم؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد؟ قال : بسنة

رسول الله . قال : فإن لم تجد؟ قال : أجتهد برأيي ولا آلو^(٤).

(١) انظر : روضة الناظر ص ٢٧٥ ، شرح الكوكب ٦/٤ .

(٢) انظر : الإحكام للآمدي ١١٨/٢ ، نهاية السؤل ١٦٢/٣ ، كشف الأسرار ٣٧٨/٢ ،

تخريج الفروع على الأصول ص ٣٦٣ ، المقنع في علوم الحديث ٣١٢/١ .

(٣) أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي ، شهد

العقبة وبدرا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان من نجباء

الصحابة وفقهائهم . قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم : أعلم أمتي بالحلل

والحرام معاذ . مات بالطاعون في الأردن سنة ٥١٨ هـ .

انظر : أسد الغابة ٣٧٦/٤ ، تذكرة الحفاظ ١٩/١ ، طبقات الحفاظ ص ١٥ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب اجتهد الرأي في القضاء ١٨/٤ ح ٣٥٩٢

والترمذي في الأحكام ، باب القاضي كيف يقضي ٦٠٧/٣ ح ١٣٢٧ . وقال : هذا

حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل . =

وجه الدلالة : أنه أخر العمل بالقياس عن السنة من غير تفصيل بين المتواتر والآحاد ، والرسول صلى الله عليه وسلم أقره على ذلك (١) .
ثانيا : الإجماع .

إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، فإنهم كانوا يتركون أحكامهم بالقياس إذا سمعوا خبر الواحد ، فهذا عمر رضي الله عنه ترك رأيه في عدم توريث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، والحكم بالدية للعاقلة ، بالحديث الذي رواه الضحاك بن سفيان (٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه "أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها" (٣) . وكذلك ترك رأيه - رضي الله عنه - في دية الأصابع ، عندما حكم بتوزيع دية اليد على حسب منافعها فترك رأيه عندما بلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "في كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل" (٤) .

= وأحمد في مسنده ٢٤٢/٥ . والحديث ضعيف لجهالة بعض رواة وللانقطاع في سنده ، وإن كان الفقهاء يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه . وقد صححه بعض الفقهاء واستند في تصحيحه إلى تلقي أئمة الفقه والاجتهاد له بالقبول وشبهوه بحديث "لاوصية لوارث" .

انظر : التلخيص الحبير ١٨٢/٤ ، أعلام الموقعين ٢٠٢/١ .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ١١٩/٢ .

(٢) أبو سعيد الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب العامري الكلابي صحب النبي صلى الله عليه وسلم وولاه على من أسلم من قومه . كان من الشجعان الأبطال يعد وحده بمائة فارس . كان سيفا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قائما على رأسه متوشحا بسيفه .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢٠٦/٢ ، أسد الغابة ٣٦/٣ .

(٣) أخرجه أبو داود في الفرائض ، باب في المرأة ترث من دية زوجها ٣٣٩/٣ ح ٢٩٢٧ ، والترمذي في الفرائض ، باب ماجاء في ميراث المرأة من دية زوجها ٤٢٥/٤ ح ٢١١٠ وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في الديات ، باب الميراث من الدية ٨٨٣/٢ ح ٢٦٤٢ ، مالك في الموطأ ، في كتاب العقول ، باب ماجاء في ميراث العقل والتغليظ فيه ٨٦٦/٢ ح ٩ .

(٤) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ١٩٤/٩ ، مصنف عبد الرزاق ٣٨٣/٩ - ٣٨٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٩٣/٨ .

وترك رأيه أيضا في الجنين لخبر حمل بن مالك (١) "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة" (٢). فقال : لولا هذا لقضينا فيه برأينا . إلى غير ذلك من الأمثلة التي ترك فيها الصحابة قياسهم لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك مشهورا فيما بين الصحابة ، ولم ينكر عليهم منكر ، فكان إجماعا (٣).
ثالثا : المعقول .

* أن خبر الواحد راجح على القياس ، وأغلب على الظن ، فكان مقدما عليه . وذلك لأن الاجتهاد في الخبر واحتمال الخطأ فيه أقل من القياس (٤).

* أن القياس فرع النصوص والفرع لا يقدم على أصله (٥).
* أن قول النبي صلى الله عليه وسلم قول معصوم ، والقياس استنباط الراوي وكلام المعصوم أبلغ في إشارة غلبة الظن (٦).

(١) أبو فضلة حمل بن مالك بن النابغة بن جابر الهذلي ، نزل البصرة وله بها دار . له في الصحيح من حديث أبي هريرة قصة الجنين . عاش إلى خلافة عمر رضي الله عنه .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ١/٣٥٥ ، أسد الغابة ٢/٥٢ .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الديات ، باب دية الجنين ٤/٦٩٨ ح ٤٥٧٠ ، وابن ماجه في الديات ، باب دية الجنين ٢/٨٨٢ ح ٢٦٤١ ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب دية جنين المرأة ٨/٤٧ ح ٤٨١٧ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ٢/١١٩ .

(٤) انظر : المرجع السابق ٢/١٢٠ .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٨٧-٣٨٨ ، قواطع الأدلة لابن السمعاني ص ٧٤٢ .

(٦) انظر : روضة الناظر ص ١٢٩ .

القول الثاني : تقديم القياس على خبر الواحد .
 وذهب إلى هذا القول الحنفية ، إلا أنهم اشترطوا في تقديم القياس أن يكون الراوي فقيهاً (١) . والمالكية ذهبوا إلى تقديم القياس مطلقاً (٢) . ونسب هذا القول إلى مالك إلا أن ابن السمعاني قال : هذا القول باطل سمج مستقبح عظيم ، وأنا أجل مالك عن مثل هذا القول ، ولا يدري ثبوته عنه (٣) .
الأدلة :

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي :
 أولاً : ما اشتهر من الصحابة رضي الله عنهم من الأخذ بالقياس ورد خبر الواحد ، فإن ابن عباس لما سمع أبا هريرة يروي "توضؤوا مما مسته النار" (٤) قال : لو توضأت بماء سخن أكنت تتوضأ منه ، ولما سمعه يروي "من حمل جنازة فليتوضأ" قال : أيلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة (٥) .

-
- (١) انظر : أصول السرخسي ٣٤١/١ ، كشف الأسرار ٣٨٣/٢ ، ونسب هذا القول إلى عيسى بن أبان والقاضي ابن زيد الدبوسي ، وعليه أكثر المتأخرين . جمع الجوامع ١٣٦/٢ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٣٦٣ ، قواطع الأدلة ص ٧٣٨ .
 (٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٧ ، روضة الناظر ص ١٢٩ ، قواطع الأدلة ص ٧٣٧ ، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ١٤٧ .
 (٣) قواطع الأدلة ص ٧٣٧ .
 (٤) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار ١١٤/١ ح ٧٩ ، ولفظه : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوضوء مما مست النار ولو من ثور أقط . فقال له ابن عباس : يا أبا هريرة ، أنتوضأ من الدهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ فقال له أبو هريرة : يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الأمثال ، ورواه ابن ماجه في الطهارة ، باب الوضوء مما غيرت النار ١٦٣/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٣/١ .
 (٥) حديث الوضوء من حمل الجنازة رواه أبو داود في الجنائز ، باب في الغسل من غسل الميت ٥١٢/٣ ح ٣١٦١ ، والترمذي في الجنائز ، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت ٣٠٩/٣ ح ٩٩٣ وقال : حديث أبي هريرة حديث حسن .

ورد علي بن أبي طالب حديث بروع^(١) بالقياس^(٢)، ورد عمر حديث فاطمة بنت قيس^(٣) بالقياس^(٤).

ثانيا : إن القياس حجة ثبتت بالكتاب والسنة والإجماع ، وخبر الواحد في اتصاله بالنبي صلى الله عليه وسلم شبهة ، فكان الثابت بالقياس

(١) بروع بنت واشق الرواسية الكلاية أو الشخصية زوج هلال بن مرة . لها ذكر في حديث معقل الأشجعي .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٢٥١/٤ ، أسد الغابة ٤٠٨/٥ .

(٢) حديث بروع بنت واشق نصه : أن عبد الله بن مسعود سئل في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها فتوفي قبل أن يدخل بها . فقال عبد الله : أقول فيها برأئي * فإن كان صوابا فمن الله لها كمهر نسائها لاوكس ولاشطط ولها الميراث وعليها العدة . فقام رجل من أشجع فقال : في مثل هذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا في امرأة يقال لها بروع بنت واشق تزوجت رجلا فمات قبل أن يدخل بها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل صداق نسائها ولها الميراث وعليها العدة ، فرفع عبد الله يديه وكبر .

أخرجه أبو داود في النكاح ، باب فيمن يتزوج ولم يسم صداقا حتى مات ٥٨٨/٢ ح ٢١١٤ ، والترمذي في النكاح ، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ٤٤١/٣ ح ١١٤٥ ، والنسائي في النكاح ، باب إباحة الزوج بغير صداق ١٢١/٦ ح ٣٣٥٤ .

أما قول علي في رد الحديث "لانتقبل خير أعرابي بوال على عقبه فيما يخالف كتاب الله" فقد رواه البيهقي ٢٤٧/٧ ، وقد ضعفه صاحب الجوهر النقي ونقل عن المنذري : لم يصح هذا الأثر عن علي .

(٣) فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس ، كانت من المهاجرات الأول لها عقل وكمال ، وهي التي طلقها أبو حفص بن المغيرة فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت أم مكتوم ، وهي التي روت قصة الجساسة بطولها فانفردت بها . روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٣٨٤/٤ ، أسد الغابة ٥٢٦/٥ .

(٤) حديث فاطمة بنت قيس ونصه : أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسكنى ولانفقة .

أخرجه مسلم في الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لانفقة لها ١١١٩/٢ ح ١٤٨٠ ، كذلك ذكر قول عمر : لانتزك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة ... الخ

أقوى من الثابت بخبر الواحد ، فكان العمل به أولى (١).
ثالثا : لا يحتمل تخصيصا والخبر يحتمله ، فكان غير المحتمل أولى من المحتمل (٢).

رابعا : أن القياس أثبت من خير الواحد لجواز السهو والكذب على الراوي ولا يوجد ذلك في القياس (٣).
المناقشة وال ترجيح :

بعد استعراض أدلة الفريقين ، نقول : أن ما احتج به الفريق الثاني من الأدلة غير مسلمة بل هي مردودة عليهم . وقد فصل البخاري (٤) ، والآمدي في الرد على هذه الأدلة بما لا يدع مجالا للشك في تقديم خبر الواحد على القياس ، فمن تلك الردود :

(١) أن مذكروه عن الصحابة في ردهم لخبر الواحد بالقياس ، فذلك منهم لأسباب عارضة لا لترجيحهم القياس عليه ، بل ماروي عن بعضهم بعضه غير صحيح وبعضه محمول على أنه لم يثبت الخبر عند من قدم القياس بوجه من الوجوه (٥).

وغير الواحد في اتصاله خبره...

(٢) أن قولهم إن القياس حجة بالكتاب والسنة والإجماع^أ ... قول ساقط لأن خبر الواحد حجة بالإجماع ، والشبهة في القياس أكثر منها في خبر الواحد فكيف يكون أقوى منه (٦).

(١) انظر : أصول السرخسي ٣٣٩/١ ، كشف الأسرار ٣٧٨/٢ .

(٢) انظر : كشف الأسرار ٣٧٨/٢ ، قواطع الأدلة ص ٧٤٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري ، فقيه حنفي من علماء الأصول من أهل بخارى ، له تصانيف منها شرح أصول اليزدوي سماه كشف الأسرار وشرح المنتخب الحسامي للأخسيكي . توفي سنة ٥٧٣٠ هـ .

انظر : الأعلام ١٣/٤ ، الفتح المبين ١٤١/٢ .

(٥) كشف الأسرار ٣٧٨/٢ ، إرشاد الفحول ص ٥٥ .

(٦) انظر : كشف الأسرار ٣٧٨/٢ .

(٣) كون القياس لا يحتمل التخصيص ، فهذا مردود بأن الكلام هنا في الخبر النص الذي يرد مخالفًا للقياس وفي هذه الصورة لاحتمال للتخصيص^(١) ، وأيضًا فلاحتمال لايؤثر ، لأن القرآن الكريم يحتمل التخصيص في عامه ولايؤثر ذلك في حجيته وقوته ولاشك أنه مقدم على القياس عند الجميع^(٢).

(٤) احتمال السهو والكذب على راوى خبر الواحد ، غير مسلم مع اشتراط الضبط الذي يعنى عدم السهو غالبًا واشتراط العدالة في الراوى يمنع من اتهامه بالكذب ، فمن يتهم بالكذب والسهو فلا تقبل روايته لأنه غير عدل سواء وافق القياس أو عارضه^(٣).

كما أن تطرق الكذب والسهو على من ظهرت عدالته أبعد من تطرق الخطأ على القياس في اجتهاده لكونه معاقبا على الكذب والكفر والفسق بخلاف الخطأ في الاجتهاد فانه غير معاقب عليه ، بل مثاب^(٤).

مما سبق يتضح لنا أن القول الراجح - والله أعلم بتقديم الخبر الخارج من مخرج صحيح أو حسن على القياس مطلقا اذا لم يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه ، لأننا متعبدون بطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) ، وبما صح عنه من أقوال وأفعال ، ولا يحق لنا مخالفته برد أخباره لمخالفته بعض القواعد أو الأصول ، لأن الخبر حجة قائم بذاته ، يجب أن تخضع له جميع القواعد فما وافقها عمل به ، وماخالفها يرد ولا حجة في غيره .

كما أنه لا يشترط فقه الراوى في تقديم الخبر على القياس ، بل العبرة

في عدالة الراوى وضبطه .

(١) انظر : قواطع الأدلة ص ٧٤٣ ، كشف الأسرار ٣٧٩/٢ .

(٢) انظر : مقاييس نقد متون السنة ص ٤٣٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر : الاحكام للآمدى ١٢٢/٢ .

(٥) انظر : ارشاد الفحول ص ٥٥ .

قال ابن السمعاني : "الخير اذا صح وثبت من طريق النقل وجب الحكم به ، وان كان مخالفا لمعاني أصول سائر الأحكام" (١).

(١) قواطع الأدلة ص ٧٣٦ .

مسألة تطبيقية على مخالفة خبر الواحد للقياس المصراة

التصرية : جمع اللين في الضرع ، يقال صَرَّى الشاة إذا لم يحلبها أياما حتى يجمع اللين في ضرعها . ويقال للمصراة المحفلة ، وناقصة مصيرة لا تدر (١).

وقال الشافعي : التصرية هي ربط أخلاف الشاة أو الناقة ، وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر ، فيظن المشتري أن ذلك عادتها ، فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها (٢).

وقال البخاري : والمصراة التي صُرِّي لبنها وحقن فيه وجمع فلم يحلب أياما . وأصل التصرية حبس الماء ، يقال منه : صريت الماء إذا حبسته (٣). وقد اختلف العلماء في حكم المصراة ، إذا أطلع المشتري على هذا العيب ، هل له الخيار في الرد؟ وإذا ثبت الخيار فماذا يرد مقابل اللين الذي حلبه؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : من اشترى مصراة ولم يعلم تصريحتها ثم علم بعد الشراء ، فله الخيار في الرد أو الإمساك . ويرد بدل اللين صاعا من تمر .
وذهب إلى هذا : جمهور العلماء ، وروى ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وأنس (٤).

(١) انظر : القاموس المحيط ٧١/٢ ، لسان العرب ٢٤٤١/٧ ، مادة (صرى) .

(٢) انظر : نيل الأوطار ٢١٤/٥ .

(٣) صحيح البخاري ٧٥٥/٢ .

(٤) أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي النجاري ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خدمه عشر سنين ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في ماله وولده ، من المكثرين لرواية الحديث . آخر الصحابة موتا بالبصرة . توفي سنة ٨٧٣ .

انظر : أسد الغابة ١٢٧/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٤/١ .

وهو مذهب مالك ، وابن أبي ليلى (١) ، والشافعي ، وإسحاق (٢) .
واستدلوا على ذلك بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : "لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ ، فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهُوَ
بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَجْلِبَهَا ، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ سَخَطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا
مِنْ تَمْرٍ" (٣) . وهو صريح في الدلالة .

القول الثاني : إنه لا يرد بعيب التصرية ، ولا يجب رد صاع من التمر .
وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه ، ومحمد بن الحسن (٤) (٥) .
واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة ، لمخالفته القياس ؛ لأن
الأصل في المتلفات إما القيم وإما المثل ، وإعطاء صاع من تمر في لبن ليس قيمة
ولامثلا (٦) .

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي العلامة الإمام ، مفتي الكوفة
وقاضيها ، قال العجلي : كان فقيها صدوقا صاحب سنة جازز الحديث قارئا عالما
بالقرآن . مات في رمضان سنة ١٤٨ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٣٥٨/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٧١/١ ، سير أعلام النبلاء
٣١٠/٦ .

(٢) انظر : المغني ١٥٠/٤ ، مغني المحتاج ٦٣/٢ ، الأم للشافعي ٦٨/٣ ، بداية المجتهد
١٩٨/٢ ، نيل الأوطار ٤١٦/٥ .

(٣) أخرجه البخاري في البيوع ، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقرة والغنم
وكل محفلة ٧٥٥/٢ ح ٢٠٤١ ، ومسلم في البيوع ، باب تحريم بيع الرجل على بيع
أخيه ، وسومه على سومه ، وتحريم النجش وتحريم التصرية ١١٥٥/٣ ح ١٥١٥
واللفظ له . .

(٤) الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولا هم صاحب أبي حنيفة
وامام أهل الرأي ، وقال الشافعي : كتبت عنه وقر بعير ومارأيت قط رجلا
سمينا أعقل منه ، وكان أفصح الناس . كان إذا تكلم خيل إلى سامعه أن القرآن
نزل بلغته . توفي سنة ١٨٩ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٧٢/٢ ، وفيات الأعيان ١٨٤/٤ ، سير أعلام النبلاء ١٣٤/٩ .

(٥) انظر : اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٤٩٠/٢ ، شرح معاني الآثار ١٩/٤ .

(٦) انظر : أصول السرخسي ٣٤١/١ .

ولكونه حديث آحاد من رواية أبي هريرة الذي لم يكن من فقهاء الصحابة - عندهم - كابن مسعود وغيره ، فلا يؤخذ بما رواه مخالف للقياس الصحيح (١).

الجواب : إننا نتوقف في خبر الواحد إذا جاء مخالفا للأصول لاخالفه قياس الأصول ؛ وذلك لأن الأصول هي : الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، والكتاب والسنة هما الأصل والآخرا مردودان إليهما ، فالسنة أصل والقياس فرع ، فكيف يرد الأصل بالفرع .

كما أن الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يخالف نفسه؟ (٢)

قال ابن السمعاني : متى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر ؛ لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه فلا يجوز رد أحدهما؛ لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فإن السنة مقدمة على القياس بخلاف (٣).

وقال ابن القيم : "الحديث موافق لأصول الشريعة وقواعدها ، ولو خالفها لكان أصلا بنفسه ، كما أن غيره أصلا بنفسه" (٤). وكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن من فقهاء الصحابة ، فإن أبا هريرة لم ينفرد بروايته بل رواه ابن مسعود أيضا وهو من أفقه الصحابة عندهم .

قال ابن حجر : "وأظن لهذه النكتة أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة ، إشارة منه إلي أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة فلولا أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك" (٥).

(١) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

(٢) انظر : فتح الباري ٣٦٤/٤ .

(٣) المرجع السابق ٣٦٦/٤ .

(٤) أعلام الموقعين ٣٨/٢ .

(٥) فتح الباري ٣٦٤/٤ .

نتائج الفصل

في نهاية بحثي لخبر الواحد بين المحدثين وبعض الأصوليين ، أحاول أن ألخص ماوصلت اليه من نتائج ، حتى يظهر الفرق بين المنهجين ، واننا لنجد أن الخلاف بين الفريقين يظهر جليا في العمل بخبر الواحد وشروطه ، وفي الاستدلال به على العقائد أو لا؟ مع اتفاقهم على حجية خبر الواحد ، فنرى أن المحدثين ومن وافقهم من الأصوليين قد تميزوا بأمور وهي :

أولا : ميلهم الى أن أخبار الآحاد مفيدة للعلم النظري ومقطوع بصحتها بخلاف جمهور الأصوليين في أنها لا تفيد الا الظن .

ثانيا : أخذهم بأخبار الآحاد في الأصول والفروع لافرق بينهما فالكل سواء والكل شرع ، بينما نجد أن جمهور الأصوليين لا يحتاجون بها في العقائد والأصول بناء على أن أصلهم لا تفيد الا الظن .

ثالثا : حكمهم على حديث بالصحة ، يكاد يعتمد على سنده ، فمتى ماتوفرت فيه شروط الصحة قبل ، وهي تنحصر في خمسة شروط : عدالة الراوى وضبطه واتصال سنده وسلامته من الشذوذ والعلة ، فقل مايردون متنا سلم اسناده . فمتى ماصح الحديث ، أصبح صالحا للاحتجاج به ، ويخصص به عموم القرآن ، ويقيد مطلقه ويبين مجمله .

ولايعنى اهتمامهم بالسند ، أنهم لا يهتمون بنقد المتن ، بل انهم باهتمامهم بالسند يقللون من احتمالات السهو والغلط ، لأنه اذا صح سند الحديث فلايكن أن يأتي متنه مخالفا أو معارضا لصريح القرآن أو السنة النبوية الا أن يكون منسوخا أما في غير ذلك فلا تناقض بين القرآن والسنة لأنهما من مصدر واحد ولايكن أن يتناقضا أو يتعارضا .

وبذلك نجد أن للمحدثين وكثير من الأصوليين منهجا معينا في حكمهم على خبر الواحد وهو منهج السلف الأول حيث جعلوا للأحاديث وخصوصا أحاديث الآحاد منزلة في الاستدلال لا تقل عن القرآن ، وذلك باعتبار أن السنة مبينة للقرآن ، ومفصلة لأحكامه وكلاهما وحى من الله تعالى ، الا

أن القرآن معجز بلفظه ومتعبد بتلاوته ، والسنة لفظها من الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومعناها من الله تعالى .

وفي المقابل نجد أن بعض الأصوليين - كالحنفية والمالكية - اشترط للحديث شروطا زائدة فلم يقبلوا الخبر على إطلاقه ، بل اشترطوا سلامة متنه أيضا من المعارضة والمخالفة ، فلا يعارض متنه عام القرآن ، ولا يكون مما تعم به البلوى ، ولا يعمل راويه أو يفتى بخلافه ، وألا يكون الخبر مخالفا لعمل أهل المدينة وللقياس .

وعند النظر الى هذه الشروط نجد أنها شروطا زائدة على ما اشترطه المحدثون في صحة خبر الواحد ، لأنه كما ذكرت سابقا يستحيل وجود دليلين متعارضين بحيث لا يمكن الجمع بينهما الا في الناسخ والمنسوخ ، أما المعارضة بين ظاهر القرآن والسنة ، فإنها ليست معارضة حقيقة انما هي معارضة في ذهن بعض المجتهدين ، أما السلف الصالح فلم ينقل عنهم مثل هذه الأقوال ، بل هم يعملون بخبر الواحد متى ماتوفرت فيه شروط الصحة فالسنة تخصص عام القرآن ولا تعارضه ، وتقيد مطلقه وتفصل مجمله .

الفصل الثاني

الخبر المقبول والخبر المردود

وفيه مباحث :

- المبحث الأول : الحديث الصحيح .
- المبحث الثاني : الحديث المرسل .
- المبحث الثالث : تعارض الوصل والإرسال .
- المبحث الرابع : المجهول .

مدخل :

إن من أهم المجالات التي أدت إلى اختلاف المحدثين والأصوليين في بعض القواعد الحديثية ، اختلافهم في الحكم على الأحاديث صحة وضعفا ، قبولاً ورداً ، وذلك بناء على تفاوتهم في اشتراط بعض شروط الصحة التي لابد من توفرها في الحديث حتى يكون صحيحاً ومقبولاً ، فقد يحكم بعض الأصوليين على الحديث بالصحة بناء على اجتماع بعض شروط الصحة فيه ، ولا يعتبر فقد بعض صفات الصحة قدحاً يوجب رد الحديث ، بينما نجد أن المحدثين وضعوا للحديث الصحيح شروطاً وقواعد لابد من توفرها ، فإن فقد منها شرط فإن ذلك ينزل الحديث عن رتبة الصحة إلى الحسن أو الضعيف .

وفي هذا الفصل سأعرض لبعض شروط الصحيح المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين والتي أدت إلى الاختلاف في الحكم على الحديث قبولاً ورداً .

ومن أبرز المسائل المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين ، بسبب فقد بعض شروط الصحة في الحديث ، مسألة المرسل ، فهل المرسل حجة للعمل به ؟ وهل للاختلاف في قبول المرسل أو رده ، أثر في قبول الأحاديث أو ردها ؟ هذا ماسوف أتناوله في هذا الفصل بالبحث والمناقشة .

كما سألقي الضوء على ظاهرة التعارض بين الوصل والإرسال في الحديث ، هل يرجح الوصل مطلقاً ؟ أم يرجح الإرسال ؟ والاختلاف في هذه المسألة يعود إلى الاختلاف السابق في الحديث المرسل هل يحتاج به أم لا ؟ وإن كان حجة فهل يؤثر في الوصل أم لا ؟ وإن كان غير حجة فهل يقدر في الوصل ؟ وأيها يرجح ؟

وسأبين منهج المحدثين والأصوليين في الحكم على تعارض الوصل والإرسال في الحديث . ومن بعض الشروط التي اختلف فيها بين المحدثين والأصوليين ، عدالة الراوى وإن كانوا متفقين على اشتراطها ، ولكن الخلاف في مدى تحقق شرط العدالة في الراوى ، فهل المجهول عدل باعتبار أنه مسلم ظاهر العدالة ؟ أم لابد من البحث عن سيرته وسريته . وسأبين حكم رواية المجهول عند المحدثين والأصوليين وأثر الخلاف في المسألة في قبول الأحاديث أو ردها . والله أعلم .

المبحث الأول : الحديث الصحيح

الصحيح في اللغة : خلاف السقيم وذهاب المرض ، وصَحَّ الله فلانا : أزال مرضه . ويقال : صحَّ الكتاب والحساب تصحيحا : إذا كان سقيما فأصلحت خطأه^(١).

والصحة حقيقة في الأجسام ، واستعمالها في غيرها مجاز أو استعارة تبعية^(٢).

الصحيح في اصطلاح المحدثين :

اختلفت عبارات المحدثين حول تعريف الحديث الصحيح ، ومن أحسن ما عرف به قولهم :

"هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ، ولم يكن شاذا ولا معطلا"^(٣).

وقد اشتمل التعريف على الصفات التي يجب توفرها في الحديث حتى يكون صحيحا وهي خمسة :

(١) الاتصال :

ومعناه أن يكون كل راو من رواة الحديث قد تلقى الحديث عن من فوقه وسلم إسناده من السقط ، فخرج بذلك المنقطع والمرسل والمعضل وكل ما فيه نوع انقطاع .

(٢) العدالة :

وهي شرط أساسي متفق عليه في قبول الرواية ، وقد عرف ابن حجر العدل بقوله : "من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة"^(٤).

(١) انظر : القاموس المحيط ٢٤١/١ ، لسان العرب ٢٤٠١/٤-٢٤٠٢ ، مادة (صح) .

(٢) انظر : تدريب الراوي ٦٣/١ .

(٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢ ، إرشاد طلاب الحقائق ١١٠/١ ، نزهة النظر ص ٢٩ .

(٤) نزهة النظر ص ٢٩ .

(٣) الضبط :

وهو أن يحفظ الراوى الحديث فى صدره أو كتابه ، بحيث يستحضره متى شاء (١).

(٤) عدم الشذوذ :

والشاذ هو مخالفة الراوى لمن هو أوثق منه وأرجح فى الحفظ (٢).

(٥) عدم العلة :

وهى سلامة الحديث من علة خفية قاذحة (٣).

فاذا توفرت هذه الشروط الخمسة فى حديث ، فهو صحيح بلاخلاف عند المحدثين .

وقد اعترض ابن دقيق العيد (٤) على هذا التعريف بقوله : "وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معللاً ، وفى هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء ، فان كثيراً من العلل التى يعلل بها المحدثون لا تجرى على أصول الفقهاء" (٥).

وفيه من كلام ابن دقيق العيد أن الفقهاء يختلفون مع المحدثين فى عدم اعتبار بعض العلل لاختلافهم فى تحديد العلل القاذحة وغير القاذحة . قال ابن حجر (٦) : فقوله "ان كثيراً" يدل على أن من العلل ما يجرى على أصول الفقهاء وهى العلل القاذحة .

فالمحدثون يردون الحديث بالعلل مطلقاً ، سواء كانت قاذحة أو غير قاذحة ، أما الفقهاء والأصوليون فلا يردونه الا بالعلة القاذحة .

(١)، (٢)، (٣) المرجع السابق .

(٤) أبو الفتح محمد بن على القشيرى المالكى الشافعى الفقيه المحدث المجتهد ، كان فقيهاً أصولياً وامام أهل زمانه . من مصنفاته : الاقتراح فى علوم الحديث ، وأحكام الأحكام فى شرح عمدة الأحكام . توفى سنة ٧٠٢ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ١٤٨١/٤ ، طبقات الحفاظ ص ٥١٦ ، شجرة النور الزكية ص ١٨٩ .

(٥) لاقتراح ص ١٥٣-١٥٥ .

(٦) النكت على ابن الصلاح ٢٣٥/١ .

قال الصنعاني : " أن اصطلاح الفقهاء في صحة الحديث غير اصطلاح المحدثين ، اذ المحدثون يشترطون خلوه من العلة مطلقا ، والفقهاء يشترطون خلوه من العلة القادحة ، فهو باصطلاحهم أخص منه باصطلاح الفقهاء ، وإذا كان كذلك فلا يتم جمع الخاص والعام في رسم واحد ، فاعتراض الشيخ تقى الدين على رسم المحدثين بأنه غير موافق لاصطلاح الفقهاء غير وارد ، بل لابد من مخالفة الرسمين لاختلاف الاصطلاحين " (١).

فالفرق اذا بين المحدثين والأصوليين والفقهاء ، أن المحدثين يشترطون خلوه من العلة مطلقا ، والأصوليون والفقهاء يشترطون خلوه من العلة القادحة .

ولو نظرنا الى بعض العلل التي يعمل بها المحدثون وتكون قادحة لديهم لوجدناها لا تجرى على أصول الأصوليين والفقهاء ومنها :

(١) أن يروى العدل الضابط عن تابعي مثلاً عن صحابي حديثاً ، فيرويه عدل ضابط غيره مساو له في عدالته وضبطه ، عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر .

فمثل هذا يسمى علة عند المحدثين لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه ، فيعلونه بالاضطراب ، وهو دليل على عدم الضبط في الجملة . بينما نجد أن الفقهاء وأكثر المحدثين يجوزون أن يكون التابعي سمعه منهما - من الصحابين - معا ان لم يمنع منه مانع وقامت قرينة له (٢).

(٢) اذا أثبت الراوى عن شيخه شيئاً فنفاه من هو أحفظ أو أكثر عدداً ، أو أكثر ملازمة منه .

فالمحدثون يسمونه شاذاً ، لأنهم فسروا الشذوذ المشتراط نفيه هنا بمخالفة الراوى في روايته من هو أرجح منه عند تعسر الجمع بين الروايتين .

(١) توضيح الأفكار ١٤/١ .

(٢) انظر : فتح المغيث ١٩/١ - ٢٠ .

بينما الفقيه والأصولي يقولان : المثبت مقدم على النافي فيقبل (١).
 (٣) أن يأتي الحديث المرفوع ، موقوفاً أو مرسلًا من طرق أخرى (٢).
 فالمحدثون يعدون ذلك علة ، لأنه قد يرفع الراوى الحديث الموقوف
 سهواً أو جهلاً ، ومع ذلك فإنهم لا يحكمون على ذلك بحكم كلى بل
 يرجحون بحسب القرائن . وهذا مذهب المحققين منهم .

أما الأصوليون فهم يقبلون ذلك ، لأن الراوى اذا صح عنده الخبر
 أفى به تارة ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرى (٣).

(٤) أن زيادة الثقة مقبولة مطلقاً ، عند كثير من الفقهاء والأصوليين في
 سائر الأحوال ، سواء اتحد المجلس أو تعدد ، وسواء أكثر الساكتون
 أو تساوا .

وهذا قول جماعة من أئمة الفقه والأصول ، وجرى على هذا النووى
 في مصنفاته (٤).

بينما نجد أنه ليس للمحدثين قانون مطرد في الحكم للزائد أو الناقص
 بل هم يرجحون بحسب المرجحات (٥).

الى غير ذلك من العلل التى يعل بها المحدثون ويردون بها الأحاديث
 وعلم العلل من أغمض الأنواع وأدقها ، لذا لم يتكلم فيه الا جهابذة الحفاظ

(١) المرجع السابق . وسيأتى تفصيل المسألة - ان شاء الله - في مبحث انكار الأصل
 رواية الفرع .

(٢) انظر : نكت الزركشى على ابن الصلاح ١٢٨/١-١٢٩ . فقد نقل عن ابن الحصار
 قوله " أن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط ولا يلزم
 الفقهاء اتباعهم على ذلك ، كتعليقهم الحديث المرفوع بأنه قد روى موقوفاً أو
 مرسلًا ... " .

(٣) انظر : النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦٨٧/٢ ، ٦٩٥ ، نهاية السؤل ٢٠٧/٣ ،
 كشف الأسرار ٨/٣ ، شرح الكوكب ٥٥٠/٢ .

(٤) انظر : فتح المغيث ٢٠٠/١ .

(٥) انظر : نكت الزركشى على ابن الصلاح ١٢٨/١ . وسيأتى تفصيل المسألة في مبحث
 زيادة الثقة .

والنقاد مثل : ابن المديني^(١)، وأحمد بن حنبل ، والبخارى ، وابن أبي شيبة^(٢)، وأبي حاتم^(٣)، وأبي زرعة^(٤)، والدارقطني وغيرهم .

كما أن بعض من تخصص في هذا العلم جمع بين الفقه والحديث كابن خزيمة^(٥)، والاسماعيلي^(٦)، والبيهقي ، وابن عبد البر ، فهؤلاء "لا ينكر

(١) أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم البصري المعروف بابن المديني ، الشيخ الامام الحجة ، حافظ العصر وأمير المؤمنين في الحديث ، كان علما في الناس في معرفة الحديث والعلل . من كتبه : المسند ، والعلل ومعرفة الرجال والضعفاء . مات سنة ٢٣٤هـ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ٤٥٨/١١ ، تذكرة الحفاظ ٤٢٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤١/١١ . أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل ، الكوفي الثقة الحافظ ، صاحب التصانيف ومنها : المسند والتفسير والمصنف والأحكام . مات في محرم سنة ٢٣٥هـ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ٦٦/١٠ ، تذكرة الحفاظ ٤٣٢/٢ ، طبقات الحفاظ ص ١٩٢ . أبو حاتم محمد بن ادريس بن المنذر الحنظلي الرازي الامام الحافظ الناقد ، شيخ الحديث . قال الخطيب : كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات ، مشهورا بالعلم مذكورا بالفضل . مات سنة ٢٧٧هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٧٣/٢ ، تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٣ طبقات الحفاظ ص ٢٥٩ .

(٤) أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم الرازي الامام حافظ العصر أحد الأئمة الأعلام . قال ابن راهويه : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل . له : المسند . توفي سنة ٢٦٤هـ .

(٥) انظر : تاريخ بغداد ٣٢٦/١٠ ، تذكرة الحفاظ ٥٥٧/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٢٥٣ . أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمى مولى محسن بن مزاحم ، امام الأئمة ، كان مجرا من مجور العلم ، طاف البلاد ، أفاد وصنف في العلم مصنفات عديدة مفيدة منها (الصحيح) وهو من أنفع الكتب وأجلها ، وكان مجتهدا . توفي سنة ٣١١هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٣٠/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٣١٣ .

(٦) أبو بكر محمد بن اسماعيل بن مهران النيسابوري المعروف بالاسماعيلي ، الامام الحافظ الثبت البار ، كان أحد أركان الحديث بنيسابور كثرة ورحلة واشتهارا . مات في ذي الحجة سنة ٢٩٥هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٦٨٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ١١٧/١٤ ، طبقات الحفاظ ص ٣٠٠ .

عليهم بل يشاركونهم ويحذو حذوهم وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العارى عن الحديث بالأدلة ، هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع اليهم في التعديل والتجريح ، كما اتفقوا على الرجوع في كل فن الى أهله ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعنى" (١).

ومن ناحية أخرى نجد أن الفقهاء والأصوليين اتفقوا مع المحدثين في اشتراط العدالة والضبط .

وفى ذلك يقول ابن دقيق العيد فى الحديث الصحيح : "ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على عدالة الراوى ، العدالة المشترطة فى قبول الشهادة على مقرر فى الفقه ، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد فى ذلك أن يكون مسندا" (٢).

إذا يختلف بعض الأصوليين والفقهاء مع المحدثين فى شرط الاتصال أيضا ، فمن قبل المرسل منهم واعتبره حجة لم يشترط الاتصال ، ومن شرط الاتصال منهم - كالشافعى - لم يعتبره حجة ، بل اشترط فى الصحيح أن يكون مسندا (٣).

وفى مقدمة صحيح مسلم (٤) : "أن المرسل فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة" (٥).

(١) انظر : فتح المغيث ٢٢٠/١ .

(٢) الاقتراح ص ١٥٣-١٥٥ .

(٣) سيأتى تفصيل الخلاف فى قبول المرسل .

(٤) أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ، صاحب الصحيح . من مؤلفاته : الأسماء والكنى ، والتميز والعلل ، والوحدان وغيرها . مات فى رجب سنة ٢٦١هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٣/١٠٠ ، وفيات الأعيان ٥/١٩٤ ، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٨ .

(٥) صحيح مسلم ٣٠/١ .

واعترض ابن دقيق العيد السابق على تعريف الحديث الصحيح بأنه غير جامع مانع لأن بعض شروطه التي ذكرها ابن الصلاح^(١) لم يشترطها الفقهاء ، اعترض غير مسلم ، لأن ابن الصلاح قال بعد تعريفه للصحيح "فهذا هو الحديث الصحيح الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث"^(٢).

فبذلك يتضح لنا أن المراد بهذه الشروط ، إنما هي عند أهل الحديث ، لا عند غيرهم اذ قواعد كل فن إنما تجرى حسب ذلك الفن لا حسب غيره . كما أن العراقي^(٣) أجاب على اعتراض ابن دقيق العيد بقوله : "والجواب أن من يصنف في علوم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا من عند غيرهم من أهل علم آخر"^(٤).

ومما سبق يتضح لنا أن بين المحدثين والأصوليين في شروط الحديث الصحيح ، اتفاق واختلاف يمكن تلخيصه فيما يلي :

أولا : الشروط المتفق عليها :

اتفق المحدثون والأصوليون في حد الحديث الصحيح على شرطين :

(١) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ، الامام الحافظ الفقيه الشافعي ، كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث . صاحب كتاب "علوم الحديث" و"الفتاوى" . توفي سنة ٦٤٣هـ .
انظر : وفيات الأعيان ٢٤٣/٣ ، ٢٤٤ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣٠/٤ ، ١٤٣١ ، طبقات الشافعية ١٣٧/٥ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢ .

(٣) أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم العراقي الحافظ الكبير ، كان عالما بالنحو واللغة والفقه والأصول والقراءات ، إلا أنه غلب عليه الحديث فاشتهر به . من مصنفاته : التبصرة والتذكرة ، والمراسيل ، وتكملة شرح الترمذي والنكت على ابن الصلاح وغيرها . مات سنة ٨٠٦هـ .

انظر : لحظ الألفاظ ص ٢٢٠ ، ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٧٠ ، طبقات الحفاظ ص ٥٤٣ ، البدر الطالع ٣٥٤/١ .

(٤) التقييد والايضاح ص ٢٠ .

(١) عدالة الراوى .

(٢) ضبط الراوى .

وفى ذلك يقول ابن دقيق العيد : "أن الذى تقتضيه قواعد الأصول والفقهاء أن العمدة فى تصحيح الحديث عدالة الراوى وجزمه بالرواية" (١).
ثانيا : الشروط المختلف فيها :

اختلف المحدثون والأصوليون فى بعض شروط الحديث الصحيح ،
ويعود ذلك الى أمرين :

(١) اختلافهم فى تحديد العلل القاذحة وغير القاذحة وفى اعتبار بعض
العلل .

(٢) اختلافهم فى شرط الاتصال فى السند .

(١) توضيح الأفكار ١٧/١ نقلا عن شرح اللمام .

بعض شروط الصحيح المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين

(١) اشتراط فقه الراوى :

وقد نسب هذا الشرط الى أبى حنيفة - رحمه الله - حيث أنه شرطه اذا كان الخبر مخالفا للقياس ، فلا بد من فقه الراوى حتى يكون خبره حجة يترك به القياس .

وممن نسب هذا القول الى أبى حنيفة : السيوطي (١) فى التدريب ، والاسنوى (٢) ، والآمدى ، وابن الحاجب ، والقرافي (٣) ، والرازى (٤) . وعند النظر فى كتب الأحناف لا نجد صحة هذه النسبة الى الامام أبى حنيفة - رحمه الله - بل ان من اشترط فقه الراوى بعض الحنفية وليس أبى حنيفة ، منهم عيسى بن أبان وأبو زيد ومتأخرى الحنفية (٥) .

(١) عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين الحضرى السيوطى جلال الدين ، امام حافظ محدث ومؤرخ أديب ، له نحو ٦٠٠ مصنف . ومن مؤلفاته : الاتقان فى علوم القرآن ، الأشباه والنظائر فى الفقه ، ومثله فى العربية ، والألفية فى مصطلح الحديث ، وغيرها . توفى سنة ٩١١ هـ .

انظر : البدر الطالع ٣٢٨/١ ، الأعلام ٣٠١/٣ ، الفتح المبين ٦٥/٣ .
(٢) محمد بن الحسن بن على الاسنوى ، ولد (باسنا) فى مصر سنة ٦٩٥ هـ ، كان فقيها اماما فى علم الأصول والخلاف والجدل ، نظارا بآثا . وله مصنفات تدل على تبحره فيما كتب منها : مختصر فى علم الجدل سماه "المعتبر فى علم النظر" ، و"شرح على المنهاج للبيضاوى" . توفى فى رجب سنة ٧٦٤ هـ .

انظر : الفتح المبين ١٨٤/٢ ، الأعلام ٨٧/٦ .
(٣) الامام أبو العباس أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن القرافى الصنهاجى ، من علماء المالكية ، وحيد دهره وفريد عصره . من كتبه : مختصر تنقيح الفصول وشرحه ، والأجوبة القاهرة فى الرد على الأسئلة الفاجرة ، والذخيرة فى فقه المالكية ، والفروق . توفى سنة ٦٨٤ هـ .

انظر : الفتح المبين ٨٩/٢ ، شجرة النور الزكية ص ١٨٨ .
(٤) انظر : تدريب الراوى ٧٠/١ ، نهاية السؤل ١٥٤/٣ ، الاحكام ٩٤/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٦٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩ ، المحصول ٦٠٧/١/٢ .

(٥) انظر : أصول السرخسى ٣٣٨/١-٣٤٠ ، كشف الأسرار ٣٧٨/٢-٣٨٣ ، فواتح الرحموت ١٤٤/٢ .

ونسب كذلك الى الامام مالك - رحمه الله - . قال القرافى :
 "والمنقول عن مالك أن الراوى اذا لم يكن فقيها فانه كان يترك روايته ،
 ووافقه أبو حنيفة" (١). وكذلك نقله عن مالك صاحب نشر البنود (٢)،
 واعتذر عن مالك بأنه لعله قاله على جهة الاحتياط . وكذلك نقله
 الشنقيطى (٣) وقال : "ان اشتراط مالك فقه الراوى خلاف الصواب" .
 وحجة مالك : أن غير الفقيه يسوء فهمه فيفهم الحديث على خلاف
 وضعه ، وربما خطر له أن ينقله بالمعنى الذى فهمه ، فيقع الخلل فى مقصود
 الشارع (٤).

والصحيح أن فقه الراوى ليس شرطاً فى قبول روايته ، ولم يشترطه
 المحدثون ، انما العبرة فى ضبط الراوى واتقانه وأدائه الحديث كما سمعه .
 والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : "نضر الله امرأ سمع
 مقالتي فوعاها" فاشترط أن يعيها ويضبطها ، وقال : "قرب حامل فقه ليس
 بفقيه" ، وهذا نص صريح فى عدم اشتراط الفقه . وقد يستعان بفقه الراوى
 عند الترجيح بين روايتين متعارضتين : احدهما من راو فقيه والأخرى من
 غير فقيه . فتترجح رواية الفقيه على غيره .

والترجيح بفقه الراوى لاخلاف فيه ، وقد ذكره المحدثون من وجوه
 الترجيح ، قال السيوطى : "ثالثها - أى من وجوه الترجيح - فقه الراوى
 سواء كان الحديث مروياً بالمعنى أو اللفظ ، لأن الفقيه اذا سمع ما يمتنع
 حمله على ظاهره بحث عنه حتى يطلع على ما يزول به الاشكال بخلاف
 العامى" (٥).

(٢) ضبط الراوى :

اتفق علماء الحديث والأصول على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن
 يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه .

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩-٣٧٠ .

(٢) ٤١/٢ .

(٣) مذكرة أصول الفقه ص ١٢١ .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩-٣٧٠ .

(٥) تدريب الراوى ١٩٨/٢ .

والعدل : هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

والضابط : من كان متيقظا غير مغفل ، حافظا إن حدث من حفظه ، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه (١) .

ثم اختلفوا في بعض الأمور المتعلقة بضبط الراوي مثل :

(أ) متى يستحق الراوي ترك حديثه ؟

(ب) مدى تحقق شرط الضبط .

(ج) حكم من حدث من كتابه .

(أ) متى يستحق الراوي ترك حديثه ؟

يعرف كون الراوي ضابطا ، بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فلو كانت رواياته موافقة لهم ولو من حيث المعنى ، أو موافقة لهم على الأغلب وكانت المخالفة نادرة ، عرف حينئذ كون الراوي ضابطا ثبتا . وإن وجد كثير المخالفة لهم عرف اختلال ضبطه فلم يحتاج بحديثه (٢) .

فمن كثر خطؤه عند المحدثين استحق الترك وإن كان عدلا ؛ لأن ذلك يدل على عدم الضبط ولا بد من الراوي أن يكون ضابطا غير مغفل حتى يحتاج بحديثه (٣) .

أما الأصوليون فقد اشترطوا غير شرط المحدثين ، وهو إذا كان خطؤه أكثر من صوابه فإنه يستحق الترك (٤) .

فالمحدثون اعتبروا كثرة الخطأ في نفس الراوي ومدى تكرره دون الموازنة بصوابه ، فمن كثر خطؤه تركوه ولو كان صوابه أكثر ؛ لأن كثرة

(١) انظر : التقييد والايضاح ص ١٣٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر : تدريب الراوي ٣٠٤/١ ، توضيح الأفكار ١٠/١ .

(٤) انظر : كشف الأسرار ٣٩٧/٢ ، الإحكام للآمدي ٧٥/٢ ، شرح الكوكب ٣٨١/٢ .

توضيح الأفكار ١٠/١ .

الخطأ تدل على عدم تمام الضبط وهم يشترطون في الحديث الصحيح أن يرويه عدل تام الضبط ، فإن خف ضبطه فهو الحسن ، لكن إن كثرت خطؤه ترك لعدم التيقظ ولغفلته .

أما الأصوليون فقارنوا الخطأ بالصواب ، فإن رجحت كفة الخطأ على الصواب استحق الترك .

وهذا شرط دقيق يبين دقة أهل الصناعة الحديثية في الحكم على الرواة وكشفهم للمغفلين من الرواة حتى لا ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الضعيف والموضوع ، وحتى تتميز الأحاديث سقيمها من صحيحها ، فكانت هناك موازنة بين الخطأ والصواب ونتيجة هذه الموازنة هي التي تحدد قبول روايات الراوي أو ردها .

(ب) مدى تحقق ضبط الراوي :

الضبط نوعان : ضبط صدر وهو أن يثبت الراوي ماسمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، وضبط كتاب : وهو صيانتة لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه (١) .

ولكن الحنفية اشترطوا لضبط الراوي ، أن يكون الراوي مستمرا لحفظه الحديث من حين تحمله له إلى حين أدائه إياه دون أن يتخلله نسيان له ، ولذلك ردوا الأحاديث التي نسي فيها الشيخ المروي ونفى أن يكون رواه ، فلاختلال ضبطه لم يحتجوا بحديثه (٢) .

ومن ناحية أخرى نجد أن الحنفية يقسمون الضبط إلى نوعين : ضبط المتن بصيغته ومعناه ، والثاني : ضبط معناه فقها وشرعية (٣) .

فنجدهم يفسرون الضبط تفسيراً عاماً ، ويجعلون معناه الكامل شاملاً لفقه الراوي ، ويرجحون رواية الفقيه على غيره إذا تعارضت الروايات ،

(١) انظر : نزهة النظر ص ٢٩ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٣٤٨/١ ، تيسير التحرير ٤٤/٣ ، كشف الأسرار ٣٩٦/٢

(٣) انظر : كشف الأسرار ٣٩٧/٢ .

لأنه أضبط وأشد تحرياً (١).

وعند النظر في الضبط عند المحدثين والضبط عند الحنفية ، نجد أن تفسير المحدثين للضبط هو الدقيق والأرجح وذلك لأمر :

(١) أن المحدثين لم يشترطوا فقه الراوى ، بخلاف الحنفية الذين اشترطوا في راوى الحديث أن يكون فقيها ليضبط معناه .

(٢) أن الضبط عند المحدثين إنما يعرف بمقابلة الروايات على روايات الثقات ولا يعرف بحسب كونه فقيها أو لا ، لأنه قد يكون فقيها ولا يكون ضابطا .

(٣) اشتراط ضبط المتن هو الأصل فإذا تحقق فلا داعى لاشتراط ضبط معناه فقها وشرعية كما قال الحنفية .

(ج) التحديث من الكتاب :

إذا حدث الراوى من كتابه لامن حفظه ، هل يقبل حديثه أم لا ؟
اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : جواز التحديث من الكتاب لمن لا يحفظ ، وعلى المحدث أن يحدث بما حفظ في قلبه أو قيده في كتابه وصانه في خزائنه ، فيكون صونه فيه كصونه في قلبه حتى لا يدخله شك أو ريب في أنه كما سمعه .

وذهب الى هذا أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصوليين ، وحكى عن أكثر الشافعية ومحمد بن الحسن وأبى يوسف (٢)(٣).

القول الثانى : لاتقبل رواية من حدث من كتابه ، واشترطوا في الراوى أن يحدث من حفظه .

(١) انظر : أبو حنيفة حياته وعصره ص ٢٨٢ .

(٢) الامام القاضى أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصارى صاحب الامام أبى حنيفة . كان فقيها عالما حافظا وهو أول من دعى بقاضى القضاة فى الاسلام . له كتاب الخراج ، والجوامع ، وأول من كتب فى أصول الحنفية . توفى سنة ١٨٢ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ ، وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ ، الفتح المبين ١١٣/١ .

(٣) انظر : الاماع ص ١٣٥ ، شرح علل الترمذى ٢٤٩/١-٢٥٠ .

ونسب هذا القول إلى الإمامين : أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى (١).

وقد علل مالك ذلك بخوفه من أن يزداد في كتبه من وراء ظهره وهو لا يدري ، لأنه لا يحفظ . فقد سئل : أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتي بكتبه فيقول : قد سمعتها وهو ثقة ؟ قال : لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد في كتبه بالليل . وسئل يحيى بن معين عن الرجل يجد الحديث بخطه ، لا يحفظه ، فقال كان أبو حنيفة يقول : لا يحدث إلا بما يعرف ويحفظ (٢).

سبب الاختلاف بين المحدثين والأصوليين :

بعد ذكر الخلاف بين المحدثين والأصوليين في شروط الحديث الصحيح نجد أن هذا الخلاف يظهر واضحا عند تصحيح الأحاديث وتضعيفها ، وعند قبولها وردها بناء على شروط الصحيح ومدى توفرها في الخبر أو عدمها . وعند البحث عن أسباب هذا الاختلاف نجد أن ذلك يعود إلى عدة أمور وهي :

(١) اختلافهم في اشتراط بعض شروط الصحة :

فاشترط المحدثون الاتصال في الحديث الصحيح ، فبالتالي لم يقبلوا المرسل ، ولم يحتجوا به ، لأنه فقد شرطاً من شروط الصحة . بينما نجد بعض الأصوليين يحتجون بالمرسل ويعملون به . ويترتب على هذا : أن من يحتج بالمرسل ، يأخذ بالمراسيل ويعمل بالأحكام الفقهية المستفادة منها ، بخلاف من يضعف المرسل فإنه لا يعمل بهذه الأحكام لضعف الدليل وهو المرسل .

وكاختلفهم في بعض المسائل المتعلقة بعدالة الراوي وكيفية ثبوتها : فالمحدثون يشترطون في العدالة أموراً يجب أن يتصف بها الراوي حتى يقبل خبره ، فلا يقبلون خبر المجهول ، لأنه مجهول العدالة ولا يعرف مدى اتصافه بتلك الأوصاف .

(١) انظر : الإلماع ص ١٣٩ ، شرح علل الترمذي ٢٤٩/١ - ٢٥٠ .

(٢) انظر : الكفاية ص ٣٣٧ .

بينما نجد بعض الأصوليين قبل خبر المجهول واحتج به ، واكتفى بإسلام الراوي .

وكذلك وجود رجل مبهم في السند يعتبر جرحا في الحديث وسببا لرده ، ولا تعتبر رواية الثقة عنه تعديلا له ، خلافا لمن جعل ذلك تعديلا له من الأصوليين .

وكذا اختلافهم في مسائل الجرح والتعديل مما ينبني عليها تعديل راو أو جرحه ، وبالتالي قبول خبره أو رده .

وسأتناول هذه المسائل بالتفصيل - إن شاء الله تعالى - في المباحث اللاحقة .

(٢) اختلافهم في الحديث هل استوفى شروط الصحة :

إن المحدثين حينما عرفوا الحديث الصحيح ، وضعوا له تلك الشروط الخمسة ، فإذا اجتمعت في حديث فقد استوفى شروط الصحة وكان حجة يجب العمل به .

بينما عرّف الفقهاء والأصوليون الحديث الصحيح بقولهم : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط . واختلفوا مع المحدثين في اعتبارهم بعض العلل ، فلذلك كثير من العلل التي يعتبرها المحدث قاذحة لا تقدر عندهم ، بل القادح عندهم مانا في العدالة والضبط ، وبعضهم لم يشترط الاتصال كما في المرسل ، فبذلك نجدهم يختلفون في اكتمال شروط الصحة في الحديث الصحيح (١) .

ولكن العبرة في الحكم على صحة الخبر ، ما اعتبره أهل الحديث من شروط للصحة ، وما حكموا بصحته ؛ لأن كل أهل فن هم أعلم بفنهم ، وإليهم المرجع في ذلك ولا يصار إلى غيرهم عند وجودهم .

وقد صرح بذلك الإمام السمعاني حيث قال : "واعلم أن عندنا الخبر الصحيح ما حكم أهل الحديث بصحته ورب خبر اشتهر عند الفقهاء وأهل الحديث لا يحكمون بصحته ، ورب خبر كان غريبا عند الفقهاء وقد حكم أهل الصنعة بصحته" (٢) .

(١) انظر : محاسن الاصطلاح ص ٨٣ .

(٢) قواطع الأدلة ص ٨٦٧-٨٦٨ .

المبحث الثاني : الحديث المرسل

المرسل لغة : على وزن مُفْعَل ، اسم مفعول من الإرسال . أصله من قولهم : أرسلت كذا ، إذا أطلقته ولم تمنعه كما في قوله تعالى : { أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ } (١) . فكأنَّ المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف .

ويحتمل أن يكون من قولهم : جاء القوم أرسالا أي قطعاً متفرقين . والرسَل : القطيع من كل شيء ، والجمع أرسال . وأرسلوا إبلهم إلى الماء أرسالا أي قطعاً ، وجاءوا رسالة رسالة أي جماعة جماعة . وحديث مرسل إذا كان غير متصل بالإسناد وجمعه مراسيل .

ويحتمل أن يكون أصله من الاسترسال : وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدث (٢) .

المرسل في الاصطلاح :

اختلفت عبارات العلماء من محدثين وأصوليين في تفسير المرسل على عدة أقوال ، ألخصها في قولين :

المرسل عند المحدثين : ما رواه التابعي - كبيراً أو صغيراً - عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً (٣) .

وهذا هو المشهور عند أئمة المحدثين ، ووافقهم جماعة من الأصوليين

(١) سورة مريم : آية ٨٣

(٢) انظر : القاموس المحيط ٣/٣٩٥ ، لسان العرب ٣/١٦٤٣-١٦٤٥ ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٣ .

(٣) انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٥ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٠-١٣٢ ، نزهة النظر ص ٤١ .

كالغزالي (١) في المنخول (٢)، وأبو بكر بن فورك في كتابه أصول الفقه (٣)، وأبو نصر بن الصباغ (٤) في "العدة في أصول الفقه" (٥)، والقرافي في "شرح التنقيح" (٦).

فيتضح لنا مما سبق أن الذي يقتضيه كلام جمهور أئمة الحديث ، ومن وافقهم من الأصوليين أنهم لا يطلقون المرسل إلا على ما أرسله التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم .
المرسل عند الأصوليين : "هو قول غير الصحابي ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٧).

وهذا هو المشهور عند الفقهاء والأصوليين . ويدخل فيه المنقطع : وهو الذي سقط من إسناده رجل غير الصحابي في أي موضع من السند .

(١) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد أحمد الغزالي الملقب بحجة الإسلام الفقيه الشافعي الأصولي ، من أشهر مصنفاة المستصفى والمنخول وشفاء الغليل والوسيط والبسيط وإحياء علوم الدين وغيرها . مات سنة ٥٠٥ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢١٦/٤ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠١/٤ ، الفتح المبين ٨/٢ .

(٢) حيث قال في صورة المرسل : "أن يقول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يلقه" . المنخول ص ٢٧٢ .

(٣) حيث قال : "إذا قال التابعي : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فهو مرسل" . انظر : جامع التحصيل ص ٢٩ .

(٤) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد ، المعروف بابن الصباغ . كان بارعا في الفقه والأصول ، ثقة حجة ، صالحا ورعا محققا . من مصنفاة : الشامل ، والكامل ، وعدة العالم ، والطريق السالم ، وكفاية السائل ، والفتاوى . توفي ببغداد سنة ٤٧٧ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٣٠/٣ ، الفتح المبين ٢٧١/١ .

(٥) وقوله : المرسل : قول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر من سمعه منه . انظر جامع التحصيل ص ٢٩ .

(٦) حيث قال : الإرسال هو إسقاط صحابي من السند . شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠

(٧) انظر : الإحكام للآمدي ١٢٣/٢ ، نهاية السؤل ١٩٨/٣ ، تيسير التحرير ١٠٢/٣ ، مختصر ابن الحاجب ٧٤/٢ ، الإحكام لابن حزم ١٣٥/٢ ، شرح الكوكب ٥٧٤/٢

والمعضل : وهو الذي سقط منه اثنان على التوالي . وغير ذلك مما فيه انقطاع .

وبهذا القول قال أبو بكر الخطيب^(١) حيث قال : "لاخلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو : رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه"^(٢).

ومن كلا التعريفين يتضح لنا الفرق بين الاصطلاحين : فالمحدثون يخصصون المرسل بالتابعين فقط ، والأصوليون يعممون الحكم بالتابعين وغيرهم فأبي انقطاع في السند بين الراوي وعمن يروي عنه يعد مرسلا سواء كان تابعا أو غيره . فالمرسل والمنقطع والمعضل عندهم بمعنى واحد بينما فرق المحدثون بين الاصطلاحين .

(١) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب ، الحافظ الكبير الإمام محدث الشام والعراق . كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحرين في علم الحديث وعلمه وأسانيده وإمام أهل الصنعة . صنف قريبا من مائة مصنف من أشهرها : تاريخ بغداد ، والكفاية وشرف أصحاب الحديث وغيرها . توفي في ذي الحجة سنة ٥٤٦٣ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٩٣، ٩٢/١ ، تذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ١٢/٣ .

(٢) الكفاية ص ٥٤٦ .

* حكم المرسل :

اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل على ثلاثة مذاهب:

أولا : مذهب المحدثين :

إن المرسل لا يحتج به عند جماهير المحدثين ، وهو الذي عليه عمل أئمة الحديث وحفاظهم وتقاد الأثر (١).

ووافقهم من الأصوليين : القاضي أبو بكر الباقلاني (٢) ، والإمام الرازي وأتباعه ، والغزالي ، والبيضاوي (٣) ، والاسنوي ، وابن السبكي (٤) (٥).

(١) انظر : الكفاية ص ٥٥٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦ ، مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٢/١ ، شرح علل الترمذي ٢٧٣/١ ، جامع التحصيل ص ٣٥-٣٦ ، نزهة النظر ص ٤١ .

(٢) أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الطبري البصري المالكي القاضي المعروف بابن الباقلاني ، الإمام العلامة ، أوجد المتكلمين ، ومقدم الأصوليين . من مصنفاته : الإبانة ، وشرح اللمع ، وأمالي إجماع أهل المدينة ، وغيرها . توفي ببغداد في ذي القعدة سنة ٤٠٣ هـ .
انظر : سير أعلام النبلاء ١٧/١٩٠ ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ٩٢ ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١/٢٣٤ .

(٣) أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشيرازي ، كان إماما فقيها أصوليا متكلميا مفسرا محدثا أدبيا نحويا ، له مصنفات عدة منها : منهاج الوصول إلى علم الأصول وشرحه ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، وغيرها . توفي بتبريز سنة ٦٨٥ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٥/٥٩ ، الفتح المبين ٢/٩١ .
(٤) أبونصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، تاج الدين السبكي ، فقيه أصولي ومؤرخ . من أشهر مؤلفاته : جمع الجوامع وشرح المنهاج الذي أطلق عليه "الإبهاج" شرح المنهاج للقاضي البيضاوي . وله أيضا طبقات الشافعية . توفي سنة ٧٧١ هـ .

انظر : الفتح المبين ٢/١٨٤ ، البدر الطالع ١/٤١٠ .
(٥) انظر : إحكام الفصول للباغي ص ٣٤٩ ، نهاية السؤل ٣/١٩٧-١٩٨ ، المحصول ١/٢٦٥٣ ، المستصفى ١/١٦٩ ، شرح المحلى على جمع الجوامع ٢/١٦٩ . قال الغزالي : "المرسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجماهير ومردود عند الشافعي والقاضي وهو المختار" .

أدلتهم :

استدلوا بالسنة والمعقول :

(١) السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : "تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ ، وَيُسْمَعُ مِنْ مَنْ سَمِعَ مِنْكُمْ" (١).

وقوله : "نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ ، فُرَبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ" (٢).

وجه الدلالة : أن الحديثين قد دلَّا على أن الاتصال شأن نقل الحديث وسماعه (٣).

اعتراض : فإن اعترض عليه ، بأن دلالتهما على أن هذا هو الطريق في التحمل لافي الأداء ، وكذلك يقول من لا يحتج بالمرسل : لا يجوز للراوي أن يرسل حديثاً لم يسمعه ، بل وإنما يرسله بعد اتصاله وجزمه بعدالة الرواة ، وأما في حالة الأداء فلا إشعار للمحدثين بالمنع من الإرسال .

الجواب : أنه كما تضمن الحديثان ذلك في كيفية وصول الحديث إلى الراوي ، فكذلك دلَّا أيضاً على مثله في الرواية ، ففيهما إشارة إلى أن الراوي لا يتحمل ، إلا ما سمعه شيخه ممن يروي عنه ويكون كذلك إلى منتهاه (٤).

(٢) المعقول :

وهو من ثلاثة أوجه :

(١) أخرجه أبوداود في كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ٦٨/٤ ح ٣٦٥٩ ، والحاكم في المستدرک في کتاب العلم ، باب فضيلة مذاکرۃ الحديث ٩٥/١ . وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ليس له علة ، ووافقه الذهبي ، وابن حبان في صحيحه في کتاب العلم ، باب ذکر الاخبار عن سماع المسلمين السنن خلف عن سلف ٢٦٣/١ ح ٦٢ الاحسان ، وأحمد في مسنده ٣٢١/١ وإسناده صحيح .

(٢) سبق تخريجه ص ٨ .

(٣) انظر : جامع التحصيل ص ٥٢-٥٧ .

(٤) المرجع السابق .

١ - إن الإرسال يعني حذف راوي من السند ، وذلك يؤدي إلى الجهل بعينه ، وعدم العلم بعدالته ، وقد أجمع العلماء على الحاجة إلى عدالة المخبر فوجب لذلك كونه غير مقبول ؛ وذلك لأن التابعي قد يروي عن الصحابة وغيرهم من التابعين ، ولو كان المحذوف صحابي فلا يضر ذلك في قبوله ؛ لأن الصحابة كلهم عدول ولا تضر جهالتهم^(١) ، وقد استبعد ابن حزم أن يكون المحذوف صحابيا ، وعلل ذلك بأنه لو كان قد سمع الحديث من صحابي لحرص على ذكره ؛ لأن لقاء التابعي لأحد الصحابة شرف عظيم فلا داعي لإخفائه^(٢) ، ولكن الظاهر أن المحذوف من السند تابعي ، والتابعون فيهم الثقة والضعيف .

اعترض على هذا الدليل : بأنه يبطل بإجمال معنى التعديل ؛ لأنه يؤدي إلى الجهل بنفس التعديل ، وقد أجمع على صحة التعديل به إذا قال : هو عدل رضي ، ولم يبين معنى العدالة عنده^(٣) .

الجواب : إنه قد يكون ظهر له عدالته ، ولم يظهر له جرحه ، فلو سُمي لعرف حاله من الجرح والتعديل ؛ لأن الجرح قد يطلع على أمر قد خفي على المعدل ، كما إنا لانسلم أن روايته عنه تعديل له أو إرساله عنه جزم بعدالته كما سيأتي بيانه^(٤) .

٢ - إن العدل لو سئل عن أمر أرسل عنه فلم يعدله لم يجب العمل بخبره ، إذا لم يكن معروف العدالة ، وكذلك إذا أمسك عن ذكره وتعديله ؛ لأنه مع الإمساك عن ذكره غير معدل له فوجب أن لا يقبل الخبر عنه^(٥) .
واعترض عليه : بأنه غير مسلم ؛ لأنه إذا علم من حاله أنه لا يرسل إلّا عن الثقات عنده كان تركه لذكره تعديلا له وتوثيقا لروايته ، ولو أرسل

(١) انظر : الكفاية ص ٥٥١ ، النكت لابن حجر ٥٤٩/٢ ، شرح علل الترمذي ٢٧٥/١

(٢) انظر : الإحكام لابن حزم ص ١٣٦ .

(٣) انظر : إichكام الفصول للباقي ص ٣٥٥ .

(٤) الكفاية ص ٥٥١ .

(٥) المرجع السابق .

عن غير ثقة لكان ذلك قدحا في دينه ومنافيا لعدالته (١).

الجواب: عن ذلك : يمتنع أنه إذا اعتقد عدالته أن يكون عدلا في نفس الأمر ولا تلازم بينهما ، بل الوجود مشعر بخلافه ، فإن كثيرا من الأئمة وثقوا جماعة من الرواة ، إما بحسب اجتهادهم في مروياتهم (٢) ، أو لأنه لم يظهر لهم منهم ما ينافي الثقة ، وظهر ذلك لغيرهم ، فجرحوهم وبينوا سبب الجرح ، فكان مؤثرا ومن نظر في كتب الجرح والتعديل وجد من ذلك الكثير (٣) .
٣ - إن الإرسال في الشهادة غير مقبول ، بل لابد فيها من الاتصال والمشاهدة ، وكذلك الخبر يحتاج إلى الاتصال والمشاهدة (٤).

اعترض عليه : بالفرق بين المقامين ، فباب الشهادة أضيق من باب الرواية ، وقد اعتبر فيها أمور لم تعتبر في الرواية ، فما العلة الجامعة بينهما حتى يصح الجمع بينهما (٥).

الجواب : إن الأصل اتفاق البابين في الشروط والأحكام لما بينهما من المعنى الجامع ، فإذا خولف ذلك الأصل في بعض الصور بقي الباقي على الاتفاق بينهما حتى يثبت مخالفته له بدليل . والجامع المعتبر بين الرواية والشهادة هنا هو العدالة التي هي شرط فيهما ، وكلامنا في معنى يتعلق بذلك فلا ينقض بافتراقهما (٦).

(١) انظر : إحكام الفصول ص ٣٥٦ .

(٢) انظر : جامع التحصيل ص ٦٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر : الكفاية ص ٥٥٢ ، التمهيد ٦/١ .

(٥) انظر : جامع التحصيل ص ٦٤ ، إحكام الفصول ص ٣٥٨ .

(٦) جامع التحصيل ص ٦٤ .

ثانيا : مذهب جمهور الأصوليين .

أن المرسل حجة ويعمل به .

حكى هذا القول الرازي في المحصول عن الجمهور (١)، وكذلك الغزالي في المستصفى (٢)، واختاره : الآمدي (٣)، وابن الحاجب (٤)، وابن الهمام (٥) (٦)، حيث صرحوا بقبول مرسل العدل مطلقا إذا كان من أئمة النقل .

ونقل الأحناف الاتفاق بين علمائهم على قبول مراسيل القرون الثلاثة قال السرخسي : "فأما مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا رحمهم الله" (٧).

والمرسل حجة عند الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك وأتباعه ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه (٨).
أدلتهم :

استدلوا بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول :

-
- (١) انظر : المحصول ٥٠٩/١/٢ .
 - (٢) ١٦٩/١ .
 - (٣) انظر : الإحكام ١٢٣/٢ .
 - (٤) انظر : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٧٤/٢ .
 - (٥) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ، ثم الاسكندري ، المعروف بابن الهمام ، حنفي أصولي عارف بأصول الدين والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة ، له (فتح القدير) في شرح الهداية ، والتحرير في الأصول . توفي سنة ٥٨٦١ .
 - انظر : الأعلام ٢٥٥/٦ ، الفتح المبين ٣٦/٣-٣٩ .
 - (٦) انظر : تيسير التحرير ١٠٢/٣ .
 - (٧) أصول السرخسي ٣٦٠/١ .
 - (٨) انظر : أصول الجصاص ١٤٥/٣ ، كشف الأسرار ٢/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩ ، إحكام الفصول ص ٣٤٩ ، العدة لأبي يعلى ٩٠٦*٣ ، شرح الكوكب ٥٧٦/٢ .

(أ) الكتاب :

١ - قوله تعالى : {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (١).

وجه الدلالة : دلت الآية على أَنَّ الطائفة التي نفرت للتفقه في الدين ، إذا رجعت إلى قومها وأنذرتهم وبلغتهم ، لزم قبول خبرها ، ولم تفرق الآية في الإنذار بين من أنذر بمسند أو بمرسل ولا بين الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم . وعليه يكون الحديث المرسل حديثاً مقبولاً ومحتجاً به (٢).

٢ - قوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} (٣).

وجه الدلالة : إن الآية دلت على وجوب تبليغ ما أنزل الله والعمل به ،

ولم يختلف حكم دلالة الآية في وجوب العلم بالمسند دون المرسل ؛ لأن الراوى الثقة إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد بين وترك الكتمان ، فيلزم قبوله بظاهر الآية ؛ لأنها لم تفرق بين المرسل والمسند (٤).

٣ - قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ...} الآية (٥).

وجه الدلالة : إن الله تعالى لم يأمر بالتثبت إلا في خبر الفاسق ، وعليه فإن العدل الثقة لا يجب التثبت في خبره ، والمرسل عدل ثقة ، فيجب قبول خبره ؛ لأن الآية لم تفرق بين ما أسنده وما أرسله (٦).

(١) سورة التوبة : آية ١٢٢

(٢) انظر : أصول الجصاص ١٤٧/٣ ، العدة لأبي يعلى ٩١٠/٣ ، المحصول للرازي

٥٠٩/١/٢ ، جامع التحصيل ص ٦٥ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٥٩ ، ١٦٠

(٤) انظر : أصول الجصاص ١٤٧/٣ ، جامع التحصيل ص ٦٦ .

(٥) سورة الحجرات : آية ٦

(٦) انظر : المحصول ٦٥٣/١/٢ ، جامع التحصيل ص ٦٦ .

(ب) السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : "بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً" (١).
 وقوله صلى الله عليه وسلم : "لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ" (٢).
 وجه الدلالة من الحديثين : أنه - صلى الله عليه وسلم - أمر بالتبليغ عنه ، ولم يفرق بين المسند وغيره ، وفائدة التبليغ ليست سوى العمل بما يبلغه الراوي إلى من بعده ، فلو كان بعض ما يبلغه الراوي وهو المرسل لا يعمل به لبيته - صلى الله عليه وسلم - وعليه يقبل المرسل ويعمل به كالمسند (٣).

الجواب : ويحجب عن الاستدلال بالآيات والأحاديث أنها لا تفيد العموم اللفظي ، حتى يفهم منها عدم التفرقة بين المسند والمرسل ، بل هي جميعا أفعال مطلقة لا عموم لها .

ومافيه من عموم معنوي فهو مخصوص بالرواية عن مجهول العين اتفاقا ، كما إذا ذكر الراوي شيخه وقال : لأعلم عدالته ، مع أن الشيخ هنا مجهول العدالة والجهالة في صورة المرسل أتم وأقوى ؛ لأنها جهالة عين الراوي ، ومن لا تعرف عينه لا تعرف صفته ، فلزم إخراج هذه الصورة من عموم النصوص بطريق الأولى .

وقوله : {إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ..} يقتضي أن من لم يكن فاسقا لا يتثبت في خبره ، وعدم فسقه لا طريق لمعرفته إلا بالتزكية أو الخبرة بحاله ، والراوي المرسل عنه مجهول العين أصلا ، فلا تعرف عدالته فيتوقف فيه (٤).

(ج) الإجماع :

استند جماعة من العلماء المحتجين بالمرسل إلى إجماع الصحابة

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ١٢٧٥/٣

ح ٣٢٧٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : رب

مبلغ أوعى من سامع ٣٧/١ ح ٦٧ ، وباب ليبلغ الشاهد الغائب ح ١٠٥ .

(٣) انظر : جامع التحصيل ص ٦٥-٦٦ .

(٤) المرجع السابق .

والتابعين على قبول المرسل ، واستمرار القول بذلك إلى رأس المائتين . وقد حكى الإجماع محمد بن جرير الطبري^(١) ، حيث ذكر أن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المرسل والعمل به ، وأن انكار المرسل بدعة ظهرت بعد المائتين^(٢) .

والجواب : إن دعوى الإجماع باطلة قطعاً ، إلا في عصر الصحابة زمن النبوة ، وبعدها بيسير حيث لم يخالط الصحابة غيرهم . فمرسل الصحابي خارج عن محل النزاع لما امتاز به الصحابة من تعديل الله لهم ، ولما ثبت من أن الصحابة يروون في الغالب عن الصحابة وإسقاط الصحابي من السند لا يضر^(٣) .

ولم يجمع التابعون على قبول المرسل ، بل وجد منهم رد المرسل ، وممن تقل عنهم الرد : سعيد بن المسيب ، والزهري ، ومحمد بن سيرين ، فأبي إجماع مع مخالفة هؤلاء^(٤) .
وأما مقالة ابن جرير^{ابن جرير} فيمكن حملها على أنه لم يحصل رد المرسل رداً مطلقاً قبل المائتين ، أو على أن الكلام في المرسل ظهر لما احتيج إليه ، ثم إن ابن جرير من أجلاء الشافعية ، فيبعد عليه نسبة إمامه إلى خرق الإجماع^(٥) .

(د) المعقول :

احتجوا بعدة أوجه من المعقول منها :

(١) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، كان إماماً في فنون كثيرة وله مصنفات مليحة تدل على سعة علمه وغزارة فهمه ، وكان من الأئمة المجتهدين ، لم يقلد أحداً . من مصنفاته : كتاب التفسير ، وتهذيب الآثار ، وتاريخ الأمم . توفي سنة ٣١٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٦٤/٢ ، وفيات الأعيان ١٩١/٤ ، تذكرة الحفاظ ٧١٠/٢ .

(٢) انظر : أصول الجصاص ١٥١/٣ ، إحكام الفصول ص ٣٤٩-٣٥٠ ، التمهيد ٤/١ .

(٣) انظر : جامع التحصيل ص ٦٨-٦٩ .

(٤) انظر : المدخل إلى كتاب الإكلیل للحاكم ص ٤٣ .

(٥) انظر : الحديث المرسل لهيتو ص ٢٢ نقلاً عن ابن السبكي في رفع الحاجب .

١ - إن الراوي الذي أرسل الحديث عدل ، تمنعه عدالته من الإرسال عن راو مجروح ، وإلا كان خائنا وغاشا للمسلمين ، وهذا لا يصدر عن العدل (١). كما أنه إذا أرسل شهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك ، وعدالته وأمانته تمنعانه من أن يستجيز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم إن روايته يترتب عليها شرع عام ، فيقتضي ذلك أنه ماسكت عنه إلا وقد جزم بعدالته فسكوته كإخباره بعدالته (٢).

الجواب : إن إرسال الراوي الحديث لا يقتضي جزمه بصدق من حدثه؛ لأنه يجوز أنه لم يظهر له جرحه لقلة ممارسته حديثه وعند معرفة اسمه قد يظهر لغيره خلاف ذلك (٣).

أما كونه لا يروي عن من ليس بعدل ، فغير مسلم فإن العدل قد يروي عن غير العدل أيضا ، ولهذا لو سئل الراوي عن عدالة الأصل جاز أن يتوقف . وقد يظن عدالته فيروي عنه وليس بعدل عند غيره (٤).

٢ - إن الساقط فيما يرسله التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم إما أن يكون صحابيا ، أو تابعيا ثقة ، أو مجروحا متهما ، أو مجهولا لا يدري حاله . فعلى التقديرين الأولين يجب قبول الخبر ، وعلى التقديرين الآخرين لا يقبل . وهذا بعيد جدا في التابعين ؛ وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أثنى على عصر التابعين وجعلهم خير القرون بعد الصحابة ، وعليه فالمجروح بالكذب نادر فيهم بخلاف من بعدهم (٥).

وإذا تبين أن هذين الاحتمالين مرجوحان بالنسبة إلى الاحتمالين الأوليين تعين العمل بالراجح ؛ لأنه أغلب على الظن (٦).

(١) انظر : أصول الجصاص ١٥١/٣ ، المعتمد للبصري ١٤٤/٢ ، أصول السرخسي

٣٦٢/١ ، العدة لأبي يعلى ٩١١/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩ .

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٩ ، جامع التحصيل ص ٧١ .

(٣) انظر : جامع التحصيل ص ٧٤ .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢٠٠/٣ ، المحصول ٦٥٥/١/٢ .

(٥) انظر : أصول الجصاص ١٥٠/٣-١٥١ ، جامع التحصيل ص ٧٢ .

(٦) المرجع السابق .

الجواب : إن دعوى ترجيح الاحتمالين الأولين غير مسلمة ؛ لأنه ربما يرجح في مواضع احتمال كونه ضعيفا أو مجهولا ، ولأقل من أن تتساوى الاحتمالات ، وحينئذ فلا يصح الاحتجاج به (١).

٣ - لو لم يكن المرسل حجة ، لم يكن الخبر المعنعن حجة ؛ لأن الراوي أيضا أرسله بالعننة ولم يصرح بالسماع ممن فوقه ، والاحتمال المذكور في المرسل قائم بعينه في المعنعن ، واحتمال لقاء المعنعن شيخه وسماعه منه ليس بدون احتمال ثقة الواسطة المحذوف وعدالته (٢).

الجواب : إن قول الراوي الذي يطلق لفظ (عن) ولم يعرف بالتدليس محمول على الاتصال وليس للانقطاع وجه وللاواسطة احتمال ؛ لأن الظاهر سماعه لذلك من شيخه ، فلا يقال المرسل على هذا مع ظهور الفرق بينهما . أما إذا عرف الراوي بالتدليس فما رواه من قبيل المرسل ولا يقبل (٣). كما أن جمهور أئمة الحديث لم يقبلوا المعنعن على إطلاقه بل اشترطوا لقبوله : كون الراوي عدلا غير مدلس مع اشتراط بعضهم طول الصحبة بين المعنعن والمعنعن عنه أو الملازمة بينهما أو ثبوت اللقاء أو الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء (٤).

ثالثا : مذهب الشافعي .

وهو وسط بين القبول والرد ، فهو يأخذ بالمرسل الذي ينتهي إلى كبار التابعين إذا أسند مرسل ذلك التابعي ، أو قوي بمرسل مقبول ، أو قول صحابي ، أو فتوى لجماعات من العلماء بمثل مانص عليه (٥).

(١) انظر : جامع التحصيل ص ٨٠ .

(٢) انظر : أصول الجصاص ١٥٣/٣ - ١٥٤ ، أصول السرخسي ٣٦٢/١ ، التمهيد ١٣٩/٣ ، المحصول ٦٥٤/١/٢ ، جامع التحصيل ص ٧٣ .

(٣) انظر : جامع التحصيل ص ٨٠ .

(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٢ ، معرفة علوم الحديث ص ٣٤ .

(٥) انظر : الرسالة ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

ونجد أن مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - مع ما اشترطه من شروط ، مذهب وسط يوصف بالاحتياط في الحكم على المرسل .
وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية (١) - رحمه الله - : " والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردّها ، وأصح الأقوال : أن منها المقبول ، ومنها المردود ، ومنها الموقوف . فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلاّ عن ثقة : قبل مرسله . ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة ، كان لإرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف ، وما كان من المراسيل مخالفا لما رواه الثقات ، كان مردودا " (٢).

الترجيح :

بعد عرض أدلة المحدثين والأصوليين في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل ، يتبين لنا أن القول بقبول مرسل العدل مطلقا ، قول ضعيف ولا تقوم به الحجة وغير مسلم لهم ؛ لأن ما استندوا إليه من أدلة لم تثبت أمام المناقشة العلمية . كما أن مذهب المحدثين في المرسل يعد من أكثر المذاهب احتياطا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حفظا منهم لأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم من الخطأ .
ولأن المرسل فقد شرطا أساسيا من شروط الصحة ، وهو الاتصال في الرواية فلما اختلف هذا الشرط ، رد المرسل بناء على قواعدهم الثابتة التي وضعت لتوزن بها الروايات والرواة .

(١) أبو العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني المعروف بابن تيمية . الإمام الحافظ شيخ الإسلام المجتهد المحدث ، الحافظ المفسر والأصولي الزاهد . برع في الرجال وعلل الحديث وفقهه ، وصنف ودرس وأففى وفاق الأقران .

من مؤلفاته : إبطال الحيل ، والمنهاج في الرد على الروافض ، والفتاوى ، ودرء تعارض العقل والنقل ، وغيرها كثير . مات سنة ٧٢٨ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ ، ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٨٧ ، البدر الطالع ١/٦٣

(٢) منهاج السنة ٤/١١٧ .

مسائل تطبيقية في أثر الخلاف في الحديث المرسل :

(١) روى أبو داود^(١) في المراسيل^(٢) عن أبي العالية قال :
"جاء رجل في بصره ضُرّ ، فدخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه ، فتردى في حفرة كانت في المسجد ، فضحكت طوائف منهم ، فلما قضى رسول الله الصلاة أمر من كان ضحك منهم أن يعيدوا الوضوء ويعيدوا الصلاة"^(٣).

وقال أبو داود : روي عن الحسن^(٤) وإبراهيم والزهري هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرجها كلها إلى أبي العالية .
ولم يقبل المحدثون هذا الحديث وأعلوه بالإرسال ، بناء على قاعدتهم في عدم حجية الحديث المرسل ، ولو تتبعنا طرق هذا الحديث لوجدناها جميعا تدور حول أبي العالية ، فبالتالي لم يجبر ضعفه بالشواهد وبقي الحديث على علته .

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني الإمام الثبت سيد الحفاظ ، وصاحب السنن . أحد من رحل وطوف وجمع وصنف . توفي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٥٥/٩ ، وفيات الأعيان ٤٠٤/٢ ، تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢ .
(٢) المراسيل لأبي داود ص ٧٥ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، كتاب مكروهات الصلاة ، باب الضحك والتبسم في الصلاة ٣٧٦/٢ ح ٣٧٦١ . والدارقطني في سننه ، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ١٦٣/١ ، ح ٥-١٠ ، ورواه البيهقي في سننه ، باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة ١٤٦/١ .

(٤) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، الإمام المحدث شيخ الإسلام مولى زيد بن ثابت ، وقيل جابر بن عبد الله وقيل غير ذلك . قال الذهبي : حافظ علامة من بحور العلم فقيه النفس كبير الشأن عديم النظير بليغ الموعظة . توفي سنة ١١٠هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٧١/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ ، طبقات الحفاظ ص ٣٥ .

وأبو العالية هذا تابعي فروايته مرسلة ، قال عنه ابن عدي (١)(٢) :
ولأبي العالية الرياحي أحاديث صالحة ، وأكثر ما نقم عليه من هذا
الحديث حديث الضحك في الصلاة ، وكل من رواه غيره فإنما مدارهم
ورجوعهم إلى أبي العالية ، والحديث له وبه يعرف ومن أجل هذا الحديث
تكلموا فيه .

وقال الذهبي (٣)(٤) : أبو العالية الرياحي ، ثقة . فأما قول الشافعي
رحمه الله : حديث أبي العالية الرياحي رباح . فإنما أراد به حديثه الذي
أرسله في القهقهة فقط . وروى الدارقطني في سننه هذا الحديث من طرق
عديدة في أربعة وأربعين سندا ثم قال بعدها : رجعت هذه الأحاديث كلها
التي قدمت ذكرها في هذا الباب إلى أبي العالية الرياحي ، وأبو العالية
أرسل هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسم بينه وبينه رجلا
سمعه منه عنه ، وقد روى عاصم الأحول (٥) عن محمد بن سيرين وكان عالما
بأبي العالية والحسن فقال : لاتأخذوا بمراسيل الحسن ولاأبي العالية ، فإنهما

(١) أبو أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني الحافظ الكبير صاحب كتاب
الكامل في معرفة الضعفاء وأحد الجهابذة الذين طافوا البلاد . قال الخليلي : كان
عديم النظر حفظا وجلالة . توفي سنة ٣٦٥ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٢/٢٣٣ ، تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٠ ، طبقات
الحفاظ ص ٣٨٠ .

(٢) الكامل في الضعفاء ٣/١٧٠ .

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني المعروف بالذهبي ،
الإمام الحافظ ، محدث العصر وخاتمة الحفاظ ومؤرخ الإسلام ، صاحب التصانيف
الكثيرة المفيدة كتاريخ الإسلام وطبقات الحفاظ وسير أعلام النبلاء وميزان
الاعتدال وغيرها . توفي سنة ٧٤٨ هـ .

انظر : طبقات الحفاظ ص ٥٢١ ، ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٤ ، البدر الطالع ٢/١١٠ .

(٤) ميزان الاعتدال ٢/٥٤ رقم ٢٧٩٠ .

(٥) أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري مولى لبني تميم الإمام الحافظ
محدث البصرة وقاضي المدائن . قال أحمد : حافظ ثقة ، وكذلك قال ابن معين
وأبو زرعة وابن المديني . مات سنة ١٤٢ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١٢/٢٤٣ ، طبقات ابن سعد ٧/٣١٩ ، تذكرة الحفاظ ١/١٤٩ .

لايباليان عمن أخذاه (١)

وقد أخذ الحنفية بهذا الحديث بناء على قاعدتهم في قبول الحديث المرسل ، وبالتالي قالوا : إن القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء (٢).

قال في بداية المجتهد : شد أبو حنيفة فأوجب الوضوء من الضحك في الصلاة لمرسل أبي العالية وهو : "أن قوما ضحكوا في الصلاة فأمرهم النبي بإعادة الوضوء والصلاة" .

ورد الجمهور هذا الحديث لكونه مرسلا ، ولمخالفته الأصول وهو أن يكون شيء ما ينقض الطهارة في الصلاة ولا ينقضها في غير الصلاة (٣).

فإن قيل : مرسل اعتضد بمجيئه من طرق أخرى فيجب قبوله على مذهب الشافعي .

قلنا : أجمع المحدثون على أن كل الطرق التي روي منها هذا المرسل ضعيفة .

وقالوا : لم يصح في هذه المسألة حديث ، وقد بين البيهقي وغيره وجوه ضعفها بيانا شافيا ، والشافعي يقبل المرسل المعتضد إذا كان صحيحا وورد من طرق أخرى صحيحة كقياس ، وغيره ، وهو مع ذلك حجة ضعيفة وما نحن فيه ليس من هذا القليل فهو :

أولا : في نفسه غير صحيح ، والطرق الأخرى التي ورد منها غير صحيحة .

ثانيا : قد خالف ماروي عن جابر مرفوعا وموقوفا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "الضحك في الصلاة ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء" (٤) فهو وإن كان رفعه ضعيفا وأن الصحيح فيه أنه موقوف على جابر ، إلا أنه

(١) سنن الدارقطني ١٧١/١ رقم ٤٤ . انظر : معرفة السنن والآثار ٤٣٥/١ .

(٢) انظر : تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للزيلعي ١١/١ ، بدائع الصنائع للكاساني ٣٢/١ .

(٣) بداية المجتهد ٤٧/١ .

(٤) أخرجه البخاري معلقا موقوفا على جابر في كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر ٧٦/١ . مجزوما به .

صحيح إلى جابر ، ولا يضر كونه موقوفا عليه لأنه لا يقال من قبل الرأي ،
فله حكم المرفوع ، فقد ذكره البخاري في صحيحه تعليقا عن جابر موقوفا
عليه ، والدارقطني في عشرين أثرا بين مرفوع وموقوف (١).

قال ابن حجر (٢) عند ذكر قول جابر : وهذا التعليق وصله سعيد بن
منصور (٣) والدارقطني وغيرهما وهو صحيح من قول جابر ، والمخالف في
ذلك إبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا :
ينقض الضحك إذا وقع داخل الصلاة لا خارجها . على أنهم لم يأخذوا بعموم
الخبر المروي في الضحك بل خصوه بالقهقهة .

(٢) روى الترمذي في سننه عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت :
كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه ، فأكلنا منه ، فجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني إليه حفصة ، وكانت ابنة أبيها
فقلت : يا رسول الله إنا كنا صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فأكلنا منه ؟
قال : اقضيا يوما آخر مكانه .

تخريج الحديث :

١ - أخرجه الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في إيجاب القضاء
عليه ١٠٣/٣ ح ٧٣٥ . وقال الترمذي : وروى صالح بن أبي الأخضر (٤) ،

(١) الحديث المرسل حجته ، هيتو ص ٧٤-٧٥ . انظر : سنن الدارقطني ١٧٢/١-١٧٥ .

(٢) فتح الباري ٢٨٠/١ .

(٣) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المروزي ويقال الطالقاني ثم

البلخي . صاحب السنن . الإمام الحافظ الحجة شيخ الحرم .

قال أبو حاتم : ثقة من المتقنين الأثبات ممن جمع وصنف . من مصنفاته : كتاب
"السنن" ، و"الزهد" . توفي بمكة سنة ٢٢٧ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٥٠٢/٥ ، تذكرة الحفاظ ٤١٦/٢ ، سير أعلام النبلاء
٥٨٦/١٠ .

(٤) صالح بن أبي الأخضر اليمامي ، مولى هشام بن عبد الملك ، نزل البصرة ،

ضعيف يعتبر به . ضعفه ابن معين وأبو زرعة ولينه البخاري . مات بعد ١٤٠ هـ .

انظر : التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٣/٤ ، طبقات ابن سعد ٢٧٢/٧ ، سير أعلام

النبلاء ٣٠٣/٧ ، تقريب التهذيب ص ٢٧١ .

ومحمد بن أبي حفصة^(١) هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا .

ورواه مالك بن أنس ، ومعمّر^(٢) ، وعبيد الله بن عمر^(٣) ، وزياد بن سعد^(٤) ، وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا . ولم يذكرها فيه (عن عروة) وهذا أصح ؛ لأنه روى عن ابن جريج^(٥) قال : سألت الزهري قلت له : أحدثك عروة عن عائشة قال : لم أسمع من عروة في هذا

(١) أبو سلمة محمد بن أبي حفصة : ميسرة البصري الإمام المحدث . قال ابن حجر : صدوق يخطئ* ، روى له الشيخان في المتابعات . مات في حدود ١٥٠ هـ .
انظر : التاريخ الكبير للبخاري ٢٢٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٨/٧ ، تقريب التهذيب ص ٤٧٤ .

(٢) أبو عروة معمّر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي مولاهم البصري ، أحد الأعلام وعالم اليمن ، كان من أوعية العلم مع الصدق والتحري والورع والجلالة وحسن التصنيف . مات في سنة ١٥٣ هـ .

(٣) انظر : طبقات ابن سعد ٥٤٦/٥ ، تذكرة الحفاظ ١٩٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٥/٧ .
أبو عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الإمام المجود الحافظ الثبت ، كان صالحا عابدا حجة كثير العلم . مات سنة ١٤٧ هـ .

انظر : التاريخ الكبير للبخاري ٣٩٥/٥ ، تذكرة الحفاظ ١٦٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٠٤/٦ .

(٤) أبو عبد الرحمن زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني ثم المكي ، الإمام الحافظ الحجة . كان عالما بحديث الزهري . مات كهلا ، وموته قريب من موت ابن جريج .

(٥) انظر : تذكرة الحفاظ ١٩٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٥/٧ ، طبقات الحفاظ ص ٩١
أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي الإمام العلامة الحافظ ، فقيه الحرم ، صاحب التصانيف ، وأول من دون العلم بمكة . قال أحمد بن حنبل : كان من أوعية العلم ، وهو وابن أبي عروة أول من صنف الكتب . مات سنة ١٥٠ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٤٩١/٥ ، سير أعلام النبلاء ٣٢٥/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٦٩/١ تاريخ بغداد ٤٠٠/١٠ .

شيئا . ولكني سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك (١) من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث .

- ٢ - أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب من رأى عليه القضاء ٨٢٦/٢ ح ٢٤٥٧ . وفي إسناده زميل مولى عروة عن عروة ، قال الخطابي (٢) : إسناده ضعيف وزميل مجهول .
- ٣ - أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الصيام ، باب قضاء التطوع ٣٠٦/١ مرسلا .

والحديث معل من ناحيتين :

- ١ - إن في إسناده زميل مولى عروة وهو مجهول ، قال ابن حجر (٣) : زميل بن عباس الأسدي مولاهم المدني مجهول من السادسة .
- ٢ - إن الحديث مرسل وذلك لأن الزهري لم يسمع عروة حدث بهذا الحديث بل سمع من بعض الناس ، وقال الخطابي (٤) : فيشبه أن يكون سمعه من زميل .
- وقال البخاري (٥) : لا يعرف لزميل سماع عن عروة ، ولا يزيد من زميل ولا تقوم به الحجة .

-
- (١) أبو أيوب سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم القرشي الأموي . كان ديناً فصيحا منوها عادلا محبا للغزو . مات في صفر سنة ٩٩ هـ .
- انظر : وفيات الأعيان ٤٢٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ١١١/٥ .
- (٢) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي ، فقيه محدث أديب نحوي . وله في الحديث واللغة والتفسير تصانيف مشهورة منها شرح البخاري ومعالم السنن شرح لسنن أبي داود وغيرهما . توفي سنة ٣٨٨ هـ في بستان .
- انظر : تذكرة الحفاظ ١٠١٨/٣ ، وفيات الأعيان ٢١٤/٢ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٢١٨/٢ .
- (٣) تقريب التهذيب ص ٢١٧ .
- (٤) معالم السنن ٨٢٦/٢ .
- (٥) انظر : نصب الراية ٤٦٦/٢ .

الأثر الفقهي المترتب على هذا الحديث :
 ذهب الحنفية ومالك وأبو ثور^(١) إلى أن من صام تطوعاً فأفطر ،
 وجب عليه قضاء يوم مكانه ، واستدلوا بحديث عائشة هذا .
 قال في فتح القدير^(٢) :

"ومن دخل في صلاة التطوع أو في صوم التطوع ثم أفسده قضاء
 خلافاً للشافعي رحمه الله . ولا خلاف بين أصحابنا في وجوب القضاء إذا
 فسد عن قصد أو غير قصد" .

وقال الباجي^(٣) في المنتقى^(٤) :

"اختلف الناس في قضاء التطوع ، فقال مالك : من أفطر في صوم نفل
 مختار فعليه القضاء وإن أفطر لضرورة فلا قضاء عليه ، وقال الشافعي :
 لا قضاء عليه في الوجهين وقال أبو حنيفة القضاء عليه في الوجهين" .
 وذهب الجمهور ومنهم^(٥) : الشافعي وأحمد وإسحاق إلى أنه لا قضاء
 عليه . وقد ضرب ابن عباس لذلك مثلاً كمن ذهب بماله ليتصدق به ثم
 رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك ببعض .

(١) أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي الفقيه صاحب الإمام
 الشافعي ، أحد الفقهاء الأعلام والثقات المأمونين في الدين . له كتب مصنفه في
 الأحكام جمع فيها بين الحديث والفقه . توفي ببغداد سنة ٢٤٦ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٦/٦٥ ، وفيات الأعيان ١/٢٦ ، سير أعلام النبلاء ١٢/٧٢ ،
 طبقات الشافعية لابن السبكي ١/٢٢٧ .

(٢) ٢/٣٦٠ . انظر : حاشية ابن عابدين ٢/٤٢٩ ، نصب الراية ٢/٤٦٦ ، شرح معاني
 الآثار ٢/١١١ .

(٣) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي المالكي الباجي
 كان من علماء الأندلس وحفاظها وقضاها . ألف نحو ثلاثين مؤلفاً في علوم عدة
 منها : إحكام الفصول في أحكام الأصول ، والحدود ، والإشارة ، وتبيين المنهاج
 مات سنة ٤٧٤ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢/٤٠٨ ، شجرة النور الزكية ص ١٢٠ ، الفتح المبين ١/٢٦٥

(٤) ٢/٦٨ . انظر : شرح الزرقاني على موطأ مالك ٢/١٨٩ ، المغني ٣/١٥١-١٥٣ .

(٥) انظر : الأم ٢/١٠٣ ، المغني ٣/١٥١-١٥٣ ، فتح الباري ٤/٢١٢ .

واحتجوا بحديث أم هانئ^(١): "أنها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهي صائمة فدعا بشراب فشرب ثم ناولها فشربت ، ثم سألته عن ذلك فقال : أكنت تقضين يوما من رمضان ؟ قالت : لا . قال : لا بأس " . وفي رواية : "إن كان من قضاء فصومي مكانه ، وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه " . أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود^(٢) .

ورد الجمهور حديث عائشة لكونه مرسلا ، قال ابن عيينة^(٣) في روايته : سئل الزهري عنه أهو عن عروة ؟ فقال : لا .

وقال الخلال^(٤) : اتفق الثقات على إرساله وشذ من وصله .

(١) أم هانئ فاختة بنت أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمية المكية بنت عم رسول الله صلى الله عليه وسلم . أسلمت يوم الفتح ، وروت عن النبي ستة وأربعين حديثا . عاشت إلى بعد سنة خمسين .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد ٤٧/٨ ، أسد الغابة ٥١٥/٥ ، سير أعلام النبلاء ٣١١/٢ . أخرجه أبو داود في كتاب الصيام ، باب في الرخصة في ذلك ٨٢٥/٢ ح ٢٤٥٦ وإسناده صحيح . والترمذي في كتاب الصوم ، باب افطار الصائم المتطوع ١٠٠/٣ ح ٧٣١ . قال الترمذي :

وحديث أم هانئ في إسناده مقال ، والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، أن الصائم المتطوع إذا أفطر فلا قضاء عليه إلا أن يحب أن يقضيه ، وهو قول سفيان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي .

(٣) والإمام أحمد في مسنده ٤٢٤،٣٤٢/٦ ، والدارقطني في سننه ١٧٤/٢ . أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي مولى محمد بن مزاحم الإمام الكبير ، حافظ العصر ، شيخ الاسلام ، محدث الحرم . قال الذهبي : كان إماما حجة حافظا واسع العلم كبير القدر . وقال أحمد : مارأيت أعلم بالسنن منه . مات بمكة سنة ١٩٨ هـ .

(٤) انظر : تاريخ بغداد ١٧٤/٩ ، طبقات ابن سعد ٤٩٧/٥ ، تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١ . أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال من كبار الحنابلة ، مفسر عالم بالحديث واللغة . من كتبه تفسير الغريب ، وكتاب العلل ، والجامع لعلوم الإمام أحمد ، وكتاب السنة . توفي سنة ٣١١ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٧٨٥/٣ ، طبقات الحنابلة ١٢/٢ ، الأعلام ٢٠٦/١ .

قال ابن حجر : وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف الحديث . ولمالك من طريق أخرى عن أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة وضعفه أحمد والبخاري والنسائي^(١) بجهالة حال زميل وعلى تقدير أن يكون محفوظا فقد صح عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر من صوم التطوع^(٢) . فقد روى مسلم^(٣) وأبو داود^(٤) والنسائي^(٥) عن عائشة قالت : دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقال : هل عندكم شيء ؟ فقلت : لا . قال : فإني صائم ، ثم مر بعد ذلك اليوم وقد أهدي إليّ حيس فخبأت له منه ، وكان يحب الحيس ، قلت : يارسول الله إنه أهدي لنا حيس ، فخبأت لك منه قال : أدنيه ، أما إني قد أصبحت وأنا صائم فأكل منه ثم قال لنا : إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاها وإن شاء حبسها .

وعلى تقدير ثبوت الحديث فإن الأمر للاستحباب وليس للوجوب فإن صام فيستحب له إتمامه وإن خرج منه استحباب قضاؤه للخروج من الخلاف وعملا بالخبر الذي رواه^(٦) .

(١) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان الخراساني النسائي ، الإمام الحافظ الثبت ، ناقد الحديث وصاحب السنن . كان إمام أهل عصره في الحديث ونقد الرجال . من مؤلفاته : كتاب "عمل اليوم والليلة" ، و"التفسير" ، و"مسند علي" ، و"السنن الكبرى" . مات سنة ٣٠٣ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ١/٧٧ ، سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٥ ، تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٨ طبقات الشافعية لابن السبكي ٢/٨٣ .

(٢) فتح الباري ٤/٩٢ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصوم ، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار ٢/٨٠٨ ح ١١٥٤ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب في الرخصة في ذلك ٢/٨٢٤ ح ٢٤٥٥ .

(٥) أخرجه النسائي في كتاب الصوم ، باب النية في الصيام ٤/١٩٣ ح ٢٣٢٢ ، وأخرجه الترمذي في كتاب الصوم ، باب صيام المتطوع بغير تبين ٣/١٠٢ ح ٧٣٤ ، وقال هذا حديث حسن .

(٦) انظر : المغني ٣/١٥١-١٥٣ .

المبحث الثالث : تعارض الوصل والإرسال

إذا أرسل الحديث راو ، ووصله راو آخر ، فللعلماء في حكم هذه المسألة أربعة أقوال نذكرها على سبيل الاجمال :

الأول : ترجيح الاتصال على الإرسال مطلقا .

الثاني : ترجيح الإرسال على الوصل .

الثالث : إن الحكم للأكثر ، فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله فالحكم للإرسال وإن كان من وصله أكثر ممن أرسله فالحكم للوصل .

الرابع : إن المعتبر ماقاله الأحفظ ، فإن كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم له والعكس صحيح .

ونختار من الأقوال مقال به جمهور الأصوليين والمحدثين ، فيتين لنا أن هناك قولين معتبرين :

القول الأول : ترجيح الاتصال على الإرسال مطلقا ، سواء المرسل واحدا أو جماعة ، مساويا في الحفظ للواصل ، أو أحفظ منه . وهو قول جمهور المحققين والأصوليين واختار هذا القول : الخطيب البغدادي (١) ، وجرى عليه ابن حبان (٢) حيث قال : "فإن أرسل عدل خيرا ، وأسنده عدل آخر ، جعلنا خير من أسند ، لأنه أتى بزيادة حفظها مالم يحفظ غيره ممن هو مثله في الاتقان ، فإن أرسله عدلان ، وأسنده عدلان قبلت رواية العدلين اللذين أسندها على الشرط الأول وهكذا الحكم فيه كثر العدد فيه أو قل" (٣) .

(١) انظر : الكفاية ص ٥٨٠ ، ٥٨١ .

(٢) أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي ، الإمام العلامة ، الحافظ المجود ، شيخ خراسان وصاحب الصحيح . من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ . من كتبه : تاريخ الثقات ، والأنواع والتقاسيم ، والتاريخ والضعفاء وغيرها . مات سنة ٣٥٤ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣ ، سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦ ، طبقات الحفاظ ص ٣٧٥

(٣) انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٥٧/١ .

واختاره أبو الحسن بن القطان (١) مادام الراوي الواصل ثقة (٢) ،
والحاكم (٣) في المستدرک حيث قال في حديث أرسله راوٍ وَوَصَلَهُ آخِر : " وإنا
على الأصل الذي أصلته في قبول الزيادة من الثقة في الأسانيد والمتون " (٤) .
واختاره ابن الصلاح (٥) ، والنووي وعزاه إلى المحققين من المحدثين
وغيرهم (٦) ، وصححه العراقي (٧) وابن جماعة (٨) (٩) .
وهو مذهب جمهور الأصوليين حيث يرجحون الاتصال على الإرسال
ويحتجون بالمتصل دون أن يلتفتوا إلى الرواية المرسلة ودون أن يعتبروها
قادحة في المتصلة وذلك بناء على قاعدتهم في قبول المرسل والاحتجاج به .

-
- (١) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي المغربي المالكي المعروف
بابن القطان . الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد المجود . من مؤلفاته : كتاب
"الوهم والإيهام" . توفي في ربيع الأول سنة ٦٢٨ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ١٤٠٧/٤ ، سير أعلام النبلاء ٣٠٦/٢٢ .
- (٢) انظر : النكت ٦٠٤/٢ .
- (٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري إمام أهل عصره في الحديث ،
اشتغل أولا بالفقه ثم انتقل إلى الحديث فبرز فيه حتى صار من أعلامه . له
مصنفات كثيرة أشهرها المستدرک ، والعلل ، وتاريخ علماء نيسابور ، والمدخل إلى
علم الصحيح ، ولي قضاء نيسابور مدة من الزمن وتوفي بها سنة ٤٠٥ هـ .
انظر : وفيات الأعيان ٢٨٠/٤ ، تذكرة الحفاظ ١٠٣٩/٣ ، سير أعلام النبلاء
١٦٢/١٧ .
- (٤) ٨٦/١ ، كتاب العلم ، باب لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء .
- (٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٣ .
- (٦) انظر : مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ٣٢/١ .
- (٧) التبصرة والتذكرة ١٧٥/١ .
- (٨) المنهل الروي ص ٦٢ .
- (٩) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن جماعة الفقيه الشافعي
الأصولي المتكلم الجامع لأشتات العلوم . اشتهر في علم الفقه والتفسير والحديث
وأصول الفقه وأصول الدين وغير ذلك من العلوم المختلفة .
من مؤلفاته : شرح جمع الجوامع ، وحاشية على شرح البيضاوي ، وشرح المنهل
الروي في علوم الحديث ، وحاشية على المغني . توفي سنة ٨١٩ هـ .
انظر : الفتح المبين ٢٢/٣-٢٣ ، الأعلام ٥٦/٦-٥٧ .

وهو رأي جمهور الفقهاء^(١)، وحكي عن الإمام مالك^(٢)، كما حكي
 لإمام الحرمين قبول الشافعي زيادة الثقة مطلقا^(٣)، ونص أبو الخطاب على
 أن الامام أحمد - رحمه الله - يقبل الوصل على الروايتين معا^(٤).
 والزيدية وأكثر المتكلمين على ترجيح الوصل^(٥). وحكى أبو الحسين
 البصري^(٦) والفخر وغيرهما : الاتفاق على القبول ، فقال أبو الحسين
 البصري : "إذا أسند الراوي الحديث ، وأرسله غيره فلاشبهة في قبول من
 يقبل المراسيل له ، ومن لا يقبلها أيضا يجعله مسندا"^(٧)
 وكذا قال الفخر الرازي^(٨)، ولعلمهم أرادوا اتفاق جمهور الأصوليين
 والفقهاء . ويؤكد هذا أن طائفة من الأصوليين منهم : أبو الحسن الشيرازي
 والقاضي أبو يعلى ، وغيرهما حكوا القول بترجيح الوصل^(٩).
 وعليه فإن جمهور الفقهاء والأصوليين على القول بترجيح الوصل على
 الإرسال عند التعارض .

وذكر ابن السمعاني - رحمه الله - أن من يقبل المراسيل ، يقبل
 الوصل ، فقال : "وأما إذا أسند بعض الرواة الحديث ، وأرسله غيره فلاشبهة

(١) حكاها الحاكم في المدخل في أصول الحديث ص ١٥٧ ، وابن الصلاح في المقدمة
 ص ١٦٣ .

(٢) حكاها عنه القاضي عبد الوهاب . انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٢ .

(٣) انظر : البرهان ١/٦٦٢ .

(٤) التمهيد للكلوذاني ٣/١٤٤ .

(٥) انظر : تنقيح الأنظار مع توضيح الأفكار ١/٣٣٩ .

(٦) محمد بن علي بن الطيب المعتزلي ، كان غزير المادة ، من أئمة المعتزلة ، من أهم مصنفيه
 المعتمد في أصول الفقه ، وتصفح الأدلة ، وغرر الأدلة ، وكتاب الإمامة . توفي
 سنة ٥٤٣٦ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٤/٢٧١ ، الفتح المبين ١/٢٤٩ .

(٧) المعتمد ٢/١٥١ .

(٨) المحصول ٢/١٦٢ .

(٩) انظر : التبصرة للشيرازي ص ٣٢٥ ، العدة لأبي يعلى ٣/١٠٠٤-١٠٠٦ ، كشف
 الأسرار ٣/٧ ، نهاية السؤل ٣/٢٠٧ .

أن من يقبل المراسيل فهو يقبل هذا ، وأما من لا يقبل المراسيل فينبغي - في هذا الموضع - أن يقبل رواية من يسند الخبر^(١).

فقد جزم بالقبول عند من يقبل المراسيل ، ولم يجزم بذلك عند من لا يقبلها .

أدلة أصحاب هذا القول :

نجد أن القول بقبول الوصل من الثقة ، مبني على مذهب جمهور العلماء في قبول زيادات الثقات ، واستدلوا لمذهبهم بما يلي :

(١) أن الوصل زيادة ثقة ، وهي مقبولة ، فكما قبل إرساله لعدالته فليقبل وصله^(٢). والوصل فيه زيادة علم ، لأنه يدل على أنه حفظ ما غاب عن غيره ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ^(٣).

(٢) أن انفراد الراوي بزيادة الوصل ، كانفراده برواية الحديث من أصله^(٤).

(٣) عدالة الراوي للوصل تقتضي قبول روايته ، ووجود المرسل لا يعد معارضا ، إذ يجوز أن يكون المرسل قد سمع الحديث مرسلا ، والآخر سمعه متصلا ، فلا تترك رواية الثقة لذلك . وكما يجوز أن يكون المرسل قد سمع الحديث متصلا ثم نسي الشيخ ، والناسي لا يقضى له على الذاكر^(٥).

(٤) المرسل ساكت عن حال الراوي المحذوف ، والواصل ناطق ، والساكت لا يعارض الناطق . أو الواصل مثبت والمرسل ساكت ولو كان نافيا ، فالمثبت مقدم عليه ؛ لأنه علم ماخفي عليه^(٦).

(١) قواطع الأدلة ٨١٧/٢ - ٨١٨ .

(٢) انظر : مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ٣٢/١ ، تدريب الراوي ٢٢٢/١ .

(٣) فتح المغيث ٢٠٤/١ .

(٤) التبصرة ص ٣٢٢ .

(٥) الكفاية ص ٥٨١ ، انظر : كشف الأسرار ٨/٣ ، المحصول ٦٢٢/١/٢ ، المعتمد

١٥١/٢ ، التمهيد ١٤٤/٣ .

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٤ ، انظر : كشف الأسرار ٨/٣ ، أصول السرخسي

٣٦٤/١ .

- وقد نوقش هذا المذهب من وجوه :
- (١) إنَّ قبول الزيادة مطلقاً لا يتأتى على طريقة المحدثين الذين يشترطون في الصحيح : انتفاء الشذوذ ، ويفسرونه بمخالفة الثقة من هو أوثق منه ، ثم يقبلون الزيادة مع أنها قد تكون مخالفة للأوثق^(١).
- (٢) القول بأنَّ افراد الراوي الثقة بالزيادة كانفراده بالحديث فيقبل : يردُّ عليه أمران :
- أولهما : إنَّه ليس كلُّ حديث تفرد به الثقة يكون مقبولا ، بل إذا خالف الثقة الأوثق اعتبر حديثه شاذاً مردوداً .
- ثانيهما : إنَّ الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله ، وبين تفرده بالزيادة فرق ظاهر ؛ لأنَّ تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات ، بخلاف تفرده بالزيادة^(٢).
- (٣) مخالفة الفرد للجماعة ، والثقة من هو أوثق منه ، يجعل الغالب على الظن غلظه ، فالعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد^(٣). والله أعلم .
- القول الثاني : الترجيح بحسب المرجحات .
- والمراد به : إنَّ الحديث الذي تعارض فيه الوصل مع الإرسال ، فرواه بعض الرواة متصلاً وبعضهم مرسلًا ، لا يحكم عليه حكماً كلياً مطرداً ، بترجيح الوصل أو بترجيح الإرسال بل ينظر فيه إلى حال الروايات ، ويرجح الأولى منها بالترجيح ، بحسب الاعتبار التي وضعها العلماء .
- وقد قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - : " والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين : كعبد الرحمن بن مهدي^(٤) ،

(١) انظر : نزهة النظر ص ٣٤ ، النكت ٦١٢/٢ ، ٦٥٣ .

(٢) انظر : النكت ٦٩٠/٢ - ٦٩١ .

(٣) المرجع السابق ٦٨٨/٢ .

(٤) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري اللؤلؤي . الإمام الحافظ العلم الشهير . قال ابن المديني : كان أعلم الناس . مات بالبصرة سنة ١٩٨ هـ . انظر : تاريخ بغداد ٢٤٠/١٠ ، تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١ ، سير أعلام النبلاء ١٩٢/٩ ، طبقات الحفاظ ص ١٤٤ .

ويحيى القطان^(١)، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين^(٢)، وعلي بن المديني ،
والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، وغيرهم
اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف من أحد منهم إطلاق
قبول الزيادة^(٣).

وكلامه في زيادة الثقات وهي تنطبق على الزيادة في المتن والزيادة في
السند .

وقد حكى العلائي^(٤) وغيره عن أئمة الحديث المتقدمين أنه لم يكن لهم
عمل مطرد في الحكم على ما تعارض فيه الوصل مع الإرسال ، بل ينظرون في
كل حديث ، ويحكمون عليه بحسب ما يقوى عندهم فيه^(٥).

وقال ابن دقيق العيد : ومن حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه
إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع أو واقف أو ناقص أو زائد : أن

(١) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ القطان البصري الإمام العلم سيد الحفاظ . قال
ابن المديني : مارأيت أحدا أعلم بالرجال منه . وقال أحمد : يحيى بن سعيد أثبت
الناس .

مات بالبصرة في صفر سنة ١٩٨ هـ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ١٤/١٣٥ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٩٨ ، طبقات الحفاظ ص ٦٤ .
الإمام الفرد سيد الحفاظ أبو زكريا يحيى بن معين المديني مولاهم البغدادي . قال
ابن المديني : لانعلم أحدا من لدن آدم عليه السلام كتب عن الحديث ما كتب يحيى
بن معين . وقال أحمد : هو أعلمنا بالرجال . مات سنة ٢٣٣ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٩ ، طبقات الحفاظ ص ١٨٨ .

(٣) نزهة النظر ص ٣٤ ، النكت ٢/٦٠٤ .

(٤) أبو سعيد خليل بن كيكليدي العلائي الشافعي الإمام الحافظ الفقيه ذو الفنون عالم
بيت المقدس . كان إماما محدثا حافظا متقنا جليلا فقيها أصوليا . من مصنفاته :
المراسيل ، والمدلسين ، والقواعد المشهورة ، والأربعين في أعمال المتقين . مات
سنة ٧٦١ هـ .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٦/١٠٤ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٣٢-٥٣٣ ،
ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي ص ٣٦٠ .

(٥) انظر : النكت ٢/٦٠٤ .

الحكم للزائد ، فلم يصب في هذا الاطلاق ، فإن ذلك ليس قانونا مضطردا ، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول (١).

والمرجحات التي اعتمدها علماء الحديث كثيرة منها :

(١) الترجيح بالحفظ :

فإذا كان راوي الوصل أحفظ ترجح ، وإذا كان راوي الإرسال أحفظ ترجح الإرسال .

(٢) الترجيح بالكثرة :

فالكثرة إحدى القرائن التي اعتمد عليها المحدثون في الترجيح . فإذا كان من أرسل الحديث أكثر ممن وصله ، فالحكم للإرسال ، وإن كان من وصله أكثر فالحكم للوصل (٢).

(٣) الترجيح بالاختصاص والملازمة :

والمراد به كون الراوي ملازما للمروي عنه ، معروفا بالرواية عنه ، مشهورا بالأخذ عنه ، كعروة عن عائشة رضي الله عنهما ، فإذا روى الحديث متصلا وخالفه غيره ممن لم يعرف بالأخذ عن المروي ، أشعر هذا بحفظ الواصل فقَّدم (٣).

(٤) الترجيح بالسماع في أوقات مختلفة :

فإذا كان الرواة في أحد الطريقتين أحفظ ، ولكن ثبت سماعهم الحديث في مجلس واحد ، بينما ثبت سماع الرواة في الطريق الآخر الحديث في مجالس متعددة فتقوى روايتهم حيث تميزوا بالكثرة ، ولأن رواية الأحفظ وقعت في مجلس واحد (٤).

(١) المرجع السابق .

(٢) التبصرة والتذكرة للعراقي ١٧٧/١ .

(٣) انظر : هدى الساري ص ٣٦٢، ٣٧٠ .

(٤) انظر : شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٢٥/١ .

(٥) الترجيح بالمتابعة :

يرى ابن حبان - رحمه الله تعالى - أن الحديث إذا أرسله عدد أكثر ممن وصله أو العكس ، فإنه لا يحكم بالإرسال أو الوصل بمجرد الكثرة ، بل ينظر فيمن فوق الراوي المختلف عليه ، فإن كان قد شاركه غيره في رواية الحديث متصلاً قبل الوصل . مثال ذلك : أن يكون الحديث مروياً عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - وقد رواه عن نافع خمسة من العدول فوصلوه ، وخالفهم عدلان مثلاً فأرسلاه ، فإنه يعتبر فوق نافع : هل روى ثقة غير نافع هذا الخبر عن ابن عمر ؟ فإن وجد قبل الوصل وترجح (١) . ولو تتبعنا صنيع المحدثين في مصنفاتهم لوجدنا تحقق هذا المنهج فيها ، مما يدل على أنه ليس لهم عمل كلي مطرد بل الحكم يدور مع الترجيح . فنجد أن الامام أحمد - رحمه الله تعالى - يقبل زيادة الحافظ الذي يعتمد على حفظه ، فلا يقبل الوصل وهو زيادة من الراوي المنفرد إن لم يكن مبرزاً في الحفظ والضبط على غيره . ويروي عنه أيضاً أنه يشترط لذلك المتابعة للأحفظ . وعلى كلا الروايتين فإن الامام أحمد - رحمه الله - ممن يذهب إلى الترجيح بحسب المرجحات من زيادة حفظ أو كثرة عدد ولا يحكم بقبول الوصل أو الإرسال إلا بقريضة ترجح أحدهما على الآخر . وأمثلة ذلك : أنه قال مرة في حديث زاد مالك - رحمه الله - في أمته على غيره من الرواة . قال الإمام أحمد : "ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة ، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه" . فقبل زيادة مالك وعلل قبوله بتثبته على غيره . وذكر مرة أنه كان يتهيب زيادة زادهما مالك حتى وجد لها متابعاً .

(١) انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١/١٥٧ .

وقال في حديث أسنده حماد بن سلمة (١): "أي شيء ينفع وغيره يرسله" (٢).

بينما ينقل ابن عبد البر عن أحمد قبوله حديثاً أرسله مالك ووصله عدة منهم : ابن عجلان (٣)، وابن أبي سلمة (٤)، وقوله "إنما قصر به مالك" (٥).

والشيخان - البخاري ومسلم - رحمهما الله تعالى - قد تبين كذلك للعلماء أن عملهما دائر مع القرينة ، فمهما ترجح بها اعتمدها .
ف نجد البخاري يرجح الوصل على الإرسال في حديث "لأنكاح إلا بولي" (٦). بينما نجده في موضع آخر يرجح الإرسال على الوصل وذلك لقرينة ترجحت عنده ، مثال ذلك : حديث أم سلمة - رضى الله عنها -

(١) أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار الربيعي مولا هم البصري البزاز الإمام الخافظ القدوة ، المحدث ، شيخ الإسلام .

قال الذهبي : هو أول من صنف التصانيف مع ابن أبي عروبة وكان بارعا في العربية فقيها فصيحا مفوها صاحب سنة . مات سنة ١٦٧هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٢٨٢/٧ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٧ ، طبقات الحفاظ ص ٩٤ .

(٢) انظر : شرح علل الترمذي ٤١٩/١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ .

(٣) أبو عبد الله محمد بن عجلان القرشي مولا هم المدني . الإمام القدوة الصادق ، أحد الفقهاء العباد . قال الذهبي : كان فقيها مفتيا عالما ربانيا كبير القدر ، له حلقة كبيرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وثقه ابن عيينة وغيره . توفي سنة ١٤٨هـ .

(٤) انظر : تذكرة الحفاظ ١٦٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٣١٧/٦ ، طبقات الحفاظ ص ٧٩ .
أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني نزيل بغداد . وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم . وقال ابن حجر : ثقة فقيه مصنف . مات سنة ١٦٤هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٣٨٦/٥ ، التهذيب ٣٠٦/٦ ، التقريب ص ٣٥٧ .
(٥) انظر : التمهيد ٢٥/٥ .

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب في الولي ٥٦٨/٢ ح ٢٠٨٥ ، الترمذي ، كتاب النكاح ، باب ما جاء لأنكاح إلا بولي ٣٩٨/٣ ح ١١٠١ .

قالت : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إن شئت سبعت لك" (١). رواه الثوري عن محمد بن أبي بكر بن حزم (٢) عن عبد الملك بن أبي بكر (٣) عن أبيه عن أم سلمة موصولا .

ورواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن الحارث (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأم سلمة مرسلا .

قال البخاري : "الصواب قول مالك" مع إرساله . فصوب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له فيه ، وصوب المتصل هناك لقرينة ظهرت له فيه . فدل على أنه ليس له عمل مطرد في ذلك . والله أعلم (٥).

وكذا الإمام الترمذي فإنه قرر قبول الزيادة إذا كانت من ثقة يعتمد على حفظه ، وهذا يفيد أن الزيادة إذا كانت من حافظ لا يعتمد على حفظه فإنها لا تقبل . فالإمام الترمذي لا يرجح الوصل دائما ، ويشهد لهذا صنيعه في كتابه الجامع ، فإنه يورد الطريقتين الوصل والإرسال ثم يبين الراجح منهما ، فتارة يرجح الوصل وتارة يرجح الإرسال حسب القرائن التي تتضح له (٦).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الرضاع ، باب قدر ماتستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندهما ١٠٨٣/٢ ح ١٤٦٠ .

(٢) أبو عبد الملك محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي . وثقه أبو حاتم وأبوزرعة والنسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر : ثقة من السادسة . مات سنة ١٣٢ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٢١٢/٧ ، التهذيب ٦٩/٩ ، التقريب ص ٤٧٠ .
(٣) عبد الملك بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة من السابعة لم يثبت أن مسلما أخرج له . توفي سنة ١٧٧ هـ . انظر : التهذيب ٣٤٤/٦ ، التقريب ص ٣٦٢ .

(٤) أبو محمد عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي . وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة ١٣٥ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ١٧/٥ ، التهذيب ١٤٤/٥ ، التقريب ص ٢٩٧ .

(٥) انظر : النكت على ابن الصلاح ٦٠٦/٢ - ٦٠٩ .

(٦) انظر : الإمام الترمذي والموازنة بين جامعيه وبين الصحيحين ص ١٢٩ - ١٣٢ .

وعلى هذا سار الأئمة كابن خزيمة والدارقطني وابن عبد البر - رحمهم الله - فإنهم يرجحون أحد الطريقتين بحسب ما يقتضيه من مرجحات ، فإذا ترجح الإرسال يكون راويه أقوى من راوي الوصل ، فإن الإرسال يكون علة قاذحة في الوصل (١).

وبهذا يتبين لنا أن صنيع المحدثين في كتبهم وأقوالهم يشهد على أنه ليس لهم عمل مطرد بل بحسب ما يقوم عندهم من مرجحات .

(١) انظر : النكت على ابن الصلاح ٢/٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠ .

المناقشة والترجيح :

بعد عرض الأقوال السابقة في مسألة : تعارض الوصل والإرسال يتضح لنا أن المحدثين لهم قولان في المسألة ، ففريق قال : يرجح الوصل على الإرسال لأنه زيادة ثقة فتقبل ، والفريق الآخر لم يصدر حكما كلياً بل رجح بحسب المرجحات .

وعند النظر في القائلين بالقول الأول وهو ترجيح الوصل على الإرسال نجد أن قولهم هذا ليس على إطلاقه ، بل قيدوا ذلك بأن يكون الراوي عدلاً ضابطاً حتى لا يتطرق الوهم إلى روايته ، ويؤيد ذلك قول الخطيب في الكفاية^(١) : " ومنهم من قال الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطاً للرواية فيجب قبول خبره ويلزم العمل به وإن خالفه غيره " . وكذلك قال ابن الصلاح^(٢) : " فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع لأنه مثبت وغيره ساكت " .

بينما نجد في الجانب الآخر أن الأصوليين أطلقوا القبول في ترجيح الوصل على الإرسال مطلقاً ، فظهر لنا الفرق بين المنهجين ، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر^(٣) : " الذي صححه الخطيب شرطه أن يكون الراوي عدلاً ضابطاً ، وأما الفقهاء والأصوليون فيقبلون ذلك مطلقاً وبين الأمرين فرق كثير " .

فالمحدثون لم يقبلوا الوصل مطلقاً ولا ينبغي أن يكون هذا مذهب المحدثين كما سبق نقله بل كانوا يرجحون بحسب المرجحات ، وما نقل عن بعضهم من أنهم قالوا بالقول الأول - وهو ترجيح الوصل على الإرسال - فإنه يحمل على أنهم إذا لم يظهر لهم الترجيح فإنهم يرجحون رواية الوصل من العدل الضابط ، قال ابن حجر بعد ذكره لكلام ابن دقيق العيد السابق : " وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح ، وأما

(١) الكفاية ص ٥٨٠ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٤ .

(٣) النكت ٦١٢/٢ .

ملا يظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة وعلى هذا فيكون في كلام ابن الصلاح إطلاق في موضع التقييد^(١).

وبهذا نستطيع أن نجتمع بين القولين فنقول : أن أصل مذهب المحدثين أنهم يرجحون بحسب المرجحات ، بكثرة عدد أو زيادة حفظ أو ملازمة ، وإن لم يظهر لهم الترجيح وتكافأ الطريقتان لم يبق مانع من قبول الوصل وتقديمه إذا كان الراوي عدلاً ضابطاً . أما ترجيح الوصل على الإرسال مطلقاً فهو مذهب الأصوليين ، وقد حقق البقاعي^(٢) المسألة وبين الفرق بين المذهبين بقوله^(٣) : "إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين ، فإن للحدائق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه ، وذلك أنهم لا يحكمون بحكم مطرد وإنما يديرون ذلك على القرائن .

وبهذا يتضح لنا بعد هذا العرض أن ما ذهب إليه حدائق المحدثين ومتقدموهم من الترجيح بحسب المرجحات هو القول الراجح - والله أعلم - لما عرف عنهم من شدة فحصهم للأسانيد ، وبهذا المسلك ، كما قال ابن حجر "يتبين عظيم موقع كلام الأئمة المتقدمين ، وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم وصحة نظرهم ، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه"^(٤).

(١) النكت ٦٠٥/٢ .

(٢) أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي ، برع في جميع العلوم وفاق الأقران وكان من أوعية العلم . من كتبه : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، وعنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران ، والقول المفيد في أصول التجويد . توفي سنة ٨٨٥ هـ .

انظر : البدر الطالع ١٩/١ ، الأعلام ٥٦/١ .

(٣) نقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار ١/٣٣٩-٣٤٠ .

(٤) النكت ٧٢٦/٢ .

ثمرة الخلاف في تعارض الوصل والإرسال :

بعد ذكر الأقوال والأدلة في المسألة وبيان الراجح منها ، تبين لي أن القائلين بقبول المرسل ، رجحوا رواية الاتصال على الإرسال مطلقا ، ومعنى ذلك أنهم حكموا بوصل الطريق المرسل ، وأن الإرسال فيها لا يضر مع وجود الرواية المتصلة .

فهم يرجحون الاتصال على الإرسال دون النظر إلى الرواية المرسل ، وربما تكون هي الأرجح لقرائن اعتضدت بها ، فجعلتها أرجح من الموصولة ، فقد يكون روايتها أحفظ وأضبط من رواية الموصولة أو غير ذلك من المرجحات الأخرى (١). وعلى ذلك فهم يحتجون بهذه الرواية بناء على احتجاجهم بالمرسل أصلا .

أما من لم يقبل المرسل ، فإنه يعتبر الإرسال هنا جرح مؤثر في الرواية المتصلة خصوصا وإن كان من ثقات حفاظ ، أو ممن كان متابعا وملازما للراوي أو لغير ذلك من المرجحات التي قد ترجح بها رواية الإرسال ، على رواية الوصل فإن ترجح لديهم أن المرسل مقدم على الموصول لاعتبارات ظهرت لهم ، فإنه يترتب على ذلك أن المرسل ضعيف ولا حجة فيه ، وبالتالي ما يترتب عليه من حكم فقهي لا يعمل به ؛ لأنه لم يرد بنص صحيح ثابت بل ورد برواية ضعيفة ولا يثبت الشرع بالضعيف .

فظهر لنا بذلك أن أثر الخلاف السابق في المسألة ، إنما ظهر في قبول الأحاديث أو ردها . وسأذكر بعض الأحاديث الدالة على ذلك ، ولن أتطرق إلى بحث المسألة فقهيا ؛ لأن غالب ثمرة الخلاف في هذه القاعدة - تعارض الوصل والإرسال - منصب على قبول الحديث أو رده ، أما دلالة الحديث فلا أذكر مسألة فقهية قبلت أو ردت بسبب التعارض في الاتصال أو الإرسال؛ لأن الفقهاء والأصوليين يحتجون بالمرسل ويعملون به ، فلا يردون حديثا بسبب التعارض فيه ؛ لأنهم إن رجحوا إرساله فالمرسل حجة لديهم ، وإن رجحوا وصله فالعمل بالموصول .

كما إن القصد في الثمرة هو التمثيل بالحديث سنداً ومادلاً عليه مثلاً ،
أو التمثيل بالسند فقط كتعارض الوصل والإرسال ، وكلاهما يحصل ثمة
للخلاف .

فمثلاً حديث "لأنكاح إلا بولي وشاهدي عدل" (١) روي من طرق
موصولة ومن طرق مرسلة . فتعارض فيه الوصل والإرسال ، وقد تتبع أئمة
الحديث ومنهم : البخاري والترمذي وغيرهم ، الطرق المختلفة للحديث
فحكموا بترجيح الوصل على الإرسال لعدة اعتبارات منها :
(١) إن الذين وصلوه جماعة : إسرائيل (٢) ويونس (٣) وشريك (٤)

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب في الولي ٥٦٨/٢ ح ٢٠٨٥ . وقد رواه
موصولاً من طريق أبي اسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله
عليه وسلم . والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء لأنكاح إلا بولي ٣٩٨/٣
ح ١١٠١ ، ورواه موصولاً كذلك . والإمام أحمد في مسنده ٤١٣، ٣٩٤/٤ ،
والدارمي في كتاب النكاح ، باب النهي عن النكاح بغير ولي ٦١/٢ ، والحاكم في
مستدركه ١٧١/٢ ، والبيهقي في سننه ١٠٧/٧ ، وابن أبي شيبة في المصنف ١٣١/٤
وكلهم وصل الحديث .

كما روي مرسل من طريق شعبة والثوري عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قد ذكر ذلك الترمذي في سننه ٤٠٠/٣ ، والدارقطني في السنن ٢٢٠٣ . وذكر
الترمذي أن بعض أصحاب سفيان روه عن سفيان موصولاً ولا يصح .

(٢) أبو يوسف إسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الكوفي الإمام الحافظ الحجة
كان حافظاً حجة خاشعاً من أوعية العلم احتج به الشيخان . توفي سنة ١٦٢هـ .
انظر : تاريخ بغداد ٢٠/٧ ، الطبقات الكبرى ٣٧٤/٦ ، تذكرة الحفاظ ٤١٢/١ ،
سير أعلام النبلاء ٣٥٥/٧ .

(٣) أبو إسرائيل يونس بن أبي اسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي الكوفي
محدث الكوفة وابن محدثها ، ووالد الحافظين : إسرائيل وعيسى . كان أحد
العلماء الصادقين ، يعد في صغار التابعين . توفي سنة ١٥٩هـ .
انظر : طبقات ابن سعد ٣٦٣/٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٦/٧ .

(٤) أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي الكوفي العلامة الحافظ القاضي . كان
حسن الحديث إماماً فقيهاً ومحدثاً كثيراً . استشهد به البخاري وخرج له مسلم
متابعة . توفي سنة ١٧٧هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٧٩/٩ ، تذكرة الحفاظ ٢٣٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٠/٨ .

وأبوعوانة^(١)، وتمام العشرة من أصحاب أبي اسحاق^(٢) - رحمهم الله^(٣) - كما ذكر الحاكم أنه قد وصله عن أبي اسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير هؤلاء^(٤). والعدد الكثير أولى بالحفظ ، وهذا ترجيح بالكثرة .

(٢) أن من وصله عن أبي اسحاق : ابنه يونس ، وحفيده اسرائيل ، ولاشك أن آل الرجل أخص به من غيرهم^(٥). وهذا ترجيح بالأخصية والملازمة .

(٣) شهادات الأئمة بترجيح اسرائيل في حفظه واثقانه لحديث جده أبي اسحاق ، وإن كان شعبة^(٦) والثوري أجل منه ، لكنه لحديث أبي اسحاق أتقن وأعرف^(٧).

(١) الحافظ أبو عوانة الوضاح بن خالد اليشكري الواسطي البزاز أحد الثقات الحفاظ الأعيان ، وكان كثير الضبط والنقط . توفي سنة ١٧٦ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤٦٠/١٣ ، تذكرة الحفاظ ٢٣٦/١ ، طبقات الحفاظ ص ١٠٦ .

(٢) أبو اسحاق عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني السبيعي الكوفي الحافظ شيخ الكوفة وعالمها ومحدثها . كان من العلماء العاملين ومن جلة التابعين . توفي سنة ١٢٧ هـ .

انظر : الطبقات الكبرى ٣١٣/٦ ، تذكرة الحفاظ ١١٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٢/٥ .

(٣) انظر : تهذيب سنن أبي داود ٣١/٣ ، النكت لابن حجر ٦٠٧/٢ .

(٤) انظر : المستدرک ١٧١/٢ .

(٥) انظر : النكت لابن حجر ٦٠٦/٢ .

(٦) أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي العتكي مولا هم الواسطي الإمام الحافظ ، أمير المؤمنين في الحديث ، عالم أهل البصرة وشيخها . قال الشافعي : لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق . مات سنة ١٦٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٢٥/٩ ، تذكرة الحفاظ ١٩٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧ .

(٧) انظر : تهذيب سنن أبي داود ٣١/٣ . وقد كان ابن مهدي يقول : "اسرائيل في أبي اسحاق أثبت من شعبة والثوري ، وروى أن اسرائيل كان يحفظ حديث أبي اسحاق كما يحفظ سورة الحمد" . انظر : سنن الدارقطني ٢٢٠/٣ ، المستدرک للحاكم ١٧٠/٢ .

فلأجل هذه المرجحات وغيرها ، رجح المحدثون رواية الوصل على الإرسال في هذا الحديث . وبالتالي فهم يعملون به ويحتجون بالحكم الفقهي المترتب عليه وهو أنه لانكاح إلا بولي ، فإن لم يتول الولي عقد النكاح فالنكاح باطل ، وعلى هذا جمهور الفقهاء ، والأئمة الثلاثة^(١) ماعدا أبا حنيفة - رحمه الله - فإنه يرى أن العقد صحيح وأن للمرأة العاقلة البالغة أن تزوج نفسها بدون ولي إن كان الزوج كفئاً^(٢).

وقد احتج الأحناف بعدة أدلة لاجال لذكرها ، وأجابوا عن حديث "لانكاح إلا بولي .." بعدة أجوبة ، لعل من أهمها بالنسبة لموضع بحثنا ما ذكره الطحاوي من تضعيف هذا الحديث ، وترجيحه انقطاع الحديث على وصله فقد قال : "إن هذا الحديث لا تقوم به حجة ، وذلك أن من هو أثبت من إسرائيل وأحفظ منه ، مثل سفيان وشعبة ، قد رواه عن أبي إسحاق منقطعاً"^(٣).

وكذلك رجح المنبجي^(٤) رواية الإرسال على الوصل ، واعترض على

(١) انظر : الأم للشافعي ١٢/٥ ، المغني ٤٤٩/٦ ، المدونة الكبرى ١٦٥/٢ - ١٦٦ ، بداية المجتهد ١٠/٢ ، المحلى ٤٥١/٩ وما بعدها .

وقد روي هذا القول عن : عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة وجماعة من التابعين .

(٢) انظر : فتح القدير ٢٥٦/٣ ، حاشية ابن عابدين ٥٥/٣ ، بدائع الصنائع ٢٤٧/٢ ، وهو قول زفر والشعبي والزهرى وأبي يوسف .

(٣) شرح معاني الآثار ٨/٣ .

(٤) أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا الأنصاري الخزرجي المنبجي ، الفقيه الحنفي صاحب كتاب "اللباب في الجمع بين السنة والكتاب" . توفي سنة ٦٨٦ هـ .

انظر : كشف الظنون ص ١٥٤٢ ، هدية العارفين ص ٧١٣ .

الاحتجاج بحديث "لانكاح إلا بولي" بقوله : "قد قطعه سفيان والثوري ، وهما أحفظ وأثبت من جميع من روى هذا الحديث عن أبي اسحاق" (١).
الجواب : أنه على تقدير أن الإرسال هنا أرجح من الوصل ، فلا حجة لهم في تضعيفه بهذه العلة ؛ لأن الأحناف يحتجون بالمرسل ويعملون به ، كما سبق بيانه في المرسل ، ولاحتجاجهم بحديث القهقهة مع كونه مرسلاً . وقد صرح ابن الهمام أن هذا التضعيف إلزامي لهم ؛ لأن على رأيهم لا يضر المرسل ورجح رواية الوصل على الإرسال عند التعارض (٢).

مثال آخر : حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد" (٣) اختلف في إسناده . فروي من طرق متصلاً ، ومن طرق مرسلاً ، فبالتالي اختلفت أقوال العلماء في الحكم على الحديث بالوصل أو الإرسال .

فممن ذهب إلى ترجيح الوصل على الإرسال : الشافعي (٤) ، والدارقطني (٥) ، وابن عبد البر (٦) ، ورجح رواية الإرسال جماعة من الأئمة

(١) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٦٧١/٢ .

(٢) انظر : شرح فتح القدير ٢٥٩/٣ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام ، باب ماجاء في اليمين مع الشاهد ٦١٨/٣ ح ١٣٤٣ ، وأحمد في مسنده ٣٠٥/٣ ، وابن ماجه في كتاب الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين ٧٩٣/٢ ح ٢٣٦٩ ، والشافعي في مسنده ١٨٠/٢ ، والدارقطني في سننه ٢١٢/٤ ، وابن عبد البر في التمهيد ١٣٦/٢ - ١٣٨ ، كلهم رَوَوْهُ مَوْصُولًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ .

كما روى الحديث مرسلًا سفيان الثوري واسماعيل بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه ، وذلك عند الترمذي ٦٢٨/٣ ، وابن أبي شيبة ٢٤٣/٧ .

(٤) انظر : ترتيب مسند الشافعي ١٨٠/٢ .

(٥) في سننه ٢١٢/٤ .

(٦) في التمهيد ١٣٤/٢ .

منهم : أبو حاتم ، وأبو زرعة (١) ، والترمذي (٢) ، وابن عدي (٣) ، ووافقهم ابن التركماني (٤) (٥) ، والطحاوي (٦) ، والمنبجي (٧) ، من الحنفية .

وبناء على هذا الاختلاف في الحكم على الحديث ، اختلف العلماء في قبول الحديث أو رده ، ونجد أن من رجح من المحدثين رواية الإرسال على الوصل في الحديث ، كان ذلك لعدة قرائن ومرجحات منها :

(١) تفرد عبد الوهاب (٨) بوصل الحديث ، عن جعفر (٩) بن محمد بن أبيه عن جابر رضي الله عنهما ، وقد رواه جماعة مرسلًا ، وعليه فإن عبد الوهاب أخطأ في هذا الحديث ، فالحديث مرسل (١٠) ، وهذا ترجيح بالكثرة .

-
- (١) انظر : العلل لابن أبي حاتم ٤٦٧/١ .
 - (٢) في سننه ٦١٨/٣ .
 - (٣) في الكامل في الضعفاء ٢٣٨/١ في ترجمة إبراهيم بن أبي حبة قال فيه : والأصل فيه مرسلًا .
 - (٤) علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني المشهور بابن التركماني الفقيه الحنفي الأصولي المحدث . من مصنفاته : الجوهر النقي في الرد على البيهقي ، المؤتلف والمختلف ، الضعفاء والمتروكين والمعدن في أصول الفقه . توفي بالقاهرة سنة ٧٥٠هـ .
 - انظر : الفتح المبين ١٦٧/٢ ، الأعلام ٣١١/٤ .
 - (٥) في الجوهر النقي بذيّل السنن الكبرى ١٧١/١٠ .
 - (٦) في شرح معاني الآثار ١٤٥/٤ .
 - (٧) في اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٥٨٥/٢ .
 - (٨) أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي البصري الإمام الأئبل الحافظ الحجة . قال ابن معين : ثقة اختلط باخرة . وقال الذهبي : لكن ماضره تغيره فإنه لم يحدث زمن التغير بشيء . توفي سنة ١٩٤هـ .
 - انظر : تاريخ بغداد ١٨/١١ ، تذكرة الحفاظ ٣٢١/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٣٧/٩ .
 - (٩) أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق . قال يحيى بن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : ثقة لا يسأل عن مثله . وقال ابن حجر : صدوق فقيه إمام . مات سنة ١٤٨هـ .
 - انظر : الجرح والتعديل ٤٨٧/١ ، تهذيب التهذيب ٨٨/٢ ، التقريب ص ١٤١ .
 - (١٠) انظر : العلل لابن أبي حاتم ٤٦٧/١ ، الجوهر النقي ١٧١/١٠ .

(٢) ماورد أن عبد الوهاب اختلط في آخر عمره - على ما ذكر ابن معين وغيره - وذكر ابن مهدي : إنه كان لا يحفظ ذلك الحفظ ، وفي هذا الحديث خالفه من هو أكبر منه وأوثق ، كمالك والثوري وغيرهما فأرسلوا الحديث (١). فهذا ترجيح بالحفظ والإتقان والله أعلم .

(٣) إن اسماعيل بن جعفر (٢) بن محمد رواه عن أبيه مرسلًا ، وآل الرجل أعرف بحديثه ، فهذا ترجيح بالأخصية والملازمة .

وبناء على هذه المرجحات يترجح لي - والله أعلم - أن ترجيح الإرسال على الاتصال أقوى .

ومن هنا يتضح لنا أنه ليس للمحدثين قانونا مطردا أو حكما كلياً يحكمون به ، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح ، بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث (٣). فنجدهم في المثال السابق يرجحون رواية الاتصال على الإرسال لقرائن احتفت بها ، ونجدهم في هذا المثال يرجحون الإرسال على الاتصال لقرائن كذلك احتفت به .

الأثر الفقهي المترتب على المسألة :

اختلف العلماء في القضاء باليمين مع الشاهد على قولين :

الأول : يقضي باليمين مع الشاهد . وهو قول مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله - وداود وأبي ثور والفقهاء السبعة وغيرهم (٤).

-
- (١) انظر : الجوهر النقي ١٧١/١٠ .
- (٢) أبو اسحاق اسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي قاريء أهل المدينة . وثقه ابن المديني وأحمد ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم . وقال ابن حجر : ثقة ثبت . مات سنة ١٨٠ هـ .
- انظر : الجرح والتعديل ١٦٢/٢ ، التهذيب ٢٥١/١ ، التقريب ص ١٠٦ .
- (٣) انظر : النكت لابن حجر ٦٠٤/٢ .
- (٤) انظر : التمهيد لابن عبد البر ١٥٤/٢ ، الأم للشافعي ٧/٧ ، المغني ١٣٠/١٠ ، بداية المجتهد ٥٠١/٢ .

وقد احتج أصحاب هذا القول بحديث ابن عباس "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد" (١).

أما حديث جابر فلم يحتج به المحدثون لإرساله ، واحتجوا بحديث ابن عباس السابق ، أما مالك فقد اعتمد على حديث جابر المرسل الذي رواه ؛ وذلك لأن العمل بالمراسيل عنده جائز (٢).

وقد اعترض على الشافعي قبوله المرسل في هذا الحديث مع أن مذهبه عدم قبول المرسل إلا بشروط - سبق ذكرها - ولكن أجاب عليهم بقوله : "لم نثبتها بحديث مرسل إنما أثبتناها بحديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره" (٣). كما أن الشافعي رجح رواية الوصل على الإرسال كما أسلفنا .
الثاني : لا يقضي باليمين مع الشاهد في شيء .

وقال به : أبو حنيفة - رحمه الله - والثوري والأوزاعي وجمهور أهل العراق (٤)، وبه قال الليث من أصحاب مالك (٥)، وقد أنكر على مالك العمل به في رسالته إليه (٦).

واحتجوا على قولهم بعدة أدلة من الكتاب والسنة .
وأجابوا عن حديث جابر بأنه قد روي مرسلًا ومتصلًا ، ورجحوا رواية الإرسال فيه على الوصل . فضعفوا الحديث بعلّة الانقطاع ، مع أنهم يقولون : المسند والمرسل سواء في الاحتجاج به ، ويحتجون بالمرسل في قضايا كثيرة . والله أعلم .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه ١٣٣٧/٣ ح ١٧١٢

(٢) انظر : بداية المجتهد ٥٠١/٢ .

(٣) الأم ٧/٧ .

(٤) انظر : بداية المجتهد ٥٠١/٢ ، شرح معاني الآثار ١٤٨/٤ ، التمهيد لابن عبد البر ١٥٤/٢ .

(٥) انظر : بداية المجتهد ٥٠١/٢ .

(٦) انظر : أعلام الموقعين ٨٥/٣ . فقد نقل رسالة الليث إلى مالك .

المبحث الرابع : المجهول

وهو يقسم بحسب نوع الجهالة إلى ثلاثة أقسام : فالجهالة إما أن تكون في عين الراوي ، أو في صفته الظاهرة والباطنة معا ، وهو مجهول الحال ، أو في صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويسمى : المستور^(١). فانقسم المجهول بذلك إلى ثلاثة أقسام :

الأول : مجهول العين .

الثاني : مجهول الحال .

الثالث : المستور .

القسم الأول : مجهول العين .

تعريفه عند المحدثين : هو من لم يرو عنه ، إلا راو واحد^(٢).

حكمه :

الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يقبل^(٣).

وظاهر كلام ابن كثير^(٤) الاتفاق عليه حيث قال : فأما المبهمة الذي لم يسم ، أو من سمى ولا تعرف عينه ، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد

(١) انظر : توضيح الأفكار ١٧٦/٢ .

(٢) انظر : الكفاية ص ١٤٩-١٥٠ ، تدريب الراوي ٣١٦/١-٣١٧ ، نزهة النظر ص ٥٠ ، فتح المغيث ٢٩٢/١ .

(٣) انظر : تدريب الراوي ٣١٦/١-٣١٧ ، نزهة النظر ص ٥٠ ، الثبصرة والتذكرة ٣٢٤/١ ، توضيح الأفكار ١٨٥/٢ .

(٤) الإمام المحدث البارع الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن ضوء بن كثير البصري ثم الدمشقي الفقيه الشافعي المحدث .

له مصنفات منها التفسير ، وجامع المسانيد في الحديث ، والبداية والنهاية في التاريخ ، والباعث الحثيث في أخبار^{أخبار} الحديث . مات سنة ٥٧٧٤ .

انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ٥٧ ، البدر الطالع ١٥٣/١ ، الأعلام ٣٢٠/١ .

علمناه (١).

وهو قول أحمد في إحدى الروايتين عنه (٢)، ومذهب الشافعي (٣)، وبه قالت المالكية (٤)، وقطع برده الغزالي وابن السبكي والزركشي والشوكاني (٥).

أدلتهم :

(١) إن حصول الظن بالمروي لا يكون إلا إذا كان الراوي عدلا ، وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على المنع من العمل بالظن ، كقوله تعالى : {إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} ، وقوله : {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} (٦).

(٢) ولأن عدم الفسق شرط لجواز الرواية ، لقوله تعالى : {إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا} وهو صريح في المنع من قبول رواية الفاسق . وعدم الفسق لما كان شرطا لجواز الرواية ، وجب أن يكون العلم به شرطا لجواز الرواية ، لأن الجهل بالشرط يوجب الجهالة بالمشروط (٧).

(٣) للإجماع على عدم قبول غير العدل، والمجهول ليس عدلا ولا في معناه في حصول الثقة به (٨).

(١) اختصار علوم الحديث ص ٨١ .

(٢) انظر : شرح الكوكب ٤١٠/٢ ، المسودة ص ٢٣٠ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٢٠٧ .

(٣) انظر : نهاية السؤل ١٣٨/٣ ، المحصول ٥٧٦/١/٢ .

(٤) انظر : إحكام الفصول ص ٣٦٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٤-٣٦٥ .

(٥) انظر : المستصفى ١٦٢/١ ، جمع الجوامع ١٥٠/٢ ، إرشاد الفحول ص ٥٤ ، البحر المحيط ٢٨٢/٤ .

(٦) إرشاد الفحول ص ٥٤ .

(٧) انظر : المحصول ٥٧٨/١/٢-٥٨١ .

(٨) فتح الباقي ٣٢٤/١ .

المجهول عند الحنفية :

المجهول عند الحنفية له اطلاقان :

(١) من لم يشتهر بطول الصحبة مع رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم ، ولم تعرف ذاته إلاَّ بحديث أو حديثين (١).

(٢) من لم يعرف إلاَّ بحديث أو حديثين وجهلت عدالته ، سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعدا (٢).

أمَّا التعريف الأول فهو خارج عن محل النزاع ؛ لأنَّ الصحابة عدول ولا تضر الجهالة بأعيانهم ، وقد ورد في شأنهم من الكتاب والسنة ما لا يخفى على أحد . ولما صح من أن الصحابي من لقي النبي صَلَّى الله عليه وسلم وكان مؤمنا به ، طالت صحبته أم قصرت .

ومن التعريفين السابقين يتضح لنا أن مدار جهالة العين عند الحنفية ، على كثرة الرواية وقتلتها ؛ لأن وحدة الراوي عن المجهول ليس يجرح عندهم فهم لا يشترطون العدد فيه (٣).

حكم رواية مجهول العين عند الحنفية :

قبول مجهول العين مطلقا ، حيث لم يشترطوا في الراوي مزيدا على الإسلام (٤). ونسب هذا إلى أبي حنيفة (٥) ، وعزاه ابن المواق (٦) إلى الحنفية

(١) انظر : أصول السرخسي ٣٤٢/١ ، شرح المنار ص ٦٢٧ .

(٢) انظر : شرح المنار ص ٦٢٧ ، كشف الأسرار ٣٨٤/٢ ، ققو الأثر ص ٨٥-٨٦ ، قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٧ .

(٣) انظر : قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٠٦-٢٠٧ .

(٤) انظر : تدريب الراوي ٣١٧/١ .

(٥) انظر : تيسير التحرير ٤٨/٣ ، كشف الأسرار ٤٠٠/٢ ، فواتح الرحموت ١٤٦/٢ ، الإحكام للآمدي ٧٨/٢ .

(٦) أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدوسي الغرناطي الشهير بالمواق فقيه مالكي ، كان عالم غرناطة وإمامها وصالحها ومفتيها . من مؤلفاته : التاج والاكلیل في شرح مختصر خليل ، وسنن المهتدين في مقامات الدين . توفي سنة ٨٩٧ هـ . انظر : شجرة النور الزكية ص ٢٦٢ ، الأعلام ١٥٤/٧ .

حيث قال : "إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد وبين من روى عنه أكثر من واحد ، بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق" (١).
وقال ابن الوزير (٢) : "ذهبت أئمة الحنفية إلى قبول المجهول من أهل الإسلام" (٣).

ونسب النووي هذا المذهب إلى كثير من المحققين (٤)، وقال السخاوي (٥) : "وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردا عن الراوي تعديل له" (٦).

وإلى ذلك ذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور (٧)، وإليه يوميء قول تلميذه ابن حبان : "العدل من لم يعرف فيه الجرح ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم" (٨).

-
- (١) انظر : فتح المغيث ٢٩٤/١ .
(٢) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسيني القاسمي من آل الوزير الإمام الكبير المجتهد المطلق المعروف بابن الوزير .
له كتب نفيسة منها : إيثار الحق على الخلق ، تنقيح الأنظار في علوم الآثار ، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم . توفي سنة ٨٤٠ هـ .
انظر : البدر الطالع ٨١/٢ ، الأعلام ٣٠٠/٥ .
(٣) توضيح الأفكار ١٨٥/٢ .
(٤) انظر : مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٨/١ .
(٥) أبو الخير الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي الأصل القاهري المولد الشافعي المذهب . لازم الحافظ ابن حجر وأخذ عنه أكثر تصانيفه . ومن مؤلفاته : الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، المقاصد الحسنة . توفي بالمدينة المنورة ودفن بالبييع سنة ٩٠٢ هـ .
انظر : البدر الطالع ١٨٤/٢ ، الأعلام ١٩٤/٦ ، الرسالة المستطرفة ص ٨٤ .
(٦) انظر : فتح المغيث ٢٩٤/١ .
(٧) المرجع السابق .
(٨) الثقات لابن حبان ١٣/١ .

تحقيق مذهب الحنفية في مجهول العين :

قال النسفي^(١) في المنار في حكم المجهول عند الحنفية : "إن روى عنه السلف ، أو اختلفوا فيه ، أو سكتوا عن الطعن فيه؛ صار كال معروف . وإن لم يظهر من السلف إلا الرد كان مستنكرا فلا يقبل . وإن لم يظهر في السلف فلم يقابل برد ولا قبول يجوز العمل به ولا يجب"^(٢).

وقال البخاري : "وعندنا - أي الحنفية - خير المجهول من القرون الثلاثة مقبول ؛ لأن العدالة كانت في ذلك الزمان بخير الرسول عليه السلام "خير الناس قرني الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم"^(٣)، ثم قال : فأما في زماننا فخير مثل هذا المجهول لا يقبل ولا يصح العمل به مالم يتأيد بقبول العدول ، لغلبة الفسق على أهل هذا الزمان"^(٤).

من النصين السابقين نستنتج مايلي :

(أ) إن خير المجهول في القرون الثلاثة الأولى حجة عند الحنفية ، ولكن ليس على إطلاقه بل مقيد بخمسة شروط ذكروها في عامة كتبهم وهي^(٥) :

(١) إن يشهد له السلف بصحة الحديث ، أو يعملوا به فيقبل .

(١) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، الفقيه الحنفي الأصولي المفسر المحدث المتكلم . له مصنفات جليلة منها : مدارك التنزيل وحقائق التأويل المعروف بتفسير النسفي ، وكثر الدقائق ، ومنار الأنوار . توفي سنة ٥٧١٠ هـ . انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١١٢/٢ ، الأعلام ٦٧/٤ .

(٢) المنار بشرحه لابن ملك ص ٦٢٧-٦٣١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ، باب لا يشهد على شهادة جور ، إذا شهد ٩٣٨/٢ ح ٢٥٠٩ .

ومسلم في فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ١٩٦٢/٤ ح ٢٥٣٣-٢٥٣٤ .

(٤) كشف الأسرار ٣٨٦/٢-٣٨٨ .

(٥) انظر : أصول السرخسي ٣٤٢/١ ، كشف الأسرار ٣٨٦/٢ ، شرح المنار ص ٦٢٧ وما بعدها .

(٢) أو أن يسكتوا عن الطعن فيه فيقبل ، لأنهم عدول وأهل فقه لا يهتمون بالتقصير في أمر الدين بقبول ما لم يصح عندهم ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) أو أن يرده السلف فلا يقبل ، لأنهم لا يهتمون ببرد الحديث الصحيح .
(٤) أو أن يقبله بعضهم ، ويرده بعضهم مع ثقل الثقات عنه ، فإن وافق قياسا قبل وإلا فلا .

(٥) أو أن لا يظهر حديثه في السلف ، ولم يقابل برد ولا قبول ، يجوز العمل به إذا لم يخالف القياس ولا يجب .

(ب) أن خير المجهول بعد القرون الثلاثة المشهود لها بالخير مردود ولا يصح العمل به لغلبة الفسق على أهل ذلك الزمان .

فتبين لنا بعد التحقيق : أن قبول الحنفية لمجهول العين ليس على إطلاقه ، بل هو مقيد بالقرون الثلاثة وبشروطه السابق ذكرها ، وإنما قبل أبو حنيفة خبر المجهول ؛ لأنه كان في القرن الثاني والغالب على أهله الصدق .

القسم الثاني : مجهول الحال .

وهو من جهلت عدالته الظاهرة والباطنة ، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه (١) .

حكم روايته :

غير مقبولة ولا يحتج به .

وهو قول جمهور المحدثين والأصوليين (٢) ، وعزاه ابن المواق إلى المحققين ومنهم أبو حاتم الرازي (٣) ، وهو قول الشافعي وأحمد في

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ ، تدريب الراوي ٣١٦/١ ، فتح المغيث ٢٩٨/١ ، البحر المحيط ٢٨٠/٤ .

(٢) المراجع السابقة ، وانظر : جمع الجوامع ١٥٠/٢ ، نهاية السؤل ١٣٠/٣ ، إحكام الفصول ص ٢٦٧ ، المحصول ٥٧٦/١/٢ .

(٣) انظر : فتح المغيث ٢٩٨/١ .

رواية (١).

وممن صرح برده من الأصوليين : الزركشي والآمدي وابن السكيت والغزالي وابن الحاجب (٢).

أدلتهم :

(١) أن تحقق العدالة شرط ، ومن جهلت عدالته لا تقبل روايته ، بل لا بد من خبرة باطنة بحاله ومعرفة سيرته وكشف سريرته (٣).

(٢) أن مستند قبول خير الواحد الإجماع ، والمجمع عليه قبول رواية العدل ، ورد خير الفاسق ، ومجهول الحال ليس بعدل ولا في معناه في حصول الثقة بقوله (٤).

(٣) رد عمر رواية فاطمة بنت قيس لما كانت مجهولة الحال ، ورد على قول الأشجعي في المفوضة واشتهر ذلك بين الصحابة ، ولم ينكره منكر فكان إجماعاً (٥).

مجهول الحال عند الحنفية :

الذي لم تعرف عدالته ولا فسقه (٦).

وقد أطلق الأحناف على مجهول الحال اسم "المستور" ، وقصدوا بذلك من جهلت عدالته الظاهرة والباطنة .

أما المستور - في اصطلاح المحدثين - فهو ظاهر العدالة عندهم وهو من التزم بأوامر الله ونواهيه وباطن أمره غير معلوم .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٧٨/٢ ، المحصول ٥٧٦/١/٢ ، نهاية السؤل ١٣٠/٣ ، شرح الكوكب ٤١٢/٢ ، الروضة ص ١١٤ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٨٠/٤ ، الإحكام ٧٨/٢ ، جمع الجوامع ١٥٠/٢ ، المستصفى ١٥٧/١-١٥٨ ، مختصر ابن الحاجب مع شرحه ٦٤/٢ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ٧٨/٢ ، توضيح الأفكار ١٩٢/٢ .

(٤) انظر : روضة الناظر ص ٢٨٧ .

(٥) انظر : الإحكام للآمدي ٧٨/٢ ، وقد سبق تخريج حديث فاطمة بنت قيس والأشجعي .

(٦) انظر : كشف الأسرار ٤٠٠/٢ ، المغني في أصول الفقه ص ٢٠٢ ، فتح الغفار ٨٩/٢ .

وهم يردون الأول - مجهول الحال - ويقبلون الثاني - وهو المستور .
وفي ذلك يقول ابن الهمام : (١)
"مجهول الحال وهو المستور غير مقبول ، وعن أبي حنيفة في غير الظاهر
قبول ما لم يرد السلف" .
ثم يقول : "وأما ظاهر العدالة فعدل واجب القبول وإنما سماه مستور
بعض" .

ويعلق ابن أمير الحاج (٢) على ابن الهمام فيقول (٣) :
"قال شيخنا المصنف - رحمه الله - : لا يدخل فيه من عدالته ظاهره
بالتزامه أوامر الله ونواهيه وكون باطن أمره غير معلوم لا يصيره مردود
مجهولاً . وقال العراقي : فعلى هذا لا يقال لمن بهذه المشابة مستور" . وهذا
هو المستقر عند المصنف ولذا أعطى حكم مجهول الحال عدم القبول وسماه
مستورا ، وجعل من ظهرت عدالته مقابلاً له فهو عدل غير مستور واجب
القبول" .

وقال في فواتح الرحموت (٤) :
"مجهول الحال من العدالة والفسق وهو المستور في الاصطلاح ، غير
مقبول عند الجمهور ، وروي عن أبي حنيفة في غير رواية الظاهر قبوله" .
فمما سبق يتضح لنا أن مجهول الحال عند جمهور الحنفية غير مقبول ،
ومن حكى عن أبي حنيفة من العلماء قبوله ، فقد أخطأ ؛ لأن هذا القول

(١) تيسير التحرير ٤٨/٣ - ٤٩ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن أمير الحاج الحلبي الفقيه
الحنفي الأصولي ، كان صدراً من صدور علماء الحنفية إماماً علاماً ، من كتبه :
التقرير والتحجير في شرح التحرير ، وذخيرة القصر في تفسير سورة العصر . توفي
سنة ٨٧٩ هـ .

انظر : طبقات الأصوليين ٤٧/٣ ، الأعلام ٤٩/٧ .

(٣) التقرير والتحجير ٢٤٧/٢ .

(٤) ١٤٦/٢ .

- قبوله - مرجوح في المذهب ، وأن ظاهر المذهب يفيد عدم قبول مجهول الحال كما صرح بذلك ابن الهمام .

والقول بظاهر الرواية هو المقدم والراجح ، إذ أنه لو تعارضت روايتان في المذهب في القضية الواحدة ، قدمت الرواية الظاهرة وتكون هي الراجحة ومقابلها مرجوحة . والله أعلم .

القسم الثالث : المستور .

هو عدل الظاهر ، خفي الباطن (١).

حكمه عند المحدثين :

قبول روايته . وقد احتج برواية المستور من رد القسمين الأولين ، وذهب إلى هذا القول ابن حبان ، إذ العدل عنده من لا يعرف فيه الجرح . قال : والناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ولم يكلف الناس ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر (٢). وذهب إلى قبوله أيضا الإمام أبو بكر بن فورك واختاره السخاوي (٣).

وقد نسب النووي هذا القول إلى المحققين حيث قال : "ثم المجهول أقسام : مجهول العدالة ظاهرا وباطنا ، ومجهولها باطنا مع وجودها ظاهرا وهو المستور ، ومجهول العين . فأما الأول فالجمهور على أنه لا يحتج به ، وأما الآخر فاحتج بهما كثيرون من المحققين" (٤).

وقد صحح النووي في شرح المهذب قبول رواية المستور (٥).

وقال ابن الصلاح : "ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة ، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ ، تدريب الراوي ٣١٦/١ .

(٢) انظر : الثقات ١٢/١ .

(٣) في فتح المغيث ٢٩٨-٢٩٩/١ .

(٤) مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٨/١ .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ٣٢٨/١ ، تدريب الراوي ٣١٧/١ .

وتعذرت الخيرة الباطنة بهم . والله أعلم^(١).

وعليه جرى عمل الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما ، كما قال الذهبي^(٢) : وفي الصحيحين خلق كثير مستورون ماضعهم أحد ولاهم بمجاهيل .

حجتهم :

إن العلماء شرطوا في الراوي كونه عدلاً ، والعدالة هي : الإتيان بالواجبات واجتناب المقبحات مع عدم ملاسة بدعة ، واكتفوا بتعديل الثقة لغيره بكونه عدلاً أو ثقةً دون ذكر السبب ، وإنما اعتمدوا في ذلك إلى مشاهدتهم لفعله وتركه وهذا أمر ظاهر ، أما باطنه فلم يطلعوا عليه ولا يعلمه إلا الله^(٣).

حكم رواية المستور عند الأصوليين :

عند النظر في أقوال الأصوليين ، نجد أن هناك قولين في حكم قبول

رواية المستور :

القول الأول :

عدم قبول رواية المستور .

وهو قول الامام الشافعي^(٤) ، وبه قال إمام الحرمين حيث قال^(٥) : "والذي سار إليه المعتبرون من الأصوليين أنه لا تقبل روايته وهو المقطوع به عندنا" .

وإلى ذلك ذهب الغزالي ، حيث قال : "والمستور لا تقبل روايته ، خلافا لبعض الناس"^(٦).

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٢) انظر : الميزان ٥٥٦/١ في ترجمة "حفص بن بغيل" .

(٣) انظر : توضيح الأفكار ١٩٢/٢ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٨٠/٤ .

(٥) البرهان ٦١٤/١ .

(٦) المنحول ص ٢٥٨ .

وقد صرح ابن السبكي بعدم قبوله حيث قال : "لا يقبل المجهول باطنا وهو المستور" (١). ونقله شمس الأئمة - السرخسي - عن محمد بن الحسن وقال : "نص في كتاب الاستحسان على أن خبر المستور كخبر الفاسق" (٢). واختاره ابن السمعاني ، حيث رد على من ذهب الى قبول خبر المستور وصحح عدم القبول (٣).

حجتهم :

اجماع الصحابة ، فانه علم عنهم بمسلك الاستفاضة والتواتر ، أنهم كانوا لا يقبلون روايات المجان والفساق وأصحاب الخلاعة . بل انهم لا يعملون برواية انسان مالم يبحثوا عن حالته ويطلعوا على باطن عدالته (٤).
القول الثاني :

قبول رواية المستور ، وقد احتج به من رد القسمين الأولين . وهو قول أبي أيوب الرازي (٥) (٦) ، واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه (٧).

والمستور في اصطلاح الحنفية : هو ظاهر العدالة - أى من التزم أوامر الله ونواهيه ولم يظهر فيه خلاف ذلك - وباطن أمره غير معلوم .

-
- (١) جمع الجوامع ١٥٠/٢ .
 - (٢) انظر : أصول السرخسي ٣٧٠/١ .
 - (٣) انظر : قواطع الأدلة ص ٦٨٢ .
 - (٤) انظر : البرهان ٦١٤/١ .
 - (٥) أبو أيوب سليم بن أيوب الرازي ، من أئمة الشافعية ، له كتاب المختصر في فروع الشافعية ، شرحه الشيخ نصر بن ابراهيم المقدسي . توفي سليم غريقا في بحر القلزم عام ٤٤٧ هـ .
 - (٦) انظر : تبين كذب المفتري ص ٢٦٢ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ .
 - (٧) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥-٢٢٦ .
 - (٧) انظر : تيسير التحرير ٤٨-٤٩ ، التقرير والتحجير ٢٤٧/٢ .

وأطلق أبو حنيفة القول بقبول المستور دون تقييد بعصر دون عصر .
 وقال الإمام علي القاري (١)(٢):
 "وقد قبل رواية المستور جماعة منهم أبو حنيفة - رضي الله عنه -
 بغير قيد ، يعني بعصر دون عصر" .
 وقال الزركشي (٣): "المجهول باطنا وهو عدل في الظاهر وهو المستور
 فعند أبي حنيفة يقبل ما لم يعلم الجرح" .
 ويقول ابن الهمام (٤): "وأما ظاهر العدالة فعدل واجب القبول ،
 وإنما سماه مستورا بعض" .

فمما سبق يتضح لنا أن المستور مقبول عند الحنفية بإطلاق دون تقييد
 بعصر دون آخر . ولكننا نجد في بعض كلام الأحناف أن قبول المستور مقيد
 بالقرون الثلاثة الأولى ، وفي ذلك يقول ابن الحنبلي (٥)(٦): "المستور وهو
 عندنا - أي الحنفية - من كان عدلا في الظاهر ولم تعرف عدالته في الباطن
 مطلقا ، سواء انفرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه اثنان فصاعدا ، فحكم
 حديثه الانقطاع الباطن وعدم القبول إلا في الصدر الأول" .

(١) علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بالقاري المكي الحنفي ، اشتهر ذكره وطار
 صيته وكثرت أبحاثه . له مؤلفات كثيرة منها : الأحاديث القدسية والكلمات
 الأنسية ، شرح الشفاء للقاضي عياض ، شرح الفقه الأكبر ، مرقاة المفاتيح لمشكاة
 المصابيح . توفي بمكة سنة ١٠١٤ هـ .

انظر : الفتح المبين ٨٩/٣ .

(٢) شرح نخبة الفكر ص ١٥٤ .

(٣) في البحر المحيط ٢٨٠/٤ .

(٤) تيسير التحرير ٤٨/٣ - ٤٩ .

(٥) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف المعروف بابن الحنبلي الحنفي . له مؤلفات
 عدة منها : قفو الأثر في علم الأثر ، وأنوار الحلك على شرح المنار لابن مالك ،
 شرح المقلتين في مساحة القلتين . توفي بدمشق سنة ٩٧١ هـ .

انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٧٩/٣ ، الأعلام ٣٠٢/٥ .

(٦) في قفو الأثر ص ٨٦ .

وقال الإمام علي القاري (١): "وإنما قبل أبو حنيفة - رحمه الله - أي قبل رواية المستور في صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة ، فأما اليوم فلا بد من التزكية لغلبة الفسق . وبه قال صاحبه أبو يوسف ومحمد ، وحاصل الخلاف أن المستور من الصحابة والتابعين وأتباعهم يقبل بشهادته - صلى الله عليه وسلم - لهم بقوله "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم" وغيرهم لا يقبل إلا بتوثيق ، وهذا تفصيل حسن" .

وللجمع بين هذه الأقوال نقول :

إن القول بإطلاق قبول رواية المستور دون تقييده بالقرون الثلاثة الأولى، هو الأصل في المذهب وبه قال أبو حنيفة ، أما التقييد بالقرون الثلاثة الأولى فقد قال به المتأخرون من علماء الحنفية ، حيث قبلوه فيها ولم يعتبروا رواية المستور حجة بعد هذه القرون الثلاثة .

ويدل على هذا قول الإمام الشوكاني - رحمه الله - : "وذكر الأصفهاني أن المتأخرين من الحنفية قيدوا القول بالقبول بصدر الإسلام ، لغلبة العدالة على الناس إذ ذاك . قالوا : وأما المستور في زماننا فلا يقبل لكثرة الفساد وقلة الرشاد" (٢).

حجتهم :

أن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي ؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر منها على معرفة ذلك في الظاهر (٣).

(١) شرح نخبه الفكر ص ١٥٥ .

(٢) إرشاد الفحول ص ٥٣ . انظر : فتح المغيث ٢٩٩/١ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ .

خلاصة القول في المجهول :

إن الاختلاف الحاصل بين المحدثين والأصوليين إنما يعود في الأصل إلى مسألة أصولية وهي هل الأصل في الإنسان العدالة أم الفسق؟^(١) ولاشك في أن العدالة شرط في قبول الرواية اتفاقاً ، وأن الفسق مانع عن القبول اتفاقاً .

فمن ذهب إلى أن العدالة هي الأصل في الإنسان قبل رواية المجهول واحتج بها بناء على هذا الأصل . ومن قال إن الأصل نقيض ذلك وهو الفسق فإنه رد رواية المجهول ولم يعمل بها . فالذي ذهب إليه الحنفية : أن الأصل في الإنسان العدالة وهي تتحقق في التزامه بالإسلام والسلامة من الفسق الظاهر .

وذهب أكثر العلماء إلى خلاف ذلك ، وأنه لا يكفي في الراوى ظهور الاسلام ، بل لابد من خيرة باطنة بحاله ومعرفة سيرته ، وكشف سريرته . والظاهر أن الأصل هو الفسق؛ لأنه أكثر ولأن العدالة طارئة وليست ملكة ، وبما أن الاعتبار في الخبر العلم ولا يكفي بالظن فيه ، فلا بد من اجتناب الظن لقوله تعالى : {إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} ؛ لأنه قد يحصل الظن بخير الفاسق الذي جرب مرارا عدم الكذب منه ، لكن لا يقبل قوله شهادة ورواية ، فكذا ظن العدالة من الأصالة لا يكفي وهنا ، كيف وقبول الخبر من الدين ولا بد فيه من الاحتياط .

فالذي ينبغي أن يصار إليه الاحتياط في قبول الأحاديث لما يترتب على ذلك من ثبوت الأحكام الشرعية ، والجهالة اعتبرها العلماء من مجرعات العدالة وذهب جمهور المحدثين إلى رد رواية المجهول وعدم الاحتجاج بها ، للجهل بعدالة الراوي ؛ ولأن من شروط الحديث الصحيح أن يرويه العدل والمجهول ليس عدلاً وليس في معناه .

(١) انظر : فواتح الرحموت ١٤٦/٢ - ١٤٧ ، المحصول ٥٧٨/١ - ٥٨١ ، البرهان ٦١٤/١ - ٦١٦ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٦٤/٢ .

ومما سبق يتلخص لنا مايلي :

(١) إن مجهول العين عند المحدثين هو : من سمى ولم يرو عنه ، إلا راو واحد .

وأما مجهول العين عند الحنفية فهو : من عرف بحديث أو حديثين وجهلت عدالته وفسقه ، سواء انفرد بالرواية عنه واحد أو روى عنه اثنان فصاعدا .

فمدار جهالة العين عند المحدثين على كثرة الرواة عن الراوي وقتلتهم ؛ لأن وحدة الراوي عن المجهول لا تخرجه عن حد الجهالة بل يشترط فيه العدد وهو اثنان فصاعدا .

أما مدار جهالة العين عند الحنفية فهي على كثرة الرواية من الراوي وقتلتها ، ولا تعتبر وحدة الراوي جرحا .

(٢) إن مجهول العين ومجهول الحال ، روايتهما غير مقبولة عند جمهور المحدثين والأصوليين ؛ لأن شرط قبول الرواية العدالة ، ولا تتحقق إلا بخبرة باطنة بحال الراوي ومعرفة عينه وسيرته .

(٣) إن مجهول العين في القرون الثلاثة الأولى حجة عند الأحناف بشروط خمسة سبق ذكرها ، أما بعد ذلك فليس بحجة لغلبة الفسق وكثرة الكذب .

(٤) إن مجهول الحال غير مقبول عند الحنفية في ظاهر الرواية عنهم ، وأن مانسب إلى أبي حنيفة من قبوله لمجهول الحال إنما هو على خلاف الظاهر .

(٥) المستور قبله المحدثون واحتجوا بروايته ، لما في معرفة باطن الراوي من مشقة وتكلف وإنما يعتمد في عدالة الراوي على مشاهدة حاله الظاهر أما باطنه فلا يعلمه إلا الله .

(٦) إن القول المعتبر عند الأصوليين هو عدم قبول رواية المستور ، واستدلوا على ذلك بمسلك الصحابة في قبول الأخبار .

وهو ظاهر العدالة عندهم

(٧) إن أصل مذهب الأحناف قبول المستوراً مطلقاً ، بينما قيده المتأخرون من علمائهم بالقرون الثلاثة الأولى وردوه فيما عدا ذلك .

(٨) إن الاختلاف في مسألة المجهول بين المحدثين والأصوليين : إنما يعود إلى مسألة أصولية وهي : هل الأصل في الإنسان العدالة ، أم الفسق ؟ فمن قال بالأول قبل رواية المجهول ، ومن قال بالثاني رد روايته ولم يحتج بها .

أمثلة تطبيقية

حكم الأضحية :

روى أبو داود بسنده إلى عبد الله بن عون^(١) عن عامر أبي رملة ، قال أخبرنا مخنف بن سليم قال : ونحن وقوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات قال : يا أيها الناس إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، أتدرون ما العتيرة ؟ هذه التي يقول عنها الناس الرجبية^(٢).

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه الترمذي^(٣) ، والنسائي^(٤) ، وابن ماجه^(٥) ، وأحمد^(٦) ، وابن أبي شيبة^(٧) ، والبيهقي في سننه^(٨) ، بنفس الطريق السابق ، وفي سنده أبو رملة وهو مجهول ، قال ابن القطان : وعلته الجهل بحال أبي رملة ، واسمه عامر ، فإنه لا يعرف إلا بهذا ، يرويه عنه ابن عون ، وقد رواه عنه أيضا ابنه حبيب بن مخنف وهو مجهول أيضا كأبيه^(٩). وقال في التقريب : عامر أبو رملة ، شيخ لابن عون ، لا يعرف^(١٠).

-
- (١) أبو عون عبد الله بن عون بن أرطبان المزني الخراز البصري . قال ابن حجر : ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن . مات سنة ١٥٠ هـ . انظر : الجرح والتعديل ١٣١/٥ ، التهذيب ٣٠٣/٥ ، التقريب ص ٣١٧ .
- (٢) انظر : سنن أبي داود ، كتاب الضحايا ، باب ماجاء في إيجاب الأضاحي ٢٢٦/٣ ح ٢٧٨٨ .
- (٣) في سننه في كتاب الأضاحي ٩٩/٤ ح ١٥١٨ .
- (٤) في سننه في كتاب الفرع والعتيرة ١٦٧/٧ - ١٦٨ ح ٤٢٢٤ .
- (٥) في سننه في كتاب الأضاحي ، باب الأضاحي واجبة هي أم لا ؟ ١٠٤٥/٢ ح ٤١٢٥ .
- (٦) في مسنده ٧٦/٥ .
- (٧) ذكره الزيلعي في نصب الراية ٢١١/٤ .
- (٨) في السنن الكبرى ٢٦٠/٩ .
- (٩) انظر : نصب الراية ٢١١/٤ .
- (١٠) تقريب التهذيب ص ٢٨٩ رقم ٣١١٣ .

وقال الخطابي : هذا الحديث ضعيف المخرج وأبو رملة مجهول (١).
وقد روي هذا الحديث من طريق آخر من طريق حبيب بن مخنف عن
أبيه ، وحبيب مجهول أيضا (٢).
فالحديث ضعيف ، لجهالة راويه أبي رملة ، والجهالة تقدر في قبول
الخير .
وفي الحديث دلالة على وجوب الأضحية ، وقد تمسك به من ذهب إلى
وجوبها .

وقد اختلف العلماء في حكم الأضحية على قولين :
القول الأول : إن الأضحية سنة مؤكدة غير واجبة .
وبهذا قال أكثر أهل العلم ، روي ذلك عن أبي بكر وعمر وبلال (٣)
وأبي مسعود البدرى (٤) - رضي الله عنهم - ، وبه قال : سعيد بن المسيب ،

-
- (١) انظر : معالم السنن مع سنن أبي داود ٢٢٦/٣ .
(٢) انظر : مسند أحمد ٧٦/٥ ، المحلى ٣٥٦/٧-٣٥٤ ، نصب الراية ٢١١/٤ .
(٣) بلال بن رباح مولى أبي بكر الصديق وأمه حميمة وهو مؤذن رسول الله صلى
الله عليه وسلم . من السابقين الأولين الذين عذبوا في الله ، شهد مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم جميع المشاهد ، وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة .
مات بدمشق سنة عشرين .
انظر : أسد الغابة ٢٤٣/١ ، الإصابة في تمييز الصحابة ١٦٥/١ ، سير أعلام النبلاء
٣٤٧/١ .
(٤) أبو مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدرى وهو مشهور بكنيته ، شهد
بيعة العقبة ولم يشهد بدرا على الصحيح ، وإنما نزل ماء بيدر فشهّر بذلك . مات
في المدينة سنة أربعين وقيل بعدها .
انظر : الطبقات الكبرى ١٦/٦ ، أسد الغابة ٤١٩/٣ ، الإصابة في تمييز الصحابة
٤٩٠/٤ .

وعلقمة (١)، والأسود (٢)، وعطاء ، والشافعي ، واسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر (٣) (٤). وقال مالك : الضحية سنة وليست بواجبة ولا أحب لأحد ممن قوي على ثنها، أن يتركها (٥).

واستدلوا على ذلك بعدة أدلة ، توجد في مظانها ، ولا مجال لذكرها هنا.

القول الثاني : الأضحية واجبة مرة في كل عام على المقيمين الموسرين من أهل الأمصار .

وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر (٦) والحسن في إحدى الروايتين عن

(١) أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها

الإمام الحافظ المجود المجتهد الكبير . ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولحق الجاهلية وسمع من عمر وعثمان وابن مسعود وعلي . مات سنة ٦٢ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٩٦/١٢ ، تذكرة الحفاظ ٤٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٣/٤ .

(٢) أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي الفقيه الزاهد العابد عالم

الكوفة وابن أخي عالمها علقمة وخال إبراهيم النخعي . مات سنة ٧٥ هـ أو قريباً منها .

انظر : الطبقات الكبرى ٧٠/٦ ، تذكرة الحفاظ ٥٠/١ ، طبقات الحفاظ ص ٢٢ .

(٣) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري فقيه من أكابر الفقهاء ، له عدد

من المؤلفات أشهرها الإشراف على مذاهب أهل العلم ، والمبسوط ، وقد عني فيهما ببيان آراء الفقهاء في المسائل الخلافية . توفي بمكة سنة ٣٠٩ هـ وقيل ٣١٠ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢٠٧/٤ ، تذكرة الحفاظ ٨٧٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٨/٩ .

(٤) انظر : المغني ٦١٧/٨ ، نهاية المحتاج ١٣١/٨ ، بداية المجتهد ٦٠٣/١ ، الفقه

الاسلامي وأدلته ٥٩٥/٣ .

(٥) موطأ مالك ٤٨٧/٢ .

(٦) أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم العبدي ، الفقيه الحنفي المجتهد

صاحب الإمام أبي حنيفة . كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي . مات بالبصرة سنة ١٥٨ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٣١٧/٢-٣١٩ ، سير أعلام النبلاء ٣٨/٨-٤١ ، الفتح المبين ١١١/١ .

أبي يوسف (١). وبه قال : ربيعة والثوري والأوزاعي والليث (٢).
وقد استدلوا على ذلك بعدة أدلة لا تخلو من ضعف ، ومن ضمنها
حديث مخنف بن سليم السابق ، ولا تقوم به الحجة لجهالة راويه أبو رملة.
وقد أجابوا عن جهالة راويه بقولهم : إن جهالة الراوي لا تقدر في
صحة الحديث (٣).

والجواب : إن جهالة الراوي إن كانت لا تقدر عندهم ، فإنها عند
أهل هذا الفن من أسباب الجرح في الراوي ، وذلك للجهل بعدالته ، ولا بد
في الراوي من أن يكون عادلا ضابطا ، فكيف تعرف عدالته وهو مجهول .
وهذه من القواعد المهمة التي اختلف فيها بين المحدثين وبعض
الأصوليين فمن قبل المجهول ، صحح بالتالي جميع الأحاديث التي رويت من
طريقه ، ومن لم يقبل المجهول فإنه رد روايته وضعفها . وقد ظهر أثر هذا
الخلاف واضحا في هذا المثال ، فزى من قبل المجهول ، صحح روايته هنا
وبالتالي ترتب على ذلك أن جعل حكم الأضحية واجبا ، بينما أكثر أهل
العلم على أنها سنة مؤكدة وليست واجبة . والله أعلم .

(١) انظر : فتح القدير ٥٠٦/٩ .

(٢) انظر : المغني ٦١٧/٨ .

(٣) انظر : اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٦٤٣/٢ .

نتائج الفصل :

بعض في نهاية هذا الفصل ، وبعد التعرض للخلاف بين المحدثين والأصوليين في الصحيح وشروطه ، وفي حجية المرسل ، وتعارض الوصل والإرسال ، وحكم رواية المجهول ، اتضح لنا الفرق بين منهج المحدثين ومنهج الأصوليين ، وانحصر مظهر الخلاف جليا في اشتراط المحدثين شروطا لا بد من توفرها في الصحيح ، ومن ذلك اشتراط المحدثين الاتصال في الحديث الصحيح واعتبروه شرطا أساسيا لصحة الحديث ، وخالفهم في ذلك بعض الأصوليين الذين لم يشترطوا في الحديث سوى عدالة روايته وضبطهم . وبالتالي صححوا الأحاديث المرسلة والمنقطعة واعتبروها حجة ، بينما رد المحدثون المرسل ، وبالتالي ترتب على ذلك رد الأحاديث المرسلة وعدم الاحتجاج بالأحكام الفقهية المترتبة عليها ؛ وذلك لأن المرسل ضعيف ولا تقوم به حجة ، ولا يثبت الشرع بالضعيف . وبناء على ذلك من قبل المرسل واحتج به ، لم يعتبر الإرسال قادحا في الوصل ، إذا جاء حديث وتعارض فيه الوصل والإرسال ، فإن الحكم لديهم للاتصال مطلقا ، بينما نجد أن محققي المحدثين لم يحكموا على ظاهرة تعارض الوصل والإرسال بحكم كلي مطرد ، بل يرجحون حسب القرائن والمرجحات ، فقد يرجحون الإرسال لقرائن اعتضدت به وقد يرجحون الوصل لمرجحات اقترنت به فجعلته راجحا .

ومن المسائل المختلف فيها أيضا بين الفريقين ، مسألة ، هل الأصل في الانسان العدالة أم الفسق ؟ فمن قال بالأول قبل رواية المجهول على اعتبار أنه مسلم ظاهر العدالة ، ومن قال بالثاني رد روايته ولم يحتج به ، فهو غير عدل ولا بد من البحث عن سيرته وسريته والكشف عن أحواله وأقواله .

بعض وأخيرا : بعد هذا العرض للقواعد المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين في الخبر المقبول والخبر المردود ، نخلص إلى القول : أن الاختلاف في قبول الخبر أو رده يعود إلى قواعد وشروط دقيقة ،

وموازين توزن بها الأخبار فإن اختلف هذا الوزن بوصف أو شرط ، اختلف الحكم قبولاً أو رداً . كما إن هذه القواعد والموازين التي توزن بها الأحاديث وتتعد بها القواعد ، لا بد أن تكون ناتجة عن دراسة عميقة ومتفحصة لأصول هذا الفن وقواعده ، التي وضعها الجهابذة الحفاظ لحفظ سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم من الزلل والسهو والتحريف ، ولابد من الرجوع إلى نقاد هذا الفن الذين يميزون سقيم الأحاديث من صحيحها ، كما يميز الصيرفي الدرهم الحقيقي من المزيف ، وكما يشخص الطيب الدواء والدواء لمريضه ، وذلك إلهام يؤتيه الله من يشاء ، وفهم يعطيه الله من يشاء من عباده . والله أعلم .

الفصل الثالث

الخبر المشترك بين المقبول والمردود

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : الموقوف .

المبحث الثاني : زيادة الثقة .

الفصل الثالث الخبر المشترك بين المقبول والمردود

مدخل :

سبق وأن ذكرت في الفصل السابق الخبر المقبول والخبر المردود ، وبينت فيه المسائل التي اختلف فيها المحدثون والأصوليون من حيث الحكم على الحديث قبولاً ورداً .

وسأذكر في هذا الفصل - بإذن الله - الخبر المشترك بين القبول والرد ، وهو الذي لا يقتضي حكماً كلياً من القبول والرد ، بل يكون تارة مقبولاً ، وتارة مردوداً ، حسب القرائن والأوصاف التي اتصف بها .

ومن ذلك : الموقوف ، وسأتناوله من جهة معينة وهي :

ماهي ألفاظ الصحابي التي يرويها ولها حكم الرفع ، والتي وقع فيها الخلاف بين المحدثين والأصوليين ؟

مع ذكر أدلة كل قول ومناقشتها ، ثم بيان القول الراجح في المسألة . مع توضيح ثمة الخلاف في ألفاظ أداء الصحابي .

ومن ذلك أيضاً : زيادات الثقات ، وهي من المسائل التي وقع الاختلاف فيها كثيراً بين المحدثين والأصوليين ، مما أدى إلى الاختلاف في كثير من الفروع الفقهية ، كنتيجة للاختلاف في الحكم على تلك الزيادات قبولاً أو رداً .

وقد اعتنى المحدثون والأصوليون بهذا النوع - زيادة الثقة - عناية فائقة ، فجمعوا الطرق وفتشوا عن الأسانيد ، وأفردوه بالبحث والمناقشة لما يترتب عليه من أثر فقهي كاستنباط الأحكام .

وسأعرض في هذا الفصل أقوال العلماء من محدثين وأصوليين في حكم زيادة الثقة مع أدلة كل قول ومناقشتها ، ثم بيان الراجح من الأقوال . كما سأختم المبحث بمثال تطبيقي يوضح أثر الخلاف في قبول الزيادة أو ردها ، والأمثلة كثيرة والخلاف فيها واسع ومشهور بين العلماء ، ولكنني اكتفيت بمثال واحد يوضح القصد ويظهر الثمرة ، والله أعلم .

المبحث الأول : الموقوف

الموقوف :

هو مانسب إلى الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ، ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١).

حكمه :

مشارك بين القبول والرد ، فقد يكون مقبولا وقد يكون مردودا ، فإذا كان صحيحا أو حسنا فهو مقبول ، وإن كان ضعيفا فحكمه الرد . ولا نستطيع أن نحكم عليه بحكم كلي من القبول والرد ، بل يخضع للدراسة والنقد .

حجية قول الصحابي :

عند البحث في حجية قول الصحابي ، وجدت أن هذا المبحث من مباحث الأصوليين فقط ، ولم يتكلم المحدثون عن جانب الحجية في كتب المصطلح ، وإنما بحثوا قول الصحابي من جانب آخر وهو : هل قول الصحابي له حكم الرفع أم لا ؟

فإن كان له حكم الرفع فهو حجة كالمرفوع ، وإن لم يكن له حكم الرفع فهو من قبيل الموقوفات .

وقد اختلف المحدثون مع الأصوليين في بعض ألفاظ الصحابي ، هل لها حكم الرفع أم لا ؟ وهذا ماسأتناوله بالبحث والمناقشة . قول الصحابي فيما له حكم الرفع :

قول الصحابي يكون له حكم الرفع إذا احتفت به قرائن معنوية أو لفظية تدل على رفعه ، وذلك في عدة صور وهي :

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٣ ، الخلاصة ص ٦٣ ، رسالة في أصول الحديث للجرجاني ص ٨٦ .

- (١) أن يكون مما لا مجال فيه للرأي والقياس ، كالمواقيت والمقادير ، والإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء ، أو الآتية كالملاحم والفتن ، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، فإن له حكم الرفع ؛ لأن إخباره بذلك يقتضى مخبرا له ومالامجال للاجتهاد فيه يقتضى موقفا للقائل به ، ولا موقوف للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم (١).
- (٢) تفسير الصحابي الذي يتعلق بسبب نزول آية من القرآن ، من الصحابي الذي شاهد الوحي والتزيل في حكم المرفوع أيضا (٢).
- (٣) إن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسوله صلى الله عليه وسلم ، أو معصية ، كقول عمار "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم" (٣).
- وكقول أبي هريرة رضي الله عنه : "ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم" (٤).
- وكذلك حكم ما ينسب الصحابي فاعله إلى الكفر ، كقول ابن مسعود رضي الله عنه : "من أتى عرافا أو كاهنا أو ساحرا فصدقه بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم" (٥).

-
- (١) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٢١-٢٢ ، التبصرة والتذكرة ١/١٣٩ ، نزهة النظر ص ٥٣ ، تدريب الراوي ١/١٩٠ .
- (٢) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٢٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨ ، الخلاصة ص ٦٤ تدريب الراوي ١/١٩٣ .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب قول النبي إذا رأيتم الهلال فصوموا ٦٧٤/٢ .
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ١٩٨٥/٥ ح ٤٨٨٢ . ومسلم في كتاب النكاح ، باب الأمر بإجابة الداعي إلى الدعوة ١٠٥٤/٢ ح ١٤٣٢ .
- (٥) رواه البزار في كتاب الأدب ، باب فيمن أتى كاهنا أو ساحرا . (ينظر كشف الأستار ٢/٤٤٣ ح ٢٠٦٧) . =

فكل ذلك له حكم الرفع أيضا ؛ لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

(٤) الأحاديث التي قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي : يرفع الحديث ، أو يبلغ به ، أو ينميه ، أو رواية .

مثال ذلك : سفيان بن عيينة عن أبي الزناد^(٢) عن الأعرج^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به ، قال : "الناس تبع لقريش ..."^(٤). وبنفس الإسناد عن أبي هريرة رواية : "تقاتلون قوما صغار الأعين ..."^(٥). فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحا^(٦).

= قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح خلا هيرة بن مريم وهو ثقة . (مجمع الزوائد ١١٨/٥) .

ورواه الطبراني في الكبير ١٠٠٠٥/١٠ ، وقال الهيثمي : ورجال الكبير ثقات . (مجمع الزوائد ١١٨/٥) .

(١) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٢٠ ، النكت على ابن الصلاح ٥٢٩/٢ - ٥٣٠ ، تدريب الراوي ١٩٠/١ ، فتح المغيث ١٢٢/١ - ١٢٣ .

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني ويلقب بأبي الزناد . الإمام الحافظ فقيه المدينة . كان سفيان يسمى أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث . قال ابن حجر : ثقة فقيه . مات سنة ١٣١ هـ .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ ١٣٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٥/٥ ، التقريب ص ٣٠٢ . أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج مولى محمد بن ربيعة بن الحارث . كاتب المصاحف . الإمام الحافظ الحجة المقرئ . مات سنة ١١٧ هـ .

(٤) انظر : طبقات ابن سعد ٢٨٣/٥ ، تذكرة الحفاظ ٩٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ١٤٥١/٣ ح ١٨١٨ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب قتال الذين ينتعلون الشعر ١٠٧١/٣ ح ٢٧٧١ ، ومسلم في الفتن وأشراف الساعة ، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء ٢٢٣٣/٤ ح ١٩١٢ .

(٦) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٦٤ ، النكت على ابن الصلاح ٥٣٥/٢ ، فتح المغيث ١٢٥/١ ، تدريب الراوي ١٩١/١ ، شرح الكوكب ٤٨٦/٢ .

بعض الصيغ المختلف فيها بين المحدثين ^{بعض} والأصوليين هل لها حكم الرفع

أم لا ؟

اختلف المحدثون ^{بعض} والأصوليون في بعض ألفاظ الصحابي هل لها حكم الرفع أم لا ؟ وذلك في عدة صور وهي :

أولاً : قول الصحابي "أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا" كقول أم عطية (١) رضي الله عنها "أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور" (٢). فجمهور المحدثين (٣)، والأصوليين (٤) على أنه يحمل على أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيكون له حكم المرفوع ، وأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم .
وحجتهم في ذلك :

(١) إن من كان مقدماً على جماعة وهم بصدد امتثال أوامره ونواهيه ، فإذا قال الواحد منهم : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا ، فالظاهر أنه يريد بالآمر والناهي ذلك المقدم ، والصحابي بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم على هذا النحو . فإذا قال : أمرنا أو نهينا كان الظاهر فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ونهيه (٥).

(١) أم عطية نسيبة بنت الحارث الأنصارية من فقهاء الصحابة ، لها عدة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي التي غسلت بنت النبي صلى الله عليه وسلم زينب . عاشت إلى حدود سنة سبعين .

انظر : أسد الغابة ٦٠٣/٥ ، الإصابة ٤٧٦/٤ ، سير أعلام النبلاء ٣١٨/٢ .
(٢) أخرجه البخاري في كتاب العيدين ، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى ٣٣١/١ ح ٩٣١ ، ومسلم في كتاب صلاة العيدين ، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة مفارقات للرجال ٦٠٥/٢ ح ٨٩٠ .

(٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٧ ، التبصرة والتذكرة ١٢٦/١ ، نزهة النظر ص ٥٥ تدريب الراوي ١٨٨/١ ، فتح المغيث ١٢٢/١ .

(٤) انظر : إحكام الفصول ص ٣٨٦ ، نهاية السؤل ١٨٧/٣ ، الإحكام ٩٧/٢ ، شرح الكوكب ٤٨٤/٢-٤٨٥ .

(٥) انظر : الإحكام ٩٧/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤ .

(٢) إن غرض الصحابي أن يعلمنا الشرع فيجب حمله على من صدر الشرع عنه دون غيره من الأئمة والولادة ، ولا يمكن حمله على أمر الكتاب ونهيه ؛ لأنه لو كان كذلك لكان ظاهرا للكل ولا يختص بمعرفة أحد ، ولا حمله على أمر الأمة ؛ لأنه من الأمة فهو لا يأمر نفسه (١).

وخالف في ذلك بعض الأصوليين فقالوا : إن مطلق ذلك لا ينصرف بظاهره إلى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ونهيه ، فهو متردد بين كونه مضافا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى أمر الكتاب أو الأمة أو بعض الولاية .

وممن قال بهذا القول : الكرخي والسرخسي من الحنفية (٢) ، والاسماعيلي والصيرفي ، والجويني والباقلاني من الشافعية (٣) .
حجتهم في ذلك :

إنه يحتمل أن يكون الأمر والنهي هو الرسول صلى الله عليه وسلم أو غيره ، فقد قال تعالى : { أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ } (٤) . فهو متردد بين كونه مضافا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو مضافا إلى أمر القرآن أو الأئمة وبين أن يكون الصحابي قال ذلك استنباطا أو قياسا (٥) .

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٣٨٠/١-٣٨١ ، تيسير التحرير ٦٩/٣ .

(٣) انظر : شرح الكوكب ٤٨٤/٢-٤٨٥ ، البرهان ٦٥٠/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤ ، المسودة ص ٢٦٦ .

(٤) سورة النساء : آية ٥٩

(٥) انظر : أصول السرخسي ٣٨٠/١-٣٨١ ، تيسير التحرير ٦٩/٣ ، الإحكام ٩٧/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤ .

وقالوا : إن الفاعل إذا حذف احتمل النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فلا تثبت شرعا بالشك (١).

وأجاب الجمهور عليهم بما يلي :

بأن ظاهر الحال صارف للنبي صلى الله عليه وسلم وأن قوله تعالى {وأولى الأمر منكم} يحتمل ما أخبروا به عن الله عز وجل ورسوله ، وقول الصحابي ذلك يدل على أنه في معرض الاحتجاج فيحمل على صدوره ممن يحتاج بقوله وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي يصدر عنه الأمر والنهي تبليغا عن الله (٢). والقول الأول هو الأرجح لأن مطلع ذلك ينصرف للرسول .
ثانيا : قول الصحابي "من السنة كذا" .

إذا قال الصحابي "من السنة كذا" ، كقول أنس رضي الله عنه : "من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الشيب أقام عندها سبعا ... الحديث" (٣) . متفق عليه .

وفي حكم قول الصحابي "من السنة كذا" هل له حكم الرفع أم لا ؟ قولان :

القول الأول : إن ذلك محمول على سنة النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول جمهور المحدثين (٤) ، وأكثر العلماء ، وهو قول المالكية ، وجمهور أصحاب أبي حنيفة المتقدمين وأصحاب الشافعي (٥) .

-
- (١) المراجع السابقة .
(٢) انظر : تيسير التحرير ٦٩/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤ ، العدة ٩٩٧/٣ ، شرح الكوكب ٤٨٥/٢ .
(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب إذا تزوج الشيب على الكبر ٢٠٠٠/٥ ح ٤٩١٦ ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب قدر ما تستحقه البكر والشيب من إقامة الزوج عندها ١٠٨٤/٢ ح ١٤٦٠ .
(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٧ ، التبصرة والتذكرة ١٢٦/١ ، نزهة النظر ص ٥٥ تدريب الراوي ١٨٨/١ .
(٥) انظر : كشف الأسرار ٣٠٨/٢ ، تيسير التحرير ٦٩/٣ ، مختصر ابن الحاجب ٦٩/٢ الإحكام ٩٨/٢ ، العدة ٩٩١/٣ ، شرح الكوكب ٤٨٣/٢ .

واحتجوا على ذلك :

بأن الظاهر من الصحابي إذا أطلق هذا اللفظ كان المراد به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه إذا أريد به سنة غيره فإنها لا تطلق ، بل تضاف الى صاحبها .

ويبين صحة ذلك : أن الناس يقولون : عليكم بالقرآن والسنة ، فلا يعقلون من ذلك إلا اتباع النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .

القول الثاني : إن ذلك لا يحمل على سنته صلى الله عليه وسلم .
وممن قال به : الكرخي والخصاص^(٢) ، وأبي زيد^(٣) ، وفخر الإسلام البزدوي^(٤) ، والسرخسي من الحنفية^(٥) ، والصيرفي والجويني من الشافعية^(٦) .

(١) انظر : الإحكام ٩٨/٢ ، العدة ٩٩٤/٣ .

(٢) أبو بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالخصاص نسبة إلى عمله بالجلس إمام الحنفية في عصره ، ومن المجتهدين في المذهب . سكن بغداد ، تفقه على أبي الحسن الكرخي . من كتبه : إحكام القرآن ، شرح مختصر الطحاوي ، شرح مختصر الكرخي ، شرح الأسماء الحسنى ، كتاب في أصول الفقه . توفي في ذي الحجة ٥٣٧٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣١٤/٤ ، الفتح المبين ٢١٤/١ .
(٣) أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الفقيه الحنفي ، من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة . أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود . من كتبه : تأسيس النظر ، وتقويم الأدلة . مات سنة ٤٣٠ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٤٨/٣ ، الفتح المبين ٢٤٨/١ .
(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي الفقيه الحنفي الأصولي ، يلقب بفخر الإسلام . له تصانيف في الفقه منها كثر الوصول إلى معرفة الأصول ، غناء الفقهاء ، وشرح الجامع الكبير والصغير . له تفسير كبير . مات سنة ٤٨٢ هـ .

انظر : الفتح المبين ٢٧٦/١ ، الأعلام ٣٢٨/٤ .
(٥) انظر : أصول السرخسي ٣٨٠/١ ، أصول الخصاص ١٩٧/٣ ، كشف الأسرار ٣٠٨-٣٠٩ .

(٦) انظر : البرهان ٦٤٩/١ ، الإحكام ٩٨/٢ .

حجتهم : إن قول الصحابي "من السنة كذا" متردد بين سنته صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين ؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عَضُّوا عليها بالنواجذ" (١). وقوله صلى الله عليه وسلم : "من سنَّ في الإسلام سنة حسنة ، فعمل بها بعده ، كتب له مثل أجر من عمل بها ... الحديث" (٢). فأثبت لغيره سنة كما أثبت ذلك لنفسه (٣).

وأجاب الجمهور على القائلين بالقول الثاني بما يلي :

١ - إن أصل السنة في اللغة الطريق الذي يمشى فيه ، وتطلق في عرف الصحابة رضي الله عنهم على طريقته صلى الله عليه وسلم ، فإذا أطلق هذا اللفظ من الصحابي فإنه ينصرف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن سنته صلى الله عليه وسلم أصل ، وسنة الخلفاء تبع لسنته ، وإسناد ما أطلقه الصحابي إلى الأصل أولى من إسناده إلى التابع (٤).

٢ - إن الخلاف في إطلاق السنة ، وهي لا تنسب إلى الخلفاء إلا مقيدة ومنسوبة إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم (٥).

ومما يدل على أن الصحابة إذا أطلقوا السنة لا يريدون بها إلا سنته صلى الله عليه وسلم مارواه البخاري في صحيحه (٦) عن سالم بن عبد الله بن

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ١٤/٥ ح ٤٦٠٧ ، والترمذي في كتاب العلم ، باب ماجاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ٤٤/٥ ح ٢٦٧٦ . وقال : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه في المقدمة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ١٦/١ ح ٤٢ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب العلم ، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة ٢٠٥٩/٤ ح ١٠١٧ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٣٨٠/١ ، فواتح الرحموت ١٦٢/٢ ، الإحكام ٩٨/٢ ، البرهان ٦٤٩/١ .

(٤) انظر : الإحكام ٩٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤ .

(٥) انظر : العدة ٩٩٧/٣ .

(٦) في كتاب الحج ، باب الجمع بين الصلاتين بعرفة ٥٩٨/٢ ح ١٥٧٩ مغلًا .

عمر (١) عن أبيه في قصته مع الحجاج (٢) حين قال له : إن كنت تريد السنة
فهجر بالصلاة يوم عرفة ، قال ابن شهاب : فقلت لسالم : أفعل ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال سالم : وهل تتبعون في ذلك ، إلا سنته ؟
وسالم أحد الفقهاء السبعة (٣).

(١) أبو عمر سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي المدني أحد الفقهاء السبعة
وكان ثبثاً عابداً فاضلاً كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت . مات سنة ١٠٦هـ على
الصحيح .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ ١/٨٨ ، الجرح والتعديل ١٢/١٨٤ ، تهذيب ٣/٤٣٦ .
أبو محمد الحجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي يعرف بابن الشاعر . قال ابن حجر
الأمير الشهير والظالم المبير ، وقع ذكره وكلامه في الصحيحين وليس بأهل أن
يروى عنه . مات سنة ٢٥٩هـ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ٨/٢٤٠ ، سير أعلام النبلاء ٤/٣٤٣ ، التقريب ص ١٥٣ .
انظر : النكت على ابن الصلاح ٢/٥٢٥ .

أمثلة تطبيقية على قول الصحابي : أمرنا بكذا، ومن السنة كذا.

(١) إشفاع الأذان وإيتار الإقامة :

عن أنس رضي الله عنه قال : "أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة" (١).

اختلف أهل الأصول والحديث في قول الصحابي : "أمرنا بكذا" - كما ذكرت سابقا - هل تقتضي هذه الصيغة الرفع؟ وبناء على هذا الاختلاف ، اختلف العلماء في مسألة إشفاع الأذان وإيتار الإقامة على قولين :

القول الأول : إن ألفاظ الأذان تثني ، وألفاظ الإقامة تفرد ، فتذكر مرة مرة إلا لفظ "قد قامت الصلاة" فإنه يكرر .

وإليه ذهب جمهور العلماء ، وجرى به العمل في الحرمين والحجاز وبلاد الشام واليمن ، وديار مصر ونواحي المغرب ، وهو قول الحسن البصري ومكحول (٢)، والزهري ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم (٣).

واستدلوا بحديث أنس السابق وقالوا : إن الظاهر من إطلاق الأمر في الحديث إنما ينصرف إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأن قول الصحابي "أمرنا بكذا ونهينا عن كذا" له حكم الرفع

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الأذان مثنى مثنى ٢٢٠/١ ح ٥٨٠ . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ٢٨٦/١ ح ٣٧٨ بدون لفظ "إلا الإقامة" .

(٢) أبو عبد الله مكحول بن أبي مسلم الهذلي الفقيه الحافظ عالم أهل الشام مولى امرأة من هذيل . قال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أفقه من مكحول . وقال ابن حجر : ثقة فقيه كثير الإرسال . توفي سنة ١١٣ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٤٥٣/٧ ، تذكرة الحفاظ ١٠٧/١ ، سير أعلام النبلاء ١٥٥/٥ ، التقريب ص ٥٤٥ .

(٣) انظر : معالم السنن ٣٣٨/١ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٧٨/٤ ، سنن الترمذي ٣٧٠/١ ، نيل الأوطار ٤١/٢ .

على المختار (١).

وقالوا أيضا : إن المقرر في أمور العبادة إنما تؤخذ عن توقيف ، فهي مما لا مجال فيها للرأي فدل ذلك على أن ذلك في حكم المرفوع (٢).

القول الثاني : إن ألفاظ الإقامة تثني كالأذان .

وإليه ذهب الحنفية (٣) ، والثوري ، وابن المبارك (٤) ، وأهل الكوفة (٥).

وأجابوا عن حديث أنس : بأنه لاحجة فيه ؛ لأنه لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل أن يكون الأمر غيره صلى الله عليه وسلم كأبي بكر أو عمر رضي الله عنهما (٦).

ورد عليهم الجمهور : بأن الظاهر أن مطلق الأمر ينصرف إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن بلالا لحق بالشام بعد موته صلى الله عليه وسلم واستخلف سعد القرظ (٧) على الأذان فلم يؤذن لأحد بعده صلى الله عليه وسلم (٨).

-
- (١) انظر : فتح الباري ٨٠/٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٧٨/٤ .
 (٢) انظر : فتح الباري ٨٠/٢ .
 (٣) انظر : شرح معاني الآثار ١٣٦/١ ، فتح القدير ٢٤٣/١ ، تبين الحقائق ٩١/١ ، بدائع الصنائع ١٤٨/١ .
 (٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم المروزي ، الإمام الحافظ شيخ الاسلام عالم زمانه . دون العلم في الأبواب والفقهاء وفي الغزو والزهد والرقائق . مات سنة ١٨١ هـ .
 (٥) انظر : تاريخ بغداد ١٥٢/١٠ ، تذكرة الحفاظ ٢٧٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨ .
 (٦) انظر : معالم السنن ٣٣٩/١ ، نيل الأوطار ٤١/٢ .
 (٧) انظر : اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٢٣١/١ ، تبين الحقائق ٩١/١ ، عمدة القاري ٢٦٣/٤ .
 (٨) سعد بن عائد أو ابن عبد الرحمن ، مولى الأنصار ، المعروف بسعد القرظ ، المؤذن بقباء ، صحابي مشهور . بقي إلى زمن الحجاج وذلك سنة ٧٤ هـ .
 انظر : الجرح والتعديل ٨٨/٤ ، التهذيب ٤١١/٣ ، التقريب ص ٢٣١ .
 (٨) انظر : فتح الباري ٨٠/٢ ، معالم السنن ٣٤٩/١ .

(٢) قراءة فاتحة الكتاب في صلاة الجنازة :

عن طلحة بن عبد الله بن عوف^(١) قال : "صليت خلف ابن عباس رضي الله عنه على جنازة ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، فقال : ليعلموا أنها سنة"^(٢).

اختلف العلماء في حكم قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ، بناء على اختلافهم في قول الصحابي "السنة كذا" هل يحمل على سنته صلى الله عليه وسلم فتكون القراءة في صلاة الجنازة سنة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فتجب قراءتها ، أم يحمل على سنة غيره من الخلفاء فلا وجوب حينئذ . واختلف العلماء في الدلالة من لفظ الحديث ، في قول ابن عباس "إنها سنة" ، بناء على اختلافهم في المفهوم من هذه الصيغة ، مما ترتب عليه اختلافهم في الحكم المستنبط من الحديث^(٣).

فجمهور العلماء من محدثين وأصوليين على أن قول الصحابي "من السنة كذا" مسند مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وبالتالي فإن قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالسنة هنا السنة الواجبة عنه صلى الله عليه وسلم لأن المراد بها ما يقابل الفريضة ، فإنه اصطلاح عرفي حادث .

وقد ذهب إلى وجوب قراءة الفاتحة : الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق^(٤).

(١) أبو عبد الله طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري المدني القاضي ، يلقب بطلحة الندى . ثقة مكثر فقيه . مات سنة ٨٩٧ .

انظر : الجرح والتعديل ٤/٤٧٢ ، التهذيب ٥/١٨ ، التقريب ص ٢٨٢ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة ١/٤٤٨ ح ١٢٧٠ .

(٣) انظر : فتح الباري ٣/٢٠٤ .

(٤) انظر : الأم ١/٢٧٠ ، مغني المحتاج ١/٣٤٠ ، كشف القناع ٢/١١٣ ، بداية المجتهد ١/٣٠٧ ، المغني ٢/٤٨٥ .

قال الترمذي : "والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم" (١).

بينما ذهب جماعة من الأحناف الى أن قول الصحابي "من السنة كذا" ليس له حكم الرفع ، وبناء عليه فان مذهبهم في هذه المسألة : أنه لا قراءة في صلاة الجنازة ، بل المشروع فيها الثناء والحمد . وأن القراءة لم تثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن ذلك قول ابن الترمذي بعد ذكره لحديث ابن عباس : "ثم إن الحديث لا يدل على فرضية القراءة ولم يصرح أنها سنة له عليه السلام ، فيحتمل أن ذلك رأيه أو رأى غيره من الصحابة ، وهم مختلفون فتعارضت آراؤهم" (٢).

وقال الطحاوي : "ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لاعلى وجه التلاوة . وقوله "أنها سنة" يحتمل أنه يريد أن الدعاء سنة" (٣).

والجواب : أن القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابتة وذلك في صحيح البخاري وهو أصح كتاب بعد كتاب الله . وقول الصحابي "أنها سنة" لا شك أنه يعنى بذلك سنته صلى الله عليه وسلم . قال الشافعي : "وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يقولون بالسنة والحق الا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٤).

(١) سنن الترمذي ١٤٢/٢ .

(٢) سنن البيهقي ٣٨/٤ - ٣٩ .

(٣) مرجع سابق ، فتح الباري ٢٠٤/٣ .

(٤) الأم ٢٧١/١ .

المبحث الثاني : زيادة الثقة

صورة المسألة :

أن يروى جماعة حديثا واحدا بإسناد واحد ومتن واحد ، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة (١) .
المراد بزيادات الثقات :

المراد بذلك الألفاظ التي يستنبط منها الأحكام الفقهية ، لأمزاده الفقهاء دون المحدثين في الأحاديث ، فإن تلك تدخل في المدرج لافي هذا .
والمراد بذلك أيضا مازاده أحد الرواة من التابعين فمن بعدهم ، وليس الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة فإنها مقبولة بلا خلاف ، وهي التي تقع في الحديث الذي اتحد مخرجه كمالك عن نافع عن عمر ، وانفرد فيه بعض الرواة بزيادة (٢) .

تنقسم زيادة الثقة إلى قسمين ، زيادة في السند ، وزيادة في المتن .
(١) الزيادة في السند :

هي اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله ، ورفعته ووقفه ، وقد سبق الكلام عليها في مبحث "تعارض الوصل والإرسال" وفي حكمه "تعارض الرفع والوقف" .

(٢) الزيادة في المتن :

وهي أن يروي أحد الرواة لفظة أو جملة في متن الحديث لا يرويها غيره ، وهذا محل البحث .

وقد اختلف العلماء من محدثين وفقهاء وأصوليين في هذه المسألة اختلافا كبيرا ، أدى إلى اختلافهم في الحكم على الحديث قبولا وردا .

(١) شرح علل الترمذي ٤٢٥/١ .

(٢) انظر : النكت على ابن الصلاح ٦٨٦/٢ ، محاسن الاصطلاح ص ١٨٥-١٨٦ ، توضيح الأفكار ١٨/٢ .

وسأعرض من الأقوال ما اختلف فيه أئمة المحدثين والأصوليين حتى يكون موضعاً للمناقشة والترجيح .

تحرير محل النزاع :

(١) أن الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند اليها فلا خلاف في قبولها^(١). وأن المقصود بالبحث هو زيادة أحد رواة التابعين فمن بعدهم .

(٢) أن الزيادة إذا كانت مخالفة ومنافية لما رواه الثقات فلا خلاف في عدم قبولها^(٢).

(٣) إذا روى الراوى الزيادة مرة وتركها أخرى وكانت في مجلسين مختلفين فهي مقبولة اتفاقاً ، لأنه لا يمنع أن يذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - الكلام في أحد المجلسين بدون زيادة وفي الآخر بها^(٣).

(٤) إذا أشكل الحال فلا يعلم هل تعدد المجلس أو اتحد فهي أولى بالقبول ، نظراً لاحتمال التعدد^(٤).

إذا محل الخلاف هو :

أن يتحد المجلس ، وينقل بعضهم الزيادة ، ويسكت بعضهم عنها ، ولا يصرح بنفيها^(٥).

(١) انظر : النكت ٦٩١/١ ، توضيح الأفكار ١٨/٢ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥-١٨٦ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ١٠٩/٣ ، مختصر ابن الحاجب ٧١/٢ ، الاحكام ١٠٨/٢ ، البحر المحيط ٣٢٩/٤ ، نهاية السؤل ٢١٧/٣ ، الكفاية ص ٥٩٧-٥٩٨ ، شرح علل الترمذى ٤٢٤/١ ، التبصرة والتذكرة ٢١١/١-٢١٣ .

(٤) انظر : تيسير التحرير ١٠٩/٣ ، فواتح الرحموت ١٧٢/٢ ، فصول البدائع ٢٤٦/٢ ، الاحكام ١١٠/٢ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣٣٠/٤ .

الآقوال في المسألة :

اختلف فيها على أربعة أقوال :

القول الأول : إن زيادة الثقة مقبولة مطلقا ، سواء كانت في اللفظ أو المعنى ، تعلق بها حكم شرعي أم لا ، غيَّرت الحكم الثابت أم لا ، أوجبت نقصا من أحكام ثبتت بخبر آخر أم لا ، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصا ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ، ولم يروها هو .

وذهب إلى هذا القول الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث ، كابن جَبَّان والحاكم ، واختاره الخطيب ، وعليه جرى النووي في مصنفاته ، وهو ظاهر تصرف مسلم في صحيحه (١).

وقد إدَّعى ابن طاهر (٢) الاتفاق على هذا القول عند أهل الحديث حيث قال : "لا خلاف نجده بين أهل الصنعة أن الزيادة من الثقة مقبولة" (٣).

وقال به جماعة من الأصوليين منهم : الغزالي (٤) ، وإمام الحرمين (٥) ، وأبو اسحاق الشيرازي (٦) ، وابن برهان ، وابن القشيري (٧) ، وهو قول

(١) انظر : الكفاية ص ٥٩٧-٥٩٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥ ، التبصرة والتذكرة

٢١١/١ ، فتح المغيث ٢٠٠/١ .

(٢) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني ، الحافظ العالم المكثّر . من مصنفاته : أطراف الكتب الستة ، وأطراف الغرائب ، والأنساب . مات سنة ٥٥٧هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢٨٧/٤ ، تذكرة الحفاظ ١٢٤٢/٤ ، الأعلام ١٧١/٦ .

(٣) التبصرة والتذكرة ٢١٢/١ .

(٤) انظر : المستصفى ١٦٨/١ .

(٥) انظر : البرهان ٦٦٣/١-٦٦٤ .

(٦) انظر : التبصرة ص ٣٢١ .

(٧) أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الإمام المفسر الأصولي . من مؤلفاته : المقامات ، والآداب . مات سنة ٥١٤هـ .

انظر : طبقات الشافعية ٢٤٩/٤ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٤/١٩ ، الأعلام ٣٤٦/٣ .

مالك وأبي الفرج (١) من أصحابه (٢).

أدلة القول الأول :

استدل القائلون بالقبول مطلقا بما يلي :

أولا : اتفاق أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره لوجب قبوله ولم يكن ترك الرواة لنقله قادحا في عدالة الراوي ولا مبطلا لحديثه ، وكذلك إذا انفرد الثقة بالزيادة (٣).

واعترض على هذا الدليل من وجوه :

- ١ - إنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان ، يكون مقبولا .
- ٢ - إن هناك فرقا بين تفرد الراوي بالحديث من أصله ، وبين تفرده بالزيادة ، لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغلط اليه ؛ لأنه لا مخالفة لهم في روايته ، بخلاف تفرده بالزيادة فإنه يخالف غيره ممن هو أتقن منه وأضبط (٤).
- ٣ - إن نسبة الوهم لراوي الزيادة أولى من الممسك عنها ، لوحدته وتفرده فوجب رده (٥).

الجواب عن هذه الاعتراضات بمايلي :

- ١ - إن المراد بقولنا "ثقة" هو العدل الضابط ، وليس كل زيادة ثقة مقبولة بل تقبل ممن يكون حافظا متقنا ، ومن ذلك قول الترمذي : "وإنما

(١) أبو الفرج عمرو بن محمد بن عمرو الليثي البغدادي الامام الفقيه المالكي الحافظ العمدة ، ألف الحاوي في مذهب مالك ، واللمع في أصول الفقه . مات سنة ٣٣١ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ص ٧٩ ، الفتح المبين ١/١٩٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٣٣١/٤ ، الوصول إلى الأصول ١٨٦/٢-١٨٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨١-٣٨٢ ، النكت على ابن الصلاح ٦٨٧/٢ .

(٣) الكفاية ص ٥٩٧-٥٩٨ .

(٤) النكت على ابن الصلاح ٦٩٠/٢-٦٩١ .

(٥) انظر : فصول البدائع ٢٤٦/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٧١/٢ ، المحصول ٦٧٧/١/٢ ، الإحكام ١٠٩/٢ .

تقبل الزيادة ممن يعتمد على حفظه " . وأما إذا كانت الزيادة من غير حافظ ولا متقن فلا يلتفت إليها (١).

٢ - إن كونه انفراد بالزيادة لا يضره لعدة احتمالات (٢):

أحدها : أن يكون الراوي حدث بالحديث في وقتين ، وذكر الزيادة في أحدهما ولم يذكرها في الآخر .

الثاني : أن يكون قد كرر الراوي الحديث ، فرواه أولاً بالزيادة فسمعه الواحد ، ثم أعاده بغيرها اقتصاراً منه على ما ذكره أولاً .

الثالث : ويجوز أن يكون ابتداءً بذكر الزيادة في أول الحديث ، ثم دخل داخل فسمع بقية الحديث ولم يسمع الزيادة فنقل ماسمعه ، فكان الأول مدركاً للحديث بتمامه .

الرابع : ربما يحضر الجماعة سماع الحديث ، فيتشغل البعض إما بنوم أو بخاطر نفس وفكر قلب في أمر آخر ، أو ربما يعرض لبعضهم أمر يوجب القيام فيضطروا إلى ترك مجلس السماع .

٣ - إن راوي الزيادة أبعد عن السهو ؛ لأن ذهول الانسان عما سمعه أكثر من توهمه ما لم يسمعه أنه سمعه (٣).

ثانياً : إن الثقة العدل يقول : سمعت وحفظت ما لم يسمعه الباقيون ، وهم يقولون ماسمعنا ولا حفظنا ، وليس ذلك تكديباً لهم ، وإنما هو إخبار عن عدم علمهم بما علمه ، والمثبت مقدم على النافي (٤).

ثالثاً : إن الخبر كالشهادة ، فإنه لو شهد شاهدان على رجل أنه أقرّ بألف ، وشهد آخرون أنه أقرّ بألف وخمسمائة ، فإنه تثبت الزيادة ، فكذلك

(١) انظر : النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦٩٠/٢ وما بعدها .

(٢) انظر : الكفاية ص ٥٩٨ .

(٣) انظر : فصول البدائع ٢٤٦/٢ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٧١/٢ ، المحصول ٦٧٩/١/٢ .

(٤) انظر : الكفاية ص ٦٠١ .

في الخبر فإن كان ذلك لا يقدح في الشهادات مع أنها تردُّ بالتهم ، فالروايات بذلك أولى (١).

القول الثاني :

لا تقبل الزيادة من الثقة إذا انفرد بها مطلقا ؛ لأنَّ ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها ، يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضا لها .
وذهب إلى هذا القول قوم من أصحاب الحديث (٢) ، ورواية عن الإمام أحمد رحمه الله (٣) ، ونقل عن معظم أصحاب أبي حنيفة كما صرح بذلك ابن برهان (٤) ، وابن الحنبلي الحنفي حيث قال (٥) : " وذهب بعض أصحاب الحديث إلى رد الزيادة مطلقا ، ونقل ذلك عن معظم أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه " . وكذا نقله التهانوي (٦) (٧) .

كما نسب هذا القول إلى أبي حنيفة كل من : الجويني (٨) ، والاسنوي (٩) ، وابن رجب (١٠) (١١) .

-
- (١) انظر : البرهان ١/٦٦٣ ، التبصرة ص ٣٢١ .
(٢) انظر : الكفاية ص ٥٩٧-٥٩٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥-١٨٦ .
(٣) انظر : التمهيد ٣/١٥٣ ، المسودة ص ٢٦٩ ، الإحكام ٢/١٠٩ .
(٤) انظر : الوصول إلى الأصول ٢/١٨٦ .
(٥) قفو الأثر ص ٦٠ .
(٦) ظفر أحمد بن لطيف العثماني التهانوي ، العلامة المحقق ، المفسر المحدث ، الفقيه الحنفي الأصولي . من مؤلفاته : "القول المتين في الإخفاء بآمين" ، و"فاتحة الكلام في القراءة خلف الامام" ، و"دلائل القرآن" . توفي سنة ١٣٩٤ هـ .
انظر : قواعد في علوم الحديث ص ٧ ، مقدمة المحقق : عبد الفتاح أبو غدة .
(٧) انظر : قواعد في علوم الحديث ص ١٢٣ .
(٨) انظر : البرهان ١/٦٦٢ .
(٩) انظر : نهاية السؤل ٣/٢١٨ .
(١٠) أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي . الإمام الحافظ المحدث الفقيه الواعظ . من كتبه شرح جامع الترمذي ، وشرح علل الترمذي ، وجامع العلوم والحكم ، وطبقات الحنابلة . مات سنة ٥٧٩٥ هـ .
انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٦٧ ، طبقات الحفاظ ص ٥٤٠ .
(١١) انظر : شرح علل الترمذي ١/٤٢٦ .

وعند النظر في كتبهم لا نجد هذا القول ، بل نجد أن المختار عندهم (١) :

أنه إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف ، كما لو نقل أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت ، فزاد آخر : " وصلى " ، فإن اختلف المجلس قبلت باتفاق وإن اتحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد ، لم تقبل . وإن لم ينته فالجمهور على القبول . خلافا لبعض المحدثين وأحمد في رواية . وإن جهل حال المجلس فهي بالقبول أولى مما إذا اتحد بذلك الشرط ، وأما إذا كانت الزيادة مخالفة فالظاهر التعارض .

وبهذا يتضح أن الحنفية لا يقبلون زيادة الثقة إذا لم تخالف إلا بشرائط .
أدلة القول الثاني :

احتج من رد رواية المنفرد بالزيادة بما يلي :
أولا : أن ضبط الراوي إنما يعرف بموافقة المعروفين بالضبط . فإذا لم يوافقوه في الرواية لم يعرف ضبطه (٢) .

الجواب : أنه لو لم يعرف ضبط الراوي إلا بموافقة ضابط آخر له ، لأدى ذلك إلى مالا نهاية ولما عرف ضبط أحد ، لأن كل راوي يحتاج إلى موافقة ضابطين له (٣) .

ثانيا : أنهما مشتركان في السماع ، فلو كانت الزيادة صحيحة لاشتركا فيها .

الجواب : أنه يجوز سماع بعض دون بعض ، ويجوز أن يشتركا في الجميع وينسى أحدهما بعضه وإذا احتمل هذا لم يجز رد الزيادة (٤) .

ثالثا : أن جماعة لو كانوا في مجلس ، فنقلوا عن صاحبه كلاما ، وانفرد واحد منهم بزيادة عن الباقيين مع كثرتهم وشدة تحفظهم وعنايتهم

(١) قفو الأثر ص ٦٠-٦٣ ، وانظر : أصول السرخسي ٢/٢٥-٢٦ ، أصول الجصاص

٣/١٧٧ ، تيسير التحرير ٣/١٠٩ ، التقرير والتحجير ٢/٢٩٣ .

(٢)، (٣) انظر : المعتمد ٢/١٣١ قواطع الأدلة ص ٨٧٤ ، التمهيد لأبي الخطاب ٣/١٥٨ .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٨١-٣٨٢ .

بما سمعوه ، لأطرح السامعون تلك الزيادة .
 الجواب : إنَّ ذلك ليس مما نحن بسبيله ؛ لأنَّ يَنَّا أنَّ الجماعة إذا تركت الزيادة ، كانت روايتها أولى من الواحد على وجه . ومن سلم قال : يجوز أن يكونوا نسوا أو سهوا كما قلنا : لو شهد ألف بمائة دينار وشهد اثنان بمائة وخمسين قبلت الزيادة ، إنَّ كانوا في موضع سمعوا اقراره (١) .
 رابعا : إنَّ ما اتفقوا عليه يقين ، والزيادة مشكوك فيها ، فلا يترك اليقين بالشك .

الجواب : إنَّنا لانسلم أنَّ الزيادة مشكوك فيها ، بل هي ثابتة على مقتضى الظاهر لأنَّه ثقة فلو لم يسمع لما ذكر . ويلزم من هذا القول ابطال ما تفرد به الراوي بخبر لم يروه الآخر (٢) .

خامسا : إنَّه قد جرت عادة الرواة بتفسير الحديث ، وادراج ذلك في جملة الخبر فلا يؤمن أن تكون هذه الزيادة من هذا الباب ، ظنها البعض من قول النبي صلى الله عليه وسلم فيرويها وليست من قوله (٣) .

الجواب : إذا أسند الراوي الزيادة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أنَّ الجميع من قوله صلى الله عليه وسلم . ولو قلنا بهذا القول في الزيادة لوجب أن نقول ذلك في كل خير ولكان ذلك طريقا في رد الأخبار أصلا (٤) .

سادسا : إذا انفرد واحد من الجماعة بزيادة ، فقد خالف إجماع أهل العصر ، فهو كالواحد إذا خالف الإجماع (٥) .

الجواب : إنَّ بينهما فرقا ، فالمعنيَّ هناك أنَّ أهل الاجتهاد أجمعوا على خطئه ، وأما هاهنا فانهم لم يقطعوا بإبطال الزيادة ، فوجب الأخذ بها .

(١) انظر : المعتمد ١٣١/٢ ، قواطع الأدلة ص ٨٧٤ ، التمهيد ١٥٨/٣ .

(٢) انظر : العدة ١٠١١/٣ ، التمهيد ١٥٨/٣ .

(٣)، (٤) انظر : التبصرة للشيرازي ص ٣٢١-٣٢٣ ، العدة ١٠١٣/٣-١٠١٤ ، التمهيد ١٦٠/٣ .

(٥) انظر : التبصرة ص ٣٢١-٣٢٣ ، العدة ١٠١١/٣-١٠١٢ .

كما أنه ماخالف ما نقلوا ، بل نقل ما نقلوا ، بل لو خالف ما نقلوا رجحنا بكثرة الرواة (١).

سابعاً : إنه لو قوم اثنان نصاب السرقة أو الشيء المثلّف بقيمة ، وقومهما آخران بأكثر من ذلك فإنه يقدم قول من قوم بالنقصان ولا تثبت الزيادة وكذلك الخبر .

الجواب : إننا لانسلم ذلك ، وإن سلمنا فقد حصل التعارض ، لأنهم قد اتفقوا على صفة المثلّف واختلفوا في قدر القيمة بالسعر القائم في السوق ، فتعارضوا في النفي والاثبات بخلاف الخبر فإن راوي الزيادة لم يعارضه قول من روى النقصان فافترقا (٢).

القول الثالث :

إنه لا يحكم على الزيادة بحكم مطرد من القبول والرد ، بل يعتبر فيها الترجيح بالقرائن فيما يتعلق بالزيادة وغيرها .

وهذا القول هو المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين : كعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن القطان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والنسائي ، والدارقطني وغيرهم (٣).

واختاره ابن حجر حيث قال : "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد بل يرجحون بالقرائن" (٤).

القول الرابع :

إنّ الزيادة إذا كانت في مجلسين مختلفين فهي مقبولة اتفاقاً ، أما إذا اتحد المجلس ولم يتصور غفلة من فيه عادة فإن الزيادة لا تقبل .

(١) انظر : التبصرة ص ٣٢١-٣٢٣ ، العدة ١٠١١/٣-١٠١٢ .

(٢) انظر : التبصرة ص ٣٢١ وما بعدها ، العدة ١٠١٤/٣ ، التمهيد ١٦٠/٣ .

(٣) انظر : النكت على ابن الصلاح ٦٨٧/٢ ، نزهة النظر ص ٣٤-٣٥ ، البحر المحيط

٣٣٦/٤ .

(٤) النكت على ابن الصلاح ٦٨٧/٢ .

وهو قول أبي الحسين البصري (١)، والرازي (٢)، وابن الحاجب (٣)،
والقرافي (٤)، والآمدي (٥).

وقال في شرح الكوكب (٦): "وهو المذهب عند الأكثر ، وذكره
بعضهم إجماعاً" . وبه قالت الحنفية كما سبق .

المناقشة والترحيج :

بعد ذكر أقوال العلماء وأدلتهم في زيادة الثقة ، لابد من مناقشة بعض
الأقوال ، وبيان الراجح منها ، ومن أهم الأقوال التي ينبغي مناقشتها القول
بقبول الزيادة مطلقا ، والقول برد الزيادة مطلقا ، لأنَّ القول الرايح إنما هو
تفصيل لبيان القرائن التي قد تفيد في كشف وهم وقع لراوي الزيادة في
الحديث (٧).

والقول الثالث هو قول وسط بين القبول والرد .
أمَّا القول بقبول الزيادة مطلقا ، فقد نُسبَ إلى جمهور الفقهاء
والمحدثين ، ولكن عند البحث والنظر نجد أنَّ هذا المذهب لم يعرف عن أئمة
الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن القطان وأحمد بن حنبل
وعلي بن المديني والبخاري وغيرهم .

وقد اعترض ابن حجر على القائلين بالقبول مطلقا حيث قال (٨):
"واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ،
ولا يتأتَّى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون

(١) انظر : المعتمد في أصول الفقه ١٢٨/٢-١٢٩ .

(٢) انظر : المحصول ٦٧٧/١/٢ وما بعدها .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٧٢-٧١/٢ .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٨١-٣٨٢ .

(٥) انظر : الإحكام ١٠٨/٢-١٠٩ .

(٦) ٥٤٣/٢ .

(٧) شرح علل الترمذي ٤٢٥/١ حاشية المحقق .

(٨) نزهة النظر ص ٣٤-٣٥ .

شاذاً ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه ، والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح " وقد سبقه إلى ذلك العلائي حيث حقق أن الذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مطرد من القبول والرد ، بل يرجحون بالقرائن (١).

وعند النظر في أقوال بعض الأئمة المتقدمين ، نجد أن قبولهم لزيادات الثقات مقيد بشروط وليس على إطلاقه من القبول والرد .

من ذلك ما ذكره الحافظ ابن رجب من موقف الامام أحمد رحمه الله من زيادة مالك لفظه " من المسلمين " حيث قال : " ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة ، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه " وقال مرة أخرى " كنت أتهيب زيادة مالك حتى وجدته من حديث العمريين " . وقال : " فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في الباب أن زيادة الثقة للفظه في حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزا في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها فلا يقبل تفرده " (٢).

وذكر كذلك عن الدارقطني أنه ذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة ، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات ، وقال في حديث زاد في إسناد رجلا وثقتان رجلا وخالفهما الثوري فلم يذكره قال : " لولا أن الثوري خالف لكان قول من زاد فيه ، لأن زيادة الثقة مقبولة " فعلق على ذلك ابن رجب بقوله : " وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه " (٣).

وأما من رد الزيادة مطلقا ، فقد رد عليهم الشافعي بقوله : " من تناقض القول قبول رواية القراءة الشاذة في القرآن ، ورد الزيادة التي ينفرد

(١) انظر : فتح المغيث ٢٠٣/١ .

(٢) شرح علل الترمذي ٤١٩/١ - ٤٢١ .

(٣) المرجع السابق .

بها بعض الرواة ، وحق القرآن أن ينقل تواتراً بخلاف الأخبار . وما كان أصله التواتر وقبل فيه زيادة الواحد ، فلأن يقبل فيما سواه الأحاد أولى^(١).

المحققين من
وكما أن الردّ مطلقاً ليس منهجاً ولا يجري على قواعد المحدثين ، الذين لا يحكمون على الزيادة - كما قلنا سابقاً - بحكم كلي من القبول والرد . بل ينظر في هذه الزيادة فإن كانت مخالفة لما رواه سائر الثقات فهي مردودة بالاتفاق ، أما إذا لم يكن هناك منافاة ومخالفة لما رواه غيره فهي مقبولة ، وأما ما يقع بين هاتين المرتبتين فيحكم عليه حسب القرائن والمرجح . كما إنّه يلزم من القول برد الزيادة ، أطراح كثير من الأحاديث التي تفرد رواتها بزيادات قد تفيد حكماً ، مما يؤدي إلى إغفال السنن وإهمالها . فمما سبق يتضح لنا أن القول الراجح - والله أعلم - أن زيادة الثقة لا يحكم عليها بحكم كلي من القبول والرد ، بل تخضع للقرائن والمرجح فتقبل في موضع دون آخر ، وهذا هو مذهب المحققين من المحدثين .
وقال الزيلعي^(٢) في نصب الراية^(٣) : "فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً ومنهم من لا يقبلها ، والصحيح التفصيل : وهو أنها تقبل في موضع دون موضع ، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً ، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة . إلى أن قال : وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط ، بل كل زيادة لها حكم يخصها" .

(١) انظر : البحر المحيط ٣٣٢/٤ .

(٢) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي الفقيه . لازم مطالعة كتب الحديث . من مؤلفاته : نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية وتخريج أحاديث الكشاف . مات سنة ٥٧٦٢ هـ .

انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ١٢٨ ، طبقات الحفاظ ص ٥٣٥ ، البدر الطالع ٤٠٢/١

(٣) ٣٣٦/١ .

كما أنَّ هذا القول هو قول وسط بين القبول والرد . وتحقيق دقيق
ينبغي أن يعرفه كلُّ طالب علم حتى لا يختلط عليه الأمر ويقع في التناقض ،
حينما يجد أنَّ المحدثين يقبلون الزيادة تارة ، ويردونها أخرى ، فإذا علم
أنهم لا يحكمون عليها بحكم كلي بل يخضعونها للقرائن ، يتضح لديه الأمر ،
ويزول التناقض بإذن الله . والله أعلم .

مسألة تطبيقية على زيادة الثقة

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين" (١).

قوله "من المسلمين" زيادة ثقة من بعض الرواة ، رواها مالك وتابعه عليها بعض الرواة مثل : عمر بن نافع (٢) ، والضحاك بن عثمان (٣) ، وغيرهم (٤).

وهذه المتابعات لمالك لا تخرج هذه اللفظة من كونها زيادة من بعض الرواة ، لأن عامة أصحاب نافع لم يذكروها (٥).

وقد طعن بعضهم في هذه الزيادة وشككوا في ثبوتها وقالوا : إنها زيادة مضطربة من غير شك من جهة الإسناد والمعنى (٦).

والصحيح أنها ثابتة في الصحيحين ، ولم يتفرد بها مالك كما ظن بعض الحفاظ ، بل تابعه عليها الكثير من الرواة ، ودعواهم بالاضطراب لا يلتفت إليها ، لأن من رواها ثقات يعتمد على حفظهم .

(١) أخرجه البخاري في أبواب صدقة الفطر ، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ٥٤٧/٢ ح ١٤٣٣ . ومسلم في كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ٦٧٧/٢ ح ٩٨٤ .

(٢) عمر بن نافع العدوي ، مولى ابن عمر . قال أحمد : هو من أوثق ولد نافع . وقال ابن حجر : ثقة من السادسة . مات في خلافة المنصور .

(٣) انظر : الجرح والتعديل ١٣٨/٦ ، التهذيب ٤٣٩/٧ ، التقريب ص ٤١٧ . أبو عثمان الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي المدني . قال ابن حجر : صدوق بهم .

انظر : طبقات ابن سعد ٤٢٢/٥ ، التقريب ص ٢٧٩ .

(٤) انظر : فتح الباري ٣/٣٦٩ ، شرح علل الترمذي ٤١٩/١ ، عمدة القاري ٣٧٣/٧

(٥) انظر : شرح علل الترمذي ٤١٩/١ .

(٦) انظر : عمدة القاري ٣٧٤/٧ .

واعترض عليها بعضهم فقال إنها ليست من باب زيادة الثقة إنما هي من باب المطلق والمقيد .

قال ابن حجر^(١) : ذكر أبو بكر الرازي الحنفي ، إن هذه الجملة ليست زيادة في الحديث وإنما هما حديثان قالهما النبي صلى الله عليه وسلم في وقتين : أحدهما بالاطلاق للعموم ، والآخر بتخصيص بعض أفرادها بالذكر وفيه نظر ، وإنما يتأتى هذا إذا كان الاختلاف من الصحابة رضي الله عنهم - الرواة للحديثين عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأما هذا الحديث فإن مخرجه واحد بترجمة واحدة فلا يتأتى ما ذكره ، والله أعلم .
الأثر الفقهي المترتب على الخلاف في قبول الزيادة :

وقد استُدل بهذه الزيادة على اشتراط الاسلام ومقتضاه أنها لا تجب على الكافر عن نفسه ، وهو أمر متفق عليه^(٢) .

ولكنهم اختلفوا في العبد الكافر هل يؤدي عنه سيده المسلم زكاة الفطر أم لا ؟

فقال مالك^(٣) ، والشافعي^(٤) ، وأحمد^(٥) : ليس على السيد في العبد الكافر زكاة . وهو قول الجمهور .

وقال عطاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحاق^(٦) : يخرج المسلم الزكاة عن عبده الكافر والمسلم على السواء .

والسبب في اختلافهم ، هو اختلافهم في الزيادة الواردة في حديث ابن عمر وهو قوله " من المسلمين " فمن قال إنها زيادة ثقة ، وزيادة الثقة تقبل

(١) النكت على ابن الصلاح ٧٠٠/٢ .

(٢) فتح الباري ٣٧٠/٣ .

(٣) انظر : المنتقى ١٨٧/٢ ، بداية المجتهد ٣٧٦/١ .

(٤) انظر : الأم ٦٣/٢ .

(٥) انظر : المغني ٥٦/٣ .

(٦) انظر : المغني ٥٦/٣ ، فتح القدير ٢٨٨/٢ ، شرح تبين الحقائق ٣٠٧/١ ، فتح

الباري ٣٧٠/٣ .

إن كانت ممن يعتمد على حفظه ، فإنه عمل بهذه الزيادة (من المسلمين) فيخرج بذلك العبد الكافر وغيره من الكفار ممن تجب على المسلم أن يؤدي زكاتهم .

ومن رفض هذه الزيادة وطعن فيها ، لم يشترط الإسلام بل احتج بالأحاديث العامة التي لم ترد فيها هذه الزيادة .

ولكل فريق أدلته الأخرى التي استدلت بها في المسألة ، لاداعي لبحثها لأن الغرض عرض المسألة حديثاً وليس فقهاً ، وبيان أثر الخلاف في هذه المسائل في الأحكام ومدى تطبيقها . والله أعلم .

الباب الثاني

صفة من تقبل روايته ومن ترد

وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

وفيه فصلان :

الفصل الأول : عدالة الراوي وكيفية ثبوتها .

الفصل الثاني : الجرح والتعديل .

الفصل الأول

عدالة الراوي وكيفية ثبوتها

وفيه مباحث :

المبحث الأول : العدالة .

المبحث الثاني : التعديل على الإبهام .

المبحث الثالث : إنكار الأصل لرواية الفرع .

المبحث الرابع : رواية المبتدع .

مدخل :

إنَّ من مظاهر اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث : البحث في عدالة الراوي وكيفية ثبوتها ومايتفرع عن ذلك من مسائل . وقد اشترط المحدثون في الحديث الصحيح شروطاً منها شرطان أساسيان : العدالة والضبط . ولهذين الشرطين أوصاف وشرائط لابد من تحققها مجتمعة حتى يكون الراوي ثقة محتجا بروايته .

وسأتعرض في هذا الفصل إن شاء الله إلى تعريف العدالة عند المحدثين والأصوليين ، كما سأحدث عن شروط العدالة الخمسة التي اشترطها العلماء في العدل .

كما إنه قد تفرع عن مجموع الشروط الخمسة المكونة لصفة العدالة ، مسائل اختلفت فيها آراء العلماء من محدثين وأصوليين ، وكان لاختلافهم فيها أكبر الأثر في الحكم على الرواة توثيقاً وتضعيفاً ، ومن ذلك : التعديل على الإبهام ، ورواية الثقة عن رجل سمّاه ، فهل يعتبر ذلك تعديلاً للراوي أم لا ؟

كما إن من المسائل المتعلقة بعدالة الراوي : إذا روى العدل عن ثقة حديثاً فسئل المروي عنه فنفاه ، وهو مايعبر عنها بإنكار الأصل رواية الفرع . فهل يقبل قول الأصل ؟ وهل يؤثر ذلك النفي في عدالة الفرع الراوي ؟

وهل لهذه المسألة أثر في قبول الأحاديث أو ردها ؟

هذا ماسأتناوله بالتفصيل مع ذكر الأقوال والأدلة والمناقشة .

كما سأعرض لرواية المبتدع ، هل بدعته لها أثر في قبول روايته أو ردها ؟ وهل قبل العلماء رواية المبتدع أو ردها ؟ وماهو المنهج العلمي في قبول روايات المبتدعة ؟

إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بروايات المبتدعة التي سأتناولها بالبحث ، راجية من الله العون والتوفيق .

المبحث الأول : العدالة

العدالة فى اللغة :

مصدر عَدَلَ بالضم ، يقال عَدَلَ فلان عدالة وعُدُولَه فهو عدل : أى رضا ومقنع فى الشهادة . والعدل من الناس : المرضي قوله وحكمه .
وأما العدل الذى هو ضد الجور ، فهو مصدر قولك عدل فى الأمر فهو عادل ، وتعديل الشيء تقويمه . وعدل الحكم : أقامه . وعدل الرجل زكاه . والعدلة والعدلة : المزكون (١).

العدالة فى القرآن وأقوال السلف :

قال تعالى : {وأشهدوا ذوى عدل منكم} (٢) ، وقال فى موضع آخر : {ممن ترضون من الشهداء} (٣).

فنستنبط من هاتين الآيتين : أن الشهود المرضيين هم العدول ، وبالتالي يمكن تفسير العدل بالرضا . وهذا مايساعد عليه التعريف اللغوى للعدالة . كما أننا نجد أن الصحابة قد استعملوا هذا اللفظ بهذا المعنى ، فقد روى الخطيب عن كريب (٤) مولى ابن عباس ، أن عمر بن الخطاب قال لعبد الرحمن بن عوف "أنت عندنا العدل ارضا فماذا سمعت؟" (٥)

وأخرج البخارى فى صحيحه عن أبى العالية عن ابن عباس قال : شهد عندهم رجال مرضيون ، وأرضاهم عندى عمر (٦).

(١) انظر : لسان العرب ٢٨٣٨/٥ ، مختار الصحاح ص ٣١١ مادة (عدل) .

(٢) سورة الطلاق : آية ٢

(٣) سورة البقرة : آية ٢٨٢

(٤) أبو رشدين كريب بن أبى مسلم الهاشمى العباسى مولى ابن عباس الامام الحجة . وثقه ابن معين والنسائى وقال ابن سعد : كان ثقة حسن الحديث ، مات سنة ٨٩٨
انظر : طبقات ابن سعد ٢٩٣/٥ ، الجرح والتعديل ١٦٨/٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٧٩/٤ .

(٥) الكفاية ص ١٤٦ .

(٦) صحيح البخارى ٢١١/١ ح ٥٥٦ .

وكذلك نجد أن التابعين قد استعملوا هذا اللفظ أيضا :

أخرج الترمذى فى سننه قال : حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومى^(١) قال : حدثنا سفيان عن الزهرى عن عبد الله^(٢) والحسن^(٣) ابنى محمد بن على - قال الزهرى - وكان أرضاهما الحسن بن محمد^(٤) .

وسئل مجاهد^(٥) عن تفسير قوله تعالى : {ممن ترضون من الشهداء} قال : عدلان حران مسلمان^(٦) .

وجاء عن هشام بن عروة^(٧) : حدثني العدل الرضا الأمين على ماغيب عليه يحيى بن سعيد .

فمما سبق من الأمثلة يتضح لنا أن السلف الصالح كانوا يستعملون كلمة الرضا فى معنى العدالة . فالعدل هو المرضى فى قوله وفعله ، وهذا مايساعد عليه التعريف اللغوى للعدالة أيضا .

-
- (١) أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن بن حسان المخزومى ، وثقه النسائى وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن حجر : ثقة من صغار العاشرة . مات سنة ٢٤٩هـ . انظر : الجرح والتعديل ٤/٤٢ ، الثقات لابن حبان ٨/٢٧٠ ، التهذيب ٤/٤٩ ، التقريب ص ٢٣٨ .
- (٢) أبو هاشم عبد الله بن محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى ، ابن الحنفية ، وثقه العجلى والنسائى وابن حجر . مات سنة ٩٩هـ . انظر : الثقات لابن حبان ٧/٢ ، التهذيب ٦/١٤ ، التقريب ص ٣٢١ .
- (٣) أبو محمد الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى المدنى . قال ابن حجر : ثقة فقيه ، يقال انه أول من تكلم فى الارزاء . مات سنة ١٠٠هـ . انظر : الجرح والتعديل ٣/٣٥ ، التهذيب ٢/٢٧٦ ، التقريب ص ١٦٤ .
- (٤) سنن الترمذى ٣/٧٨ .
- (٥) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومى ، الامام شيخ القراء والمفسرين ، عرض القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات . مات سنة ١٠٢هـ . انظر : طبقات ابن سعد ٥/٤٦٦ ، تذكرة الحفاظ ١/٩٢ ، طبقات الحفاظ ص ٤٢ .
- (٦) السنن الكبرى ١٠/١٦٣ .
- (٧) أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، الامام الثقة ، الحافظ الحجة ، شيخ الاسلام . مات سنة ١٤٦هـ . انظر : تاريخ بغداد ١٤/٣٧ ، تذكرة الحفاظ ١/١٤٤ ، سير أعلام النبلاء ٦/٣٤ ، طبقات الحفاظ ص ٦٩ .

ولكن الرضا أمر نسبي يتفاوت من انسان لآخر ، ومن جيل الى جيل فالمرضى من الصحابة ليس كالمرضى من التابعين ، والمرضى فى التابعين ليس كالمرضى فى اتباع التابعين . وهكذا على مر الأزمان يختلف الرضا من زمان الى آخر ، لذلك كان لابد للعلماء أن يضعوا ضابطا للعدالة وأن يرسموا الحد الأدنى للرضا بحيث لو خرج الانسان عن هذا الحد لم يكن مرضيا ، وبالتالي لم يكن عدلا^(١).

ولذلك وضع العلماء من محدثين وأصوليين مصطلحات لتعريف العدالة وبينوا فيها شروط العدالة التى يجب أن تتوفر فى الراوى حتى يصبح عدلا مرضيا . وفيما يلى سأذكر تعريف العدالة عند المحدثين والأصوليين .

العدالة عند المحدثين :

فسر أكثر المحدثين العدل بأن يكون :

مسلم ، عاقلا ، بالغاً ، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة^(٢) .

واعترض على هذا التعريف بأمرين :

(١) أنه اشترط فى العدل أن يكون عاقلا بالغاً ، مع أنه بالامكان دمج الشرطين معا فيقال فى التعريف : أن يكون مسلما مكلفا ، اذ المكلف هو البالغ العاقل ، لأن التعريف يجب أن يصفان عن الاسهاب^(٣) .

(٢) ادراج الشرط الأخير وهو - السلامة من خوارم المروءة - فى الشروط المتفق عليها ، وذلك لأن خوارم المروءة تختلف من بلد لآخر ، والمروءة يرجع فى معرفتها الى العرف ، والأمور العرفية قلما تضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان^(٤) .

والجواب : أن العدالة لاتتم عند كل من شرطها وهم أكثر العلماء بدون هذا الشرط ، بل من لم يشترط مزيدا على الاسلام ، لم يشترط ثبوت

(١) انظر : النقد عند المحدثين ص ٢٦٣-٢٦٤ .

(٢) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٥٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٨ ، تدريب الراوى ٣٠٠/١ ، توضيح الأفكار ١١٧/٢-١١٨ .

(٣) النقد عند المحدثين ص ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) انظر : فتح المغيث ٢٩١/١ .

العدالة ظاهرا بل اكتفوا بعدم ثبوت ماينافى العدالة ، فمن ظهر منه ماينافى العدالة لم يقبلوا روايته^(١).
العدالة عند الأصوليين :

اتفق أكثر الأصوليين على أن العدالة هي :
ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة جميعا ، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه^(٢).

واعترض على التعريف بما يلي :
(١) قولهم "ملكة" والخلاف في اشتراطها مشهور بين الأصوليين ، وذلك لأن الملكة هيئة راسخة في النفس لاتزول أصلا ، وبعض الناس أصبح عدلا بسبب علاج النفس ومجاهدتها دون فعل الأمور المخلّة بالعدالة^(٣).

(٢) تعريف "المروءة" موضع اختلاف بينهم ، فكيف تفسر العدالة بما هو مختلف فيه ، والتعريفات لابد أن تكون جامعة مانعة^(٤).
العدالة عند الحنفية :

اظهار الاسلام مع السلامة من فسق ظاهر^(٥).
وهذا التعريف قاصر لعدة أمور^(٦) :
(١) أن عدالة الراوى لاتعرف الا باختبار أحواله وتتبع أفعاله ، فلا بد من خبرة بباطنه وبحث عن سيرته وسريته .

-
- (١) انظر : التقييد والايضاح ص ١٣٦-١٣٧ ، فتح المغيث ١/١٩٠-٢٩١ .
(٢) انظر : المستصفى ١/١٥٧ ، المحصول ٢/١٥٧ ، نهاية السؤل ٣/١٣١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٦٣ .
(٣) انظر : مذكرة أصول الفقه للشنقيطى ص ١١٣ .
(٤) انظر : النقد عند المحدثين ص ٢٦٠-٢٦١ .
(٥) انظر : المستصفى ١/١٥٧ ، البحر المحيط ٤/٢٧٣ ، التبصرة في أصول الفقه ص ٣٣٧ ، احكام الفصول ص ٣٦٢ .
(٦) انظر : الكفاية ص ١٤١ وما بعدها .

(٢) ماثبت عن الصحابة - رضى الله عنهم - أنهم ما قبلوا خبر أحد من الرواة الا بعد اختبار حاله والعلم بسداده ، واستقامة مذهبه وصلاح طرائقه .

(٣) ماثبت عنهم أيضا أنهم ردوا أخبار رويت لهم ورواتها ظاهروا الاسلام ، ولم ينكر عليهم أحد ، فدل ذلك على أنه مذهب لجميعهم .
فلذلك نقول : ان العدالة شىء زائد على ظهور الاسلام ، يحصل بتتبع الأفعال واختبار الأحوال .

شروط العدالة :

اشترط العلماء فى العدل أن يكون متصفا بخمس صفات وهى :

أولا : الاسلام :

فلاتقبل رواية الكافر من يهودى أو نصرانى أو غيرهما اجماعا .
قال الرازى : "الكافر الذى لا يكون من أهل القبلة ، أجمعت الأمة على أنه لاتقبل روايته ، سواء علم من دينه المبالغة فى الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم" (١).

وقد قيد الرازى هنا الكافر بالذى لا يكون من أهل القبلة ، والصحيح أن الكافر عموما لاتقبل روايته ، سواء كان كافر أصلى أو كان مسلما ثم كفر ببدعة أو غيرها . وذلك لأن الرواية منصب شريف ، فسلب منه خسته ولأن عداوته وخصومته للمسلمين فى الدين ، قد تحمله على الكيد لهم ، والتليس عليهم فى دينهم وادخال ما ليس منه فيه (٢).

ولأن الله تعالى يقول : {ياأيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ...} وأعظم الفسق الكفر ، فاذا كان خير المسلم الفاسق مردودا مع صحة اعتقاده فخير الكافر بذلك أولى (٣).

(١) المحصول ٥٦٧/٢/١ .

(٢) انظر : المستصفى ٥٦٧/٢/١ .

(٣) الكفاية ص ١٣٥ .

ثانيا : البلوغ .

فلاتقبل رواية الصبي غير المميز بالاجماع . أما اذا تحمل في صغره وأدى ماسمعه بعد بلوغه وكان ضابطا لما سمعه ، فلاخلاف في قبول روايته لاجماع الصحابة رضى الله عنهم على قبول رواية ابن عباس وابن الزبير والنعمان بن بشير^(١) وغيرهم من أحداث الصحابة من غير فرق بين ما تحملوه في حالة الصغر وبعد البلوغ^(٢).

والوجه في رد رواية الصبي غير المميز :

قوله صلى الله عليه وسلم : "رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل"^(٣).

وبما أن الصبي مرفوع عنه القلم وغير مكلف ، فلاوازع له عن الكذب لعلمه أنه غير مكلف فلاتحصل الثقة بقوله.

وللاجماع على عدم قبول رواية الفاسق لاحتمال كذبه مع أنه يخاف الله ، فكان خبر الصبي أولى أن لايقبل^(٤).

(١) أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأمير العالم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن صاحبه . سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعد من الصحابة الصبيان باتفاق . قتل سنة أربع وستين .

انظر : الطبقات الكبرى ٥٣/٦ ، أسد الغابة ٢٢/٥ ، سير أعلام النبلاء ٤١١/٣ .

(٢) انظر : الاحكام للآمدى ٧١/٢ ، نهاية السؤل ١١٩/٣ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الحدود ، باب في المجنون يسرق ٥٥٨/٤ ح ٤٣٩٨ ،

والنسائي في الطلاق ، باب من لايقع طلاقه من الأزواج ١٥٦/٦ ح ٣٤٣٢ ، وابن

ماجه في الطلاق ، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ٦٥٧/١ ح ٢٠٤١ .

(٤) انظر : المستصفى ١٥٦/١ ، الاحكام للآمدى ٧١/٢ .

ولإجماع الصحابة على عدم الرجوع إلى الصبيان مع أن فيهم من كان يطلع على أحوال النبوة ورجعوا إلى النساء وسألوهن من وراء حجاب (١).
ثالثا : العقل .

اشتراط العقل لا بد منه في حال التحمل كما هو في حال الأداء .
فلا تقبل رواية المجنون بإجماع العلماء . وهو أولى بالرد من الصبي ؛ لأنه فاقد شرط الضبط ؛ ولأنه لا وازع له يمنع من الكذب لأنه غير مكلف ومرفوع عنه القلم (٢).

قال الشوكاني : "لأعرف خلافا في عدم قبول رواية المجنون في حال جنونه ، أما لو سمع في حال جنونه ثم أفاق فلا يصح ذلك ؛ لأنه وقت الجنون غير ضابط" (٣).

رابعا : السلامة من أسباب الفسق .

الفسق : هو ارتكاب كبيرة أو الإصرار على الصغيرة (٤).

فلا تقبل رواية الفاسق ؛ لأنه لا عدالة له ، لقوله تعالى : {يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ...} فأمر بالتثبت عند خبر الفاسق ، والآية عامة في كل فاسق .

قال القاضي أبو يعلى : "كل من أتى بكبيرة فهو فاسق حتى يتوب ، وكل من أتى بصغيرة ليس بفاسق . ومن تتابعت منه الصغائر وكثرت ، رد خبره وشهادته" (٥).

وقد حكى مسلم في صحيحه عن أهل العلم رد خبر الفاسق (٦) ، فالفاسق ليس عدلا ولا في معناه ، فلا تقبل روايته ؛ لأنه لم يبال من ارتكاب

(١) إرشاد الفحول ص ٥٠ .

(٢) انظر : تدريب الراوي ٣٠٠/١ ، توضيح الأفكار ١١٥/٢ ، شرح الكوكب ٣٧٩/٢ .

(٣) إرشاد الفحول ص ٥٠ .

(٤) فتح المغيث ٢٧٠/١ .

(٥) العدة ٩٢٥/٣ .

(٦) انظر : مقدمة صحيح مسلم ٩/١ .

المحظورات مع اعتقاده حرمتها ، فالظاهر أنه لا يبالي من الكذب مع اعتقاده حرمة (١).

فالعدل لابد أن يكون مبتعدا عن الكبائر ، وألا يصر على صغيرة ؛ لأن الصغيرة تصير كبيرة بالإصرار ؛ ولأن الفاسق المرتكب للكبيرة والمصر على الصغيرة ليس عدلا وإن كان صدوقا في روايته ، بل يعد ذلك جرحا في عدالته والعدل لا يكون مجروحا (٢).

خامسا : السلامة من خوارم المروءة .

المروءة : هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات (٣).

وقد اشترط العلماء هذا الشرط لعدة اعتبارات وهي (٤) :

(١) إن مرتكب خوارم المروءة لا يجنب الكذب غالبا ، فلا يوثق بقوله ولا يظن صدقه في روايته .

(٢) إن هذه الفعال تدفع الناس إلى الاستخفاف بصاحبها والسخرية به ، مما يؤدي ذلك إلى الاستخفاف بالشرع وتعاليمه .

(٣) إن هذه الفعال قد تحمله على التساهل في الرواية مما قد يؤدي إلى الخلل أو تحمله على التكسب بذلك الحديث بعرض الدنيا فيقع في الكذب .

(٤) إن ذلك قد يقود إلى سوء الظن به في مصاحبته الأردال وأهل المجون أو مجاراتهم في تصرفاتهم أو التشبه بهم ، ولو كان سالما في نفسه .

(١) انظر : أصول السرخسي ٣٤٦/١ .

(٢) انظر : المجروحين لابن حبان ٧٩/١ .

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص ٢٨ .

(٤) انظر : خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة (مقال في مجلة البحث العلمي ، العدد الخامس ص ٧٤) .

لكل تلك الاعتبارات اعتبر المحدثون السلامة من خوارم المروءة من شروط العدالة وذلك لأن الراوى للسنة متحملا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبلغا عنه ، فلزمه أن يكون أهلا لهذه المسؤولية التى من مظاهرها الأسوة الحسنة فى الفعال والأقوال .

ومن الأمور التى عدها العلماء من خوارم المروءة مايلي (١):

(١) أخذ الأجرة على الرواية والتحديث .

(٢) كثرة الكلام .

(٣) التيه والعجب .

(٤) العمل للسلطان .

(٥) العرافة .

(٦) شرب النبيذ .

وسأتعرض للنوع الأول - أخذ الأجرة على التحديث - بالتفصيل ، لأنه قد حصل فيه خلاف ، وسأعرض موقف المحدثين منه ومدى أثره فى جرح عدالة الرواة ورد رواياتهم .

أخذ الأجرة على التحديث :

اختلف العلماء فى أخذ الأجرة على التحديث على رأيين ، لأن العدل

يجب عليه أن يتنزه عن خوارم المروءة .

الرأى الأول : لا يجوز للمحدث أن يأخذ أجرا على تحديثه .

وممن ذهب الى هذا الرأى :

(١) المرجع السابق .

حماد بن سلمة ، واسحاق بن راهويه ، وسليمان بن حرب (١) ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حاتم الرازي ، وشعبة (٢) .

حجتهم : أن الذي يأخذ الأجر يقضى به الأمر الى محبة استمرار ذلك فيكذب ، لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية عثر على تزيده وادعائه مالم يسمع لأجل ماكان يعطى . وتزييها للراوى عن سوء الظن به . ولذلك لايجوز أخذ الأجرة على التحديث (٣) .

الرأى الثانى : يجوز أخذ الأجرة على التحديث .

وممن ذهب الى هذا الرأى : أبو نعيم الفضل بن دكين (٤) ، وعلى بن عبد العزيز المكي (٥) ، ويعقوب بن ابراهيم (٦) (٧) ، وهشام بن عمار

(١) أبو أيوب سليمان بن حرب بن بجيل الواشحي الأزدي البصري ، الامام الثقة الحافظ ، شيخ الاسلام ، قاضى مكة ، قال أبو حاتم : امام من الأئمة ، كان لايدلس ويتكلم فى الرجال وفى الفقه . مات سنة ٢٢٤هـ .
انظر : وفيات الأعيان ٤١٨/٢ ، تذكرة الحفاظ ٣٩٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣٠/١٠ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٥ ، فتح المغيث ٣٢٠/١ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٢٤١ ، فتح المغيث ٣٢١/١ ، توضيح الأفكار ٢٥٢/٢ .

(٤) أبو نعيم الفضل بن دكين - ودكين لقب واسمه عمرو - بن حماد بن زهير التيمى الطلحى القرشى مولا هم الكوفى الحافظ الثبت ، شيخ الاسلام . كان يحفظ حديث الثورى حفظا جيدا . مات سنة ٢١٩هـ .

(٥) انظر : تاريخ بغداد ٣٤٦/١٢ ، تذكرة الحفاظ ٣٧٢/١ ، سير أعلام النبلاء ١٤٢/١٠
أبو الحسن على بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور البغوى الامام الحافظ الصدوق ، شيخ الحرم ومصنف المسند . مات سنة ٢٨٦هـ .

انظر : الجرح والتعديل ١٩٦/٦ ، تذكرة الحفاظ ٦٢٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٣ .

(٦) أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن كثير بن زيد العبدى القيسى الدورق . الامام الحافظ الحجة رحل وجمع وصنف المسند . وثقه النسائى وغيره . مات سنة ٢٥٢هـ .

(٧) انظر : تاريخ بغداد ٢٧٧/١٤ ، سير أعلام النبلاء ١٤١/١٢ ، طبقات الحفاظ ص ٢٢٤
انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٥ ، فتح المغيث ٣٢٢/١-٣٢٣ .

السلمي^(١) خطيب دمشق ومقرؤها ومحدثها .
 قال صالح جزرة^(٢) : كان يأخذ الدراهم على الرواية . وقال
 الفرهياني^(٣) : كان يأخذ على كل ورقتين درهما ويشارط^(٤) ، والحارث بن
 محمد بن أبي أسامة^(٥) صاحب المسند ، قال الذهبي : كان حافظا عارفا
 بالحديث تكلم فيه بلا حجة . قال الدارقطني : وقد اختلف فيه ، وهو عندي
 صدوق ، ولينه بعض البغاددة لكونه يأخذ على الرواية^(٦)
 حجتهم :

* إن المحدث قد يكون فقيرا وله عيال تجب عليه مؤنتهم ، وانقطاعه
 للحديث يؤدي إلى ترك الكسب لهم^(٧) .

* إن ذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه ، لما في صحيح
 البخاري : "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن أحق ما أخذتم

-
- (١) أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي ، الإمام الحافظ
 العلامة المقرئ عالم أهل الشام . وثقه ابن معين والعجلي . مات سنة ٢٤٥ هـ .
 انظر : تذكرة الحفاظ ٤٥١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٠/١١ ، طبقات الحفاظ ص ٢٠٠
- (٢) أبو علي صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي مولا هم البغدادي الإمام
 الحافظ الكبير الحجة ، محدث المشرق ، الملقب جزرة ، نزيل بخارى . قال الذهبي :
 جمع وصنف وبرع في هذا الشأن . مات سنة ٢٩٣ هـ .
- (٣) انظر : تاريخ بغداد ٣٢٢/٩ ، تذكرة الحفاظ ٦٤١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤ .
 أبو محمد عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني ويقال : الفرهاذاني . الإمام الحافظ
 الثقة الناقد ، أحد علماء العجم . قال ابن عدّي : كان رفيق النسائي ، ذا بصر
 بالرجال ، ومن الأثبات . توفي سنة ثيف وثلاث مائة .
- (٤) انظر : تذكرة الحفاظ ٧١٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٤٦/١٤ ، طبقات الحفاظ ص ٣١١
 ميزان الاعتدال ٣٠٣/٤ .
- (٥) أبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي ، الحافظ الصدوق
 العالم ، مسند العراق ، صاحب المسند المشهور . مات سنة ٢٨٢ هـ .
- (٦) انظر : تاريخ بغداد ٢١٨/٨ ، تذكرة الحفاظ ٦١٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٣
 ميزان الاعتدال ٤٤٢/٤ .
- (٧) انظر : فتح المغيبات ٣٢٦/١ .

عليه أجرا كتاب الله" (١).

والقول الراجح في المسألة : إنه لا بد من التفريق بين من يكون له مايمون نفسه وأهله وبين من لا يكون له ذلك ، فإذا كان المحدث ميسور ولا يحتاج إلى أخذ الأجرة ، فعليه أن يحدث بغير أجر ، كما كان السلف الصالح يعملون فهم يحدثون حسبة ويعدونه قرية ، وكانوا يأترون في ذلك : يا ابن آدم علم مجانا كما علمت مجانا .

أما من كان لا يجد مايعيش منه وكان منقطعا للتحديث فلا حرج عليه أن يأخذ الأجر على ذلك ، كما اضطر بعض الحفاظ الثقات إلى ذلك لأجل ظروفهم المعيشية ، فقد أفتى أبو اسحاق الشيرازي أبا الحسين بن النقور (٢) بجواز أخذ الأجرة على التحديث ، لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعون من الكسب لعياله (٣).

كما إن العبرة صدق الراوي وثقته ومكانته ، لأننا لو نظرنا إلى موقف العلماء من هذه القضية عمليا فإنه غير واضح لأننا نجدهم يروون عن أخذ على التحديث أجرا ، فالإمام أحمد ممن يقول بالمنع مطلقا ، ثم هو يحدث عن أبي نعيم الفضل بن دكين أحاديث كثيرة ، كما إننا لا نجد محدثا أجمعوا على رد روايته من أجل هذا المطعن وحده دون أن يكون هناك طعون أخرى أساسية في تضعيفه أو رد روايته (٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب ، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم ٢١٦٦/٥

ح ٥٤٠٥ .

(٢) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور البغدادي البزار

الشيخ الجليل ، الصدوق ، مسند العراق . كان صحيح السماع ، متحريرا في

الرواية . مات سنة ٤٧٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣٨١/٤ ، سير أعلام النبلاء ٣٧٢/١٨ .

(٣) انظر : فتح المغيث ٣٢٦/١ ، خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة ص ٧٧ .

(٤) انظر : خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة ص ٧٧-٧٨ .

وليس هذا تناقضا بين منهجهم القولي والعملي : فإنه لا تعارض بين ما اشترطوا وبين حقيقة اعتبارهم لصلاحية هذا الشرط ؛ وذلك لأن إسقاط العدالة عن راو من الرواة لفعله خارما من خوارم المروءة إنما يكون عندما يصبح ذلك الراوي مطبوعا على فعل ذلك ، معروفا بالتساهل به كأن يأخذ على التحديث أجرا بلا حاجة ماسة إلى ذلك ، أو يترتب على أخذه للأجر تزيده في الحديث وادعائه ما لم يسمع . أما من كان على خلاف ذلك وانضم على ذلك ضبطه وحفظه ، فلا يصلح أن يكون ذلك الفعل مذهباً للعدالة مسقطاً لها (١).

قال الخطيب البغدادي : والذي عندنا في هذا الباب ، رد خبر فاعلي المباحات إلى العالم والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه ، فإن غلب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع على فعل ذلك والتساهل به مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته بل يرى إعظام ذلك وتحريمه ، والتتره عنه قبل خبره ، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته (٢).

فنستنتج من كلام الخطيب أن خاتم المروءة لا يكون مؤثرا وحده ، إنما إذا اقترن بالتهمة وغلب على الظن عدم صدقه ، كان مؤثرا في قبول الخبر أو رده ، فلم يكن شرطا مستقلا بذاته تسقط به العدالة . والله أعلم .

(١) انظر : أسباب اختلاف المحدثين ٨١/١ .

(٢) الكفاية ص ١٨٢-١٨٣ .

المبحث الثاني : التعديل على الإبهام

بعد ذكر شروط العدالة بين المحدثين الأصوليين ، وبيان بعض المواضع التي اختلف فيها الفريقان ، أنتقل إلى بعض المسائل المتعلقة بصفة العدالة ، والتي حصل فيها اختلاف بين المحدثين والأصوليين ، ومن ذلك التعديل على الإبهام بدون تسمية المعدل وإطلاق الرجل العدل الرواية عن رجل سماه من غير تعرض له بجرح أو تعديل ، والخلاف في هاتين المسألتين متشابه ودقيق ، حتى إننا لنجد أن بعض كتب المصطلح والأصول جمع الكلام فيهما في مسألة واحدة ولم يفرق بين المسألتين واعتبرهما مسألة واحدة . وبعضها فرقت بينهما ، وجعل لكل مسألة حكمها المستقل بها وذكر الأقوال في كل مسألة .

والفرق بين المسألتين واضح لمن تدبر فيهما وعرف أوجه الشبه والاختلاف ، فهما متشابهتان من ناحية أن كلاهما من رواية العدل عن راوي هل يعتبر تعديل له أو لا؟ ويفترقان في أن المسألة الأولى لم يسم فيها الراوي بل أطلق العدل تعديله فقال : حدثني الثقة . بدون ذكر اسمه . والثانية : يسمى فيها العدل الرجل باسمه ، كقوله "حدثني محمد أو عبد الله" ولكن دون أن يتعرض له بجرح أو تعديل . ويطلق على هاتين المسألتين التعديل ضمنا وهو أن يتضمن قول العدل أو روايته تعديلا للراوي دون التصريح بذلك ، فهل يعتبر هذا التعديل ضمنا أم لا؟

المسألة الأولى :

التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل

صورة المسألة : أن يقول العالم أو العدل كمالك أو الزهري : حدثني الثقة أو من لأتهمه ، أو رجل عدل بدون أن يسميه .
اختلف المحدثون والأصوليون في هذه المسألة ، هل يكتفى بذلك في التوثيق أم لا ؟ على أربعة أقوال ، تتلخص في قولين رئيسين ، ظهر فيها الخلاف بين الفريقين :

القول الأول :

إن التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل لا يكفي مطلقا .
وهو قول جمهور المحدثين ، وممن صرح بذلك من أئمة الحديث :
الخطيب البغدادي ، وابن الصلاح ، والعلائي ، والطبري^(١) ، وابن حجر ،
والسيوطي ، وابن الملقن^(٢)^(٣) .
وصححه : النووي والعراقي والسخاوي^(٤) .
واختاره من الأصوليين :

(١) الحسين بن محمد بن عبد الله ، شرف الدين الطبري الإمام المشهور . من علماء الحديث والتفسير والبيان . من كتبه : "البيان في المعاني والبيان" ، و"الخلاصة في معرفة الحديث" ، و"شرح الكشاف" . مات سنة ٥٧٤٣ هـ .

انظر : البدر الطالع ٢٢٩/١ ، الأعلام ٢٥٦/٢ .
(٢) أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي الشافعي المعروف بابن الملقن الإمام الفقيه الحافظ ذو التصانيف الكثيرة . برع في الفقه والحديث وصنف فيها الكثير ومنها : شرح البخاري ، وشرح العمدة ، والمقنع في علوم الحديث . مات سنة ٨٠٤ هـ .

انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٦٩ ، طبقات الحفاظ ص ٥٤٢ ، البدر الطالع ٥٠٨/١ .
(٣) انظر : الكفاية ص ١٥٤-١٥٥ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٤ ، جامع التحصيل ص ٩٤ الخلاصة ص ٨٧ ، نزهة النظر ص ٤٩ ، تدريب الراوي ٣١١/١ ، المقنع في علوم الحديث ١٧٥/١ .

(٤) انظر : تقريب النواوي ٣١٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٣١٤/١ ، فتح المغيث ٢٨٩/١ .

الشافعي ، وابن الصباغ ، والصيرفي (١) ، والماوردي ، والرويانى (٢) ،
والقفال الشاشي (٣) ، والشيرازي .

وصححه : الزركشي وابن السمعاني والشوكاني (٤) .

وعده الجويني من صور المرسلات وقطع برده (٥) .

حجتهم :

(١) إنه قد يكون ثقة عنده ، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح
عنده فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف (٦) .

(٢) إن اضراجه عن تسميته مريب ، ويوقع في القلوب فيه ترددا (٧) .

(٣) لا يقبل قياسا على الشهادة ، فإنه إذا شهد فرع على أصل وقال :

أشهدني شاهد أصل ، أشهد بعدالته وثقته ، أنه يشهد بكذا ، ولم

يصفه ، لم يقبله الحاكم حتى يسميه ، فإن سماه وعلم عدالته عمل

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي المعروف بالصيرفي ، الإمام الجليل
الأصولي . يقال إنه أعلم خلق الله بالأصول بعد الشافعي . من كتبه : البيان في
دلائل الأعلام على أصول الأحكام ، والإجماع وشرح رسالة الشافعي . مات سنة
٨٣٣٠ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٦٩/٢ ، الفتح المبين ١٩١/١ .
(٢) أبو بكر محمد بن هارون الرويانى صاحب المسند المشهور الحافظ الإمام الثقة . قال
الذهبي : وثقه أبو يعلى الخليلي وذكر أن له تصانيف في الفقه . مات سنة ٨٣٠٧ .
انظر : تذكرة الحفاظ ٧٥٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٠٧/١٤ ، طبقات الحفاظ
ص ٣١٩ .

(٣) أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير ، الإمام العلامة
الفقيه الأصولي إمام وقته ، وصاحب التصانيف . من مؤلفاته : شرح الرسالة
للشافعي ، دلائل النبوة ومحاسن الشريعة ، وتفسير كبير . مات سنة ٨٣٦٥ .
انظر : وفيات الأعيان ٢٠٠/٤ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٣/١٣٦ ، الفتح المبين ٢١٢/١
(٤) انظر : البحر المحيط ٢٩١/٤ ، قواطع الأدلة ص ٧٠٠ ، التبصرة ص ٣٣٩ ، شرح
الكوكب ٤٣٧/٢ ، إرشاد الفحول ص ٦٧ .

(٥) انظر : البرهان ٦٣٥-٦٣٦ .

(٦) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٤ ، فتح المغيث ٢٨٨/١ .

(٧) المرجع السابق .

بشهادته ، وإن جهل حاله استزكاه (١).

وقد قال الخطيب : "إذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه ، ثم روى عن من لم يسمه ، فإنه يكون مزكياً له ، غير أننا لانعمل على تزكيته ، لجواز أن نعرفه ، إذا ذكره بخلاف العدالة" (٢).

القول الثاني :

أنه يكفي في التعديل مطلقاً .

وهذا القول نقله ابن الصباغ في العدة عن أبي حنيفة (٣) ، وهو رواية عن أحمد (٤) ، وصرح به الزدوي ، والكمال بن الهمام ، وبه قالت الحنفية (٥) ، والقاضي أبو يعلى (٦) ، وشيخ الإسلام ابن تيمية (٧).

حجتهم :

بأنه كالمُرسل ، فالمرسل لو لم يحتج بالمحذوف لما حذفه ، فكأنه عدله بل هو في هذه المسألة أولى بالقبول لتصريحه فيها بالتعديل (٨). قال التهانوي (٩) : إذا كان الراوي القائل : حدثني الثقة ، ثقة فالذي ينبغي أن يكون مذهبنا قبول مثل هذا التعديل في حق من هو في القرون

(١) انظر : فتح المغيث ٢٨٨/١ ، التبصرة ص ٣٣٩ .

(٢) الكفاية ص ١٥٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٩١/٤ ، فتح المغيث ٢٩٢/١ ، شرح الكوكب ٤٣٧/٢ .

(٤) انظر : العدة لأبي يعلى ٩٠٦/٣ .

(٥) انظر : تيسير التحرير ١٠٦/٣ ، كشف الأسرار ٦/٣ .

(٦) انظر : العدة ٩٠٦/٣ .

(٧) انظر : المسودة ص ٢٣١ .

(٨) انظر : كشف الأسرار ٦/٣ ، تيسير التحرير ١٠٦/٣ .

(٩) قواعد في علوم الحديث ص ٢١٥ .

الثلاثة ؛ لأن المجهول منها حجة عندنا ، فالمجهول بصيغة التعديل أولى بالقبول ، وأما في غيرها فلا .

وقال ابن الحنبلي الحنفى (١) : والذي ينبغي أن يكون مذهبنا قبوله وإن أبهم بغير لفظ التعديل ولكن بمثل الشرط الذي اعتبرناه في المرسل .
المناقشة وال ترجيح :

بعد النظر في الأقوال السابقة والأدلة ، نجد أن القائلين بأن التعديل على الإبهام مقبول ويعد تعديلا للراوي ، قد قال به من يحتج بالمرسل ، فقبولهم للمرسل مع الجهل بعدالته ، يقتضي أن قبول المجهول المعدل أولى وجمهور المحدثين ومحققى الأصوليين على خلاف هذا ؛ لأن العدالة لا بد فيها من معرفة ظاهرة وباطنة بحال الراوي ، وتعديله على الإبهام لا يجزىء لأنه ربما لو سماه لكان ممن جرحه غيره بجرح قادح ، لم يطلع عليه ، وذلك لاختلاف الناس في الجرح والتعديل اجتهدا واطلاعا ، فلا تحصل الثقة بالخبر إلا بتسمية الراوي والنظر في حاله والبحث عنه (٢).

كما إن من قبله من باب قبول المرسل ، لا يسلم له ذلك ؛ لأن المرسل ضعيف ولا يحتج به عند أئمة الحديث والمحققين من أهل النظر ، وبالتالي لا يحتج بالمبهم لأنه في حكم المجهول ، والمجهول لا يقبل عند المحدثين - كما سبق بيانه - ولا تثبت الأحكام الشرعية بأحاديث في روايتها مجاهيل أو مبهمين وذلك ليس جرحا في الثقة أو رفضا لخبره بل زيادة تثبت واحتياط في قبول الأخبار التي تنبني عليها الأحكام الشرعية ، والله أعلم .

(١) قفو الأثر ص ٨٥ .

(٢) انظر : جامع التحصيل ص ٩٤ .

المسألة الثانية :

رواية الثقة عن راو سماه ، هل تعتبر تعديلا له
صورة المسألة : كقولهم : فلان عدل روى عنه مالك أو الزهري ، أو
هو من رجال الموطأ أو من رجال الصحيحين .
وقد اختلف المحدثون والأصوليون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :
القول الأول :

إن رواية العدل عن راو سماه ، ليس تعديلا له .
وقال بهذا أكثر علماء الحديث وغيرهم ، وصححه ابن الصلاح
والنووي والعراقي وابن الملحق (١) .
واختاره من الأصوليين : ابن مفلح (٢) في أصوله ، والشيرازي
والباجي وابن السمعاني ، وابن النجار (٣) ، والصنعاني (٤) (٥) .

-
- (١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ ، تقريب النواوي ٣١٤/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٢٠/١ ، المقنع في علوم الحديث ١٧٦/١ .
- (٢) أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح المقدسي الصالح الراميني ، الفقيه الحنبلي الأصولي النظار .
أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل . من مصنفاته : شرح على المقنع ، الفروع ، وكتاب في أصول الفقه والآداب الشرعية . مات سنة ٦٣٧ هـ .
انظر : الفتح المبين ١٨٣/٢ ، الأعلام ١٠٧/٧ .
- (٣) أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار الفقيه الأصولي . انتهت إليه الرياسة في مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل . من مصنفاته : "منتهى الارادات" وهو عمدة المتأخرين في المذهب ، "الكوكب المنير" في أصول الفقه . توفي في صفر سنة ٩٧٢ هـ .
- (٤) انظر : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤٤٠ ، الأعلام للزركلي ٦/٦ .
أبو ابراهيم محمد بن اسماعيل بن صلاح الحسيني الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأخير . مجتهد أصيب بمحن كثيرة من الجلاء والعوام . له نحو مائة مؤلف . من كتبه : توضيح الأفكار في المصطلح ، وسبل السلام شرح بلوغ المرام وغيرها . توفي بصنعاء سنة ١١٨٢ هـ .
- (٥) انظر : البدر الطالع ١٣٣/٢ ، الأعلام ٣٨/٦ .
انظر : شرح الكوكب ٤٣٤/٢ ، القواطع ص ٨١٧ ، إحكام الفصول ص ٣٧٢ ، إجابة السائل ص ١١٦ .

حجتهم :

- (١) إنه يجوز أن يروي عن غير عدل ، فلم تتضمن روايته عنه تعديلا ولاخبرا عن صدقه ، بل يروي عنه لأغراض يقصدها .
كما إذا شهد شاهد فرع على شاهد أصل لا يكون مجرد أدائه الشهادة على شهادته تعديلا منه له بالاتفاق ، وكذا إذا أشهد الحاكم على نفسه رجلا بما ثبت عنده لا يكون تعديلا له على الأصح (١).
(٢) إن المتتبع لروايات الثقات يجد أنهم يروون عن الضعفاء والمتروكين . ومن ذلك مارواه الخطيب البغدادي بسنده إلى شعبة بن الحجاج أنه قال : "لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين" (٢). وهذا دليل على أنه يروى عن الثقة وغيره .
وروى عن الشعبي أنه قال : "حدثنا الحارث وأشهد بالله أنه كان كاذبا" (٣).

وقال الإمام يحيى بن القطان : "إن لم أرو إلا عمن أَرْضَى ، مارويت عن خمسة أو نحو ذلك" (٤).
وقد يكون لهؤلاء الثقات أغراض في كتابتهم الحديث عن الضعفاء ، يذكرها ابن رجب بقوله (٥) : "وللأئمة في ذلك غرض ظاهر : وهو أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه ، والمنفرد به عدل أو مجروح" . فالأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفة حتى لا تقلب عليهم فيبدل راو مكان الآخر ، فقد كان يحيى ابن معين يكتب صحيفة معمر عن أبان (٦) عن أنس ، ويعلم أنها

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ ، فتح المغيث ٣١٤/١ .

(٢) انظر : الكفاية ص ١٥٠-١٥٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) شرح علل الترمذي ٧٩/١-٨٠ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) أبو يزيد أبان بن يزيد العطار البصري . الإمام الحافظ الثقة ، من كبار علماء الحديث . وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما . قال أحمد بن حنبل : كان ثبتا في كل مشايخه . لم يعرف تاريخ وفاته .

انظر : طبقات ابن سعد ٢٨٤/٧ ، تذكرة الحفاظ ٢٠١/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٣١/٧ .

موضوعه ، وعندما سأله الإمام أحمد عن ذلك قال : "يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعه ، حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا ، ويرويها عن معمر بن ثابت عن أنس ، فأقول له كذبت ، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت" (١).

القول الثاني :

إن رواية العدل عن الراوي المصرح باسمه تعديل مطلقا .
وقال به بعض أهل الحديث (٢)، ورواية عن الإمام أحمد (٣)، وحكي عن الحنفية (٤). واختاره القاضي أبو يعلى وأبو الخطاب (٥).
حجتهم :

إن الظاهر من حال العدل أن لا يروي إلا عن عدل ، إذ لو علم فيه جرحا لذكره ، لئلا يكون غاشا في الدين (٦).
ورده الخطيب البغدادي بقوله : "هذا باطل ؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته ، فلا تكون روايته عنه تعديلا ، ولا خيرا عن صدقه ، بل يروى عنه لأغراض يقصدها كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رويوا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية ، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية ، وبفساد الآراء والمذاهب" (٧).

-
- (١) انظر : تدريب الراوي ٣١٤/١ .
(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ .
(٣) انظر : شرح علل الترمذي ٨٠/١ .
والمنصوص عن أحمد خلاف هذا ، وسيأتي في القول الثالث .
(٤) انظر : شرح علل الترمذي ٨٠/١ ، شرح الكوكب ٤٣٤/٢ - ٤٣٧ ، المسودة ص ٢٤٦ .
(٥) انظر : العدة لأبي يعلى ٩٣٤/٣ ، التمهيد ١٢٩/٣ .
(٦) انظر : التبصرة والتذكرة ٣٢٠/١ - ٣٢١ ، فتح المغيث ٢٩٢/١ .
(٧) الكفاية ص ١٥٠ .

وكذا خطؤه أبو بكر الصيرفي فقال : "لأن الرواية تعريف - أي مطلق تعريف - يزول جهالة العين بها بشرطه ، والعدالة بالخبرة ، والرواية لاتدل على الخبر" (١).

القول الثالث :

إنه إن كان ذلك العدل الذي روى عنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته تعديلا ، وإلا فلا .

وهذا هو المختار عند الأصوليين : كالجويني ، والآمدي ، وابن الحاجب ، والزركشي ، والغزالي ، والرازي ، وابن قدامة ، وابن الهمام (٢).

وذهب إليه جمع من المحدثين ، وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم ، والحاكم في مستدركه ، ونحوه قول الشافعي رحمه الله فيما يتقوى به المرسل : أن يكون المرسل إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه (٣).

وهو قول الإمام أحمد وطائفة من محققي أصحابه ، وأصحاب الشافعي . قال ابن رجب : "والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له ، ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل . وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي" (٤).

(١) فتح المغيث ٢٩٢/١ .

(٢) انظر : البرهان ٦٢٣/١ ، الاحكام ٨٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٦٦/٢ ، البحر المحيط ٢٩٠/٤ ، المستصفى ١٦٣/١ ، المحصول ٥٨٩/١/٢ ، الروضة ص ١١٨ ، تيسير التحرير ٥٦/٣ .

(٣) انظر : فتح المغيث ٢٩٢/١ .

(٤) شرح علل الترمذي ٨٠/١ - ٨١ .

حجتهم :

إن العادة جارية بالرواية عمن لو سئل عن عدالته لتوقف فيها ، ولا يلزم من روايته عنه - مع عدم معرفته بعدالته - أن يكون ملبسا مدلسا في الدين كما قيل ؛ لأنه إنما يكون كذلك أن لو أوجبت روايته عنه على الغير العمل بها وليس كذلك (١).

المناقشة والترجيح :

بعد عرض الأقوال السابقة في المسألة ، ودليل كل فريق ، يتضح لنا أن القول بتعديل من روى عنه العدل وسماه مطلقا ، غير مسلم ؛ وذلك لأن العدل لم يصرح بتوثيقه بل اكتفى بالرواية عنه دون أن يتعرض له بجرح أو تعديل ، وهذا لا يكفي في تعديل الراوى ؛ لأن العدالة لا بد فيها من التنصيص بعدالته ، أو بالاستفاضة حتى تشتهر عدالته فلا يحتاج بعد ذلك إلى السؤال عن حاله ، كمالك والشافعي وأبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، والأوزاعي ، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم كثير .

أما كون رواية العدل عنه ليس تعديلا له ؛ فلأنه قد يروى عنه لغرض يقصده ، أو لسبب دعاه إلى ذلك كما وضعنا سابقا ؛ ولأن كثيرا من الثقات رووا عن الضعفاء .

قال ابن رجب : "إن رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه ، فإن كثيرا من الثقات رووا عن الضعفاء ، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما" (٢). وقال السخاوي : "وأما سفيان الثوري فكان يترخص مع سعة علمه وشدة ورعه ، ويروي عن الضعفاء . حتى قال فيه صاحبه شعبة : لا تحملوا عن الثوري ، إلا عن من تعرفون فإنه لا يبالي عمن حمل" (٣).

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٨٩/٢ .

(٢) شرح علل الترمذي ٧٩/١ .

(٣) فتح المغيث ٢٩٣/١ .

أما القائلون بأن من عرف عنه أنه لا يروي إلا عن عدل كانت روايته
تعديلا له، وإلا فلا ، فإن هذا الإطلاق على سبيل الغالب من روايات هؤلاء
الأئمة الذين قيل فيهم "إن أحدهم لا يروي إلا عن ثقة" ولا يعني ذلك أن
أحدهم لم يرو عن الضعفاء بالفعل ، بل وجد من روى منهم عن الضعفاء ،
وهذا يجرح هذا الإطلاق عنهم .

ومما يدل على ذلك مايلي :

* إنهم عدوا من الأئمة الذين لا يروي كل منهم إلا عن ثقة ، شعبة
بن الحجاج ، وهذا بناء على تشدد شعبة في الرواية وتعنته في الرجال ،
ولكن عند التتبع نجد أن ذلك ليس كليا ، بل هو على الأكثر الأغلب
لا يحدث إلا عن ثقة ، وقد أسند إليه الخطيب قوله (١) : "لو لم أحدثكم إلا
عن ثقة لم أحدثكم عن ثلاثين" وقد علق السخاوي على قوله فقال (٢) : "وفي
ذلك اعتراف منه بأنه يروي عن الثقة وغيره ، فينظر . وعلى كل حال فهو
لا يروي عن متروك ولا من أجمع على ضعفه" .

كما أن من التزم أن لا يروي إلا عن ثقة عنده وليس ثقة عند غيره ،
وهذا الذي قالوه : "فلان لا يروي إلا عن ثقة" إنما هو في مقام زيادة التمتين
والتوثيق لمن قيل فيه ، أو تمتين وتوثيق شيخه ، وليس مقولا على سبيل
التتبع والاستقراء التام لشيخه ، فذاك متعذر (٣) .

ومن الشواهد على ذلك أيضا : قولهم في مالك لا يروي إلا عن ثقة ،
ومع ذلك روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري (٤) . وفي ذلك قال

(١) الكفاية ص ١٥٠-١٥٤ .

(٢) فتح المغيث ٢٩٣/١ .

(٣) انظر : قواعد في علوم الحديث ص ٢١٦ ، تعليق أبو غدة .

(٤) أبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق . ضعيف الحديث وكان يرى الإرجاء مع
تعبد وخشوع . قال النسائي والدارقطني : متروك . وقال أحمد : ضربت على
حديثه . مات سنة ١٢٦ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٢٥٢/٧ ، الجرح والتعديل ٥٩/٦ ، تهذيب التهذيب

٣٣٥/٦ ، التقريب ص ٣٦١ .

يحيى بن معين : "كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم بن أبي المخارق" (١).

وكذا شيوخ أحمد ، قال عنهم الحافظ الهيثمي (٢) في ترجمة (ثابت ابن الوليد بن عبد الله) (٣) روى عنه أحمد ، وشيوخه ثقات (٤).

وهذا أغلبي لاكلي ، فقد روى أحمد عن ضعفاء أمثال : عامر بن صالح (٥) ، وعلي بن مجاهد (٦) الكابلي وغيرهما من المتروكين والمتهمين بالكذب.

ففي ترجمة عامر : قال أبو داود : سمعت يحيى بن معين يقول : جُنَّ أحمد يحدث عن عامر بن صالح (٧).

- (١) تهذيب التهذيب ٣٠٤/٩ ، ٧/١٠ - ٩ .
- (٢) أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان بن عمر الهيثمي ، رفيق الحافظ أبي الفضل العراقي . من مؤلفاته : زوائد الحلية ، وزوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين ، وزوائد أحمد على الكتب الستة . مات في رمضان سنة ٨٠٧ هـ . انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٧٢ ، طبقات الحفاظ ص ٥٤٥ .
- (٣) ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع ، ذكره ابن عدي في الكامل ولكن ماغمره بكلمة ، وقال فيه أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ . انظر : الجرح والتعديل ٤٥٨/٢ ، الثقات لابن حبان ١٥٨/٨ ، ميزان الاعتدال ٣٦٩/١ ، لسان الميزان ٧٩/٢ .
- (٤) في مجمع الزوائد ٨٠/١ .
- (٥) أبو الحارث عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي المدني . وثقه أحمد بن حنبل وقال : ثقة لم يكن صاحب كذب . وقال ابن حجر متروك الحديث ، أفرط ابن معين فكذبه وكان عالماً بالأخبار . مات سنة ١٩٠ هـ . انظر : تاريخ بغداد ٢٣٤/١٢ ، طبقات ابن سعد ٥٣٥/٥ ، تهذيب التهذيب ٦٢/٥ التقریب ص ٢٨٧ .
- (٦) أبو مجاهد علي بن مجاهد بن مسلم بن رفيع الرازي ، يعرف بابن الكابلي . قال ابن حجر : متروك ، ليس في شيوخ أحمد أضعف منه . مات سنة ٢٨٠ هـ . انظر : تاريخ بغداد ١٠٦/١٢ ، تهذيب التهذيب ٣٣٠/٧ ، الجرح والتعديل ٢٠٥/٦ التقریب ص ٤٠٥ .
- (٧) ميزان الاعتدال ٦٠/٢ .

وجاء في ترجمة الكابلي : "متروك ، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه" (١).

وكذا قيل في شيوخ الإمام أبي حنيفة أنهم ثقات ، وهذا أيضا ليس على الإطلاق فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي (٢)، وقد ثبت عنه أنه قال مارأيت أكذب منه (٣).

ومن ذلك ما ذكره ابن حجر في توثيق الواقدي (٤) : وقد تعصب مغلطي (٥) للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم أكثر عددا وأشد اتقانا وأقوى معرفة به من الأولين ، ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه ، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ، ولا يقال فكيف روى عنه لأننا نقول : رواية العدل ليس بمجرد ما توثيقا ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال : مارأيت أكذب منه (٦).

من كل ما تقدم يتضح لنا أن هذا القول ليس على إطلاقه ؛ لأنه قد وجد من الأئمة الثقات من يروي عن الضعفاء ، وبالتالي لا يسلم لنا هذا القول والذي سبقه .

بينما نجد أن القول الأول أقوى حجة ، وأحوط وأسلم وزيادة تثبت في قبول الأخبار . والله أعلم .

- (١) في تقريب التهذيب ص ٤٠٥ رقم ٤٧٩٠ .
- (٢) أبو عبد الله جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي أحد علماء الشيعة . قال ابن حجر : ضعيف رافضي . مات سنة ١٢٧ هـ .
- (٣) انظر : الجرح والتعديل ٤٩٧/٢ ، ميزان الاعتدال ٣٧٩/١ ، التقريب ص ١٣٧ . ميزان الاعتدال ٣٨٠/١ .
- (٤) أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي مولا هم المدني الحافظ البحر رأس في المغازي والسير . قال ابن حجر : متروك مع سعة علمه . مات سنة ٢٠٧ هـ . انظر : طبقات ابن سعد ٤٢٥/٥ ، تذكرة الحفاظ ٣٤٨/١ ، التقريب ص ٤٩٨ .
- (٥) علاء الدين مغلطي بن قليج بن عبد الله الحنفي الإمام الحافظ ، وليّ تدريس الحديث بالظاهرية بعد ابن سيد الناس وله ما أخذ على المحدثين وأهل اللغة . من مصنفاته : "شرح البخاري" و"شرح ابن ماجه" ولم يكمل "أوهام التهذيب" وغيرها . مات في شعبان سنة ٧٦٢ هـ .
- (٦) انظر : ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٦٥ ، طبقات الحفاظ ص ٥٣٨ . فتح الباري ١١٣/٩ .

المبحث الثالث : إنكار الأصل رواية الفرع

صورة المسألة : أن يروي ثقة عن ثقة حديثاً ثم ينفي المروي عنه
ماروى عنه فهل يقبل قوله أم لا ؟
محل النزاع :

هناك صورتان في المسألة ، اختلف العلماء فيهما وهي :
الصورة الأولى : اتفق المحدثون (١) والأصوليون (٢) على أنه إذا روى
الثقة حديثاً ونفاه المروي عنه نفياً جازماً وصرح برده بأن قال : مارويته أو
كذب عليّ .. الخ فإنه يرد ذلك الحديث فقط ولا يكون هذا الإنكار جرحاً في
الراوي يبطل العمل بجميع مروياته .
الأدلة على ذلك (٣) :

- (١) إنه تعارض الجزمان والجاحد هو الأصل فوجب رد حديث فرعه ذلك .
- (٢) إن جزم الفرع بكون الأصل حدثه يستلزم تكذيب الأصل في دعواه
أنه كذب عليه وليس قبول أحدهما بأولى من الآخر فتساقطا . وبهذا
يرد الحديث ، ولا يقبل ، إلا :
- ١ - إذا عاد وحدث به الأصل .
- ٢ - أو حدثه فرع آخر ثقة غير الأول ولم ينكره فهو مقبول (٤) .
- ٣ - أو قال رويته إلا أنني لم أحدثه به ، فهذا لا يمنع من الاحتجاج
بصححة الخبر من جهة المروي عنه لامن جهة الراوي ؛ لأن روايته من

(١) انظر : الكفاية ص ٢٢٠-٢٢١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٣ ، نزهة النظر ص ٦١ ،
فتح الباري ٣٢٦/٢ ، تدريب الراوي ٣٣٤/١ وما بعدها ، فتح المغيث ٣١٥/١ .

(٢) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٧١/٢ ، الآمدي ١٠٦/٢ ، المحصول
٦٠٤/١/٢ ، فصول البدائع ٢٤٦/٢ ، تيسير التحرير ١٠٧/٣ ، كشف الأسرار
٥٩/٣ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٢٢٠-٢٢١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٣ ، فتح الباري ٣٢٦/٢ .

(٤) تدريب الراوي ٣٣٤/١ ، فتح المغيث ٣١٥/١ .

جهة الراوي تبطل ماتقدم (١).

٤ - أو أنكر لفظة زائدة فيه ولم ينكر لفظ الحديث بالجملة فلا خلاف في وجوب العمل به (٢).

وقد نقل الاتفاق في هذه الصورة من المحدثين ابن حجر في الفتح (٣) حيث قال : " وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده " . اهـ .

وقال في النزعة (٤) : " وإن جحد مرويه جزماً ردّ أو احتمالاً قبل في الأصح " .

ومن الأصوليين (٥) الشيخ سراج الدين الهندي (٦) ، والشيخ قوام الدين الكاكي (٧) . إلا أنه عند التحقيق نجد أن من الأصوليين من يحكي الخلاف في هذه الصورة (٨) .

(١) انظر : إحكام الفصول ص ٣٤٦ ، نشر البنود على مراقي السعود ٣٥/٢ ، توضيح الأفكار ٣٤٨/١ .

(٢) البحر المحيط ٣٢٦/٤ .

(٣) فتح الباري ٣٢٦/٢ .

(٤) نزعة النظر ص ٦١ .

(٥) انظر : تيسير التحرير ١٠٧/٣ ، شرح الكوكب ٥٣٧/٢ .

(٦) أبو حفص عمر بن اسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي الملقب بسراج الدين ، الفقيه الحنفي الأصولي ، من كبار الأحناف ، له كتب منها : التوشيح شرح الهداية ، والغرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة ، والشامل وغيرها . مات سنة ٥٧٧٣ .

انظر : الأعلام ٤٢/٥ ، الفتح المبين ١٩٥/٢ .

(٧) محمد بن محمد بن أحمد السنجاري ، الملقب بقوام الدين الكاكي الفقيه الحنفي الأصولي . من مؤلفاته : معراج الدراية شرح الهداية ، وعيون المذهب جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة في الفقه ، جامع الأسرار شرح المنار في الأصول . توفي بالقاهرة سنة ٥٧٤٩ .

انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١٦٣/٢ ، الأعلام ٣٦/٧ .

(٨) مثل السرخسي ٣/٢ ، واليزدوي ٦٠/٣ ، والدبوسي ونقله عنه ابن الهمام في تيسير التحرير ١٠٧/٣ .

بل نقل المحلي^(١) في شرحه لجمع الجوامع^(٢): "أن المختار وفاقا للسمعاني أنه لا يسقط المروي"، لأن عدالة كل واحد منهما متيقنة وكذبه مشكوكاً فيه واليقين لا يزول بالشك فتساقطاً فيقبل الخبر^(٣). ولاحتمال نسيان الأصل له بعد روايته^(٤).

وذهب أبو الحسين بن القطان^(٥) إلى القبول كما حكاه السخاوي^(٦)، والزركشي^(٧)، وقال: إنه رآه في كتاب له.

وذهب بعض الأصوليين إلى الترجيح كإمام الحرمين^(٨)، واختاره ابن الوزير في تنقيح الأنظار^(٩).

وعند النظر في هذه الآراء نجد أن اختيار ابن السبكي وابن السمعاني وغيرهم القبول لاوجه له وذلك للعلم بكذب أحدهما ولامعين له، وهذا قادح في قبول الحديث^(١٠).

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي، شافعي المذهب ويلقب بجلال الدين وهو أصولي متكلم نحوي منطقي مفسر. من مؤلفاته: شرح جمع الجوامع في الأصول، وشرح المنهاج في الفقه، ومناسك الحج، وتفسير القرآن. مات سنة ٥٨٦٤.

انظر: الفتح المبين ٤٠/٣، الأعلام ٣٣٣/٥.

(٢) ١٣٧/٢ وما بعدها، انظر: قواطع الأدلة ص ٧٢٧.

(٣) انظر: توضيح الأفكار ٢٤٦/٢، نقلا عن التاج السبكي.

(٤) جمع الجوامع ١٣٧/٢.

(٥) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بابن القطان، الفقيه الشافعي الأصولي، من كبار أئمة الشافعية المجتهدين في المذهب. صنف في أصول الفقه وفروعه. مات سنة ٥٣٥٩.

انظر: تاريخ بغداد ٣٦٥/٤، وفيات الأعيان ٧٠/١، سير أعلام النبلاء ١٥٩/١٦، الفتح المبين ٢٠٩/١.

(٦) انظر: فتح المغيث ٣١٦/١.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٢٢/٤.

(٨) انظر: البرهان ٦٥٥/١.

(٩) انظر: توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار ٢٤٦/٢.

(١٠) تيسير التحرير ١٠٧/٣.

وقولهم : اليقين لا يزول بالشك ، هذا فيما إذا كان كذب أحدهما مشكوكاً فيه أما وكذب أحدهما متيقن فلا ، ولا يقدح ذلك في عدالتهم لليقين بعدالة كل منهما ووقوع الشك بزوالها فلا يترك اليقين بالشك .
ثم إن ابن السمعاني جَوَّز ذلك فقط كما في القواطع^(١) ، وبالتالي تابعه ابن السبكي ولكن لا يعرف عن أحد قبوله^(٢) .

ولا يسلم قول من قال بالترجيح في هذه الصورة .
وذهب فريق آخر من المحدثين والأصوليين إلى أنه لا يسقط الحديث بل يقبل مطلقاً؛ لأن قوله مارويته أصلاً يعارضه قول الراوي أنه سمعه منه وكل منهما ثقة ويجوز أن يكون المروي عنه رواه ثم نسيه ؛ لأن كل إنسان عرضة للنسيان والسهو ، وقد يثق الإنسان بذاكرته ويطمئن إلى أنه فعل الشيء جازماً لذلك أو إلى أنه لم يفعله مؤكداً لجزمه وهو في الحالين ساه ناس .

وبالتالي لا تسقط رواية الراوي وهو مثبت والمثبت مقدم على النافي^(٣) .

الجواب : إن نسيان الأصل غير نادر بل هو الظاهر لكن الأصل مدعي كذب الفرع ولا شك أن هذا لا يجمع صدقه ، ونسيان ماسمع وإن كان غير نادر لكن تيقن أنه ماسمع لمسموعه بعيد جداً فقد أورد هذا التأكيد ريبية قوية ولا حجة بعد هذه الريبية^(٤) .

وقولهم : إن المثبت مقدم على النافي قاعدة صحيحة لكنها غير مطردة هنا ؛ لأن النافي هنا نفى ما يتعلق به من أمر يقرب من المحصور بمقتضى الغالب فاقترض أن يرجح النافي^(٥) .

(١) القواطع ص ٧٢٧، ٧٢٨ .

(٢) نهاية السؤل ١٥٨/٣ ، حاشية المحقق .

(٣) الباعث الحثيث ص ٨٧ ، وانظر : كشف الأسرار ٣ / ٦٠ - ٦١ .

(٤) فواتح الرحموت ١٧٠/٢ .

(٥) محاسن الاصطلاح ص ٢٣٣ .

وعلى كل فالصورة الأولى وهي جزم الأصل بتكذيب الفرع يرد فيها الحديث وهذا إما متفق عليه، أو مذهب الجمهور من المحدثين والأصوليين ولا خلاف فيها يعتد به. وحكاية السرخسي وغيره من وجود الخلاف مجرد حكاية وهذا لا يقدح في الاتفاق المذكور ، والله أعلم .
الصورة الثانية :

إذا قال المروي لأعرفه أو لأذكره أو غير ذلك من الألفاظ التي فيها ما يقتضي نسيانه . ويلاحظ هنا أنه لم يجزم برده .
فهل قوله هذا يوجب رد الرواية ، اختلف العلماء في ذلك على قولين (١) :

القول الأول :

أن الحديث حجة ويجب العمل به ، ولا يضر إنكار الأصل له .
وهو مذهب جمهور المحدثين ، وصححه الخطيب وابن الصلاح وابن حجر (٢) .

وجمهور الأصوليين وبه قال الآمدي ، والزرکشي ، وابن السمعاني من الشافعية ونسبه ابن الحاجب إلى الأكثر من العلماء ، وبه قال أبو يعلى ، وابن قدامة ، وابن النجار من الحنابلة (٣) .
الأدلة :

استدلوا على مذهبهم بما يلي :

(أ) المروي عنه بصدد السهو والنسيان ، والراوي عنه ثقة جازم بالرواية فلا يرد بالاحتمال روايته (٤) .

(١) انظر : الكفاية ص ٢٢١ ، ابن الصلاح ص ٢٣٣ ، الإلماع ص ١١٣ ، نزهة النظر

ص ٦١ ، تدريب الراوي ٣٣٤/١ ، فتح المغيث ٣١٧/١ ، توضيح الأفكار ٢٤٧/٢ .

(٢) انظر : ابن الصلاح ص ٢٣٣ ، فتح الباري ٣٢٦/٢ ، تدريب الراوي ٣٣٤/١ .

(٣) انظر : الإحكام ١٠٦/٢ ، البحر المحيط ٣٢٣/٤ ، القواطع ص ٧٢٧ ، مختصر ابن

الحاجب ٧١/٢ ، العدة لأبي يعلى ٩٥٩/٣ ، روضة الناظر ص ١٢٢ ، شرح الكوكب

٥٣٧-٥٣٨ .

(٤) انظر : ابن الصلاح ص ٢٣٣ .

فالرجل قد يحدث بالحديث وينسى أنه حدث به وهذا غير قاطع على تكذيب من روى عنه^(١)، فيحمل قوله لا أعرفه أو لم أحدث به على النسيان وهذا أولى من تكذيب الثقة .

واعترض على هذا الدليل :

بأنه إن كان الراوي معرضا للسهو والنسيان ، فالفرع أيضا كذلك فينبغي أن يسقطا ، فالنسيان جائز عليهما جميعا فلم جعلت المروي عنه أولى بالنسيان من الراوي^(٢).

والجواب عنه :

بأن الراوي ليس بناف وقوعه بل غير ذاك ، والفرع جازم مثبت مقدم عليه^(٣).

(ب) أن الراوي عن الشيخ ثقة ضابط لروايته فهو مثبت ، والشيخ وإن كان ثقة إلا أنه ينفي هذه الرواية والمثبت مقدم على النافي^(٤).

(ج) واستدلوا بالقياس فقالوا :

إن الفرع غير مكذب فوجب العمل بروايته ولا يؤثر نسيان الأصل في ذلك ، كما لا يؤثر في استعمال الخبر موته أو جنونه ، فإن عدم تذكره دون ذلك قطعاً^(٥).

واعترض عليه : بأن حجية الحديث بالاتصال به ، وينفي معرفة المروي عنه للمروي ينتفي الاتصال ، وانتفاء الاتصال منتف في الموت والجنون ففرق بينهما^(٦).

(١) الكفاية ص ٢٢٠ .

(٢) انظر : تدريب الراوي ٣٣٥/١ ، الفصول في الأصول ١٨٣/٣ وما بعدها .

(٣) انظر : تدريب الراوي ٣٣٥/١ .

(٤) الباعث الحثيث ص ٨٧ .

(٥) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٧١/٢ ، إحكام الفصول للباجي ص ٣٤٦ ،

فواتح الرحموت ١٧٠/٢ وما بعدها ، الإحكام ١٠٦/٢ .

(٦) انظر : تيسير التحرير ١٠٧/٣ وما بعدها .

والجواب : بأننا لانسلم الانتفاء في النسيان ؛ لأن إخبار العدل أثبت وجود الاتصال ولا مكذب له ، ولا يشترط في الاتصال دوام استحضار الراوي إياه^(١).

(د) اتفاق الكل على أن المروي عنه إذا أنكر زيادة لفظة في الحديث وجب قبولها من العدل فكذاك جميع الحديث^(٢).
(هـ) واستدلوا بالإجماع :

فقد روى ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل^(٣) بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه قضى باليمين مع الشاهد)^(٤)، ثم نسيه سهيل فكان يقول حدثني ربيعة عني أني حدثته وهو ثقة عندي ويرويه هكذا . ولم ينكر عليه أحد من التابعين ذلك فكان إجماعا سكوتيا منهم على جوازه^(٥).

القول الثاني :

رد الرواية ، وتعتبر ساقطة لا يعمل بها فهي كالصورة الأولى^(٦).

(١) المرجع السابق .

(٢) إحكام الفصول ص ٣٤٦ ومابعدا ، وانظر : العدة لأبي يعلى ٩٥٩/٣ ومابعدا ، البحر المحيط ٢٢٦/٤.

(٣) أبو يزيد سهيل بن أبي صالح المدني ، الإمام المحدث الكبير الصادق ، في عداد الحفاظ . وقال ابن حجر : صدوق تغير حفظه باخره ، روى له البخاري مقرونا وتعليقا . مات في خلافة المنصور .

(٤) انظر : تذكرة الحفاظ ١٣٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٨/٥ ، التقريب ص ٢٥٩ . أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ٣٤/٤ ح ٣٦١٠ والترمذي في الأحكام ، باب ماجاء في اليمين مع الشاهد ٦١٨/٣ ح ١٣٤٣ وقال : حديث حسن غريب ، وابن ماجه في الأحكام باب القضاء بالشاهد واليمين ٤٩/٢ ح ٢٣٩٠ .

(٥) الإحكام ١٠٦/٢ ، انظر : القواطع ص ٧٢٧، ٧٢٨ ، شرح الكوكب ٥٤٠/٢ .

(٦) انظر : فصول البدائع ٣٤٦/٢ ، تيسير التحرير ١٠٧/٣ ، كشف الأسرار ٥٩/٣ ومابعدا .

وذهب إلى هذا القول : أبو بكر الجصاص^(١) ، والكرخي ، والدبوسي واليزدوي^(٢) ، وبعض متأخري الحنفية ، وأحمد في رواية^(٣) .
الأدلة :

استدلوا على رد روايته بما يلي :

(١) الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحيث إذا ثبت أصل الحديث ثبتت رواية الفرع ، فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتبعاً له في النفي^(٤) .

والجواب عنه : بأن عدالة الفرع تقتضي صدقه ، وعدم علم الأصل لاينافيه ، والمثبت مقدم على النافي^(٥) .

(٢) القياس على الشهادة . فإذا لم يصدق الأصل الفرع فلا يعمل به كشاهد الفرع عند نسيان الأصل^(٦) .

(١) انظر : الفصول في الأصول ١٨٣/٣ .

(٢) انظر : فصول البدائع ٢٤٦/٢ ، تيسير التحرير ١٠٧/٣ ، كشف الأسرار ٦٠/٣ .

(٣) انظر : العدة لأبي يعلى ٩٥٩/٣ .

(٤) نزهة النظر ص ٦١ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) تيسير التحرير ١٠٨/٣ وما بعدها .

والجواب :

إنه قياس فاسد ؛ لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافترقا^(١).

ولأنه يعتبر في الشهادة ما لا يعتبر في الرواية فيعتبر فيها الحرية والذكورة ... الخ بخلاف الرواية فافترقا^(٢).

(٣) واستدلوا بقول عمار بن ياسر لعمر : أما تذكر حين كنا في إبل فأجبت فتمعكت في التراب فذكرته للرسول صلى الله عليه وسلم فقال أما كان يكفيك ضربتان^(٣).

ولم يذكره عمر رضى الله عنه ، فلم يقبله^(٤).
قالوا : فإذا رد برد المحكي حضوره فبرد الراوي أولى^(٥).

والجواب عنه :

أن هذا قياس وهو لا يلزمنا ، فإن عمارا لم يرو عن عمر حتى يكون أصل ينكر رواية الفرع فليس هذا مما نحن فيه^(٦) ، والله أعلم .
ثم إن عمر قبل قول الهرمزان^(٧) أنه أمنه لما شهد له بذلك أنس وغيره^(٨).

(٤) إن الخير إنما يكون حجة ومعمولا به بالاتصال بالرسول صلى الله عليه وسلم ، وبإنكار الراوي ينقطع الاتصال ؛ لأن إنكاره حجة في حقه

(١) نزعة النظر ص ٦١ .

(٢) انظر : شرح العضد ٧١/٢ ، الإحكام ١٠٧/٢ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب التيمم ٢٨٠/١ ح ١١٢ .

(٤) انظر : فصول البدائع ٢٤٦/٢ ، كشف الأسرار ٦٠/٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر : الإحكام ١٠٧/٢ .

(٧) الهرمزان الفارسي ، كان من ملوك فارس وأسرى فتوح العراق وأسلم على يد عمر . انظر : الإمابة ٦١٨/٢ .

(٨) العدة لأبي يعلى ٩٦٣/٣ .

فينتفي به رواية الحديث أو يصير هو مناقضا بإنكاره ومع التناقض
لاتثبت الرواية وبدون الرواية لا يثبت الاتصال فلا يكون حجة كما في
الشهادة على الشهادة .

وبأنه إذا لم يتذكر بالتذكير كان مغفلا ورواية المغفل لاتقبل (١).

الجواب عنه :

إن هذا إما يستقيم إذا كان إنكار الأصل إنكار جحود ، أما إذا كان
إنكاره متوقف فلا يستقيم ؛ لأن الفرع عدل جازم بروايته عن الأصل
والأصل ليس بمكذب له ؛ لأنه يقول لأدري فوجب قبول رواية الفرع
لحصول غلبة الظن بصدقه وسلامته عن المعارضة (٢).

(٥) قالوا : الأحاديث التي ورد فيها إنكار الأصل للفرع ليس فيها ما يدل
على وجوب العمل بها غايته أنه يدل على جواز أن يقول الأصل بعد
النسيان حدثني الفرع عني وهو لا يستلزم وجوب العمل به (٣).
فيحل للراوي أن يعمل به ولا يحل لغيره لتحقيق الانقطاع في حق غيره
بتكذيب المروي عنه (٤).

والجواب عنه :

أن ذلك الانكار كان بمحضر من التابعين وغيرهم فلم ينكر فصار
إجماعا وقد لزم منه جواز العمل به والجواز لا ينفك عن الوجوب
بالإجماع فقد لزم الوجوب (٥).

ويجب عليه العمل به إذا أخبره العدل أنه كان قد رواه (٦).
وإذا جاز أن يعمل به ثبت أنه حق يجب العمل به (٧).

(١) انظر : كشف الأسرار ٦١/٣ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر : كشف الأسرار ٦١/٣ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ٦٠/٣ .

(٥) فواتح الرحموت ١٧١/٢ وما بعدها .

(٦) البحر المحيط ٣٢٦/٤ .

(٧) شرح الكوكب ٥٣٨/٢ .

الترجيح :

بعد التأمل في أدلة الفريقين تبين لي - والله أعلم - رجحان القول القائل بالقبول ، وذلك لقوة ما استدلوا به .
وبأن إنكار الأصل يحمل على النسيان وهو أولى من تكذيب الراوي عنه ورد خبره .

وقد قبل النبي عليه الصلاة والسلام قول أبي بكر وعمر في قصة ذو اليمين^(١) بعد ما قال له : أقصرت الصلاة أم نسيت^(٢) .
فظاهر الرواية أنه رجع إلى قولهما ولم يعمل بذكره ، وقد قال عليه السلام : "إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني"^(٣) .
"ولأن عدالة الفرع تقتضى صدقه وعدم علم الأصل لاينا في صدقه والمثبت مقدم على النافي"^(٤) .

(١) هو الحريق السلمي ، ثبت ذكره في صحيح مسلم من حديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الحريق .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة ٤٢٢/١ ، أسد الغابة ١٠٩/٢ .
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٣/١ ح ٥٧٣ عن أبي هريرة قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي . إما الظهر وإما العصر فسلم في ركعتين ، ثم أتى جزءاً في قبلة المسجد فاستند إليها مغضباً . وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهابا أن يتكلما ، وخرج سرعان الناس ، قصرت الصلاة ، فقام ذو اليمين فقال : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فنظر النبي يميناً وشمالاً ، فقال : "ما يقول ذو اليمين" قالوا : صدق ، لم تصل إلا ركعتين ، فصلى ركعتين وسلم ، ثم كبر ثم سجد ، ثم كبر فرفع ، ثم كبر وسجد ، ثم كبر ورفع .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٠/١ ح ٥٧٢ .

(٤) شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩ .

ثمرة الخلاف في مسألة إنكار الأصل رواية الفرع .

(١) النكاح بغير ولي :

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له" (١).

اختلف الفقهاء في تزويج البكر البالغة الحرة نفسها أو غيرها من غير أن يكون لها ولي .

* فذهب الجمهور ومنهم مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يصح نكاح من غير ولي واحتجوا بهذا الحديث الذي روته عائشة رضي الله عنها . قال الشافعي رحمه الله (٢) بعد أن أورد هذا الحديث بسنده : فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلانكاح لها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "فنكاحها باطل" .

وقال في بداية المجتهد : "اختلف العلماء هل الولاية شرط من شروط صحة النكاح أم ليس بشرط؟

فذهب مالك إلى أنه لا يكون نكاح إلا بولي ، وأنها شرط في الصحة في رواية أشهب عنه ، وبه قال الشافعي .

ومن أشهر ما احتج به : مارواه الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ... الحديث" (٣).

وقال في المغني (٤) : "إن النكاح لا يصح إلا بولي ولا تملك المرأة تزويج

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب النكاح ، باب في الولي ٥٦٦/٢ ح ٢٠٨٣ .

والترمذي في كتاب النكاح ، باب لانكاح إلا بولي ٣٩٨/٣ ح ١١٠٢ .

وابن ماجه في كتاب النكاح ، باب لانكاح إلا بولي ٣٤٦/١ ح ١٨٨٥ .

(٢) في الأم ١٣/٥ .

(٣) بداية المجتهد ٨/٢ .

(٤) المغني ٤٤٩/٦ .

نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها ، فإن فعلت لم يصح النكاح روي هذا عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة وعائشة .

* وذهب معظم الحنفية إلى أن العقد يصح بغير ولي ، واحتجوا بقوله عليه الصلاة والسلام : "الأيّم أحق بنفسها من وليها" (١).

قال في فتح القدير (٢) : "وينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وإن لم يعقد عليها ولي ، بكرا كانت أو ثيبا ، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في ظاهر الرواية . وعن أبي يوسف رحمه الله : أنه لا ينعقد إلاّ بولي .

ووجه الجواز : أنها تصرفت في خالص حقها وهي من أهله ، لكونها عاقلة مميزة ، ولهذا كان لها التصرف في المال ولها اختيار الأزواج . وقد رد الأحناف حديث الجمهور بقولهم :

أن ابن جريج قال : ثم لقيت الزهري وهو راوي الحديث عن عروة عن عائشة فسألته عنه فأنكره (٣).

وقالوا : إن الشيخ هو الأصل المروي عنه ، وإذا بطل الحديث في حقه بطل في حق غيره بطريق الأولى (٤).

ورد الجمهور عليهم : بأن النسيان لا يضره ؛ لأنه لم يعصم منه انسان ، وأن الراوي عدل ثقة ، وعدالته ثابتة على القطع واليقين ، وتوقف الأصل لا يدل على التكذيب ، إذ لم ينكر إنكار جاحد ، فمن الجائز أنه حدثه ثم نسيه ؛ لأن الانسان عرضة للنسيان ، واليقين لا يرفع بالشك (٥).

(١) رواه مسلم في النكاح ، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١٠٣٧/٢ ح ١٤٢١ ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في الثيب ٥٧٧/٢ ح ٢٠٩٨ ، والترمذي في النكاح ، باب استئمار الثيب ٤٠١/٣ ح ١١٠٨ ، والنسائي في النكاح ، باب استئذان البكر في نفسها ٨٤/٦ .

(٢) ٢٥٦-٢٥٧ ، انظر : حاشية ابن عابدين ٥٦-٥٥/٣ .

(٣) انظر : فتح القدير ٢٥٦-٢٥٧/٣ .

(٤) تخريج الأصول على الفروع ص ٢٥٥ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٥٤ .

ويجاب عليهم أيضا : بأن الحديث قد روي من طرق أخرى غير طريق الزهري لم يرد فيها إنكار (١).

قال الترمذي (٢): "وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن جريج : ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره . فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا .

وذكر عن يحيى بن معين : أنه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم .

قال يحيى بن معين : وسمع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك ، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد مسمع من ابن جريج .

وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج . والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وسلم "لأنكاح إلا بولي" عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم عمر ابن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة وغيرهم .

وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين ، أنهم قالوا : لأنكاح إلا بولي ، منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم .

وبهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ومالك والشافعي وأحمد واسحق .

(١) فقد روي عن أبي موسى مرفوعا بلفظ "لأنكاح إلا بولي" .

أخرجه أبو داود ٥٦٨/٢ ح ٢٠٨٥ ، والترمذي ٣٩٨/٣ ح ١١٠١ . وصحح فيه الترمذي رواية الوصل على الإرسال لقرائن احتفت برواية الوصل .

(٢) سنن الترمذي ٤٠١/٣ - ٤٠٢ .

(٢) القضاء بالشاهد واليمين :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم "قضى باليمين مع الشاهد" (١).

وقد ذهب إلى القضاء باليمين والشاهد في الأموال خاصة ، أكثر أهل العلم .

وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى ، وهو قول الفقهاء السبعة . وبه قال مالك والشافعي (٢).

وذهب أبو حنيفة ، وأبو يوسف (٣) ، والشعبي والنخعي والأوزاعي إلى أنه لا يقضى بشاهد ويمين ولم يعملوا بالحديث الوارد في ذلك (٤).

وقالوا : فإن قيل قد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ، قيل له : هذا حديث دخله الضعف .

وضعفوه بإنكار الزهري له - وهو أحد رواته - حين سألته عنه الدراوردي (٥) ، فلم يعرفه .

وقالوا : لو كان ذلك من السنن المشهورة والأمور المعروفة إذا لما ذهل عنه (٦).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ٣٤/٤ ح ٣٦١٠ والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ٦١٨/٣ ح ١٣٤٣ وقال : حديث حسن غريب ، وابن ماجه في الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين ٤٩/٢ ح ٢٣٩٠ .

(٢) انظر : الأم ٧/٧ ، المغني ١٥١/٩ ، المنتقى ٢٠٨/٥ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٤/٢ ، فواتح الرحموت ١٧١/٢ .

(٤) انظر : المغني ١٥١/٩ .

(٥) أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد الجهني مولا هم الدراوردي الإمام العالم المحدث ، قال ابن سعد : كان كثير الحديث يغلط ، وقال ابن حجر : صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء . مات بالمدينة سنة ١١٨٧ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٤٢٤/٥ ، تذكرة الحفاظ ٢٦٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٦/٨ ، التقريب ص ٣٥٨ .

(٦) انظر : اللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبجي ٥٨٤/٢ ، شرح معاني الآثار ١٤٠/٤ وما بعدها .

ويجاء على المانعين بعدة أمور منها :

(١) ذكر الشافعي^(١) أن عبد العزيز الدراوردي سأل سهيلاً عن هذا الحديث فقال : "أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أنني حدثته إياه ، ولا أحفظه" . قال عبد العزيز : وقد كان أصابت سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ، ونسي بعض حديثه ، فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عن أبيه .

فإنكار الراوي هنا ليس صريحاً في التكذيب ، بل متوقف ليس بجازم ، والراوي عنه ثقة حافظ فلذلك كان الأصل يروي عنه أنه حدثه به ، فدل ذلك على ثقة راوي الفرع وأن إنكار الأصل غير جازم . وهذا لا يضر وينبغي أن لا يبطل الخبر بإنكار راوي الأصل ؛ لأن الإنسان عرضة للنسيان ، فقد يحفظ الإنسان شيئاً ويرويه لغيره ، ثم ينسى بعد مدة فلا يتذكره أصلاً والراوي عنه عدل ثقة فبه يترجح جانب الصدق في خبره ثم لا يبطل ذلك بنسيانه^(٢).

(٢) إن الحديث روي من طرق أخرى ، فقد روي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس^(٣) ، وروي عن جابر^(٤) ، وعلي^(٥) رضي الله عنهما . قال الترمذي^(٦) : "والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . رأوا أن اليمين مع الشاهد الواحد جائز في الحقوق والأموال . وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق" . والله أعلم .

(١) انظر : الأم ٥/٧ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٤/٢ .

(٣) أخرجه مسلم في الأفضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ١٣٣٧/٣ .

(٤) أخرجه الترمذي في الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين ٦١٩/٣ ح ١٣٤٤ ، وابن ماجه في الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين ٤٩/٢ .

(٥) انظر : سنن الترمذي ٦١٩/٣ .

(٦) في سننه ٦١٩/٣ .

المبحث الرابع : رواية المبتدع

البدعة فى اللغة :

بدع : بدع الشيء يبدعه بدعا . وابتدعه : أنشأه وبدأه .
وأبدع الشيء : اخترعه لاعلى مثال سابق . ومنه البديع : وهو الخالق
المخترع .

والبدعة : كل شيء أحدث على غير مثال سابق ، سواء أكان محمودا
أو مذموما . وفلان بدع فى هذا الأمر : أى هو أول من فعله . وبدعه
تبديعا : نسه الى البدعة^(١).

البدعة فى الاصطلاح :

من أجمع وأحسن ما عرفت به البدعة ، تعريف الشاطبى لها حيث قال
"البدعة : طريقة فى الدين مخترعة تضاهى الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها
ما يقصد بالطريقة الشرعية"^(٢).

وقد قيدت بالدين : لأنها فيه تخترع واليه يضيفها صاحبها ، فلو كانت
مخترعة فى الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة كاحداث الصنائع والبلدان
ونحوها .

وقوله "مخترعة" أى ليس لها أصل فى الشرع ، أى طريقة ابتدعت على
غير مثال تقومها فى الشرع .

و"تضاهى الشرعية" أى تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون فى
الحقيقة كذلك بل هى مضادة لها فى عدة أوجه .

(١) انظر : لسان العرب ٦/٨ ، النهاية فى غريب الأثر والحديث ١٠٦/١ ، مختار

الصالح ص ٤١ ، المصباح المنير ص ٣٨ ، مادة (بدع) .

(٢) الاعتصام ٣٧/١ .

"يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية" ومعناه أن الشريعة جاءت لمصالح العباد في الدنيا والآخرة ، فشملت بذلك العادات والعبادات ، وهذا ما يقصده المبتدع ببدعته ، أما أن تتعلق بالعبادة فيتعبد الله على أساسها وأما أن تتعلق بالعادات فتأق أمور دنياه على تمام المصلحة فيها (١).

وقد عرف الحافظ ابن حجر البدعة بقوله :

"والمحدثات جمع محدثة والمراد بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع" (٢).

وسميت في عرف الشرع "بدعة" وما كان له أصل في الشرع يدل عليه فليس ببدعة .

فالبدعة في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة : فهي كل شيء أحدث على غير مثال سواء كان محمودا أو مذموما (٣).

أقسام البدعة :

لقد قسم العلماء البدعة الى أقسام متعددة بحسب آثارها وأضرارها وبحسب مقاصدها ونتائجها ، ثم بحسب حكمها والأحكام المترتبة عليها من تكفير وتفسيق لمن تلبس بها.

(١) انظر : الاعتصام ٣٧/١ - ٤٠ .

(٢) فتح الباري ٢٥٣/١٣ .

(٣) المرجع السابق .

والذي يهمني من هذه التقسيمات ، هو تقسيم المحدثين للبدعة ، وهو ينحصر في قسمين تقريبا :

القسم الأول : البدعة الكبرى والبدعة الصغرى .

قال الذهبي : "البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلاغلو ولا تحرق ، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه" (١). ويستفاد من هذا التقسيم في رواية المبتدع ، فإن كانت بدعته خفيفة لاغلو فيها فلا أثر لها في الرواية ، وإن كانت بدعة فيها غلو وانحراف فأثرها كبير في رد الرواية .

القسم الثانى : البدعة المكفرة والبدعة المفسقة .

وهذا تقسيم بالنسبة لأثر البدعة وما يترتب عليها من أحكام ، وفي هذا يقول ابن حجر (٢) : "وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه والمفسق كبدع الخوارج ، والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو" .

وسأتناول بالتفصيل القسم الثانى وذلك لأثره الواضح في قبول الأحاديث أو ردها ، ولأن كلام المحدثين وأهل الرواية والدراية انحصر في هذا القسم .

أولا : البدعة المكفرة .

وهي ما ارتكب صاحبها مكفرا من المكفرات التي يراها أهل السنة والجماعة دون غيرهم من الطوائف المبتدعة ، لأنهم قد يكفرون بما ليس بمكفر ، ولا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الالهية في علي أو غيره أو لإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، وكمجسم الله ومنكر علم الله بالجزئيات إلى غير ذلك من البدع المكفرة (٣).

(١) ميزان الاعتدال ٥/١ .

(٢) مقدمة فتح الباري ص ٣٨٥ .

(٣) انظر : مقدمة فتح الباري ص ٣٨٥ ، تدريب الراوي ٣٢٤/١ .

وللعلماء في قبول روايته قولان :

الأول : إن المكفرين ببدعتهم لا يحتج بهم ولا تقبل رواياتهم ، سواء كانوا دعاة لبدعتهم أو لم يكونوا ، وسواء عرفوا بالصدق أو لا . وهو مذهب الجمهور ، وقد حكى الإمام النووي الاتفاق على ذلك فقال : " من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق " (١).

وأطلق القاضي عبد الوهاب في الملخص ، وابن برهان في الأوسط عدم القبول ، وقال : لا خلاف فيه (٢). وبهذا القول جزم ابن الحاجب (٣)، واختاره القاضيان أبو بكر الباقلاني وعبد الجبار (٤)(٥). وقال الشيخ زكريا الأنصاري (٦): " أما من كفر ببدعته فلا يقبل على خلاف فيه " (٧). أدلتهم :

استدلوا بالنص والقياس والمعقول .

أما النص : فقوله تعالى : { إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا } (٨).

وجه الدلالة : أنه أمر بالتثبت عند نبأ الفاسق ، وهذا كافر فوجب التثبت عند خبره (٩).

-
- (١) انظر : تدريب الراوي ٣٢٤/١ ، كشف الأسرار ٢٥/٣ .
 - (٢) انظر : فتح المغيث ٣٠٩/١ .
 - (٣) انظر : مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ٦٢/٢ .
 - (٤) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني المشهور بالقاضي عبد الجبار ، شيخ المعتزلة في عصره ، له كتب منها شرح الأصول الخمسة ، المغني في العدل والتوحيد ، متشابه القرآن . توفي بالري سنة ٤١٥ هـ .
 - (٥) انظر : تاريخ بغداد ١١٣/١١ ، سير أعلام النبلاء ٢٤٤/١٧ .
 - (٦) انظر : فواتح الرحموت ١٤٠/٢ ، شرح المنهاج للأصفهاني ٥٤٧/٢ .
 - (٧) أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي الشافعي ، شيخ الإسلام وقاضي القضاة . من حفاظ الحديث . من كتبه : تحفة الباري على صحيح البخاري ، وشرح ألفية العراقي وفتح الرحمن في التفسير . مات سنة ٩٢٦ هـ .
 - (٨) انظر : الفتح المبين ٦٨/٣ ، الأعلام ٤٦/٣ .
 - (٩) انظر : فتح الباقي ٣٣٢/١ .
 - (٨) سورة الحجرات : آية ٨ .
 - (٩) المحصول ٥٦٧/١/٢ .

وأما القياس : فالإجماع على أن الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة لا تقبل روايته فكذا هذا الكافر (١).

والمعقول : أن الكافر ليس بأهل نلشهادة ولالرواية ، وكونه متأولا ممتنعا عن المعصية غير عالم بكفره لانجعله أهلا لهما ، فإن كل كافر متأول إذ اليهود لا يعلمون بكفرهم ، وتورعه عن الكذب كتورع النصراني فلا يلتفت إليه بل هذا المنصب لا يستفاد إلا بالإسلام (٢).

الثانى : تقبل روايتهم إذا كانوا يعتقدون حرمة الكذب .
 وذهب إلى هذا القول : أبو الحين البصري (٣) ، والرازي (٤) ،
 والبيضاوي (٥).

وبه قالت الحنفية كما صرح به صاحب تيسير التحرير بقوله (٦) :
 "والمبتدع بما هو كفر كغلاة الروافض والخوارج مثل الكافر الأصلي عند
 المكفر ، وهم الأكثرون على ما قاله الآمدي واختاره ابن الحاجب بجامع
 الفسق والكفر ، والوجه خلافه ، أي خلاف هذا القول ، وهو أنه إن
 اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته وإلا فلا " .

حجتهم :

إن اعتقاده حرمة الكذب يمنعه من الإقدام عليه ، فيحصل صدقه
 فيجب العمل به (٧).

(١) انظر : المحصول ٥٦٨/١/٢ .

(٢) كشف الأسرار ٢٥/٣ .

(٣) انظر : المعتمد ١٣٥/٢ .

(٤) انظر : المحصول ٥٦٧/١/٢ .

(٥) انظر : نهاية السؤل ١١٩/٣ .

(٦) تيسير التحرير ٤١/٣ .

(٧) انظر : المحصول ٥٦٧/١/٢ ، تيسير التحرير ٤١/٣ .

التحقيق في مسألة المبتدع المكفر ببدعته :

لقد حقق الحافظ ابن حجر هذه المسألة وذكر فيها تفصيلا دقيقا هو القول الفصل فقال : "والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته ؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالع فتكفر بخالفيها . فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف . فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه . فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله" (١).

فالذي نستنتجه من كلام الحافظ أن من كفر ببدعته وكان هذا التكفير معتمدا ، فإن روايته مردودة ولا ينقل عنه شيء سواء كان داعية لبدعته أم لا ، وسواء كان صادقا ضابطا أولا ، فلا يروى الحديث عن كافر وهو الذي أنكر أمرا متواترا من الشرع .
ثانيا : البدعة المفسقة .

والفاسق ببدعته هو من لم ينكر أمرا متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة مثل بدع الخوارج والروافض غير الغلاة ، وغيرهم من الطوائف ، فهم مخالفون لأهل السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل سائغ (٢).
وللعلماء في قبول روايات المبتدعة المفسقة أوردوها ثلاثة أقوال :
القول الأول : قبول روايتهم إذا لم يعرف منهم استحلال الكذب لنصرة مذهبهم ، سواء كانوا دعاة إلى بدعتهم أم لم يكونوا .
وممن قال بهذا القول : الإمام الشافعي رحمه الله لقوله : "أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم" (٣).

(١) نزهة النظر ص ٥٠ .

(٢) انظر : مقدمة فتح الباري ص ٣٨٥ .

(٣) انظر : الكفاية ص ١٩٤ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٩ .

والإمام أبو حنيفة رحمه الله ، ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني ، وقد قال ابن المديني : "لو تركت أهل البصرة للقدر ، وتركت أهل الكوفة للتشيع لحربت الكتب" (١).

وحكي أيضا : أن هذا مذهب ابن أبي ليلى ، وسفيان الثوري ، وروى مثله عن أبي يوسف (٢).

وحكاه الحاكم في المدخل عن أكثر أئمة الحديث (٣).

وقد اعترض أحمد شاكر على من قيد في المبتدع أن لا يكون ممن يستحل الكذب فقال : "وهذا القيد لأرى داعيا له ؛ لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راو ، فإننا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة فأولى أن ترد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور" (٤).
الأدلة :

استدل من قبل روايتهم بالنص والإجماع والقياس :
فأما النص : فقوله صلى الله عليه وسلم : "إنما أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر" .

وجه الدلالة : أن الفاسق فيما نحن فيه محتز عن الكذب ، متدين بتحريمه فكان صدقه في خبره ظاهرا وكان مندرجا تحت عموم الخبر (٥).
والجواب عن الحديث بعدة أوجه :

(١) أن الحديث غير صحيح ، قال الذهبي وغيره : لأصل له (٦).

(١) انظر : شرح علل الترمذي ٥٣/١-٥٤ .

(٢) انظر : الكفاية ص ١٩٤-١٩٥ ، تدريب الراوي ٣٢٤/١-٣٢٥ .

(٣) انظر : المدخل إلى الاكلیل ص ٤٩ .

(٤) الباعث الحثيث ص ٨٤ .

(٥) الإحكام للآمدي ٨٣/٢-٨٤ .

(٦) انظر : تيسير التحرير ٤٢/٣ ، وهذا الحديث اشتهر بين الفقهاء والأصوليين ولأصل له في كتب الحديث المشهورة والأجزاء الحديثية ، وقد أنكره المزي وابن كثير والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وجزموا بأنه لأصل له .
انظر : المقاصد الحسنة ص ٩٢، ٩١ ح ١٧٨ ، التلخيص الحبير ١٩٢/٤ ح ٢١٠٠ ، كشف الحفاء للعجلوني ٢٢١/١ ح ٥٨٥ ، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ص ٢٤٥ .

(٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم أضاف الحكم بالظاهر إلى نفسه ، ولا يلزم مثله في حق غيره ؛ لأن مال النبي من الاطلاع والمعرفة بأحوال المخبر واختصاصه عن الخلق بما لا يعرفه أحد من الأمور الغيبية ، غير متحقق في غيره .

(٣) أنه رتب الحكم على الظاهر ، وذلك وإن كان يدل على كونه علة لقبوله والعمل به ، فتخلف الحكم عنه في الشهادة على العقوبات يدل على أنه ليس بعلة (١) .

وأما الإجماع : ماشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ، ثم استمر عمل التابعين وتابعيهم على ذلك ، لما رأوا من تحريم الصدق وتعظيمهم الكذب . ولم ينكر ذلك منكر فكان إجماعاً (٢) .

والجواب : بأننا لانسلم أن كل من قبل شهادة الخوارج وقتله عثمان كانوا يعتقدون فسقهم ، فإن الخوارج من جملة المسلمين والصحابة ، ولم يكونوا معتقدين فسق أنفسهم ، ومع عدم اعتقاد الجميع لفسقهم وإن قبلوا شهادتهم فلا يتحقق انعقاد الإجماع على قبول خبر الفاسق (٣) .
وأما القياس :

(١) فهو أن الظن بصدقه موجود ، فكان واجب القبول مبالغة في تحصيل مقصوده قياساً على العدل والمظنون فسقه (٤) .

ويجاب عن القياس : بالفرق في الأصول المستشهد بها .
أما في العدل فلظهور عدالته واستحقاقه لمنصب الشهادة والرواية وذلك يناسب قبوله إعظاماً له وإجلالاً بخلاف الفاسق ، وأما في مظنون

(١) الإحكام ٨١/٢ .

(٢) انظر : الكفاية ص ٢٠١ ، الإحكام ٨٤/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٦٢/٢ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ٨٤/٢ ، المستصفى ١٦١/١ .

(٤) الإحكام للآمدي ٨٤/٢ .

الفسق فلأن حاله في استحقاق منصب الشهادة والرواية أقرب من حال من كان فسقه مقطوعا به فلا يلزم من القبول ثم القبول هنا (١).

(٢) إن الفاسق المتأول معتقد للتدين ومعتمد للصدق والتحرز من الكذب فوجب قبول خبره بخلاف المعتمد للفسق (٢).

والجواب : أنه لو صح ما ذكرتموه لوجب قبول خبر اليهود والنصارى والمجوس ، لأنهم معتقدون للتدين ومعتمدون للصدق والتحرز من الكذب ، وإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتم (٣).

القول الثاني : رد رواية المبتدع مطلقا .

ونسب هذا القول إلى الإمام مالك رحمه الله لقوله : "لا يؤخذ العلم من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه" ، والقاضي أبو بكر الباقلاني (٤) . وحكى عن ابن عيينة والحميدي (٥) ، ويونس بن أبي اسحاق وعلي بن حرب (٦) ، وغيرهم (٧) .

(١) المرجع السابق .

(٢) إحكام الفصول ص ٣٧٧-٣٧٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر : الكفاية ص ١٩٤ ، شرح علل الترمذي ٥٣/١ ، كشف الأسرار ٢٥/٣ ،

الإحكام للآمدي ٨٣/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩ .

(٥) أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحميدي الأزدي الأندلسي ،

الإمام الحافظ الثبت ، شيخ المحدثين . مات سنة ٤٨٨ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ١٢١٨/٤ ، سير أعلام النبلاء ١٢٠/١٩ .

(٦) أبو الحسن علي بن حرب بن محمد بن علي بن حيان بن الغضوبة ، الطائي الموصلية

الإمام المحدث الثقة الأديب ، مسند وقته . قال أبو حاتم : صدوق ، وقال

الدارقطني : ثقة . مات سنة ٢٦٥ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤١٨/١١ ، سير أعلام النبلاء ٢٥١/١٢ .

(٧) انظر : شرح علل الترمذي ٥٣/١ .

وقال به الأستاذ أبو منصور (١)، وأبو إسحاق في اللمع (٢). واختاره
الآمدي (٣)، وابن الحاجب (٤)، والباجي (٥)، وذهب إليه جماعة من
الأصوليين .

أدلتهم :

استدل المانعون لرواية المبتدع بما يلي :

- (١) قوله تعالى : {إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا} .
وجه الدلالة : إن الله سبحانه وتعالى علق حكم رد الخير على الفسق
ومتى علق الحكم على صفة كان الظاهر أنها علة فيه (٦).
- (٢) إن في الرواية عنه ترويحاً لأمره وتنويهاً لذكره ، فكان في تركه إهانة
له وهجران وعقوبة (٧).
- (٣) إنه فاسق ببدعته ، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي
في الفسق المتأول وغير المتأول (٨).
- (٤) إن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب ، ولا سيما إذا كانت الرواية
مما يعضد هوى الراوي (٩).

(١) الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي الفقيه
الشافعي أحد الأئمة في الأصول والفروع ، وكان ماهراً في فنون كثيرة من العلوم
منها علم الحساب والفرائض . من كتبه : تفسير القرآن ، الفصل في أصول الفقه .
مات سنة ٤٢٩ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٢٠٣/٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٣٨/٣ ، الفتح
المبين ٢٤٦/١ .

- (٢) انظر : البحر المحيط ٢٧٠/٤ .
- (٣) انظر : الإحكام ٨٣/٢ .
- (٤) انظر : مختصر ابن الحاجب ٦٢/٢ .
- (٥) انظر : إحكام الفصول ص ٣٧٧ .
- (٦) انظر : إحكام الفصول ص ٣٧٧ .
- (٧) انظر : تدريب الراوي ٣٢٤/١ ، شرح علل الترمذي ٥٣/١-٥٤ .
- (٨) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٩ ، تدريب الراوي ٣٢٤/١ .
- (٩) انظر : شرح علل الترمذي ٥٤/١ .

(٥) إن الفسق في العمل مانع من القبول ، فالفسق في الاعتقاد أولى ؛ لأنه أقوى .

وأقصى ما في الباب أنه جاهل بفسقه ، لكن جهله بفسقه فسق آخر انضم إلى فسقه فكان أولى بالمنع ولم يكن عذار كجهله بكفره وبرقه (١).
القول الثالث : تقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء ، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم .

وممن ذهب إلى هذا القول : الإمام أحمد بن حنبل (٢) رحمه الله ، ونسبه الخطيب إلى الأكثر من العلماء (٣). وحكى ابن حبان الاتفاق على الاحتجاج بغير الداعية حيث قال (٤): "ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها ، أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعى إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره".
وروي عن ابن المبارك وابن مهدي ويحيى بن معين (٥). واختاره فخر الإسلام البزدوي وأصحابه من الحنفية حيث قال (٦): "إن المذهب المختار عندنا أن لا تقبل رواية من انتحل الهوى والبدعة ودعا الناس إليه ، على هذا أئمة الفقه والحديث كلهم". ومفهوم قوله أن من لم يدع إلى بدعته فروايته مقبولة .

وقد رجح ابن الصلاح هذا القول حيث قال (٧): "وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها ، وهو مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء".

(١) انظر : كشف الأسرار ٢٦/٣ ، الإحكام للآمدي ٨٣/٢ .

(٢) انظر : المسودة ص ٢٣٦ ، شرح الكوكب المنير ٤٠٣/٢ .

(٣) انظر : الكفاية ص ١٩٤-١٩٥ .

(٤) انظر : الثقات لابن حبان ١٤٠/٦ ، في ترجمة جعفر بن سليمان الضبيعي وفي نقل لإتقان نظر

(٥) انظر : شرح علل الترمذي ٥٣/١ . لأنه حكى الخلاف في المسألة.

(٦) انظر : كشف الأسرار ٢٦/٣ .

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٩ .

اعتراض :

اعترض على هذا المذهب بأن الشيخين البخاري ومسلم قد احتجا بالدعاة أيضا ، فاحتج البخاري بعمران بن حطان^(١) وهو من الدعاة ، واحتجا بعبد الحميد بن عبد الرحيم الحماني^(٢) ، وكان داعية إلى الارغاء^(٣) . وأجاب العراقي على هذا الاعتراض : بأن أبا داود قال : ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج^(٤) . قال : ولم يحتج مسلم بعبد الحميد بل أخرج له في المقدمة وقد وثقه ابن معين^(٥) .

وقد أجيب عن تخريج البخاري لعمران بن حطان بأجوبة : أحدها : إنه إنما خرج له ماحمل عنه قبل ابتداعه . ثانيا : إنه رجع في آخر عمره عن هذا الرأي ، وكذا أجيب بهذا عن تخريج الشيخين معا لشبابة بن سوار^(٦) مع كونه داعية .

(١) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي البصري . من أعيان العلماء ، لكنه من رؤوس الخوارج . قال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان ، وأبا حسان الأعرج . انظر : طبقات ابن سعد ١٥٥/٧ ، سير أعلام النبلاء ٢١٤/٤ ، تهذيب التهذيب ١١٣/٨ .

(٢) أبو يحيى عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني الكوفي ، لقبه بشمين . قال ابن حجر : صدوق يخطيء ورمي بالارغاء . مات سنة ٢٠٢ هـ . انظر : طبقات ابن سعد ٣٩٩/٦ ، تقريب التهذيب ص ٣٣٤ .

(٣) انظر : التقييد والايضاح ص ١٥٠ .

(٤) أبو حسان مسلم بن عبد الله الأعرج الأحردي البصري ، مشهور بكنيته . قال ابن حجر : صدوق رُمي برأى الخوارج . قتل سنة ١٣٠ هـ .

انظر : ميزان الاعتدال ١٠٨/٤ ، التهذيب ٧٦/١٢ ، التقريب ص ٦٣٢ .

(٥) انظر : التقييد والايضاح ص ١٥٠ .

(٦) أبو عمرو شبابة بن سوار الفزاري المدائني الإمام الحافظ الحجة . قال ابن حجر : ثقة حافظ رُمي بالارغاء . وقال أبو زرعة : رجع شبابة عن الارغاء . مات سنة ٢٠٦ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٣٦١/١ ، سير أعلام النبلاء ٥١٣/٩ ، التقريب ص ٢٦٣ .

ثالثا : وهو المعتمد والمعول عليه ، أنه لم يخرج له سوى حديث واحد مع كونه في المتابعات ولا يضر فيها التخريج لمثله (١).
وأجيب عن تخريج البخاري لعبد الحميد الحماني مع قول أبي داود فيه إنه كان داعية إلى الارجاء ، أن البخاري لم يخرج له سوى حديث واحد ، قد رواه مسلم من غير طريق الحماني ، فبان أنه لم يخرج له إلا ماله أصل ، والله أعلم (٢).

المناقشة والترجيح :

بعد عرض مذاهب العلماء في رواية المبتدع ، وتفريقهم بين البدعة المكفرة والبدعة المفسقة ، يتضح لنا إنه لا يصح اطلاق القول في رواية المبتدع قبولاً أو رداً ، بل لابد من التفصيل في المسألة ، فمن كانت بدعته مكفرة وكان التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة وذلك بأن ينكر المبتدع أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، فهذا ترد روايته بالإجماع ولا يحل الرواية عنه . وأما من كان بدعته مفسقة فهذه تختلف من شخص إلى آخر بحسب امامته وحفظه وضبطه ، ولا ينبغي اطلاق المنع فيه لما في ذلك من ضرر على الرواية ؛ لأن فيهم الصادق والورع في نقله فلو ردت أخبارهم لتعطلت كثير من السنن ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : "أن من رد الرواية مطلقاً عن أهل البدع المتأولين فقولهُ ضعيف ، ففي الأمهات كالصحيح والسنن والمسائيد الرواية ممن فيه نوع من بدعة كالخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية" (٣).

وقد ذكرت في البدعة المفسقة ثلاثة أقوال ، فأما القول الأول وهو قبول روايتهم إذا كانوا لا يستحلون الكذب لنصرة مذهبهم فهو ضعيف لعدة أسباب :

(١)، (٢) فتح المغيث ٣٠٩/١ .

(٣) منهاج السنة النبوية ٦٥، ٦٢/١ بتصرف .

- (١) أنه مخالف لقول جمهور العلماء والكثرة الكاثرة من المحدثين .
- (٢) إن فيه إجمالا ، فمقتضاه قبول رواية الداعية وغيره إن كانوا لا يستحلون الكذب وفي هذا ضرر عظيم من حيث قبول رواية الدعاة الذين لديهم باعث على رواية ما يشيد بدعتهم .
- (٣) لأن رؤوس البدعة وزعماء الزيف والفتنة هم الدعاة إلى بدعهم فعلى إطلاق قبول رواية المبتدعة ، تقبل رواية مثل هؤلاء وهذا لم يقل به أحد (١).

وأما القول الثاني : وهو رأى الامام مالك ومن وافقه والذي يرى منع روايتهم مطلقا فهو ضعيف أيضا لعدة أمور (٢):

- (١) أن الشيخين البخاري ومسلم احتجا برواية المبتدعة في الصحيحين ؛ ولأن بعض هذه السنن لم تأت إلا عن طريقهم وقد تلقت الأمة الصحيحين بالقبول ، وهذا دليل على اقرار الشيخين على روايتهما عن المبتدعة الذين ليسوا بدعاة ، وتوفرت فيهم شروط النقل من حفظ وضبط وعدالة .
- (٢) في قبول هذا الرأى ضرر على السنة حيث تهمل طائفة كبيرة من الأحاديث التي لم تأت إلا من طريق هؤلاء المبتدعة وفي هذا تعطيل للسنة .

- (٣) هذا القول عارضه أكثر أهل العلم وقالوا بخلافه ، بل الجمهور يرون خلافه ويقبلون أخبار المبتدعة غير الدعاة .

أما القول الثالث فهو أعدل الأقوال وأولاها بالقبول ، وهو الذي رجحه أكثر العلماء وهو قبول رواية غير الدعاة من المبتدعة ؛ وذلك لأن الدعوة إلى المذهب قد تدعو الشخص إلى التعصب والتحامل والبغض على من خالفه ؛ ولأن الداعية لديه باعث على تزيين بدعته مما قد يحمله ذلك

على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضي مذهبه (١)، وقد اعترف بعضهم بذلك بعد توبته فقد أخرج ابن حبان عن ابن يزيد المقرئ (٢) عن رجل تاب من بدعته فكان يقول : "انظروا هذا الحديث ممن تأخذون ، فإننا كنا إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا" (٣).

وقد علل الخطيب البغدادي ترك الحديث عن الدعاة بقوله : "إنما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفا من أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها" (٤).

وهذا مذهب وسط بين القبول والرد ، لأن فيه تحفظ من رواية من كفر بدعته وحفظ لكثير من السنن الثابتة التي رويت من طريق هؤلاء المبتدعة غير الدعاة بشرط أن يكون هذا المبتدع صادقا ضابطا مؤمنا في نقله وأن لا يروي ما يشيد بدعته لقول ابن حجر "إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبل وإن لم تشتمل فتقبل" (٥). كما أن هذا المذهب يكشف لنا عن دقة علمائنا حيث اهتموا بنفسية الراوي ومدى تأثير اعتقاده ومذهبه في روايته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلو كان متفاعلا مع بدعته داعيا لها فقد يحمله ذلك على الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرة لمذهبه وتأيدا لمذهبه .

(١) انظر : تدريب الراوي ٣٢٥/١-٣٢٦ .

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ مولى عمر بن الخطاب ، قرشي أصله من ناحية الأهواز ، ثقة مشهور ، له كتاب حسن في غريب القرآن . مات بمكة سنة ٢١٣ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٢٠١/٥ ، التهذيب ٧٥/٦-٧٦ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤٦٣/١ .

(٣) المجروحين ٨٢/١ .

(٤) الكفاية ص ٢٠٥ .

(٥) مقدمة فتح الباري ص ٣٨٥ .

أما اذا كان الراوى ذا بدعة خفيفة لاتأثير لها ، ونجده مع ذلك يستعظم الكذب على غير رسول الله فهو فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يتوقاه ، بل ان بعضهم لأن يخر من السماء أحب اليه من أن يكذب ، فمثل هؤلاء لو ترك حديثهم لكان ذلك ذريعة الى ترك السنن ولذهب جملة من الآثار النبوية وفى ذلك مفسدة بينة .

الخلاصة :

وفى نهاية الكلام عن البدعة والمبتدعة ، نلخص نقاط الاتفاق والاختلاف بين العلماء فى رواية المبتدع فنقول :

- (١) اتفق العلماء على التحذير من البدع وأهلها والانكار عليهم .
- (٢) كما اتفقوا على التحذير من رواية المبتدع وعدم قبولها فى الحالات التالية :

- (أ) اذا كفر ببدعته .
- (ب) اذا فسق بسبب بدعته وتمادى فى ذلك وكان داعية لها .
- (٣) واتفقوا على قبول روايته اذا علم عنه التوبة والرجوع عن بدعته المكفرة أو المفسقة .
- (٤) اختلفوا فيما اذا لم يكفر بسبب بدعته ولم يفسق بها ويدعو اليها :
* فذهب الجمهور الى قبولها اذا تحققت فيها شروط قبول الرواية .
* وذهب آخرون الى رد روايته ، اهانة له وهجران وعقوبة .

ثمرة الخلاف المترتبة على الخلاف في رواية المبتدع الذي لم يكفر بدعته ولم يبرح لها: تظهر ثمرة الخلاف في قبول رواية المبتدع أو ردها في الأحاديث التي في روايتها أحد المبتدعة غير الدعاة ، فمن رد رواية المبتدع مطلقا فإنه بالتالي يرد جميع الأحاديث التي تحملها ذلك المبتدع . وهم كثرة كاثرة ومن رد روايتهم أهدر بذلك طائفة كبيرة من السنة النبوية ، وأدى ذلك إلى تجريح أئمة حفاظ من المحدثين ، وعدم ثقة بدواوين الاسلام من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم حيث لا يخلو كتاب من هذه الكتب من رواية المبتدع ، فالرد مطلقا ضرره كبير بل العيرة بصدق هؤلاء وضبطهم بالإضافة إلى ورعهم وتقواهم وبشرط أن لا يكونوا دعاة إلى بدعتهم أو يرووا ما يشيد ويزين بدعتهم .

وسأضرب مثالا لأحد المبتدعة الذين احتج بهم أحد الشيخين وأصحاب السنن لئلا أثر ذلك في قبول روايته أو رده .
(١) ثور بن يزيد الكلاعي القدري :

روى عن كثير من الأئمة والحفاظ أمثال : مكحول ورجاء بن حيوة وعطاء وعكرمة وابن جريج وأبي الزناد وخالد بن معدان والزهري وخلق كثير .

وروى عنه بقية والسفيانان وعيسى بن يونس وابن اسحاق والوليد ابن مسلم وابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وأبو عاصم النبيل وغيرهم (١).

روى له البخاري والأربعة ويقع حديثه عاليا عند البخاري (٢).
قال ابن عدي : روى عنه الثوري ويحيى بن القطان وغيرهما من الثقات ووثقوه ولا أرى مجديته بأسا إذا روى عنه ثقة أو صدوق وله جزء من المسند لعله يبلغ مائتي حديث أو أكثر (٣).

(١) انظر : تهذيب التهذيب ٣٠/٢ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ٣٤٤/٦ .

(٣) الكامل في الضعفاء ١٠٤/٢ .

وقال الذهبي : حافظ متقن ، حتى إن يحيى القطان قال : مارأيت شاميا أوثق من ثور كنت أكتب عنه بمكة في ألواح .

وقال عيسى بن يونس^(١) : كان ثور من أثبتهم . وقال يحيى بن معين وغيره : ثقة^(٢) .

ذكره ابن حبان في الثقات^(٣) . وقال العجلي^(٤) : شامي ثقة وكان يرى القدر^(٥) .

وقال عنه الحافظ ابن حجر : ثقة ثبت ، إلا أنه يرى القدر^(٦) .

إذاً يتضح لنا مما سبق أن ثور بن يزيد ثقة ثبت ، نسب إلى القول بالقدر ولم يكن يدعو إلى بدعته ، فروايته مقبولة بناء على مذهب الجمهور أن المبتدع الثقة تقبل روايته إذا لم يدع إلى بدعته ، ولذلك روى له البخاري والأربعة في كتبهم .

ومع ذلك نجد أن مالكا وهو ممن يمنع الرواية عن المبتدعة ، ينهى عن مجالسة ثور بن يزيد وليس له رواية عنه لافي الموطأ ولا في الكتب الستة ولا في غرائب مالك للدارقطني^(٧) .

(١) أبو عمرو عيسى بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الكوفي ، أخو الحافظ اسرائيل الإمام القدوة الحافظ الحجة . كان واسع العلم ، كثير الرحلة ، وافر الجلالة . مات سنة ١٨٧ هـ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ١١/١٥٢ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٧٩ ، سير أعلام النبلاء ٨/٤٨٩ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٦/٣٤٤ .

(٤) انظر : الثقات ٦/١٢٩ .

(٥) أبو الحسن ، أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي ، الإمام الحافظ القدوة الأواحد الزاهد . سئل يحيى بن معين عنه فقال : هو ثقة ابن ثقة . له مصنف مفيد في الجرح والتعديل . مات سنة ٢٦١ هـ .

(٦) انظر : تاريخ بغداد ٤/٢١٤ ، تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٠ ، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٠٥ .
(٧) تاريخ الثقات ١/٢٦٢ .

(٨) تقريب التهذيب ص ١٣٥ .

(٩) انظر : تهذيب التهذيب ٢/٣٢٢ .

ويلزم من هذا القول - وهو منع الرواية عن المبتدع - أطراح كل الأحاديث التي رويت من طريق ثور والتي بلغت كما قال الذهبي نحو مئتي حديث .

ولا يخفى على المشتغل بعلم الحديث الضرر الذي ينتج عن رد تلك الكثرة من الأحاديث والتي قد يترتب عليها بعض الأحكام الفقهية ، مما يؤدي إلى تعطيل لتلك السنن وإهمال لتلك الأحكام المستفادة منها .
(٢) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني (روى له الستة) .

روى عن أبي اسحاق السبيعي وأبي اسحاق الشيباني وعبد العزيز بن صهيب ، وأبي حمزة نصر بن عمران الصبعي ومحمد بن زياد الجمعي وأبي الزبير والأعمش وشعبة وسفيان والحجاج بن الحجاج الباهلي وأبي حنيفة وغيرهم .

وروى عنه حفص بن عبد الله السلمي وخالد بن نزار وابن المبارك وأبو عامر العقدي ومحمد بن سنان العوفي ومحمد بن سابق البغدادي وغيرهم (١) .

وثقه ابن المبارك وأحمد وأبو حاتم .
وقال ابن معين : ليس به بأس (٢) . وقال أحمد : ثقة ، صدوق
اللهجة ، صحيح الحديث مقارب وكان مرجئاً شديد الرد على الجهمية (٣) .
وقال أبو زرعة : كنت عند أحمد بن حنبل فذكر إبراهيم بن طهمان وكان متكئاً من علة فجلس وقال : لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ (٤) .
قال أبو حاتم : ثقة . وروى البخاري في التاريخ عن ابن المبارك أنه قال : أبو حمزة السكري وإبراهيم بن طهمان صحيحا العلم والحديث (٥) .

(١) انظر : تهذيب التهذيب ١١٢/١ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ٣٧٩/٧ .

(٣) تذكرة الحفاظ ٢١٣/٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) تهذيب التهذيب ١١٣/١ .

قال ابن حبان : روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات (١).

وقال الدارقطني : ثقة ، إنما تكلموا فيه للارجاء (٢).

وقال ابن حجر : الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث ، إذا روى عن ثقة ولم يثبت غلوه في الارجاء ولا كان داعية إليه بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه ، والله أعلم (٣).

من خلال ماسبق من الأقوال في إبراهيم بن طهمان ، نجد أن هذا الراوي متفق على صدقه وعدالته ولم يكن يدعو إلى بدعته بل نقل أنه رجع عنها وهو صحيح الحديث مستقيم الرواية فيروى عنه ويؤخذ منه ، ولذلك روى له البخاري ومسلم وغيرهما . وبدعته هنا لم تؤثر في روايته ولم يرو له مايؤيد بدعته ، فلامانع من الرواية عنه مع ثبوت عدالته وثقته .

(١) الثقات ٢٧/٦ .

(٢) انظر : الميزان ٣٨/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ١١٤/١ .

الفصل الثاني

الجرح والتعديل

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف علم الجرح والتعديل ونشأته
وأسبابه .

المبحث الثاني : اشتراط العدد في الجرح والتعديل .

المبحث الثالث : الجرح والتعديل على الإبهام .

المبحث الرابع : تعارض الجرح والتعديل .

المبحث الأول تعريف علم الجرح والتعديل ونشأته وأسبابه

الجرح لغة :

مصدر من جرحه يجرحه ، إذا أحدث فيه جرحا ، وجرحه بلسانه : شتمه وعابه وتنقصه ، ويقال : جرح الحاكم الشاهد : إذا عثر منه على ماتسقط به عدالته من كذب وغيره ومنه الاستجراح : النقصان والعيب والفساد .

ويروى عن بعض التابعين أنه قال : كثرت هذه الأحاديث واستجرحت أي فسدت وقل صحاحها ، وأراد أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض روايتها ورد روايته (١).
الجرح اصطلاحاً :

وصف الراوي بما يثلم عدالته أو يخل حفظه وضبطه ، وبما يقتضي رد حديثه أو التوقف فيه (٢).
العدالة لغة :

العدل ضد الجور وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم ، والعدل من الناس : المرضي قوله وحكمه ، ورجل عدل : رضا ومقنع في الشهادة ، وعدل الحكم : أقامه ، وعدل الرجل : زكاه ، والعدل والعدلة : المزكون . وتعديل الشيء : تقويمه (٣).

(١) انظر : لسان العرب ٥٨٦/١ ، مادة (جرح) ، القاموس المحيط ٢٢٥/١ ، المصباح المنير ١٠٤/١ .

(٢) انظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٩٢ ، أصول الحديث ص ٢٦٠ .

(٣) انظر : لسان العرب ٢٨٣٨/٥ مادة (عدل) ، القاموس المحيط ١٣/٤ ، المصباح المنير ٣٩٦/٢ .

العدالة اصطلاحاً :

ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة (١).
 والتعديل : وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته والاحتجاج بحديثه
 والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط (٢).
 علم الجرح والتعديل : علم يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول
 رواياتهم أو ردها ، بألفاظ مخصوصة (٣).
 نشأة علم الجرح والتعديل (٤).

لقد أشار القرآن الكريم إلى الجرح والتعديل وأمر بهما في آيات
 كثيرة ، ومن ذلك قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ
 فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ...} . فقد أمرنا الله سبحانه وتعالى في هذه
 الآية أن ننسب في قبول الأخبار وأن نرد أخبار الفسقة وغير الثقات ،
 وكذلك ذم الله عز وجل المنافقين والكفار في آيات كثيرة جداً ، وما هذا إلا
 من باب الجرح ، كما إننا نجد في المقابل أن الله سبحانه وتعالى عدل
 الصحابة وأثنى عليهم فقال : {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} (٥) ، وقال تعالى
 {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ
 عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} (٦) ، وقال سبحانه : {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ
 تَحْتَ الشَّجَرَةِ} (٧).

-
- (١) انظر : نزهة النظر ص ٢٩ ، المختصر في علم الأثر ص ١٥٧ .
 (٢) انظر : منهج النقد ص ٩٢ ، لمحات في أصول الحديث ص ٣٢٦ .
 (٣) انظر : الكفاية ص ٨٢ ، أصول الحديث ص ٢٦١ ، الجرح والتعديل ، مقدمة
 الكتاب ص / ب .
 (٤) انظر في هذا الموضوع : المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل ص ٢٥ وما بعدها ،
 الجرح والتعديل لأبي لبابة ص ٤١ ، علم الجرح والتعديل ص ١٧ .
 (٥) سورة آل عمران : آية ١١٠
 (٦) سورة البقرة : آية ١٤٣
 (٧) سورة الفتح : آية ١٨

كما إننا نجد أن الجرح والتعديل ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم .
ومن الأحاديث التي نستطيع أن نستنبط منها كيفية نشأة هذا العلم مايلي :

أخرج البخاري في صحيحه (١) عن سهل بن سعد (٢) رضي الله عنه قال : مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " ماتقولون في هذا؟ قالوا : حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يَنْكَحَ وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يَسْتَمَعَ لَهُ . قال : ثم مرَّ رجل من فقراء المسلمين ، فقال : ماتقولون في هذا؟ قالوا : حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا يَنْكَحَ وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يَسْتَمَعَ إِلَيْهِ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هذا خير من ملء الأرض مثل هذا " .

وعن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم فلما رآه قال : بئس أخو العشيرة ، بئس ابن العشيرة ، فلما جلس تطلق له النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه وانبط إليه ، فلما انطلق ، قالت عائشة : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت كذا وكذا ثم تطلعت في وجهه وانبطت إليه؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " يا عائشة متى عهدتني فحاشا ، إن شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره " (٣) .

-
- (١) في كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين ١٩٥٨/٥ ح ٤٨٠٣ .
(٢) سهل بن سعد بن مالك بن الخزرج الأنصاري الساعدي ، من مشاهير الصحابة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة . مات سنة ٩١ هـ .
انظر : أسد الغابة ٣٦٦/٢ ، الإصابة في تمييز الصحابة ٨٨/٢ .
(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشا ولا متفحشا ٢٢٤٤/٥ ح ٨٦٨٥ ، ومسلم في البر والآداب والصلة ، باب مدارة من يتقي فحشه ٢٠٠٢/٤ ح ٢٥٩١ .

وهذا الخير دليل على ذكر مافي الرجل من جرح وتهمة ، وهذا من باب الديانة وليس غيبة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صرح بدم الرجل فقال : بئس أخو العشيرة ، فلو كان غيبة لما صرح بذلك وهو الذي ينهى عنها وهو من باب النصيحة للناس حتى يعلموا حاله فيجتنبوها ، وقد جوز ذلك صونا للشريعة ونفيا للخطأ والكذب عنها^(١).

وأما في عصر الصحابة رضوان الله عليهم فإننا نجد أن أول من فتش عن الرجال : أبو بكر رضي الله عنه ، وعمر وعلي رضي الله عنهما . فقد جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه تسأله عن الميراث ، فسأل الصحابة ، فأجابه المغيرة بن شعبة بأنها تراث السدس ، فطلب منه أن يأتيه بشاهد على سماعه ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد معه محمد بن مسلمة^(٢).

وكذلك فعل عمر رضي الله عنه مع أبي موسى الأشعري^(٣)، عندما استأذن عليه أبو موسى ثلاثا فلما لم يأذن له رجع ، فلحقه عمر وسأله عن سبب رجوعه ، فذكر له حديث الاستئذان ، فطلب منه عمر أن يأتيه بشاهد^(٤).

وكان علي رضي الله عنه يستحلف من يحدثه بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول في هذا : كنت إذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعتني الله عز وجل بما شاء أن ينفعني منه ، وإذا حدثني

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨٩ ، الكفاية ص ٨٣ .

(٢) أخرج القصة أبو داود في كتاب القرائض ، باب في الجدة ٣/٣١٦ ح ٢٨٩٤ ، والترمذي باب ما جاء في الجدة ٤/٤٢٠ ح ١٠١ ، وابن ماجه ح ٢٧٢٤ .

(٣) أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري التميمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقيه المقرئ . كان حسن الصوت بالقرآن ، وقال عنه النبي صلى الله عليه وسلم : "لقد أوتي مزامرا من مزامير آل داود" . مات سنة ٤٤ هـ . انظر : طبقات ابن سعد ٢/٣٤٤ ، أسد الغابة ٣/٢٤٥ ، الإصابة ٢/٣٥٩ .

(٤) أخرج القصة البخاري في الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثا ٥/٢٣٠٥ ح ٥٨٩١ ، ومسلم في الآداب ، باب الاستئذان ٣/١٦٩٤ ح ٢١٥٣ .

غيره استحلفته ، فحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر (١).
وليس هذا من باب اتهام الصحابة بالكذب أو عدم التثبت في الرواية بل هو احتياط وورع في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخوفاً من الوعيد الشديد المترتب على التقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لم يقله ، حيث قال صلى الله عليه وسلم : "من كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" (٢). وقوله : "من حَدَّثَ عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" (٣).

وحتى يكون هذا التثبت درساً لمن يأتي بعدهم حتى لا يقبلوا أخبار من لا يعرفون عدلهم وأمانتهم ، وحتى لا يجتريء غير الثقات من الدس في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فنجد أن هؤلاء الصحابة الأجلاء وضعوا لنا قواعد مهمة في البحث عن صحيح الروايات وسقيمها .
وقد ذكر الحاكم أن أبا بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت (٤) ، جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها (٥).

ولما ظهرت الفتن وانتشرت الخلافات ، بدأ الناس يجرحون الرواة وينقبون عن أحوالهم ، ولا يأخذون الحديث من كل راو ، وفي ذلك يقول

-
- (١) أخرجه ترمذي في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة آل عمران ٢٢٨/٥ ح ٣٠٠٦ . وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ٤٤٦/١ ح ١٣٩٥ .
(٢) أخرجه بخاري في كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي ٥٢/١ ح ١٠٧ (بدون نفي متعمداً) ، ومسلم في المقدمة ، باب تغليظ الكذب على رسول الله ١٠/١ .
(٣) أخرجه مسلم في المقدمة ، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ٩/١ .
(٤) أبو سعيد زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الخزرجي النجاري الأنصاري ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب الوحي ، الإمام الكبير ، شيخ المقرئين والفرضيين ومفتي المدينة . مات سنة ٤٥ هـ .
انظر : أسد الغابة ٢/٢٢١ ، الإصابة ١/٥٦١ ، سير أعلام النبلاء ٢/٤٢٦ .
(٥) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٥٢ .

ابن عباس : "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول ، لم نأخذ من الناس إلا مانعاً" (١).

وكان ابن سيرين يقول : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم (٢).

وإننا لنجد أن ألفاظ الجرح والتعديل قد ظهرت على السنة التابعين ، ولكنها كانت في هذه الطبقة قليلة بالنسبة لما بعدها من الطبقات؛ وذلك لأنهم عاصروا الصحابة وأخذوا عنهم؛ ولأنهم ممن شهد لهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالخيرية ، حيث قال : "خير الناس قرني الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ... الحديث" . وإنما ضعف قوم من التابعين من ناحية تحملهم وضبطهم للحديث ، فكانوا ربما يرسلون المرفوع ويرفعون الموقوف ولكنهم لم يتهموا بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا بتلك الكثرة .

ولكننا نجد في القرن الثالث الهجري أن هذا العلم نضج واكتمل نموه واتضحت جزئياته وظهر نوع من التخصص في علم الرجال ، وظهر في هذا القرن جهابذة نقاد المحدثين كأمثال : يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والشافعي ، ويزيد بن هارون (٣) ، وعلي بن المديني ومحمد بن سعد الواقدي

(١) أخرجه مسلم في المقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ١٣/١ .

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات ١٠/١ .

(٣) أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم الواسطي المدائني الحافظ القدوة شيخ الإسلام وأحد الأئمة . قال أحمد : كان حافظ متقناً ، صحيح الحديث توفي بواسط سنة ٢٠٦ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣٤٧/١٤ ، تذكرة الحفاظ ٣١٧/١ ، طبقات الحفاظ ص ١٣٨ .

وابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق بن همام^(١) ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو زرعة الرازي وأبو حاتم وغيرهم من العلماء الحفاظ الثقات .

وظهرت التصانيف المفردة في الرجال وأحوالهم وفي الجرح والتعديل وفي علل الأحاديث وأفردت الكتب في الصحاح وجمع السنن ، والمسانيد وجمعت أقوال العلماء في الرجال ، وأسئلتهم عن رواية الحديث في مصنفات فريدة لم يسبق لها مثيل .

فأصبح علم الجرح والتعديل في هذا القرن علماً قائماً بذاته له ألفاظه الخاصة ، وعباراته المحددة في جرح الرواة أو توثيقهم ، وإن كانت دلالات هذه الألفاظ تختلف من إمام إلى آخر وكل من جاء بعد هذه الطبقة فهم عيال على كتبهم ، فكانوا يعتمدون على ما كتبوه منشوراً في كتبهم ، فيعمدون إلى ترتيبه وتبويبه وتهذيبه ، أو محاولة لجمع أقوال السابقين في الرواة ثم إصدار حكم نهائي على الراوي على ضوء ما جرحه به السابقون أو عدلوه .

شروط الجراح والمعدل :

لقد وضع علماؤنا الأفذاذ رحمهم الله شروطاً وضوابط لمن يتصدى للجرح والتعديل حتى لا يتكلم في هذا العلم من ليس أهلاً له ، فيجرح بما ليس يجرح ، لأن هذا العلم يتعرض لأعراض المسلمين ، وقد قال الإمام ابن دقيق العيد : "أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام"^(٢).

وينبغي لمن يتصدى لهذا الفن أن يتثبت عند الحكم جرحاً أو تعديلاً وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر :

(١) أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعائي الحافظ الكبير صاحب التصانيف ، أحد الأعلام . قال الذهبي : وثقه غير واحد ، وحديثه مخرج في الصحاح وله ما ينفرد به ونقموا عليه التشيع ، وما كان يغلو فيه بل كان يحب علي رضي الله عنه ويغض قاتله . مات سنة ٢١١ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤ ، سير أعلام النبلاء ٩/٥٦٣ ، طبقات الحفاظ ص ١٥٨

(٢) الاقتراح ص ٣٤٤ .

"وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنه إن عدل أحدا بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت ، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن أنه كذب ، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن من مسلم بريء من ذلك ، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا" (١).

فمن الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الجارح والمعدل حتى يقبل جرحه وتعديله مايلي :

(١) يشترط في الجارح والمعدل : العلم والتقوى والورع والصدق؛ لأنه إن لم يكن بهذه الصفات فكيف يصير حاكما على غيره ، وهو مازال مفتقرا لاثبات عدالته .

قال الحافظ ابن حجر : "وينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من أفرط فيه فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث ، كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية" (٢).

(٢) أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل ، حتى لا يجرح بما ليس بجرح أو يزكي بمجرد ماظهر له من عدالة دون تحري واختبار .

وقال ابن حجر : "وتقبل التزكية من عارف بأسبابها لامن غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار" (٣).

(٣) أن يكون الجارح أو المعدل منصفاً عدلاً ، لا يغلبه هواه أو تعصبه لرأي أو مذهب فيجرح مخالفه في العقيدة أو الرأي ، ويعدل من وافقه وإن كان ضعيفاً . فما أكثر الطعن بسبب الاختلاف المذهبي فكثيراً ما تقرأ في كتب الرجال : شيعي متعصب ، أو رافضي غال ، أو

(١) نزهة النظر ص ٧٣ ، وانظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩٠ .

(٢) نزهة النظر ص ٧٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٠-٧٢ .

رُمي بالارجاء ، أو قدرى ، إلى غير ذلك من الألفاظ التي تدفع بعض المتشددین والمتعصبين من النقاد إلى مثل هذه العبارات التي قد تكون في غير محلها .

وقد قال الحافظ المنذري (١): "مذاهب النقاد للرجال مذاهب غامضة دقيقة ، فإذا سمع أحدهم في بعضهم أدنى مغمز - وإن لم يكن ذلك موجبا رد خبر ولا إسقاط عدالة - رأى أن ذلك مما لا يسع إخفاؤه عن أهله ، رجاء إن كان صاحبه حيا أن يحمله ذلك على الارعواء وضبط نفسه عن الغمزة ، وإن كان ميتا أنزله من سمع ذلك منه منزلة ، فلم يلحقه ملحق من سلم من تلك الغمزة ، وقصر به على درجة مثله" (٢).

(٤) أن يكون الجرح أو المعدل عالما بمدلولات الألفاظ ، حتى لا يضع اللفظ في غير موضعه ، ولا يجرح بلفظ هو غير جرح . قال ابن السبكي (٣): "ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضا : حال الجرح في الخبر بمدلولات الألفاظ ، فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها . والخبرة بمدلولات الألفاظ - ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس ، وتكون في بعض الأزمنة مدحا ، وفي بعضها ذما - أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم" . أسباب الجرح (٤):

وقبل أن أخوض في المسائل المتعلقة بجرح الراوي أو تعديله ، وما يقبل من الجرح وما لا يقبل ، لابد من عرض أسباب الجرح التي جرح بها

(١) أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري الإمام العلامة الحافظ المحقق شيخ الإسلام المحدث الفقيه . من كتبه : الترغيب والترهيب ، مختصر صحيح مسلم ، مختصر سنن أبي داود . مات سنة ٦٥٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية ١٠٨/٥ ، سير أعلام النبلاء ٣١٩/٢٣ ، الأعلام ٣٠/٤ .

(٢) في جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل ص ٩٠ .

(٣) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٤٦ .

(٤) انظر : نزهة النظر ص ٤٣ وما بعدها .

الرواة والتي كانت سببا في الطعن في مروياتهم وعدم الاحتجاج بأحاديثهم حتى يكون الجارح أو المعدل على بصيرة .

وبما أن الراوي الثقة الذي يحتج بحديثه لابد أن يتوفر فيه شرطي العدالة والضبط كانت الأمور المجرحه للراوي تتعلق بهاتين الصفتين معا ، وهي عشرة أمور ، خمسة منها متعلقة بعدالة الراوي ، والخمسة الأخرى متعلقة بضبطه ، أذكرها على سبيل الإجمال .

أولا : الأمور المتعلقة بالعدالة .

(١) الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" . وقد كانت لهؤلاء الوضاعين أسباب حملتهم على وضع الحديث ، فمنهم من وضعه ليشكك في هذا الدين كالزنادقة ، ومنهم من وضع الحديث ليهوى يدعو الناس إليه كالمبتدعة وأهل الأهواء ، ومنهم من وضعه حسبة كما زعموا يدعون الناس به إلى فضائل الأعمال ، ومنهم من وضعه لحاجته إليه في ذلك الوقت ، إلى غير ذلك من أنواع الوضع (١) .

(٢) التهمة بالكذب في الحديث النبوي ، ويكون ذلك إذا كان الراوي معروفا بالكذب في حديث الناس ، فلا يؤمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيشك فيه ولا يقبل حديثه لتهمته بالكذب .

(٣) الفسق ، وهو أن يكون الراوي معروفا بالفسق بفعله أو بقوله مما لم يبلغ به حد الكفر ، وقد قال ابن حبان : ومنهم - أي المجروحين والضعفاء - المعلن بالفسق والسفه وإن كان صدوقا في روايته ؛ لأن الفاسق لا يكون عدلا ، والعدل لا يكون مجروحا (٢) .

(٤) البدعة : وقد سبق الكلام عن روايات المبتدعة .

(١) انظر : المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ص ٥١ وما بعدها .

(٢) المجروحين لابن حبان ٧٩/١ .

(٥) الجهالة : بأن لا يعرف في الراوي تعديل ولا تجريح معين ، وقد سبق بيانه .

وهذه الأنواع بعضها أشد في الجرح من بعض ، فمن جرح بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيترك حديثه ولا يقبل بأي وجه من الوجوه ، خلافا لمن جرح ببدعته فإنه يقبل أحيانا بضوابط وشروط ويترك أحيانا .

ثانيا : الأمور المتعلقة بالضبط (١) :

(١) فحش الغلط : أي كثرة غلط الراوي وتزايدده ، بحيث يفقد صفة الضبط .

(٢) كثرة الغفلة : بأن يسهو الراوي أو يدخل في مسموعاته ما ليس منها ولا ينبه على ذلك .

فمن وصف من الرواه بفحش الغلط وكثرة الغفلة ، يطلق على حديثه منكر ، ولا يؤخذ بحديثهما ولا يحتج بهما في الأحكام ، بل يكونان شواهد تصلح للاعتبار .

(٣) الوهم : وهو رواية الحديث على سبيل التوهم ، وقد يقع الوهم في الإسناد كما يقع في المتن ، كأن يرفع المرسل ويوصل المنقطع . وقد أطلق على هذا النوع "المعلل" وهو من أدق علوم الحديث وأغمضها .

(٤) المخالفة : بأن يأتي حديث الراوي مخالفا لما رواه الثقات ، كأن يزيد راو في الإسناد فيكون مزيد في متصل الأسانيد ، أو يدرج في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس منه فهذا يطلق عليه المدرج ، أو يقلب ويغير في الأسماء ، فهذا المقلوب إلى غير ذلك من المخالفات .

(٥) سوء الحفظ : وهو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه ، وقد يكون ملازماً للراوي في جميع حالاته فهذا الشاذ على رأي ، أو يكون طارئاً إما لكبر الراوي أو ذهاب بصره أو احتراق كتبه فهو المختلط .

ومن كان حديثه من هذا النوع وتوبع بمعتبر أصبح حديثه حسناً لغيره .

والطعن بهذه الأمور أخف من سابقتها من الأمور المتعلقة بالعدالة ؛ لأن ضعفها قد ينجبر بتعدد الطرق والمتابعات .

المبحث الثاني : اشتراط العدد في الجرح والتعديل

اختلف العلماء في ثبوت الجرح والتعديل ، هل يكفي فيه بقول الواحد ، أم لابد من تنصيب اثنين كما في الشهادة ، على أقوال :
القول الأول :

يكفى بالواحد في الرواية جرحا وتعديلا ، بخلاف الشهادة فالصحيح عدم الاكتفاء فيها بدون اثنين .
وبهذا قال أكثر أهل العلم ، وصححه الخطيب البغدادي ، وابن الصلاح ، وابن حجر ، والسخاوي ، وابن الملتن ، وابن كثير^(١)
واختاره من الأصوليين : الرازي والآمدي ونقله عن الأكثرين ، وكذلك نقله ابن الحاجب عن الأكثرين . والزركشي والغزالي وابن قدامة ، وابن الهمام وابن عبد الشكور^(٢) ، والقاضي أبو يعلى^(٣) .
وهو اختيار الحنفية ، قال ابن الحنبلي الحنفي^(٤) : " والمختار عندنا وفاقا للأكثر : الاكتفاء بالواحد في تزكية الراوي وكذا في جرحه ، ولكن مع القول باشتراط العدد في تعديل الشاهد وجرحه " .

(١) انظر : الكفاية ص ١٦٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٣ ، نزهة النظر ص ٧٢ ، فتح

المغيث ٢٧٢/٢ ، المقنع في علوم الحديث ١٧٤/١ ، اختصار علوم الحديث ص ٨٠ .

(٢) محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الفقيه الحنفي الأصولي . اشتغل

بالقضاء والتدريس والتأليف . من كتبه : مسلم الثبوت ، والجواهر الفرد ، وسلم

العلوم . مات سنة ١١١٩ هـ .

انظر : الأعلام ٢٨٣/٥ ، الفتح المبين ١٢٢/٣ .

(٣) انظر : المحصول ٥٨٥/٢/١ ، الإحكام للآمدي ٨٥/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٦٤/٢

البحر المحيط ٢٨٦/٤ ، المستصفى ١٦٢/١ ، الروضة ١١٧/٣ ، تيسير التحرير

٥٨/٣ ، فواتح الرحموت ١٥٠/٢ ، العدة لأبي يعلى ٩٣٤/٣ .

(٤) قفو الأثر ص ١١٦ .

حجتهم :

أن العدد لم يشترط في قبول الخبر ، فقد ثبت العمل بخبر الواحد ، فلزم أن لا يشترط في تعديل الراوي ، حتى لا يزيد شرط على مشروطه . ولأن الغالب من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الشهادة فقد يحصل فيها الكذب . فلو لم يقبل الحديث إلا بتعديل اثنين لفات المصلحة ولضيعت كثير من السنن بخلاف فوات حق واحد على واحد في المحاكمات (١).

القول الثاني :

لا يقبل في التزكية إلا قول رجلين ، سواء التزكية للشهادة أو الرواية . وحكى هذا القول أبو بكر الباقلاني عن أكثر فقهاء المدينة وغيرها . وكذلك حكاه الخطيب البغدادي والبايجي عن كثير من الفقهاء (٢). وقال السخاوي : وهو قول محمد بن الحسن واختيار الطحاوي (٣). وصرح بذلك البزدوي حيث قال : وقال محمد : التزكية يشترط فيها سائر شرائط الشهادة ، فيشترط العدد (٤). ونسبه الجويني والغزالي لبعض المحدثين (٥). قال ابن حجر : وهو المرجح عند الشافعية والمالكية (٦).

-
- (١) انظر : الكفاية ص ١٦٠-١٦١ ، فتح المغيث ٢/٢٧٢ ، جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل ص ٧١ .
 - (٢) الكفاية ص ١٦٠ ، التبصرة والتذكرة ١/٢٩٥ ، فتح المغيث ٢/٢٧٢ ، إحكام الفصول ص ٣٦٩ .
 - (٣) فتح المغيث ٢/٢٩٣ .
 - (٤) كشف الأسرار ٣/٣٧-٣٨ بتصرف يسير .
 - (٥) انظر : البرهان ١/٦٢٢ ، المنحول ص ٢٦٠ .
 - (٦) انظر : فتح الباري ٥/٣٧٤ .

حجتهم (١):

(١) إن التزكية صفة فتحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرشد والكفاءة وغيرها
والجواب :

إن التزكية إخبار فيكفى فيها الواحد كسائر الأخبار ، فقد ثبت أن
أصل الرواية لا يعتبر فيها العدد فلامعنى لاشتراطه في التعديل والجرح .
(٢) إن اشتراط العدد أحوط لزيادة الثقة ، وحذرا عن تضييع الأحكام .
الجواب :

أن الاحتياط يكون بالاكْتفاء بالواحد ، وهو الذي فيه حذر عن تضييع
الأحكام . لأننا لو لم تقبل تعديل الواحد لتعطلت كثير من السنن .
(٣) أن هذا اثبات حكم في عين ، وكل ما ثبت به حكم في عين مخصوصة
كان من باب الشهادة والشهادة لا يقبل فيها واحد .
الجواب :

إن كونه اثبات حكم في عين غير صحيح ؛ لأنه قد ثبت حكم في
شخص معين عن طريق الخبر لا الشهادة ، كأفعال النبي صلى الله عليه
وسلم المختصة به . فلو كان من باب الشهادة لاختصاصه بمعين لوجب
ألا يشبث إلا بما ثبتت به الشهادة .
وأنها لو كانت من باب الشهادة لم تثبت إلا عند الحاكم ، وقد ثبت
أنها حكم بها غير الحاكم فبطل أن يكون من باب الشهادات .
قال ابن حجر (٢): "والفرق بينهما - أي الشهادة والرواية - أن
التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد ، والشهادة تقع من
الشاهد عند الحاكم فافترقا" .

(١) انظر : فتح المغيث ٢/٢٧٢ ، تيسير التحرير ٣/٥٨ ، فواتح الرحموت ٢/١٥١ ،

إحكام الفصول ص ٣٦٩ ، الإحكام للآمدي ٢/٨٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٥
شرح العضد على ابن الحاجب ٢/٦٥ .

(٢) نزهة النظر ص ٧٢ .

القول الثالث :

يكتفى بالواحد في الرواية والشهادة .

وهو اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني ، حيث قال : "والذي يوجبه القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكر أو أنثى حر أو عبد لشاهد ومخبر" (١).

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف كما صرح به البزدوي .

قال البخاري : "أما في تزكية الراوي فلا شك أن عندهما - أي أبو حنيفة وأبو يوسف - لا يشترط العدد ، لأن الشهادة آكد في الرواية فلما لم يشترط العدد في تزكية الشهادة لا يشترط في تزكية الرواية بالطريق الأولى" (٢).

وإليه ذهب الامام البخاري في صحيحه حيث قال في كتاب الشهادات باب إذا زكى رجل رجلا كفاه (٣).

حجتهم :

أن العدد لم يشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله ، ولأن التزكية بمنزلة الحكم وهو أيضا لا يشترط فيه العدد (٤). قال ابن حجر : وأجاز الأكثر قبول الجرح والتعديل من واحد لأنه يتزل بمنزلة الحكم ، والحكم لا يشترط فيه العدد (٥).

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ٢٩٥/١ ، فتح المغيث ٢٧٣/٢ ، الإحكام للآمدي ٨٥/٢

البحر المحيط ٢٨٦/٤ .

(٢) : كشف الأسرار ٣٨/٣ .

(٣) ٩٤٦/٢ .

(٤) انظر : تدريب الراوي ٣٠٨/١ .

(٥) فتح الباري ٢٧٤/٥ .

الترجيح :

عند التحقيق في هذه المسألة ، نجد أن اختلاف العلماء فيها إنما يعود إلى تباين نظرتهم إلى الرواية ، فمنهم من يعتبرها مساوية للشهادة ومنهم من يعتبرها مغايرة لها ومستقلة ، ولكن الصحيح أن هناك فرقا بين الشهادة والرواية ، ولكل منها أحكامه الخاصة .

وقد نقل السيوطي الفرق بينهما عن المازري (١) ، وقد ذكر واحدا وعشرين فرقا ، وعرف الرواية بأنها : الإخبار عن عام لا ترفع فيه إلى الحكم ، وخلافه الشهادة .

وأما الأحكام التي يفترقان فيها فكثيرة ، ذكر منها (٢) :

الأول : العدد ، لا يشترط في الرواية بخلاف الشهادة .

الثاني : لا تشترط الذكورية فيها مطلقا بخلاف الشهادة في بعض المواضع

الثالث : لا تشترط الحرية فيها بخلاف الشهادة مطلقا .

الرابع : تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته .

الخامس : يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد دون الشهادة على

الأصح .

إلى غير ذلك من الأحكام التي ذكرها .

والذي عليه الأكثر من العلماء هو الاكتفاء بالواحد في باب الرواية دون الشهادة وذلك أولى ؛ لأن الشيخ عز الدين بن عبد السلام قال : لو لم

(١) أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري المالكي ، المعروف بالإمام . علم من أعلام المالكية ، بل خاتمة المحققين وإمام من الأئمة المجتهدين ، وكان فقيها أصوليا . وكان بصيرا بعلم الحديث . من مصنفاته : المعلم بفوائد شرح مسلم ، وإيضاح المحصول في الأصول ، وشرح كتاب التلقين . توفي سنة ٥٣٠هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ١٠٤/٢٠ ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص ١٢٧ الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢٦/٢ ، ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد ص ٧٢-٧٣ .

(٢) انظر : تدريب الراوي ٣٣١/١-٣٣٢ .

تقبل رواية الواحد لفات على أهل الإسلام تلك المصلحة العامة" (١).
ولو اشترطنا انضمام قول آخر اليه لأدى ذلك إلى تضييع كثير من
الأحاديث وردّها وهي التي قبلناها بخير آحاد .
وما زال الأئمة من المحدثين يقبلون تزكية الواحد اتباعاً لمن سلف من
الصحابة والتابعين ، فلا يشك منصف أن الصديق رضي الله عنه وغيره من
جلة الصحابة رضي الله عنهم لو فرض انفراده بتعديل أو جرح ، لما اعتبرنا
انضمام قول آخر إلى قول المعدل أو الجارح منهم (٢).
بل إن بعض الأئمة جعلوا كل من لم يتكلم فيه ثقة ثابت العدالة ،
وهذا مامشى عليه ابن حبان في كتابه الثقات ، فتزكية الواحد هي أولى
وأكّد (٣).

(١) انظر : فتح المغيث ٢/٢٧٢ .

(٢) انظر : البرهان ١/٦٢٢-٦٢٣ .

(٣) انظر : الثقات ١/١٣ .

المبحث الثالث

الجرح والتعديل على الإبهام بدون ذكر سببهما

اختلف العلماء فيما إذا ذكر المعدل حكمه من غير أن يبين السبب الذي استند إليه في تركيته ، أو ذكر الجرح حكمه من غير أن يبين السبب الذي استند إليه في جرحه هل يقبل منهم مثل هذا التعديل والجرح المجمل أو المبهم أم لا بد من ذكر السبب؟

في المسألة أربعة أقوال ، نذكر منها قولين ، لوضوحهما ولمعرفة القائلين بها ، أما القولان الآخران فلم ينسبنا إلى قائل بل ذكرنا مبهمين .
القول الأول :

أن التعديل يقبل مبهما بدون بيان السبب ، أما الجرح فلا يقبل ، إلا مفسرا مبينا فيه سبب الجرح .

وهو مذهب الأئمة من حفاظ الحديث وتقاده ، وعليه جرى الشيخان في كتابيهما ، فإن البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم ، كعكرمة مولى ابن عباس ، وهكذا مسلم احتج بسويد بن سعيد^(١) وغيره ممن اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود السجستاني في سننه ، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح المجمل لا يقبل ، إلا إذا فسر^(٢) .

(١) أبو محمد سويد بن سعيد بن سهل الهروي ثم الخدثاني الأنباري الإمام المحدث الصدوق ، شيخ المحدثين . قال أبو زرعة : أما كتبه فصحيح ، وأما إذا حدث من حفظه فلا . وقال أبو حاتم : صدوق يدلس . مات في شوال سنة ٢٤٠ هـ . انظر : الجرح والتعديل ٢٤٠/٤ ، تذكرة الحفاظ ٤٥٤/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤١٠/١١ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٠-٢٢١ ، التبصرة والتذكرة ٣٠٠/١ ، فتح المغيـث ٢٨٠/١ .

وهو المنصوص عن الشافعي (١)، ورواية عن أحمد (٢)، وبه قالت الحنفية (٣).

وصحح هذا القول من المحدثين : الخطيب البغدادي ، وابن الصلاح ، والعراقي ، والسخاوي ، والطبي ، وابن كثير (٤).
ومن الأصوليين : الزركشي ، وابن الهمام ، والفناري (٥)، والباجي ، واختاره البزدوي وقال : هو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين (٦).
حجتهم :

لأن أسباب التعديل كثيرة يصعب ذكرها ، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول : ليس يفعل كذا ولا كذا ... الخ فيعدد ما يجب عليه تركه ويفسق بفعله . أما الجرح فلا يقبل مجملاً ؟ لاختلاف الناس فيما يجرح وما لا يجرح ، فقد يطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الأمر (٧).

(١) انظر : البرهان ٦٢٠/١ ، المنحول ص ٢٦٢ ، المحصول ٥٨٦/٢/١ ، قواطع الأدلة ص ٧٩٣ .

(٢) انظر : العدة لأبي يعلى ٩٣١/٣ ، شرح مختصر الروضة ١٦٤/٢ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ٦١/٣-٦٢ ، أصول السرخسي ٩/٢ ، كشف الأسرار ٦٨/٣ .

(٤) انظر : الكفاية ص ١٦٥ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٠ ، التبصرة والتذكرة ٣٠٠/١ ،

فتح المغيـث ٢٨٠/١ ، الخلاصة ص ٨٦ ، اختصار علوم الحديث ص ٧٨ .

(٥) محمد بن حمزة بن محمد الفتاري الرومي ، الفقيه الحنفي الأصولي ، تبحر في

العلوم العقلية والنقلية حتى صار فريد دهره ومجتهد عصره . من مؤلفاته : فصول

البدائع في أصول الشرائع ، تفسير الفاتحة ، تعليقات على شرح المواقف . مات

سنة ٥٨٣٤ .

انظر : الأعلام ١١٠/٦ ، الفتح المبين ٣٠/٣ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢٩٣/٤ ، تيسير التحرير ٦٣/٣ ، فصول البدائع ٥٤٩/٢ ،

كشف الأسرار ٦٨/٣ .

(٧) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٠ ، التبصرة والتذكرة ٣٠٠/١ ، فتح المغيـث

٢٨٠/١ ، الخلاصة ص ٨٦ .

القول الثاني :

لا يجب ذكر سبب التعديل والتجريح ، إذا كان الجرح والمعدل عالين بأسبابهما.

وهو اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني ونقله عن الجمهور فقال : قال الجمهور من أهل العلم : إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن ، قال : والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجرح عالما ، ولا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده المزكي عدلا (١).

واختاره : إمام الحرمين والغزالي والرازي والآمدي والقرافي (٢).

اعتراض :

اعترض جماعة على هذا القول ، ولم يعتبروه مذهبا مستقلا ، بل اعتبروه تحريرا لمحل النزاع ، كابن جماعة والتاج السبكي ؛ لأن من لا يكون عالما بالأسباب لا يقبل منه جرح ولا تعديل (٣).

وفي هذا الاعتبار نظر ؛ لأنه لم يكن هناك نزاع بين العلماء في ذلك حتى يحتاج إلى تحرير ، حيث لم يعرف عن علماء هذا الشأن قبولهم الجرح والتعديل من كل أحد من الناس سواء كان مفسرا أو لا ، فقد قرروا صفات وشروط لا بد لمن يتصدى لهذا الأمر أن يتحلّى بها .

ولم يقيد من قال بالمذهب الأول ورجحه كابن الصلاح ، قبول التعديل دون التفسير من معدل عارف بصير وكذا عدم قبول الجرح إلا مفسرا ، من جرح عارف بصير . فهل يفهم من ذلك أنه لم يردده؟

(١) انظر : الكفاية ص ١٧٨ ، الإحكام ٨٦/٢ ، المحصول ٥٨٦/٢/١ ، شرح العضد

على ابن الحاجب ٦٥/٢ ، المستصفى ١٦٢/١ .

(٢) انظر : المنحول ص ٢٦٢ ، البرهان ٦٢٠/١ ، المحصول ٥٨٦/٢/١ ، الإحكام ٨٦/٢

شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٥ .

(٣) انظر : فتح المغيث ٢٨٥/١ ، فتح الباقي شرح ألفية العراقي ٣١٢/١ .

لاشك أنه أراد بالمعدل ، المعدل العالم البصير ، وإن لم يقيد ، لأنه
لاخلاف في ذلك (١).

حجتهم :

(١) كما أنه لا يجب استفسار المعدل عن سبب تعديله ، فكذلك لا يجب
استفسار الجرح لغيره ، لأنه إن شهد من غير بصيرة لم يكن عدلا ،
وإن سكت عن البيان في محل الخلاف فمدلس وهو قدح في عدالته .
ولأننا متى استفسرنا عن سبب الجرح فإنه سوء ظن به واتهام له
بالجهل بما يصير به المجروح مجروحا (٢).

الجواب :

أننا أوجبنا بيان الجرح وتفسيره ، لأن الجرح قد يبيّن الجرح على
اعتقاده فيما يراه جرحا حقا فلا يكون مدلسا ، وبأنه ربما لا يعرف
الخلاف ولا يخطر بباله أصلا فلا تدليس (٣).

(٢) أن اطلاق الجرح كاف ، فإنه يخرم الثقة ، وهى المعتبرة ، واطلاق
التعديل لا يحصل الثقة حتى يستند إلى أسباب ومباحثات (٤).

الجواب :

أن العدالة عبارة عن اجتماع أجزاء وشرائط يتعذر ضبطها ويتعسر
بينما الجرح عدم يكفى فيه انتفاء شيء من الاجزاء والشروط ، فذكر
صفة واحدة كافية في جرح المجروح (٥).

(١) انظر : أسباب اختلاف المحدثين ص ٥٣١-٥٣٢ .

(٢) انظر : الكفاية ص ١٧٨ ، تيسير التحرير ٦١/٣-٦٢ .

(٣) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٦٥/٢ .

(٤) انظر : البرهان ٦٢٠/١ .

(٥) انظر : حاشية التفتازاني على مختصر المنتهى لابن الحاجب ٦٥/٢ .

المناقشة والترحيج :

بعد النظر في أقوال الفريقين وأدلتهم ، نجد أن الفريق الأول عندما اعتمد في التزكية على ذكر العدالة مجملا ، ولم يعتمد على الجرح المجل ، لم يرجع ذلك إلى الثقة بالمزكي وعدم الثقة بالجرح ، ولا إلى الشك في معرفة كل من الجرح والمزكي ما يكون به العدل عدلا وما يكون به المجروح مجروحا بل نحن نثق بعلمائنا في الجرح والتعديل ، إلا أنه مهما ذكر المعدل من صفات فإنه ستبقى أخرى كثيرة لم يستوعبها وسيشق عليه ذكرها جميعا ، فدفعنا للمشقة والحرج اكتفينا بالتعديل المجل ، بخلاف الجرح فإن ذكر وصف واحد يكفي في تبين حقيقة المجروح ، كما أن هذا الوصف يبين لنا ما اعتمد عليه الجرح هل هو موافق لما يراه غيره جارحا أم لا (١).

فلذلك لا نقبل الجرح المجل لأنه لا حرج على الجرح في ذكر السبب لأن ذكر سبب واحد كاف في جرحه ، بخلاف العدالة التي يشق ذكر أسبابها كما أن الناس يختلفون في أسباب الجرح ، فقد يجرح بما لا يراه غيره جارحا وقد حصل هذا كثيرا من أئمة في هذا الشأن ، حيث جرحوا أناسا وحين استفسروا عن سبب الجرح ذكروا ما لا يصلح أن يكون جرحا .

من ذلك (٢) : أن شعبة - وهو إمام في هذا الشأن - قيل له : لم تركت حديث فلان؟ فقال : رأيته يركض على بردون فتركت حديثه ، فجرحه بما لا يصلح جرحا .

وقال شعبة : أتيت منزل المنهال بن عمرو (٣) ، فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت ، فقيل له : فهلا سألت؟ عسى ألا يعلم هو .

(١) انظر : توضيح الأفكار ١٣٨/٢ ، حاشية المحقق .

(٢) انظر : الكفاية ص ١٨٢-١٨٤ .

(٣) أبو عمرو المنهال بن عمرو الأسدي مولا هم الكوفي . وثقه يحيى بن معين وغيره . وقال الدارقطني : صدوق . مات سنة بضع عشرة ومائة .

انظر : سير أعلام النبلاء ١٨٤/٥ ، الجرح والتعديل ٣٥٦/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٨٣/١٠ .

وعن شعبة أيضا أنه قال : قلت للحكم بن عتيبة^(١) : لم لم ترو عن زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام .
وسئل مسلم بن ابراهيم^(٢) عن حديث الصالح المري^(٣) فقال : مات صنع بصالح ؟ ذكروه يوما عند حماد بن مسلمة ، فامتخط حماد .
فامتخط حماد عند ذكره لايوجب رد خبره .

ومن ذلك ما ذكره الشافعي : أنه شهد رجلا صالحا يجرح آخر ، فسأله عن السبب فقال : رأيت يبول قائما ، فقال له : وما بأس أن يبول قائما ؟ فقال : لأنه ينضح على ساقيه ورجليه وثيابه ، ثم يصلي قبل أن ينقيه ، قال : أفرأيت فعل فصلى قبل أن ينقيه ؟ قال : لا ولكني أراه سيفعل^(٤) .
كما إن القول بقبول الجرح المبهم يبطل السنن ويعطلها ، وذلك عند قبول الجرح في رواية الحديث من كل جارح حتى وإن كان من عالم بهذا الشأن ؛ لأن أسباب الجرح تختلف من شخص إلى آخر ؛ ولأنه قد استفسروا

(١) أبو محمد الحكم بن عتيبة الكندي مولا هم الكوفي ، ويقال : أبو عمرو ، أو أبو عبد الله . الإمام الحافظ الفقيه ، عالم أهل الكوفة . قال العجلي : ثقة ثبت فقيه صاحب سنة واتباع . توفي بالكوفة سنة ١١٥ هـ .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ ١١٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٥ ، طبقات الحفاظ ص ٥١ . أبو عمرو مسلم بن ابراهيم الأزدي مولا هم البصري القصاب . الإمام الحافظ الثقة مسند البصرة . قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . وقال ابن معين : مسلم ثقة مأمون . مات سنة ٢٢٢ هـ .

انظر : طبقات ابن سعد ٣٠٤/٧ ، تذكرة الحفاظ ٣٩٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٣١٤/١٠ ، طبقات الحفاظ ص ١٧٠ .

(٣) أبو بشر صالح بن بشير القاريء المعروف بالمري . الزاهد الخاشع ، واعظ أهل البصرة . قال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن عدي : قاص ، حسن الصوت عامة أحاديثه منكروه ، أتى من قلة معرفته بالأسانيد وعندي أنه لا يعتمد . مات سنة ١٧٢ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣٠٣/٩ ، طبقات ابن سعد ٢٨١/٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٦/٨ صفوة الصفوة ٣٥٠/٣ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧٨-١٧٩ .

علماء عن ذلك فذكروا ما لا يصلح أن يكون جرحاً كما ذكرنا ، وليس ذلك جرحاً في علماء هذا الشأن ولكن احتياطاً في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وخوفاً من تعطيل سنة ثابتة عنه صلى الله عليه وسلم وذلك بقبول الجرح المجمل .

من هنا يظهر لنا - والله أعلم - رجحان القول الأول ، لقوة دليله ، وزيادة في الاحتياط في جرح الرواة ، حتى لا يجرح الثقة بأدنى سبب وحتى لا يتصدى للجرح من ليس أهلاً لذلك ، وحتى لا تدخل في هذه الأمور الاختلافات المذهبية فقهية كانت أم عقدية .

* وقد يعترض على ترجيحنا لهذا القول بأنه تعطيل وإلغاء لكتب الجرح والتعديل التي ألفها الثقات كابن حجر والذهبي والنووي والسيوطي وغيرهم ممن يجرحون ويعدلون في كتبهم .

* ويجاب على هذا الاعتراض بأن الجرح المجمل في هذه الكتب وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به ، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول أخبار من جرحوه بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف ، فمن بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة قبلنا حديثه ولم نتوقف (١) .

كما إنه مامن معدل أو مجرح من الأئمة الثقات إلا ويؤخذ من كلامه ويرد عليه ، ولا يسلم به إذا تبين للناقد بأن جرحه لا يقوم له ولا يدع له داعي إلا العصبية المذهبية .

والمتبع لكتب الرجال يجد عدم تلج النقاد لكثير من الأقوال التي صدرت عن أئمة إليهم المنتهى في هذا الشأن ، أمثال ابن معين وأحمد بن حنبل والقطان وغيرهم .

ولأن من ذكر من الأئمة الذين يعدلون ويجرحون في كتبهم ، دون بيان السبب نراهم في كثير من الأحيان لا يقبلون قول الثقات من المجرحين

والمعدلين على الإبهام ويردونه (١).

من ذلك : مقاله الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (٢) في ترجمة محمد بن بشار البصري المعروف ببندار : أحد الثقات المشهورين ، روى عن الأئمة الستة ، وثقه العجلي والنسائي وابن خزيمة وسماه إمام أهل زمانه والفرهاني ، والذهلي ، ومسلمة ، وأبو حاتم الرازي وآخرون ، وضعفه عمرو بن علي الفلاس ، ولم يذكر سبب ذلك ، فما عرجوا على تجريحه . وقال أيضا في "تعجيل المنفعة" (٣) : في ترجمة ابراهيم بن الحسن "ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا ، وذكره الذهبي في "المغنى في الضعفاء" ولم يذكر لذكره فيه مستندا" .

وعلى هذا فالصحيح أن التعديل يقبل مجملا ؛ لأن أسباب العدالة كثيرة لا تضبط فلا يمكن ذكرها ، بينما الجرح لا يقبل إلا مفسرا لأنه يعرف بأمر واحد فيذكر وحتى لا يجرح بما ليس يجرح .

قال ابن دقيق العيد (٤) : "يجب أن يتفقد مذاهب الجارحين والمزكيين مع مذهب من تكلموا فيه فإن رأيته مختلفة فتوقف عن قبول الجرح غاية التوقف حتى تبين وجهه بيانا لا شبهة فيه ، وما كان مطلقا أو غير مفسر فلا يجرح به وإن كان المجروح موثقاً من جهة أخرى فلا تحفلن بالجرح المبهم ممن خالفه ، وإن كان غير موثق فلا تحكمن بجرحه ولا تعديله" . والله أعلم .

(١) انظر : أسباب اختلاف المحدثين ص ٥٣٨ .

(٢) ص ٤٣٦-٤٣٧ .

(٣) ص ١٥ .

(٤) الاقتراح ص ٣٧ .

المبحث الرابع : تعارض الجرح والتعديل

صورته : أن يجتمع في الراوي جرح وتعديل ، بأن يعدله جماعة ويجرحه جماعة آخرين ، أو يزكيه رجل ويجرحه شخص آخر .
إن هذه المسألة من المسائل الهامة في علم الجرح والتعديل ، ومن اطلع على كتب الرجال وكتب التضعيف والتوثيق ، ليجد هذه الظاهرة ، حيث يجد التعارض في أقوال النقاد في الراوي الواحد ، فمنهم من يوثقه ومنهم من يجرحه ، بل إننا نجد التعارض في أقوال العالم الواحد فنراه يوثق فلان حيناً ويجرحه حيناً آخر .

وإن هذه المسألة لتصعب على كثير من الباحثين ، ويصعب عليهم الجمع بين هذه الأقوال المتعارضة في الراوي الواحد .
ولانجد جواباً لهذه القضية ، إلا أننا نقول إن المسألة اجتهادية واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء كل ذلك يقتضيه الاجتهاد ، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص ، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا ، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح ، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحاً في تفسير الجرح وعدمه ، وفي اشتراط العدد في ذلك ، كما يجري عند الفقيه (١) .
تحرير محل النزاع :

ومما ينبغي التنبيه عليه أنه ليس كل تعارض يعتبر ، بل المعتبر في ذلك أن يكون التعارض حقيقة ولا يمكن دفعه ، أما إذا أمكن دفعه فلا تعارض .
البتة .

ومما يخرج عن محل النزاع ولا يعتبر جرحاً :

(١) انظر : جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل ص ٨٣ .

(١) أن يعين الجارح سبب الجرح بأن قال : قتل فلانا يوم كذا مثلا ، ونفاه المعدل يقينا ، بأن قال : رأيت حيا بعد ذلك اليوم ، فالتعديل هنا مقدم على الجرح اتفاقا . وهنا يصار إلى الترجيح ولا تعارض (١).

(٢) أن يذكر سبب الجرح ، فيقول المعدل : علمت ماجرحه به وأنه تاب عنه وحسنت توبته ، قدم التعديل اتفاقا ، لكون الجارح غير مكذب ولا المعدل (٢).

(٣) أن يجرح الراوي بسوء حفظ مختص بشيخ أو بطائفة ، والتوثيق يختص بغيرهم ، أو سوء حفظ مختص بآخر عمره لقلّة حفظ أو زوال عقل (٣).

ومما ينبغي التنبيه إليه أيضا : أن التعارض إنما يكون معتبرا ، إذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل ؛ لأن القول الراجح أن الجرح المبهم لا يقبل ، فدل هذا على أن الجرح المفسر هو المراد في التعارض (٤). وكذلك لا يقبل الجرح فيمن ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر مادحوه ومزكوه ، وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه ، من تعصب مذهبي أو غيره ، فإنه لا يلتفت إلى الجرح فيه ويعمل فيه بالعدالة (٥). أقوال العلماء في تعارض الجرح والتعديل :

إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل ، ففي المسألة أربعة أقوال نذكرها على سبيل الإجمال :

- (١) الجرح مقدم على التعديل .
- (٢) التعديل مقدم على الجرح ، إذا كان عدد المعدلين أكثر من عدد الجارحين .

(١) انظر : تيسير التحرير ٦٠/٣-٦١ .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١٥٤/٢ .

(٣) توضيح الأفكار ١٦٧/٢ .

(٤) انظر : الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ١١٨ .

(٥) انظر : قاعدة في الجرح والتعديل لابن السبكي ص ١٣ .

- (٣) أنه يتعارض الجرح والتعديل ولا يرجح أحدهما إلا بمرجح .
ومن خلال هذه الأقوال أذكر مذهب المحدثين والأصوليين في المسألة .
(٤) أنه يرجح بالأحفظ .

القول الأول :

- أن الجرح مقدم على التعديل ولو كان المعدلون أكثر .
حكاه الخطيب البغدادي والباجي عن جمهور العلماء^(١)، وصححه ابن
الصلاح^(٢)، ونقل الخطيب اتفاق أهل العلم على تقديم الجرح إذا تساوى
عدد الجارحين والمعدلين^(٣) .
وقال السخاوي^(٤) : "وعليه يحمل قول ابن عساكر^(٥) : أجمع أهل
العلم على تقديم قول من جرح راويا على قول من عدله ، واقتضت حكاية
الاتفاق في التساوي كون ذلك أولى فيما إذا زاد عدد المجرحين " .
وقال به من الأصوليين :
الغزالي ، والرازي^(٦) ، وابن الحاجب ، والقرافي^(٧) ، وابن قدامة ،
وابن النجار^(٨) .

-
- (١) الكفاية ص ١٧٧ ، إحكام الفصول ص ٣٧٩ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٤ .
(٣) انظر : الكفاية ص ١٧٥ .
(٤) فتح المغيث ٢٨٦/١ .
(٥) أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي المعروف بابن
عساكر ، الإمام العلامة الحافظ ، محدث الشام ، من أعيان فقهاء الشافعية . من
مصنفاته : تاريخ دمشق ، وغرائب مالك ، وفوائد أصحاب الحديث وغيرها .
توفي سنة ٥٧١ هـ .
انظر : وفيات الأعيان ٣٠٩/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٣٢٨/٤ ، سير أعلام النبلاء
٥٥٤/٢٠ .
(٦) انظر : المحصول ٥٨٦-٥٨٧/١/٢ ، المستصفى ١٦٣/١ .
(٧) انظر : إحكام الأحكام ٨٧/٢ ، شرح العضد ٦٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٣٦٦ .
(٨) انظر : الروضة ص ١١٧ ، شرح الكوكب ٤٣٠/٢ .

واختاره : فخر الاسلام البزدوي ، والكمال بن الهمام ، وابن عبد الشكور (١).

حجتهم :

(١) إن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ؛ ولأن الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عن المعدل (٢).

(٢) إن الجارح مثبت ، حيث يثبت أمرا عارضا على خير المعدل ، والمعدل ناف ، والمثبت مقدم على النافي (٣).

(٣) إن تقديم الجرح جمع للجرح والتعديل ، فإن غاية قول المعدل أنه لم يعلم فسقا والجارح يقول : أنا علمت فسقه ، فلو حكمنا بعدم الفسق لكان الجارح كاذبا ، ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين فيما أخبرا به ، والجمع أولى ما أمكن ؛ لأن تكذيب العدل خلاف الظاهر (٤).
القول الثاني :

التعديل مقدم على الجرح ، إن كان عدد المعدلين أكثر .
وهذا القول حكاه الخطيب البغدادي عن طائفة ، والإمام فخر الدين الرازي (٥).

حجتهم :

إن كثرة المعدلين تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم ، وأن قلة الجارحين تضعف خبرهم (٦).

(١) كشف الأسرار ٩٩/١-١٠٠ ، تيسير التحرير ٦٠/٣ ، فواتح الرحموت ١٥٤/٢ .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ٣١٣/١ .

(٣) انظر : كشف الأسرار ٩٩/٣ ، فواتح الرحموت ١٥٤/٢-١٥٥ .

(٤) انظر : الكفاية ص ١٧٦ ، مختصر ابن الحاجب ٦٥/٢-٦٦ .

(٥) انظر : الكفاية ص ١٧٧ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٤ ، فواتح الرحموت ١٥٤/٢ ،

إحكام الفصول ص ٣٧٩ ، المحصول ٥٨٦/١/٢ .

(٦) انظر : الكفاية ص ١٧٧ ، التبصرة والتذكرة ٣١٣/١ ، شرح تنقيح الفصول

قال الخطيب بعد ذكره لهذا القول : "وهذا بعد ممن توهمه ؛ لأن المعدّلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ماأخير به الجارحون ، ولو أخبروا بذلك وقالوا : نشهد أن هذا لم يقع منه ، لخرجوا بذلك من أن يكونوا أهل تعديل أو جرح ؛ لأنها شهادة باطلة على نفي مايصح ، ويجوز وقوعه وإن لم يعلموه فثبت ماذكرناه" (١).

وقد ضعف الرازي هذا القول بقوله : "وهو ضعيف ؛ لأن سبب تقديم الجرح إطلاع الجارح على زيادة ، فلايتنفى ذلك بكثرةالعدد" (٢).
القول الثالث :

أنه يتعارض الجرح والتعديل ، فلايترجح أحدهما إلا بمرجح .
حكى هذا القول التاج السبكي عن ابن شعبان (٣) من المالكية (٤).
قال العراقي : "وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول الثالث فإنه قال اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدّله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى ، ففي هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح" (٥).

القول الرابع :

أنه يرجح بالأحفظ .

(١) الكفاية ص ١٧٧ .

(٢) المحصول ٥٨٦/١/٢ ومابعدها ، المستصفى ١٦٣/١ .

(٣) أبو اسحاق محمد بن القاسم بن شعبان المصري المعروف بابن القرطبي ، الفقيه الحافظ شيخ المالكية . من مؤلفاته : الزاهي في الفقه ، وأحكام القرآن ، ومناقب مالك ، وكتاب السنن . توفي سنة ٥٣٥٥ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ٧٨/١٦ ، شجرةالنور الزكية ص ٨٠ .

(٤) انظر : جمع الجوامع ١٦٤/٢ ، شرح العضد ٦٥/٢-٦٦ ، التبصرة والتذكرة ٣١٣/١ ، البحر المحيط ٢٩٧/٤ ، قاعدة في الجرح والتعديل ص ٥٠-٥١ ، تيسير التحرير ٦٠-٦١ ، وقد نسب لابن الحاجب حكاية هذا القول السيوطي والزركشي ولم أجده عنده فربما ذكره في كتاب آخر .

(٥) التبصرة والتذكرة ٣١٣/١ .

وهذا القول حكاه الحافظ سراج الدين البلقيني (١).

أي أن الجرح مقدم على التعديل إذا تساوى الجارحون والمعدلون في الحفظ ، أو كان الجارحون أحفظ من المعدلين ، فأما إذا كان المعدلون أحفظ من الجارحين فإن التعديل مقدم على الجرح ، فالعبرة إذن بالأحفظية (٢).

الترجيح :

بعد عرض الأقوال السابقة في تعارض الجرح والتعديل في الراوى الواحد وأيهما يقدم الجرح أم التعديل ، يترجح لديّ - والله أعلم - أن القول الأول: وهو تقديم الجرح على التعديل هو القول الراجح ، وهو مذهب عامة المحدثين والأصوليين ، وليس تقديم الجرح هنا إهمال لقول المعدل واتهام له بل إن الجارح يصدّق المعدل فيما أخبر به من ظاهر حال الراوى ويخبر عن أمر باطن قد علمه الجارح وخفي على المعدل ، وهذا جمع بين قول الجارح والمعدل ، بل أننا لو قدمنا قول المعدل نكون قد أهدرنا قول الجارح فكان ذلك تكذيباً له وتقضاً لعدالته . وقد قال الخطيب (٣): "لأنّ من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي ، ولم يخرج به بذلك عن كونه عدلاً ، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له وتقض لعدالته ، وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك " .

ومما ينبغي التنبيه له أيضاً أن ليس كل جرح مقدم وأن هذه القاعدة - وهي تقديم الجرح على التعديل - ليست على إطلاقها بل هي مقيدة بشروط وضوابط ، وقد نبه على هذه المسألة الإمام السبكي في كتابه "قاعدة في الجرح والتعديل" فقال (٤): "فإنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل ، ورأيت الجرح والتعديل ، وكنت غرا بالأمور ، أوفدما مقتصرًا على منقول الأصول ، حسبت أن العمل على جرحه ، فإياك ثم إياك ،

(١) حاسن الاصطلاح ص ٢٢٤ .

(٢) انظر : توضيح الأفكار ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، حاشية المحقق .

(٣) الكفاية ص ١٧٦ .

(٤) ص ١٣ - ١٤ .

والحذر كل الحذر من هذا الحسبان . بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه ، من تعصب مذهبي أو غيره ، فإننا لانلتفت إلى الجرح فيه ، ونعمل فيه بالعدالة . وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة ، إذ مامن إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون .

كما إنه يشترط في تقديم الجرح أن لا يكون الجرح في نفسه مجروحاً ، فكيف يقبل قوله في الجرح وهو يحتاج إلى تعديل ، ومثال ذلك ما ذكره ابن حجر في ترجمة (أحمد بن شبيب الحبطي البصري) بعدما نقل قول الأزدي فيه : منكر الحديث غير مرضي ، قال : "لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي" (١).

كما إنه ينبغي أن ينظر عند الجرح إلى حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجرح والمجروح فربما يؤدي الاختلاف في العقيدة إلى جرح عدل أو تركية فاسق ، وفي ذلك يقول الإمام ابن دقيق العيد (٢) : "يجب أن يتفقد مذاهب الجارحين والمزكين مع مذاهب من تكلموا فيه فإن رأيتهما مختلفة ، فتوقف عن قبول الجرح غاية التوقف ، حتى يتبين وجهه تبيانا لاشبهة فيه " . كما ينبغي أن ينظر إلى أسباب الجرح ، فقد يكون جرحاً غير مؤثر في قبول الرواية ، فربما يجرح بعضهم بما ليس يجرح فلا يقدم قوله في الجرح ، إلا إن كان سبباً معتبراً ومؤثراً حتى وإن كان من أهل الجرح والتعديل ، ولذلك اشترط تفسير الجرح .

ومثال ذلك مقاله الشافعي : حضرت بمصر رجلاً مزكياً يجرح رجلاً ، فسئل عن سببه وألح عليه فقال : رأيته يبول قائماً ، قيل : وما في ذلك ؟ قال يرد الريح من رشاشه على يده وثيابه فيصلي فيه . قيل : هل رأيته قد أصابه

(١) تهذيب التهذيب ٣٦/١ .

(٢) الاقتراح ص ٣٣٧ .

الرشاش وصلى قبل أن يغسل ماأصابه؟ قال : لا ، ولكن أراه سيفعل .
وَحَكِي أَنْ رَجُلًا جَرَحَ رَجُلًا وَقَالَ : إِنَّهُ طَيَّنَ سَطْحَهُ بَطِينٍ اسْتَخْرَجَ
مِنْ حَوْضِ السَّبِيلِ (١) .

فعلى هذا لا بد من التثبت في أمر الجرح والتعديل وعدم التسرع فيه
فلا ينبغي لمن لم يكن من أهل هذا العلم أن يتصدى لهذا الأمر ، فإنه قد
يخفى عليه كثير من الأمور بسبب قلة اطلاعه على أقوال النقاد في الراوي
وقلة باعه في هذا الفن فهذه أعراض المسلمين كما قال ابن دقيق العيد (٢) :
أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس :
المحدثون والحكام .

مثال تطبيقي لتعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد :

شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ، أبو بدر الكوفي .

احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وهو ممن اختلف فيه
المحدثون فمنهم من جرحه ومنهم من عدله ، وسأذكر أقوال المعدلين
والجرحين وسأحاول أن أجمع بين الأقوال وأزيل التعارض ما استطعت .
أقوال المزيين (٣) :

قال أحمد : كان شيخنا صدوقا صالحا ، كتبنا عنه قديما .

وقال سفيان الثوري : لم يكن عندي بالكوفة أعبد من أبي بدر .

قال أحمد بن زهير وغيره عن يحيى بن معين : ثقة . وكذلك روى أبو

بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين توثيقه .

وذكره ابن حبان في الثقات ، والذهبي في تذكرة الحفاظ وصدر

ترجمته بقوله : الحافظ الثقة الفقيه . وذكره في من تكلم فيه وهو موثق

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٤٧ .

(٢) الاقتراح ص ٣٤٤ .

(٣) انظر في ترجمته : سير أعلام النبلاء ٣٥٣/٩ ، تهذيب التهذيب ٣٧٨/٤ ، الجرح
والتعديل ٣٧٩/٤ ، تذكرة الحفاظ ٣٢٨/١ ، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق
ص ٩٨ .

وقال : ثقة مشهور .

وسئل عنه أبو زرعة فقال : لا بأس به . وكذلك قال العجلي : كوفي ليس به بأس . وقال ابن سعد : كان أبوبدر كثير الصلاة ورعا . أقوال الجارحين :

قال أحمد : لقيته يوما مع يحيى بن معين فقال له يحيى : يا كذاب . فقال : إن كنت كذابا وإلا فهتكك الله ، قال أبو عبد الله : فأظن دعوة الشيخ أدركته .

وقال ابن أبي حاتم الرازي : سألت أبي عن أبي بدر شجاع بن الوليد أحب إليك أو عبد الله بن بكر السهمي ؟ فقال : عبد الله أحب ، إلى لأن أبا بدر روى حديث قابوس في العرب وحديثه منكر .

وقال : قيل لأبي ماقولك فيه : فقال : هو لين الحديث ، شيخ ليس بالمتين لا يحتج به ، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح . وذكر ابن حجر في ترجمته : أن وكيع سئل عنه فقال : كان جارنا هاهنا ما عرفناه بعطاء بن السائب ولا بمغيرة ، وذكر غيره أنه حدث عنهما (١) . وقال الامام أحمد في قصة ذكرها : إنما كان يقول لنا : ذكره سليمان ابن مهران ، ولم يكن يقول : الأعمش ، وذكره مغيرة ، وذكره سعيد بن أبي عروبة ، ولم يكذب يقول لنا : حدثنا ثم كان بعد ذلك يقول : حدثنا فلان ، وأخبرنا موسى بن عقبة ، ولم يكن يقول لنا ، إلا ذكره (٢) .

دفع التعارض بين الأقوال :

إذا نظرنا إلى هذه الأقوال وجدنا أن هناك تعارضا يبدو لنا من أول وهلة فهناك من الأئمة من عدله وهم كثير وأئمة في هذا الشأن ، وهناك من جرحه وللجمع بين هذه الأقوال ، لابد من معرفة أسباب الجرح وهل هي معتبرة أم لا ؟

(١) انظر : تهذيب التهذيب ٣٧٨/٤ ، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح

والتعديل ص ٨٤ .

(٢) جواب الحافظ المنذري ص ٨٣ .

فأقول وبالله التوفيق : أن أسباب جرح شجاع تنحصر في أمور :
* أحدها : تكذيب يحيى بن معين له حيث قال له : ياكذاب بحضرة
الإمام أحمد .

ثانيها : تفضيل أبي حاتم عبد الله السهمي على شجاع ؛ لأن له حديث
منكر ثم وصفه له باللين .

ثالثها : إنه كان لا يصرح بالتحديث بل يقول ذكر فلان وفلان .
والجواب عن هذه الأمور :

أما كلام يحيى بن معين في شجاع بن الوليد فقد تعارض ، فنقل عنه
أنه كذبه ونقل عنه أنه وثقه .

وقد أجاب المنذري عن هذا التعارض بقوله (١) : " وأما ما نقل عن يحيى
ابن معين من توثيق شجاع مرة ، وتوهمينه أخرى ، فهذان القولان في زمانين
بلاشك ، ولا يعلم السابق منهما ، ويحتمل أنه وثقه ثم وقف على شيء من
حاله بعد ذلك يسوغ له الإقدام على ما قاله ، ويحتمل أن يكون تكلم فيه
أولا ، ثم وقف من حاله بعد ذلك على ما اقتضى توثيقه " .

ولكننا نجد أن ابن حجر ذكر تفسيراً آخر لتكذيب يحيى بن معين فقال
بعد ذكره للقصة : فكأنه كان مازحاً فما احتمل المزاح (٢) .

وما قاله ابن حجر هو الصواب - والله أعلم - وهو أن يحيى بن معين
عندما قال لشجاع ياكذاب ، كان مازحاً . وقد أثارت هذه الكلمة شجاع
فدعا عليه .

والدليل قول الإمام أحمد : فأظن دعوة الشيخ أدركته . وهذا يدل
على صدق شجاع وأنه ما كان كاذباً أبداً وهو الذي وصف بكثرة الصلاة
والعبادة والورع فكيف يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) المرجع السابق ص ٨٦ .

(٢) انظر : هدي الساري ص ٤٠٩ .

وقد قال عنه الذهبي^(١) : كان إماما ربانيا من العلماء العاملين وحديثه في دواوين الإسلام .

وقال : ثم إن يحيى بن معين وثقه وأنصفه ، وقد قفز القنطرة واحتج به أرباب الصحاح .

ثم إن ابن معين نفسه روى عنه^(٢) ، فكيف يروى عنه وهو عنده كاذبا ، فدل ذلك أنه ما قال تلك الكلمة إلا مازحا .

وكذلك روى عنه أحمد واسحق وعلي بن المديني .

* ثانيا : إن أبا حاتم سئل عنه بالمقارنة مع شخص آخر ، وذكر سبب تضعيفه له بسبب روايته حديث منكر .

والجواب : أن أبا حاتم من المتشددين في الجرح ونجده هنا جرحه من أجل حديث واحد منكر ثم اعترف إن عنده أحاديث صحاح .

وقد ذكر ابن حجر في تشدده مايلي :

قال في ترجمة (محمد بن أبي عدي البصري) : أبو حاتم عنده عنت^(٣) .

وقال في نكته على ابن الصلاح^(٤) : إن كل طبقة من نقاد الرجال

لا تخلو من متشدد ومتوسط ، وذكر في الطبقة الرابعة : أبا حاتم والبخاري ، وأبو حاتم أشد من البخاري .

* ثالثا : أما كونه لم يصرح بالتحديث ، فقد أجاب الحافظ المنذري

عن ذلك بقوله^(٥) : "فمن احتج بحديثه لا يرى شيئا من ذلك مانعا من الاحتجاج به . ويمكن أن يقال : إنه تذكر السماع بعد ذلك فصرح بالتحديث ، أو إن الراوي ينشط مرة فيسند ، ويفتر مرة فلايسند ، ويسكت

(١) سير أعلام النبلاء ٣٥٣/٩ وما بعدها .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ٣٧٨/٤ ، تذكرة الحفاظ ٣٢٨/١ .

(٣) انظر : هدي الساري ص ٤٤١ .

(٤) ٤٨٢/١ .

(٥) جواب الحافظ المنذري ص ٨٥ .

عن ذكر الشخص مرة ، ويذكره أخرى لما يقتضيه الحال ، ومن امتنع من الاحتجاج به ، يكون قد حصل عنده من ذلك مغمز وإن لم يثبت به جرح ، فتوقف لذلك والله عز وجل أعلم . ا.هـ

وأخيرا ، فإن مسألة تعارض الجرح والتعديل مبنية على المسائل التي قبلها في الجرح والتعديل وهي :

* هل يقبل الجرح مبهما أم لابد من الجرح المفسر؟

* هل يشترط العدد في إثبات الجرح والتعديل؟

فهذه مسألة اجتهادية ، أجاب فيها كل واحد من علماء هذا الفن بحسب اجتهاده ، فاختلفت أقوالهم تبعا لاختلاف اجتهاداتهم ، واختلافهم كاختلاف الفقهاء في الأحكام ، كل يقضي أو يفتي بحسب ما يقتضيه اجتهاده فإن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر . والله أعلم .

الباب الثالث

الرواية وصفاتها ومعرفة الرواة

وفيه فصلان :

الفصل الأول : طرق التحمل وصيغ الأداء .

الفصل الثاني : صفة الرواية ومعرفة الرواة .

مدخل :

بعد أن تكلمت في الفصول السابقة عن الرواة وعدالتهم ، وكيفية ثبوت هذه العدالة ، ومن تقبل روايته منهم ومن ترد ، بناء على جرحهم وتعديلهم حسب قواعد وضوابط وضعها علماء الجرح والتعديل .

بعد ذلك لابد من التطرق إلى صفة الرواية ، وطرق تحملها لأنه لا يخفى على كل من له عناية بعلوم الحديث ، أهمية معرفة طرق تلقي الحديث وأدائه ، لذلك نجد نقاد الحديث وضعوا مصطلحات خاصة ، تحدد كيفية التلقي والأداء ، حتى يمكن الحكم على الرواية بأنها صحيحة أم لا ، متصلة أم منقطعة .

وبمعرفة هذه الطرق يتضح لنا المنهج العلمي الدقيق لطريقة أخذ الراوي للرواية الذي سماه العلماء بالتحمل ، ثم تبليغه هذه الرواية والمسمى بالأداء .

وسأبين في هذا الباب طرق التحمل الثمانية وعبارات الأداء في كل طريقة ، مع بيان أوجه الاختلاف في كل طريقة بين المحدثين والأصوليين في حكم الرواية بكل طريقة ، وما يجوز فيها من صيغ الأداء وما لا يجوز مع بيان ثمرة الخلاف في طرق التحمل .

كما سأتطرق إلى أداء الراوي للحديث هل يكون بلفظه أم بمعناه ؟ وهذه المسألة وهي رواية الحديث بالمعنى من أهم مسائل علوم الحديث ، لما ورد فيها من الخلاف ولما أثير حولها من الشبهات . وسأذكر الخلاف في المسألة بين أهل الحديث والأصول وأدلة كل فريق مع المناقشة والترجيح . ثم أسوق بعض الأمثلة التطبيقية التي توضح أثر الخلاف في المسألة وما يترتب على الاختلاف في رواية الحديث بالمعنى من أثر فقهي .

ومن المسائل المهمة أيضا في علوم الحديث معرفة الرواة من صحابة وتابعين وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالرواة .

والذي يهمننا في هذا الباب هو معرفة الصحابة ، وماحصل في تعريف الصحابي من خلاف مشهور بين المحدثين والأصوليين ، وقد كان لكل فريق أدلته التي تؤيد مذهبه في تعريف الصحابي والتي سأتناولها - إن شاء الله - بالبيان والمناقشة ثم ترجيح القول الصحيح في المسألة .

كما سأوضح الخلاف في المسألة هل هو معنوي يترتب عليه ثمرة ؟ أم لفظي لا ثمرة له ؟

الفصل الأول

طرق التحمل وطيف الأداء

وفيه مباحث :

المبحث الأول : القراءة على الشيخ .

المبحث الثاني : الإجازة .

المبحث الثالث : المناولة .

المبحث الرابع : المكاتبة .

المبحث الخامس : الوجدادة والإعلام والوصية .

الفصل الأول طرق التحمل وصيغ الأداء

تمهيد :

لقد اهتم علماء الحديث بالرواية والرواة اهتماما كبيرا ملحوظا ، ويتمثل ذلك في اهتمامهم بطرق تحمل الراوي وأدائه للحديث ، واعتبروهما ركنين متلازمين للرواية لا تتحقق إلا بهما ، فوضعوا للتحمل طرقا لابد للطالب من اتباعها حتى يصح تحمله للرواية ، ثم جعلوا صيغ الأداء المتعددة التي يعبر بها الراوي عن طريقة تحمله ، وإن ذلك ليكشف لنا عن عظم عنايتهم برواية الحديث ، ودقة رسمهم لمعالم تحملها ، وتحديد الوجوه الممكنة لأدائها وإلى أي حد يكون القبول والرد ، بناء على صحة تحمله وصيغته أدائه ، فإن صح التحمل وقُبِلَ الأداء قُبِلَت الرواية وعُمِلَ بها وإن رُدَّ ردت . وقبل أن أبين طرق التحمل وصيغ الأداء ، وأذكر الخلاف والاتفاق في كل طريقة لابد من بيان بعض الأمور المهمة المتعلقة بالتحمل والأداء .

الأمر الأول : يصح التحمل قبل وجود الأهلية ، فتقبل رواية الكافر إذا تحمل قبل الإسلام وروى بعده ^(١) ، ودليله : أن جبير بن مطعم ^(٢) حَدَّثَ أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور ، قال : وذلك أول ما وقر في قلبي ^(٣) ، فسمعه قبل إسلامه ثم أداه بعد إسلامه . ولذلك

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤١ ، الاقتراح ص ٢٣٨ ، اختصار علوم الحديث ص ٩٠ ، نزهة النظر ص ٧٧ .

(٢) أبو محمد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي النوفلي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من أكابر قريش وعلماء النسب . أسلم بعد الحديبية وقبل الفتح وقيل أسلم في الفتح . توفي سنة ٥٧ هـ وقيل ٥٨ هـ . انظر : أسد الغابة ٢٧١/١ والإصابة ٢٢٥/١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب شهود الملائكة بدرا ١٤٧٥/٤ ح ٣٧٩٨ ، مسلم في كتاب الصلاة ، باب القراءة في الصبح ٣٣٨/١ ح ٤٦٣ .

أثبت أهل الحديث حضوره مجالس الحديث ، رجاء أن يسلم ويؤدي ماسمعه بعد إسلامه كما وقع في زمن شيخ الاسلام ابن تيمية ، أن ابن الديان اليهودي سمع في حال يهوديته مع أبيه من الشمس محمد بن عبد المؤمن الصوري أشياء من الحديث كجزء ابن عترة ، وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة التي سمعت ، فأنكر عليه وسئل ابن تيمية عن ذلك فأجازه ولم يخالفه أحد من أهل عصره ، بل ممن أثبت اسمه في الطبقة الحافظ المزي (١) ، ثم يسر الله له فأسلم بعد وسمي محمدا وأدى فسمعوا منه (٢) .

وكذا تقبل رواية الفاسق إذا تحمل حال فسقه ثم تاب وأدى بعد ذلك ، من باب أولى ، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده ، وهو قول الجمهور من محدثين وأصوليين ، وقد منع من قبول ذلك قوم فلم يقبلوا ما تحمله الصبي قبل البلوغ ؛ لأن الصغر مظنة عدم الضبط أو التحرز وسيستمر المحفوظ إذا ذاك (٣) .

والصحيح : مقاله الجمهور ؛ لأنه لا خلل في تحمله ولا في أدائه .
ولأن الصحابة أجمعوا على قبول رواية ابن عباس وابن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم من أحداث الصحابة مطلقا ، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده .

ولاحضار السلف قديما وحديثا للصبيان مجالس التحديث والسماع ويعتدون بروايتهم لذلك . إذ لافائدة من احضاره صغيرا إذا لم تقبل روايته كبيرا (٤) .

(١) أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الدمشقي الشافعي ، العالم الحبر الحافظ محدث الشام . من مؤلفاته : تهذيب الكمال ، والأطراف . مات سنة ٨٧٤٢ هـ انظر : تذكرة الحفاظ ١٤٩٨/٤ ، طبقات الحفاظ ص ٥٢١ .

(٢) انظر : فتح المغيث ٥-٤/٢ .

(٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤١ ، الاقتراح ص ٢٣٨ ، نزهة النظر ص ٧٧ ، كشف الأسرار ٣٩٥/٢ ، جمع الجوامع ١٤٦/٢-١٤٧ ، نهاية السؤل ١٢٢/٣ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٦١/٢ ، المستصفى ١٥٦/١ ، تيسير التحرير ٣٩/٣ .

(٤) المراجع السابقة .

الأمر الثاني : السن الذي يصح فيه سماع الصغير .
لقد اختلف العلماء في تحديد السن الذي ينبغي للصبي أن يتحمل فيه الحديث ، بحيث إذا تحمل قبل هذا السن لم يصح تحمله ولا تقبل روايته ، إياه بعد البلوغ .

فقليل : خمس سنين ، وقيل : سبعا ، وقيل : عشر سنين ، وقيل :
خمس عشرة سنة ، وقيل غير ذلك .

والذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين التحديد بخمس سنين فإنهم يكتبون له سماعا ولمن لم يبلغ خمسا : حضر أو : أحضر^(١).
واستأنسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع^(٢) : "عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهي من دلو وأنا ابن خمس سنين" ، وقد بوب البخاري لهذا الحديث بقوله : "باب ، متى يصح سماع الصغير"^(٣).
قال العيني^(٤) في شرح هذه الترجمة : "ومراده الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطا في التحمل"^(٥).

-
- (١) انظر : الإلماع ص ٦٢ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٣ ، الاقتراح ص ٢٣٩ ، اختصار علوم الحديث ص ٩٠ .
- (٢) أبو نعيم محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو الأنصاري الحزرجي المدني . أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وعقل منه حجة مجها في وجهه من بئر في دارهم وهو ابن خمس سنين . مات سنة ٩٩ هـ .
- (٣) انظر : أسد الغابة ٣٣٢/٤ ، الإصابة ٣٨٦/٣ ، سير أعلام النبلاء ٥١٩/٣ . أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ٤١/١ ح ٧٧ .
- (٤) أبو محمد محمد بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني الحنفى ، مؤرخ من كبار المحدثين ، أصله من حلب ، ولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية . من كتبه عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ، ومعاني الأخبار في رجال معاني الآثار في المصطلح . توفي بالقاهرة سنة ٨٥٥ هـ .
- انظر : الأعلام ١٦٣/٧ .
- (٥) عمدة القاري ١٤/٢ .

والصحيح المعتبر الذي عليه الجمهور : أنه لاحد للسن الذي يصح أن يتحمل فيه الصبي وإنما المدار على الفهم والتيقظ وإن كان دون خمس سنين وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأفهام (١).

وهو الذي رجحه القاضي عياض (٢) حيث قال : "أما صحة سماعه فمضى ضبط ماسمعه صح سماعه ولا خلاف في هذا" (٣).

ثم أجاب عن التحديد بخمس أنهم لعلمهم أرادوا أن هذا السن أقل ما يحصل به الضبط وعقل ما يسمع وحفظه ، وإلا فمرجوع ذلك للعادة ورب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن ونبييل الجيلة ذكي القريحة يعقل دون هذا السن" (٤).

واختاره ابن الصلاح ، فإنه اعتبر في كل صغير حاله على الخصوص فمضى كان فهما للخطاب ، وردا للجواب ، صح سماعه وإن كان دون خمس وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمسين .

وأجاب عن استدلالهم بحديث محمود بن الربيع بأنه يدل على صحة السماع من ابن خمس ولا يدل على انتفاء ذلك فيما دون خمس ولا يدل على صحة من كان ابن خمس ولم يميز تمييز محمود رضي الله عنه (٥).

وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله متى يجوز سماع الصبي في الحديث فقال : إذا عقل وضبط (٦).

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٣ ، الاقتراح ص ٢٣٩ ، اختصار علوم الحديث ص ٩٠ .

(٢) أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ، الإمام الحافظ القاضي ، كان إمام وقته في الحديث وعلومه . صنف التصانيف المفيدة منها : الإكمال في شرح كتاب مسلم ، ومشارك الأنوار ، والتنبيهات . مات سنة ٥٤٤ هـ . انظر : وفيات الأعيان ٤٨٣/١ ، تذكرة الحفاظ ١٣٠٤/٤ ، سير أعلام النبلاء ٢١٢/٢٠ .

(٣) الإمام ص ٦٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٦٣ .

(٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(٦) انظر : العدة لأبي يعلى ٩٤٩/٣ .

وإلى هذا القول ذهب الأصوليون ، فقد أشار القشيري إلى ذلك حين حكى الإجماع بعدم قبول من لم يكن حين التحمل مميزاً^(١).

وقال ابن السمعاني : يعتبر في صحة التحمل وسماع الخير صحة التمييز والضبط لما يسمعه حتى يعرف ذلك ويعقله وإذا لم يكن من السن ما يعرف هذا لم يصح سماعه . وقد قدر بعضهم أن يبلغ خمس سنين ، والأصح أن لا يقدر^(٢).

وقال الأستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني : إذا بلغ الصبي المبلغ الذي يفهم اللفظ بسماعه صح سماعه^(٣).

وعزى النووي عدم التقدير للمحققين حيث قال : إن التقييد بالخمس أنكره المحققون وقالوا : الصواب أن معتبر كل صبي بنفسه فقد يميز لدون خمس وقد يتجاوز الخمس ولا يميز^(٤).

الأمر الثالث : رواية الصبي .

ماذكر من الخلاف السابق في تحديد سن سماع الصبي ، كان في التحمل وليس في الأداء ، فإن الصبي قد يتحمل الحديث قبل بلوغه ثم يؤديه بعد البلوغ ولا خلاف في هذا ، ولكن الخلاف في رواية الصبي غير البالغ هل تقبل أم لا ؟

والخلاف في هذه المسألة ثابت ومشهور وأقوى من الخلاف في تحمل الصبي؛ لأننا إذا قبلنا روايته لزم من ذلك قبول أخباره كلها من رؤية الهلال وتحديد القبلة وإخباره عن طهارة الماء ونجاسته إلى غير ذلك من الأمور المترتبة عليه والتي بسطها الفقهاء في كتبهم .

فالصبي غير المميز ، لا خلاف بين العلماء في عدم قبول روايته ،

(١) انظر : فتح المغيث ١١/٢ ، البحر المحيط ٢٦٨/٤ .

(٢) قواطع الأدلة ص ٧٠٧ .

(٣) انظر : فتح المغيث ١١/٢ .

(٤) المرجع السابق .

وحكى بعض العلماء الإجماع على عدم قبول رواية الصبي غير المميز (١).
أما إن كان مميزا ، ففيه الخلاف :

فقد ذهب جمهور العلماء من محدثين وأصوليين إلى عدم قبول رواية الصبي وإن كان مميزا مثبتا ، لأنهم اشترطوا البلوغ في حال أداء الراوي للحديث (٢).

والوجه في رد روايته عدة أمور :
أولا : لأنه لاوازع له عن الكذب لعلمه أنه غير آثم لعدم تكليفه ،
فلا تحصل الثقة بقوله (٣).

ثانيا : ولأن الشرع لم يجعل الصبي وليا في أمر دنياه لنقصان عقله ،
ففي أمر الدين أولى أن لا يقبل خبره (٤).

ثالثا : لأن الصحابة أجمعوا على عدم الرجوع إلى الصبيان مع أن
فيهم من كان يطلع على أحوال النبوة ، وقد رجعوا إلى النساء وسألوهن
من وراء حجاب (٥).

وحكى البغوي (٦) والجويني وجهين عن الشافعية في رواية الصبي

(١) انظر : فتح المغيث ٢٧١/١ ، نهاية السؤل ١١٩/٣ ، إحكام الفصول ص ٣٦٥ ،
البحر المحيط ٢٦٧/٤ .

(٢) انظر : فتح المغيث ٢٧٠/١-٢٧١ ، تدريب الراوي ٣٠٠/١ ، التبصرة والتذكرة
٢٩٤/١ ، البرهان ٦١٢/١ ، المنحول ص ٢٥٧ ، الإحكام ٧١/٢ ، نهاية السؤل
١١٩/٣ ، مختصر ابن الحاجب ٦١/٢ ، قواطع الأدلة ص ٦٨٠ ، تيسير التحرير
٣٩/٣ .

(٣) انظر : كشف الأسرار ٣٩٥/٢ ، جمع الجوامع ١٤٦/٢ ، الإحكام ٧١/٢ ، الروضة
ص ١١٢ ، المستصفى ١٥٦/١ .

(٤) انظر : كشف الأسرار ٣٩٥/٢ .
(٥) انظر : البرهان ٦١٢/١ ، المنحول ص ٢٥٨ ، كشف الأسرار ٣٩٥/٢ ، تيسير
التحرير ٣٩/٣ ، قواطع الأدلة ص ٦٨٠ .

(٦) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الإمام الحافظ الفقيه
المجتهد المفسر المحدث . من مصنفاته : معالم التنزيل ، وشرح السنة والمصاييح .
توفي سنة ٥١٦ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ١٣٦/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٢٥٧/٤ ، سير أعلام النبلاء
٤٣٩/١٩ .

المميز الموثوق به : القبول وعدمه .

وقيد الغزالي الخلاف في المراهق المثبت ، أما غيره فلا يقبل قطعاً .
وتبعه على ذلك الرافعي^(١) ، وصحح عدم القبول بالنسبة للمراهق
المثبت في كلامه^(٢) .

وحكى النووي عن الأكثرين عدم القبول ، وذكر في شرح المذهب :
أن الجمهور على قبول أخبار الصبي المميز فيما طريقه المشاهدة بخلاف
ما طريقه النقل كالافتاء ورواية الإخبار ونحوه^(٣) .

وقيل : يقبل المميز إن لم يجرب عليه الكذب^(٤) .

واحتجوا : بقبول أهل قباء خبر أنس بن مالك وابن عمر في تحويل
القبلة . مما يدل على أن رواية الصبي مقبولة ؛ لأن ابن عمر كان يومئذ
صغيراً وقد عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر وهو ابن أربع
عشرة سنة فردّه الرسول صلى الله عليه وسلم ، فاعتمدوا خبره ولم ينكر
عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم^(٥) .

الجواب : أن أنسا وابن عمر راويان للقصة وليس واحد منهما هو
المخبر ، بل المخبر غيرهما ، وقيل إنه عباد بن بشر^(٦) ، وقيل رجل من

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني ، الإمام الفقيه
شيخ الشافعية ، صاحب الشرح الكبير المسمى بالعزیز ، وشرح مسند الشافعي ،
والتدوين في ذكر أخبار قزوين . مات سنة ٦٢٣ هـ .
انظر : طبقات الشافعية للسبكي ١١٩/٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٢/٢٥٢ ، الأعلام
٥٥/٤ .

(٢) انظر : تدريب الراوي ٣٠٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٩٤/١ ، فتح المغيث ٢٧١/١ .

(٣) انظر : فتح المغيث ٢٧١/١ ، المجموع شرح المذهب ١٠٨/٣ .

(٤) انظر : تدريب الراوي ٣٠٠/١ ، كشف الأسرار ٣٩٥/٢ ، قواطع الأدلة ص ٦٨٠ .

(٥) انظر : أصول السرخسي ٣٧٢/١ ، تيسير التحرير ٣٩/٣ .

(٦) أبو الربيع عباد بن بشر بن قيطي الأنصاري الأوسي أحد البدرين ، كان من
سادة الأوس ، وهو الذي أخبر بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى بيت الله
الحرام . قتل يوم اليمامة .
انظر : أسد الغابة ٩٩/٣ ، الإصابة ٣٦٣/٢ .

بني سلمة (١). والذي يدل على أن المخبر غيرهما ماروي البخاري عن ابن عمر قال : بينا الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها .. الحديث . قال ابن حجر : والآتي اليهم عباد بن بشر أو عباد ابن نهيك (٢).

وان فرض أن الذي أتاهم بالخبر هو أنس بن مالك فقد كان بالغاً ، فتحولوا معتمدين على رواية البالغ ، وقد يكون ابن عمر يومئذ بالغاً لأنه قد يبلغ ابن الأربع عشرة سنة ، وإنما رده النبي حينئذ لضعف بنيته ، لالأنه كان صغيراً (٣).

واحتجوا : بأنه لو لم يقبل خبره لم يصح الاقتداء به في الصلاة اعتماداً على اخباره بأنه متطهر ، لكنه يصح فدل على قبول خبره (٤).

الجواب : بأن صحة الاقتداء ليست مستندة الى قبول أخباره بطهره ، بل لكونها غير متوقفة على طهارة الامام ، لأن المأموم متى لم يظن حدث الامام صحت صلاته وان تبين حدث الامام وأما الرواية فشرط صحتها السماع (٥).

خلاصة القول :

بعد ذكر الأقوال في أداء الصبي غير البالغ ، يتلخص لنا في المسألة قولان : القبول وعدمه ، وقد رد رواية الصبي غير البالغ جمهور العلماء وهذا هو القول الراجح ، وذلك لأنه يشترط في الراوي : العدالة والضبط ، والصبي لم يتحقق فيه شرط الضبط ، فقد يكذب أو يخطأ لعلمه بعدم تكليفه فلا تحصل الثقة بقوله .

كما أن كتب الرجال والجرح والتعديل لم تتطرق الى بيان أحوال الصبيان غير البالغين ، وذلك لعلمهم بعدم الاحتجاج برواياتهم مالم يبلغوا .

(١) انظر : تيسير التحرير ٤٠/٣ .

(٢) فتح الباري ٥٠٦/١ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ٣٨/٣ ، أصول السرخسي ٣٧٣/١ .

(٤) نهاية السؤل ١٢٠/٣-١٢٢ .

(٥) المرجع السابق .

المبحث الأول : القراءة على الشيخ

قال القاضي عياض : "اعلم أن طريق النقل ، ووجوه الأخذ وأصول الرواية ، على أنواع كثيرة ، ويجمعها ثمانية ضروب ، وكل ضرب منها له فروع وشعوب ، ومنها ما يتفق عليه في الرواية والعمل ، ومنها ما يختلف فيه جميعاً أو في أحدهما" (١).

الطريق الأول : السماع من لفظ الشيخ .

وهو منقسم إلى إملاء وتحديث ، وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه ، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين (٢).

ولاختلاف أنه يجوز في هذا أن يقول السامع منه : حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، وسمعت فلانا يقول ، وقال لنا فلان ، وذكر لنا فلان (٣).

وهذا الطريق من طرق التحمل لاختلاف فيه بين العلماء ؛ لأنه أعلى مراتب التحديث ، وهو الطريق الذي تلقى به الصحابة العلم ، حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتلو عليهم القرآن ويحدثهم بالحديث وهم يسمعون .

الطريق الثاني : القراءة على الشيخ (العرض) .

صورة المسألة :

أن القارئ يعرض على الشيخ ، وسواء قرأ بنفسه على الشيخ من حفظه أو من كتاب ، أو سمع لقراءة غيره من كتابه أو من حفظه ، وسواء كان الشيخ يحفظ لما عرض عليه أو غير حافظ ولكن يمك أصله هو أو ثقة غيره (٤).

(١) الإلماع ص ٦٩ .

(٢) انظر : الإلماع ص ٦٩ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٥ ، فتح المغيث ١٦/٢ .

(٣) الإلماع ص ٦٩ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ٣١/٢-٣٢ ، توضيح الأفكار ٣٠٣/٢ .

حكمها :

ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل العلم بالحديث إلى صحة التحمل على هذا الوجه وصحة الرواية بعد التحمل به (١).

وخالف في ذلك طائفة ، فكره العرض منهم : وكيع (٢) ، ومحمد بن سلام (٣) ، وأبو مسهر (٤) ، وأبو عاصم النبيل (٥) ، وحكى ذلك عن أهل العراق جملة (٦).

لكن الحافظ ابن حجر نفى الخلاف فقال : "وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزيء ، وإنما كان يقوله بعض المتشددین من أهل العراق" (٧).

-
- (١) انظر : الكفاية ص ٣٨٠-٣٨٢ ، شرح علل الترمذي ٢٣٦/١ .
- (٢) أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرواسي الكوفي الإمام الحافظ الثبت محدث العراق ، أحد الأئمة الأعلام . قال أحمد : مارأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ ، ولارأيت معه كتاباً قط ولا رقعة . مات سنة ١٩٧ هـ .
- (٣) انظر : تاريخ بغداد ٤٩٦/١٣ ، تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١ ، سير أعلام النبلاء ١٤٠/٩ . أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم السلمي مولا هم البيكندي ، الإمام الحافظ الناقد الثقة ، محدث بخارى ، رجال جوال . كان من كبار المحدثين وله حديث كثير ورحلة ، وله مصنفات في كل باب من العلم . مات سنة ٢٢٥ هـ .
- (٤) انظر : تاريخ بغداد ٣٢٧/٥ ، تذكرة الحفاظ ٤٢٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٢٨/١٠ . أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي الإمام الفقيه شيخ أهل الشام ومحدثهم وعالمهم ، يعرف بابن أبي دارمة . قال ابن حبان : كان إمام أهل الشام في الجرح والتعديل لشيخوهم . مات سنة ٢١٨ هـ .
- (٥) انظر : تاريخ بغداد ٧٢/١١ ، تذكرة الحفاظ ٣٨١/١ ، طبقات الحفاظ ص ١٦٦ . أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري النبيل الحافظ شيخ الإسلام ، وكان يلقب بالنبيل لنبله وعقله . قال ابن سعد : كان ثقة فقيها . مات سنة ١١٢ هـ .
- (٦) انظر : طبقات ابن سعد ٢٩٥/٧ ، تذكرة الحفاظ ٣٦٦/١ ، طبقات الحفاظ ص ١٥٩ . انظر : الكفاية ص ٣٩٤-٤٠٠ ، شرح علل الترمذي ٢٤٤/١ .
- (٧) فتح الباري ١٥٠/١ .

وقال القاضي عياض : "ولاخلاف أنها رواية صحيحة" (١).

دليل العرض :

واحتج من أجاز الرواية بالعرض بحديث ضمام بن ثعلبة (٢)، الذي رواه أنس بن مالك ويقول فيه : بينما نحن جلوس في المسجد دخل رجل على جمل وأناخه في المسجد ثم عقله ، ثم قال لهم : أيكم محمد؟ ورسول الله صلى الله عليه وسلم متكيء بين ظهرائهم ، فقلنا له : هذا الرجل الأبيض المتكيء ، فقال له الرجل : يا ابن عبد المطلب ، فقال له رسول الله : قد أجبتك ، قال له الرجل : يا محمد إني سائلك فمشدد عليك في المسألة ، فلا تجدنَّ عليَّ في نفسك ، فقال له : سل ما بدالك ، فقال الرجل : نشدتك بربك ورب من قبلك آله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم نعم ، فقال : أنشدك الله ، آله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ فقال رسول الله : اللهم نعم ... الخ الحديث (٣).

ووجه الدلالة : أن الأعرابي عرض على النبي صلى الله عليه وسلم فأقر به النبي صلى الله عليه وسلم .

وذكر الخطيب عن البخاري قوله : ليس يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم أو قال المحدث ، حديث أصح من حديث ضمام (٤).

(١) الإلماع ص ٧٠ .

(٢) ضمام بن ثعلبة السعدي من بني سعد بن بكر . قدم على النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع . قال ابن عباس : فما سمعنا بوافد قط كان أفضل من ضمام .

انظر : أسد الغابة ٤٢/٣ ، الإصابة ٢١٠/٢ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب ماجاء في العلم ٣٥/١ ح ٦٣ .

(٤) الكفاية ص ٣٨٠-٣٨٢ .

وقد اختلف العلماء هنا في مسألتين :

الأولى : هل القراءة على الشيخ مساوية للسمع من لفظ الشيخ أم لا؟

الثانية : هل يجوز اطلاق لفظ (حدثني) أو (أخبرني) عند الرواية بها

بدون تقييد ذلك بالقراءة؟

وسأذكر الخلاف في ذلك بين المحدثين والفقهاء والأصوليين وأدلة كل

قول ثم أبين القول الراجح في المسألة .

مسألة : هل القراءة على الشيخ مساوية للسمع من الشيخ أم لا ؟
 اختلف العلماء في القراءة على الشيخ هل تساوي السماع من لفظه ،
 أو هما دونه أو فوقه على ثلاثة أقوال :
 القول الأول : أن العرض مساو للسمع في المرتبة والقوة والصحة .
 وهو مذهب الإمام مالك^(١) وأصحابه وأشياخه من أهل المدينة
 وعلمائها ، ومذهب معظم علماء أهل الحجاز والكوفة ، وهو مذهب
 البخاري ، ويحيى بن سعيد القطان والزهري^(٢) .
 وهو قول الشافعي ، كما نقله الصيرفي عنه في الدلائل والأعلام فقال
 وباب الحديث عند الشافعي رحمه الله في القراءة على المحدث والقراءة عنه
 سواء إذا اعترف به .
 وبه جزم الماوردي والرويان من الشافعية^(٣) .

حجتهم :

احتجوا بحديث ضمام بن ثعلبة ، وقوله للنبي صَلَّى الله عليه وسلم :
 "الله أمرك بكذا وكذا؟ فيقول : نعم" .
 قال البخاري : فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أخبر بها
 ضمام قومه فأجازوه^(٤) .
 وقال : قال بعض أهل العلم : فقه هذا الحديث أن القراءة على العالم
 والعرض عليه جائز ، مثل السماع واحتج بأن الأعرابي عرض على النبي
 صلى الله عليه وسلم فأقر به النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) .

-
- (١) انظر : نشر البنود على مراقي السعود ٦٦/٢ ، الإلماع ص ٧١-٧٣ ، مقدمة ابن
 الصلاح ص ٢٤٩-٢٥٠ .
 (٢) انظر : الكفاية ص ٣٨٣-٣٩١ ، الإلماع ص ٧١-٧٣ ، مقدمة ابن الصلاح
 ص ٢٤٩-٢٥٠ ، التبصرة والتذكرة ٣١/٢-٣٢ .
 (٣) انظر : البحر المحيط ٣٨٣/٤ ، التبصرة والتذكرة ٣١/٢ ، فتح المغيث ٢٦/٢ .
 (٤) انظر : الإلماع ص ٧١-٧٣ .
 (٥) انظر : سنن الترمذي ١٤/٣-١٥ .

واستدل مالك وغيره بعرض القرآن على القاريء ، وبقراءة الصحيفة بالدين على من عليه الحق ، فيقر بها فيشهد عليه (١).

القول الثاني : ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه . وهو مذهب الإمام أبي حنيفة (٢) ، وابن أبي ذئب ، والليث بن سعد ، وشعبة ، وغيرهم (٣).

وروي عن أبي حنيفة رحمه الله : أن قراءتك على المحدث أقوى من قراءة المحدث عليك (٤).

حجتهم :

١ - لزيادة عناية الطالب بنفسه ، فيزداد ضبطه للمتن والسند ، فيؤمن من الغلط .

٢ - لأن المحافظة عند قراءة التلميذ من الطرفين ، وعند الشيخ منه فقط ، ولأنه لا مصحح لغلط الشيخ لو وقع ، وهو لغلط التلميذ مصحح .
٣ - ولأن الغفلة مما تعرض للسامع كثيراً فغفلته عن بعض ما قرأه الشيخ أمكن من تركه بعض ما يقرأ (٥).

القول الثالث : ترجيح السماع من لفظ الشيخ على العرض . وهو مذهب جمهور أهل المشرق وخراسان ، ومذهب مسلم بن الحجاج

(١) انظر : شرح علل الترمذي ٢٤٥/١ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٣٧٥/١-٣٧٦ ، تيسير التحرير ٩١/٣-٩٢ ، كشف الأسرار ٤٠/٣-٤١ ، فصول البدائع ٢٤٠/٢-٢٤٢ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٣٩٨-٤٠٧ ، التبصرة والتذكرة ٣١/٢-٣٢ ، فتح المغيث ٢٧/٢ ، تدريب الراوي ١٤/٢-١٥ .

(٤) أصول السرخسي ٣٧٥/١-٣٧٦ .

(٥) انظر : فصول البدائع ٢٤٠/٢-٢٤٢ ، كشف الأسرار ٤٠/٣-٤١ .

ويحيى بن يحيى التميمي (١)(٢)، وصححه ابن الصلاح (٣)، والعراقي (٤)، والسيوطي (٥).

وقالوا : إنه طريق رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم ، وهو الذي كان يحدث أصحابه ، ثم نقلوه عنه ، وهو أبعد عن الخطأ والسهو فيكون أحق فيما هو المقصود وهو تحمل الأمانة بصفة تامة (٦).

الترجيح :

والقول الراجح في المسألة - والله أعلم - هو ماذهب إليه الجمهور : من ترجيح السماع من لفظ الشيخ على العرض . لكن محله مالم يعرض عارض يصير العرض أولى ، بأن يكون الطالب أعلم وأضبط ، ونحو ذلك كأن يكون الشيخ في حال القراءة عليه أوعى ، وأيقظ منه في حال قراءته هو ، وحينئذ ، فالحق أن كلما كان فيه الأمن من الغلط والخطأ ، كان أعلى مرتبة وأعلاها فيما يظهر : أن يقرأ الشيخ من أصله وأحد السامعين يقابل بأصل آخر ليجتمع فيه اللفظ والعرض (٧).

(١) أبو زكريا يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي المنقري النيسابوري الإمام الحافظ شيخ خراسان . قال الحاكم : هو إمام عصره بلامدافعة . مات سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ ٤١٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥١٢/١٠ ، طبقات الحفاظ ص ١٨١
(٣) انظر : الإلماع ص ٧١-٧٣ ، التبصرة والتذكرة ٣٢/٢ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٩-٢٥٠ .

(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٩-٢٥٠ .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ٣٢/٢ .

(٦) انظر : تدريب الراوي ١٤/٢-١٥ .

(٧) أصول السرخسي ٣٧٥/١-٣٧٦ .

(٨) فتح المغيث ٢٨/٢ .

مسألة : هل يجوز اطلاق لفظ (حدثني) أو (أخبرني) عند الرواية بها ،

بدون تقييد ذلك بالقراءة؟

أولا : الأحوط والأجود له أن يقول "قرأت على فلان" أو يقول "قريء على فلان وأنا أسمع" أو يذكر لفظا من الألفاظ التي تطلق على السماع من لفظ الشيخ ، ولكن بشرط أن يقيد ما يذكره منها بالقراءة كأن يقول "حدثنا قراءة عليه" ، أو "حدثنا بقراءتي" ، أو "أخبرنا قراءة عليه" (١).

ثانيا : ذهب جمهور المحدثين إلى أنه لايجوز أن يقول عند الرواية "سمعت" لامطلقا ولا مقيدا بالقراءة ، فلا يقول "سمعت من فلان قراءة عليه" . وذهب سفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري ، وأحمد بن صالح (٢) ، والقاضي أبو بكر الباقلاني ، ويروى عن مالك بن أنس ، إلى أنه يجوز أن يروي بلفظ سمعت ، بشرط أن يقيده بالقراءة (٣).

ثالثا : إطلاق "حدثنا" و"أخبرنا" وفيه مذاهب :

أحدها : المنع : فلايجوز أن يقول "حدثني" أو "أخبرني" مطلقا ، وهو مذهب يحيى بن يحيى ، وابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ؛ لأن ظاهرها يقتضي أن الشيخ تولى القراءة بنفسه (٤).

الثاني : التجويز ، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ ، وبه قال الزهري ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان ، والبخاري (٥).

(١) انظر : نزهة النظر ص ٦٣ ، فتح المغيث ٢٨/٢ - ٢٩ .

(٢) أبو جعفر أحمد بن صالح المصري الحافظ ، المعروف بابن الطبري ، كان جامعاً يعرف الفقه والحديث والنحو ، قال الخطيب البغدادي : كان أحد حفاظ الأثر ، عالماً بعلل الحديث ، بصيراً باختلافه . مات سنة ٢٤٨ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤/١٩٥ ، تذكرة الحفاظ ٢/٤٩٥ - ٤٩٦ ، سير أعلام النبلاء ١٦٠/٢ .

(٣) انظر : التبصرة والتذكرة ٣٤/٢ .

(٤) انظر : توضيح الأفكار ٢/٣٠٥ ، البحر المحيط ٤/٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٥) المرجع السابق .

وقد روى الرامهرمزي^(١) بسنده إلى عبد الله بن وهب^(٢) قال : قيل لمالك : ما قريء على العالم يقول فيه حدثنا؟ قال : نعم .
وروى بسنده إلى الساجي^(٣) قال : روى عن أبي حنيفة أنه قال : إذا قرأت فقل حدثني .
وروى أيضا بسنده إلى معمر قال : قال رجل للزهري : أقرأ عليك الحديث ، فأقول حدثني الزهري ، قال : فمن حدثك غيري؟^(٤)
الثالث : المنع من اطلاق حدثنا ، وتجويز أخبرنا .
وتقل هذا عن الشافعي ، وأصحابه ، ومسلم بن الحجاج ، وجمهور أهل المشرق ، وقال الربيع^(٥) : قال الشافعي : إذا قرأت على العالم فقل :

(١) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الرامهرمزي القاضي الحافظ الإمام البار ، صاحب كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" . كان من أئمة هذا الشأن وأحد الأثبات وكان اخباريا شاعرا . من مصنفاته : كتاب الأمثال والنوادر ، ورسالة السفر . عاش إلى قريب سنة ٣٦٠ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ٩٠٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ٧٣/١٦ ، طبقات الحفاظ ص ٣٧٠ .

(٢) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري الفهري مولا هم الفقيه أحد الأئمة الأعلام . قال ابن يونس : جمع ابن وهب بين الفقه والحديث والعبادة . قال ابن عدي : من جلة الناس وثقاتهم ولا أعلم له حديثا منكرا إذا حدث عنه ثقة . مات سنة ١٩٧ هـ .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ ٥٠٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٣/٩ ، طبقات الحفاظ ص ١٣٢ .
أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي الضبي البصري الساجي الإمام الثبت الحافظ ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها ، له كتاب علل الحديث ، يدل على تبخره في هذا الفن ، وكتاب اختلاف العلماء . مات سنة ٣٠٧ هـ .
انظر : تذكرة الحفاظ ٧٠٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٩٧/١٤ ، طبقات الحفاظ ص ٣٠٩-٣١٠ .

(٤) المحدث الفاصل ص ٤٢١-٤٣١ .

(٥) أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولا هم المؤذن الإمام الحافظ المحدث الفقيه ، صاحب الإمام الشافعي وراوي كتب الأمهات عنه . مات في شوال سنة ٢٧٠ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٥٨٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٢ ، طبقات الحفاظ ص ٢٥٦ .

أخبرنا ، وإذا قرأ عليك فقل : حدثنا ، ولهذا قال الشيخ أبو اسحاق : إنه المذهب فيما إذا قرأ الشيخ نطقاً؛ لأن الإخبار يستعمل في كل ما يتضمن الإعلام، والتحديث لا يستعمل إلا فيما سمع من فيه (١).

وقال ابن دقيق العيد : ومن الناس من أجاز : حدثنا ، فيما يقرؤه الراوي على الشيخ ، وهو بعيد من الوضع اللغوي . وأما : أخبرنا ، فهو لفظ صالح لما حدث به الشيخ ، ولما قرئ عليه ، فأمر به . فلفظ الإخبار أعم من لفظ التحديث ، فكل تحديث إخبار ولا ينعكس . اهـ (٢)

وذكر ابن الصلاح عن صاحب الإنصاف : أن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد .

ثم قال :

الفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث ، والاحتجاج لذلك من حيث اللغة عناء وتكلف . وخير ما يقال فيه إنه اصطلاح منهم ، أرادوا به التمييز بين النوعين ، ثم خصص النوع الأول بقول "حدثنا" لقوة اشعاره بالنطق والشافهة (٣).

وهذا القول هو الذي اختاره الحاكم وذهب إليه حيث قال : والذي أختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً "حدثني فلان" ، وما قرأ على المحدث بنفسه "أخبرني فلان" . اهـ (٤)

(١) انظر : البحر المحيط ٣٩٠/٤ ، قواطع الأدلة ٧١١/٢ ، توضيح الأفكار ٣٠٦/٢ .

(٢) الاقتراح ص ٢٢٧-٢٢٨ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥١-٢٥٢ .

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ .

المبحث الثاني : الإجازة

صورة المسألة : أن يدفع المحدث كتابه إلى تلميذه ويقول له : اروي عني ، أو أجزت لك أن تروي عني الكتاب الفلاني أو ماصح عندك من مسموعاتي .

مذاهب العلماء في الرواية بالإجازة :

القول الأول : جواز الرواية بالإجازة ، ويجب العمل بالمروى بها . وقال به جمهور أهل العلم من أهل الحديث ، وهو الذي استقر عليه العمل^(١).

وادعى الباغي الإجماع حيث قال^(٢) : "لا خلاف في جواز الرواية بالإجازة من سلف هذه الأمة وخلفها" .

ورد عليه ابن الصلاح بقوله : "هذا باطل ، فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين"^(٣).

وممن قال بجوازها : الحسن البصري ، ونافع مولى عبد الله بن عمر ، وابن شهاب الزهري ، ومكحول ، والأوزاعي ، ومحمد بن اسماعيل البخاري ، ومسلم بن الحجاج وغيرهم^(٤).

وهو الصحيح من مذهب مالك بن أنس^(٥) ، ورواية عن الشافعي^(٦) هي الأصح ، وأحمد بن حنبل^(٧) ، واختاره الجويني^(٨) ، والآمدي^(٩).

-
- (١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٣ ، التبصرة والتذكرة ٦٠/٢ - ٦١ .
 - (٢) إحكام الفصول ص ٣٨٢ .
 - (٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٢ .
 - (٤) انظر : الكفاية ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .
 - (٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، الكفاية ص ٤٥٥ ، الإلماع ص ٩٤ .
 - (٦) انظر : البحر المحيط ٣٩٧/٤ ، نهاية السؤل ١٩٧/٣ .
 - (٧) انظر : العدة ٩٨١/٣ وما بعدها ، المسودة ص ٢٥٩ ، شرح الكوكب ٥٠٠/٢ - ٥٠٣ .
 - (٨) البرهان ص ٦٤٥ وما بعدها .
 - (٩) الإحكام ١٠٠/٢ - ١٠١ .

حجتهم :

(١) استدلل القائلون بجواز الرواية بالإجازة :

بما رواه الخطيب بسنده إلى عروة بن الزبير قال : "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش^(١) إلى نخلة فقال له : "كن بها حتى تأتينا بخبر من أخبار قريش ، ولم يأمره بقتال ، وذلك في الشهر الحرام ، وكتب له كتابا قبل أن يعلمه أين يسير ، فقال : اخرج أنت وأصحابك ، حتى إذا سرت يومين فافتح كتابك وانظر فيه ، فما أمرتك به فامض له ، ولا تستكرهن أحدا من أصحابك على الذهاب معك " . فلما سار يومين فتح الكتاب فإذا فيه : "أن امض حتى تنزل نخلة فتأتينا من أخبار قريش بما يصل إليك منهم" فقال لأصحابه حين قرأ الكتاب : سمعا وطاعة ، من كان منكم له رغبة في الشهادة فلينطلق معي ، فإنني ماض لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن كره منكم فليرجع ، فإن رسول الله قد نهاني أن أستكره منكم أحدا ، فمضى معه القوم^(٢) .

وجه الدلالة : أن عبد الله بن جحش عمل بما في الكتاب وكان إجازة من النبي صلى الله عليه وسلم له بالعمل ، وكان ذلك بمنزلة السماع من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) أبو محمد عبد الله بن جحش بن رباب الأسدي ، أحد السابقين ، هاجر إلى الحبشة وهو أول أمير في الإسلام . قتل يوم أحد .
انظر : أسد الغابة ١٣١/٣ ، الإصابة ٢٨٦/٢ .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب السير ، باب ماجاء في نسخ العفو عن المشركين ونسخ النهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام ١٢/٩ .

بسند صحيح عن الزهري عن عروة مرسل به ، ووصله هو وابن أبي حاتم من طريق سليمان التيمي عن الحضرمي عن أبي السوار عن جندب أبي عبد الله به مختصرا وسنده صحيح . (انظر : فقه السيرة ص ٢٢٩-٢٣٠ تخريج الألباني) .
وأصل الحديث أخرجه البخاري تعليقا في كتاب العلم ، باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم إلى البلدان ٣٦/١ ح ٦٣ .

(٢) إن الضرورة دعت إلى تجويزها، فإن كل محدث لا يجد من يبلغ إليه ماصح عنده ، ولا يرغب كل طالب إلى سماع جميع ماصح عند شيخه ، فلو لم تجز الإجازة لأدى ذلك إلى تعطيل السنن واندراسها وانقطاع أسانيد^(١)ها.

(٣) إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل كتبه مع الآحاد ولم يعلموا مافيها ، ليعمل من يراها بموجبها وماذلك إلا الإجازة^(٢).

(٤) إن المخبر عدل ثقة ، والظاهر أنه لم يجز إلا ما علم صحته ، وإلا كان بإجازته رواية مالم يروه فاسقا، وهو بعيد عن العدل^(٣).

القول الثاني :

(أ) عدم جواز الرواية بالإجازة ، ولا يجب العمل بها .

وممن أبطلها من أهل الحديث :

شعبة ، حيث قال : "لو صحت الإجازة ، بطلت الرحلة" . وعطاء ، وأبو زرعة الرازي حيث سئل عن إجازة الحديث والكتب فقال : مارأيت أحدا يفعله ، فإن تساهلنا في هذا يذهب العلم ولم يكن للطلب معنى .

وابراهيم بن اسحاق الحربي^(٤)، وصالح بن محمد ، وأبو محمد^(٥)

(١) كشف الأسرار ٤٣/٣-٤٤ .

(٢) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٦٩/٢-٧٠ ، فصول البدائع ٢٤١/٢-٢٤٢ .

(٣) الأحكام ١٠٠/٢-١٠١ .

(٤) أبو اسحاق ابراهيم بن اسحاق بن ابراهيم بن بشير البغدادي الحربي ، الإمام الحافظ، العلامة صاحب التصانيف . كان إماما في العلم ، رأسا في الزهد ، عارفا بالفقه ، حافظا للحديث ، مميزا لعله . من كتبه : غريب الحديث . مات سنة ٢٨٥ هـ .

(٥) انظر : تاريخ بغداد ٢٧/٦ ، تذكرة الحفاظ ٥٨٤/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٢٦٣ . أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، المعروف بأبي الشيخ ، حافظ أصبهان ومسنن زمانه ، وصاحب التصانيف . من مصنفاته : كتاب السنة ، والعظمة ، والسنن ، وثواب الأعمال . مات سنة ٣٦٩ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٩٤٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٦ ، طبقات الحفاظ ص ٣٨٢ .

الأصبهاني الملقب بأبي الشيخ (١).

وقد أبطلها جماعة من الشافعيين منهم : القاضيان حسين (٢) المروروذي والماوردي ، ورواية عن الشافعي ، رواها عنه الربيع بن سليمان قال : كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث ، ومنعها أبو طاهر الدباس (٣) من الحنفية (٤).

ومنعها ابن حزم من الظاهرية حيث قال : وأما الإجازة التي يستعملها الناس فباطل ، ولا يجوز لأحد أن يجيز الكذب ، ومن قال لآخر : أرو عني جميع روايتي دون أن يخبره بها ديوانا ديوانا وإسنادا إسنادا فقد أباح له الكذب (٥).

(ب) واشترط أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وأبو بكر الرازي في جواز الإجازة أن يعلم المجاز له ما في الكتاب المجاز به ، وإن لم يعلم ما في الكتاب لم تصح الإجازة عنده (٦).

والجواب عن هذا الشرط بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل كتبه مع الآحاد ولم يعلموا ما فيها ليعمل من يراها بموجبها (٧).

(١) انظر : الكفاية ص ٤٥٢-٤٥٤ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٣ ، شرح العلل ٢٧٠/١ .

(٢) حسين بن محمد بن أحمد المروروذي ، الإمام القاضي ، من كبار فقهاء الشافعية . كان صاحب وجوه غريبة في المذهب ، من كتبه : التعليقة ، وذيول الفخار المرفوعة . مات سنة ٤٦٢هـ .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي ١٥٥/٣ ، الأعلام ٢٥٤/٢ .
(٣) أبو طاهر محمد بن محمد بن سفيان الدباس ، الفقيه الحنفي ، كان إمام أهل الرِّيِّ بالعراق وكان من أهل السنة والجماعة . وصف بالحفظ وكثرة الروايات مات في القرن الرابع الهجري ولم تحدد سنة وفاته .

انظر : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٢ ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٦٢ .
(٤) انظر : البحر المحيط ٣٩٦-٣٩٧ ، نهاية السؤل ١٩٧/٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٢ ، الكفاية ص ٤٥٤ .

(٥) الإحكام لابن حزم ٢٥٦/٢ .

(٦) انظر : فصول البدائع ٢٤١/٢-٢٤٢ ، تيسر التحرير ٩٤/٣ .

(٧) شرح العضد ٦٩/٢-٧٠ .

حجتهم :

(١) إن ظاهرها إباحة التحدث والإخبار عن الشيخ من غير أن يحدثه أو يخبره ، وهذا إباحة للكذب ، وليس له ذلك ولالغيره أن يستبيح الكذب إذا أبيح (١).

الجواب : أنه وإن لم يحدثه صريحا فقد حدثه ضمنا كما لو قرأ على الشيخ بحضوره فإنه لم يحدثه ، ويجوز الرواية اتفاقا (٢).

(٢) بأن الشهادة على الشهادة لا تقبل في مثل هذا ، لأنه لو كتب شاهدان إلى شاهدين : شهدا على شهادتنا لم يجوز ، فكذلك الرواية قياسا على الشهادة (٣).

الجواب : إن الإخبار أمرها مبني على حسن الظن ، وأمر الشهادة أكد من أمر الرواية ، ولذلك احتيط في الشهادة ما لم يحتط في الرواية فزيد في شروطها ، ووجب العمل بكتب الرسول وإن لم يعلم مضمونه ولو شهد بمثله لم يجوز (٤).

(٣) إن خصوص هذا الكتاب الذي وجده الآن لم يسمعه من شيخه ، فلم يتصل السند فيه ، فلا يجوز نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز العمل به.

الجواب : إن السند متصل ، وقد صح عنده رواية مجيزه له فاتصل السند ، ولا حاجة للمناولة ، لأنه إذا ثبت أن مجيزه يرويه ، فهذا الطريق يقوم مقام المناولة ، والمقصود حصول اتصال السند بطريق صحيح كيف كان (٥).

(١) كشف الأسرار ٣/٤٣-٤٤ .

(٢) شرح العضد ٢/٦٩-٧٠ .

(٣) انظر : شرح العضد ٢/٦٩-٧٠ ، العدة ٣/٩٨٥ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧-٣٧٨ .

تحقيق مذهب مالك والشافعي في الإجازة :

* مذهب الإمام مالك :

الصحيح من مذهب مالك رحمه الله أنه كان يحكم بصحة الرواية

لأحاديث الإجازة ولكن بشروط وهي :

- (١) أن يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هو .
- (٢) أن يكون المجيز عالماً بما يجيز ، ثقة في دينه وروايته ، معروفاً بالعلم .
- (٣) أن يكون المجاز من أهل العلم ، متسماً به ، حتى لا يضيع العلم إلا عند أهله (١).

أما ماروي عنه ، من سماع ابن وهب وابن القاسم (٢) : سئل مالك

عن الرجل يقول له العالم هذا كتابي فأحمله عني وحدث بما فيه؟ قال :
لأرى هذا يجوز ، ولا يعجبني ناس يفعلون ذلك .

فإن الذي قاله ، فإنما قاله على وجه الكراهة أن يجيز العلم لمن ليس

من أهله ولا خدمه وعانى التعب فيه (٣).

* مذهب الشافعي :

وكذلك الصحيح أن الإمام الشافعي يرى صحة الإجازة ، فقد أجاز

كتبه للكرائسي ، حيث قال : لما كان قدمة الشافعي الثانية إلى بغداد أتيتته ،
فقلت له : أتأذن لي أن أقرأ عليك الكتب؟ قال : خذ كتب الزعفراني (٤) ،

(١) انظر : الإلماع ص ٩٥ ، الكفاية ص ٤٥٤-٤٥٥ .

(٢) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المصري المالكي الحافظ
الحجة الفقيه . أثبت الناس في مالك وأعلمهم بأقواله ، صحبه عشرين سنة وتفقه
به وبنظرائه . لم يرو واحد عن مالك الموطأ أثبت منه . مات سنة ١٩١ هـ .

انظر : طبقات الحفاظ ص ١٥٢ ، شجرة النور الزكية ص ٥٨ ، الفتح المبين ١/١٢٦

(٣) انظر : الإلماع ص ٩٥ ، الكفاية ص ٤٥٤-٤٥٥ .

(٤) أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي الزعفراني الإمام العلامة ، الفقيه
شيخ الفقهاء والمحدثين . قرأ على الشافعي كتابه القديم ، وكان مقدماً في الفقه
والحديث . مات سنة ٢٦٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٧/٤٠٧ ، وفيات الأعيان ٢/٧٣ ، تذكرة الحفاظ ٢/٥٢٥ .

فانسخها ، فقد أجزتها لك فأخذتها إجازة (١).
وأما ماروي عنه من أنه كره الإجازة ، فهو محمول على الكراهة
للاتكال على الإجازة بدلا من السماع .
ورواية الربيع بن سليمان أنه قال : فأتني من البيوع من كتاب
الشافعي ثلاث ورقات ، فقلت له : أجزها لي ، فقال لي : ما قرئ عليّ كما
قرئ عليّ ، وردد غير مرة حتى أذن الله في جلوسه ، فجلس فقرأ
عليه (٢).

ولا تدل هذه الرواية على عدم قبول الإجازة ، وإنما تدل على أن
الشافعي لا يراها مثل القراءة على الشيخ .

(١)، (٢) انظر : الكفاية ص ٤٥٥ ، البحر المحيط ٣٩٧/٤ .

الترجيح :

بعد عرض الأقوال في حكم الرواية بالإجازة ، وأدلة كل فريق ، يظهر لي - والله أعلم - أن الراجح هو جواز الرواية بالإجازة ، وهو مذهب الجمهور من أهل الحديث وهو الذي استقر عليه العمل ، وذلك للضرورة ، لأن الإجازة توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها . إذ المنع يؤدي إلى تعطيل السنن وانقطاع الأسانيد ، إذ السماع والقراءة تفضيلاً عزيز الوجود (١).

وكما أنه إذا أجاز الشيخ للتلميذ أن يروي عنه مروياته وقد أخبره بها جملة فهو كما لو أخبره تفصيلاً ، وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقاً كما في القراءة على الشيخ ، وإنما الغرض حصول الإفهام والفهم وذلك يحصل بالإجازة المبهمة (٢).

ولأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن والظاهر ، ولهذا قبل فيها العيب والنساء وقول الواحد ، والظاهر من حال الخط أنه صحيح لا يشبهه فيه ، فجازت الرواية به (٣).

والإجازة فيها تيسير وتخفيف على الشيخ والطالب ، إذ من العسير على الشيخ كلما أتاها طالب من طلاب الحديث أن يقرأ عليه كتبه وأحاديثه ، فلذلك لجأ العلماء إلى الإجازة فهي إخبار على سبيل الإجمال ، فتزول منزلة إخباره تفصيلاً ، والله أعلم .

(١) انظر : فتح المغيث ٩٥/٢ ، تيسير التحرير ٩٤/٣ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٣ .

(٣) العدد ٩٨٤/٣ وما بعدها .

المبحث الثالث : المناولة

المناولة لغة : مصدر من الفعل نال ينول نولا ، وأصله : نول ، والنوال العطاء ، والنائل : مانلت من معروف إنسان . وناولت فلانا شيئا مناولا إذا عاطيته ، وأناله معروفه ونوله : أعطاه معروفه . ومانلته شيئا أي ماأعطيته (١).

إذا فالمناولة في اللغة : العطية .

المناولة اصطلاحا : إعطاء الشيخ الطالب شيئا من مروياته مع إجازته به صريحا أو كناية (٢).

مرتبتها : هي أرفع أنواع الإجازة على الإطلاق ، لما فيها من التعيين والتشخيص بلاخلاف بين المحدثين (٣).

أنواعها :

وللمناولة نوعان :

النوع الأول : المناولة المقرونة بالإجازة .

وتنقسم إلى ثلاث صور :

الصورة الأولى : المناولة المقرونة بالإجازة مع التمكين من النسخة .

صورتها : أن يدفع الشيخ كتابه الذي رواه أو فرعا مقابلا به ، وقد صححها أو أحاديث من حديثه وقد انتخبها وكتبها بخطه ، أو كتبت عنه فعرفها ، فيقول للطالب : هذه روايتي فاروها عني ويدفعها إليه أو يقول له : خذها فانسخها وقابل بها ثم اصرفها إليّ ، وقد أجزت لك أن تحدث بها عني أو اروها عني .

(١) انظر : لسان العرب ٤٥٨٢/٨ .

(٢) انظر : فتح المغيث ٩٩/٢ .

(٣) انظر : نزهة النظر ص ٦٤ ، فتح المغيث ١٠١/٢ .

أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق صحته ويجيزه له (١).

وشرط هذه الصورة الأخيرة : أن ينظر فيه العالم ويصححه إن كان يحفظ مافيه ، أو أن يقابل به أصله إن كان لا يحفظه (٢).

وتسمى هذه الصورة "عرض المناولة" كما سميت "القراءة على الشيخ" عرض القراءة (٣).

حكم الرواية بها :

الرواية بهذا النوع من المناولة : رواية صحيحة عند معظم الأئمة والمحدثين ، وهو قول كافة أهل النقل والأداء والتحقيق من أهل النظر (٤).

وقال المازري : لاشك في وجوب العمل به ، ولا معنى للخلاف فيه (٥).

فالرواية بها صحيحة عند المحدثين والأصوليين ، وقد حكى القاضي

عياض الإجماع في ذلك .

وقد اشترط الأحناف لصحة المناولة ، أن يكون مافي الكتاب معلوما

للمجاز له مفهوما له ، وأن يكون المجيز من أهل الضبط والاتقان قد علم

جميع مافي الكتاب . وهو شرط أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وكذا نسبه

السرخسي إلى أبي يوسف وصححه (٦).

وحكى الصيرفي الخلاف فيها وقاسها على الشهادة ، فهي لا تجوز حتى

يقرأ عليه أو يقرأه (٧).

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٨ ، إرشاد طلاب الحقائق ١/٤٠٠ ، شرح علل الترمذي ١/٢٦١ .

(٢) انظر : إرشاد طلاب الحقائق ١/٣٩٤ ، شرح العلل ١/٢٦٢ .

(٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٨ .

(٤) انظر : الإلماع ص ٧٩ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤/٣٩٣ .

(٦) انظر : أصول السرخسي ١/٣٧٧ ، فواتح الرحموت ٢/١٦٥ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٤/٣٩٣-٣٩٤ .

والقياس على الشهادة لا يصح؛ لأنهما اختلفا في أمور كثيرة ولكل منهما أحكامه الخاصة به .

والأصل في هذه الصورة من المناولة :

١ - ما اعتمده عمال النبي صلى الله عليه وسلم في البلاد على كتبه اليهم وقد روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة^(١) وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ويدفعه عظيم البحرين إلى كسرى^(٢).

وجه الدلالة : قال ابن حجر : "ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب لرسوله ، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن سمع مافيه ولا قرأه"^(٣).

وفي هذا رد على الأحناف الذين اشترطوا في صحة المناولة ، أن يعلم المجاز له مافى الكتاب .

٢ - أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعبد الله بن جحش كتابا وختم إليه ودفعه إليه ، ووجهه في طائفة من أصحابه إلى جهة نخلة ، وقال له : لا تنظر في الكتاب حتى تسير يومين ثم انظر فيه وانفذ لما فيه ولا تكرهن أحدا على النفوذ معك^(٤).

(١) أبو حذافة عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي . أحد السابقين . هاجر إلى الحبشة ونفذه النبي صلى الله عليه وسلم رسولا إلى كسرى . توفي في خلافة عثمان .

انظر : أسد الغابة ١٤٢/٣ ، الإصابة ٢٩٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ١١/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان ٣٦/١ ح ٦٤ .

(٣) فتح الباري ١٥٥/١ .

(٤) أخرجه البخاري تعليقا في كتاب العلم ، باب ما يذكر في المناولة ، وكتاب أهل العلم إلى البلدان ٣٦/١ ح ٦٣ .

قال ابن حجر : الحديث صحيح وقد وجدته من طريقين : =

وجه الدلالة : قال ابن حجر : "وجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة ، فإنه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعملوا بما فيه ، ففيه المناولة ومعنى المكاتبه" (١).

وفي هذا رد أيضا على الخلاف الذي حكاه الصيرفي في صحة الرواية بالمناولة وأنه يشترط فيها ما يشترط في الشهادة ، فلا تجوز حتى يقرأ عليه أو يقرأه .

فجاز للراوي هنا الإخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بما في الكتاب الذي تناوله منه صلى الله عليه وسلم ولم يكن قرأه عليه ولا هو قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم فدل على أنه حجة (٢).

والخلاف في هذه المسألة في كون المناولة حالة محل السماع أم لا ؟ واختلفوا على قولين :

القول الأول : أنها حالة محل السماع .

وهو مذهب جماعة من أئمة أصحاب الحديث منهم : يحيى بن سعيد الأنصاري ، والحسن ، والأوزاعي ، وعبيد الله العمري ،

= احدهما مرسله ذكرها ابن اسحاق في المغازي عن يزيد بن رومان ، وأبو اليمان في نسخته عن شعيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير . والأخرى موصولة أخرجها الطبراني من حديث جندب البجلي بإسناد حسن ، ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير ، فمجموع هذه الطرق يكون صحيحا . الفتح ١٥٥/١ .

(١) فتح الباري ١٥٥/١ .

(٢) انظر : عمدة القاري ٤٠٣/١ .

وحيوة بن شريح^(١) ، والزهرى ، وهشام بن عروة ، وابن جريج ، وعكرمة ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، وقتادة^(٢) (٣).

وهي عند مالك كذلك ، فقد ذكر القاضي عياض بسنده إلى اسماعيل ابن أويس^(٤) قال : سألت مالكا عن أصح السماع فقال : قراءتك على العالم ثم قراءة المحدث عليك ثم أن يدفع إليك كتابه فيقول : ارو عني هذا^(٥) ، فقد صرح مالك هنا بأن المناولة سماع .

وبه قال أحمد ، فقد روى المروزي^(٦) أن أبا عبد الله قال : إذا أعطيتك كتابي فقلت لك : أروه عني ، وهو من حديثي فما تبالي أسمعته أم لم تسمعه . قال : فأعطاني المسند ولأبي طالب مناولة^(٧).

(١) أبو زرعة حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي المصري الفقيه الزاهد العابد ، شيخ الديار المصرية . وثقه أحمد بن حنبل وغيره . وكان يعرف بالإجابة في الدعاء . مات سنة ١٥٨ هـ .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ ١/ ١٨٥ ، سير أعلام النبلاء ٦/ ٤٠٤ ، طبقات الحفاظ ص ٨٦ . أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري الضرير الأكمه ، حافظ العصر قدوة المفسرين والمحدثين . قال أحمد : كان قتادة أحفظ أهل البصرة لم يسمع شيئا إلا حفظه . مات سنة ١١٨ هـ .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٢ ، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٩ ، طبقات الحفاظ ص ٥٤ . انظر : معرفة علوم الحديث ص ٢٥٧ ، الإلماع ص ٧٩ .

(٤) أبو عبد الله اسماعيل بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك ابن أبي عامر الأصبحي المدني . الإمام الحافظ الصدوق ، محدث المدينة . قرأ القرآن وجوده على نافع ، فكان آخر تلامذته وفاة . مات سنة ٢٢٦ هـ .

(٥) انظر : تذكرة الحفاظ ١/ ٤٠٩ ، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٩١ ، طبقات الحفاظ ص ١٧٨ . انظر : الإلماع ص ٧٩ ، الكفاية ص ٤٦٧ .

(٦) أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي ، الإمام الفقيه . كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام . قال الحاكم : إمام أهل الحديث في عصره بلامدافعة . له كتاب الصلاة والقسامة . مات سنة ٢٩٤ هـ .

(٧) انظر : تاريخ بغداد ٣/ ٣١٥ ، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٥٠ ، طبقات الحفاظ ص ٢٨٩ . انظر : الكفاية ص ٤٦٨ ، شرح علل الترمذي ١/ ٢٦١ .

وقال ابن خزيمة : الإجازة والمناولة عندي كالسمع الصحيح (١).
 وذكر الرامهرمزي بسنده : أن الحسن كان لا يرى بأسا أن يدفع
 المحدث كتابه ويقول : أرو عني جميع ما فيه ، يسعه أن يقول : حدثني فلان
 عن فلان (٢).

قال القاضي عياض : وهذا بين ، لأن الثقة بكتابه مع إذنه أكثر من
 الثقة بالسمع وأثبت لما يدخل من الوهم على السامع والمستمع (٣).

القول الثاني : أنها منحلة عن درجة السمع لفظا والإخبار قراءة .
 حكاه الحاكم عن : سفيان الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي
 والبويطي (٤) والمزني (٥) وأحمد بن حنبل وابن المبارك ويحيى بن يحيى
 وإسحاق بن راهويه (٦).

وصححه الحاكم وابن الصلاح والنووي والسخاوي والزركشي (٧).

-
- (١) انظر : الكفاية ص ٤٦٥ .
 (٢) انظر : المحدث الفاصل ص ٤٣٥ .
 (٣) الإلماع ص ٨١ .
 (٤) أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي المصري الشافعي ، صاحب الإمام الشافعي ،
 لازمه مدة وتخرج به . قال الذهبي : بلغنا أن الشافعي قال : ليس في أصحابي أحد
 أعلم من البويطي . من مصنفاته : المختصر المشهور الذي اختصره من كلام
 الشافعي والمختصر الصغير وكتاب الفرائض . مات سنة ٢٣١ هـ .
 انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٧٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٨/١٢ ، الفتح
 المبين ص ١٥٣ .
 (٥) أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزني الإمام العلامة ، الفقيه ، صاحب
 الشافعي . كان زاهدا عالما مجتهدا محججا غواصا على المعاني الدقيقة . من مصنفاته
 الجامع الكبير ، ومختصر المختصر والمنثور وغيرها . مات سنة ٢٦٤ هـ .
 انظر : وفيات الأعيان ٢١٧/١ ، طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٨/١ ، سير أعلام
 النبلاء ٤٩٢/١٢ .
 (٦) معرفة علوم الحديث ص ٢٥٩-٢٦٠ .
 (٧) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٠ ، الإرشاد
 ٤٥٦/١ ، فتح المغيث ١٠٤/٢ ، البحر المحيط ٣٩٤/٤ .

ثمرة الخلاف :

وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في الاختصار على حدثي وأخبرني (١). فمن يرى أنها حاله محل السماع جوز فيها أن يقول : حدثني أو أخبرني .

أما من يرى أنها منحطة عن درجة التحديث لفظا والإخبار قراءة ، فإنه لا يجوز إطلاق مثل هذه العبارات ؛ لأنها تشعر بأنه سمع ذلك من نطق الشيخ أو من قراءته عليه بل له أن يقول : ناولني فلان كذا .

الصورة الثانية : المناولة المقرونة بالإجازة من غير تمكين من النسخة .

صورتها : أن يناول الشيخ كتابه الطالب ، ويجيز له روايته عنه ، ثم يمسه عنده ولا يمكنه منه (٢).

مرتبها : إن هذه الصورة تتقاعد عما سبق ، وأقل منها مرتبة ، لعدم احتواء الطالب على ما تحمله ، وغيبته عنه (٣).

حكمها : إنها مناولة صحيحة ، وتصح بها الرواية . ولكن بشرط :

أن يظفر الطالب بذلك الكتاب أو بمقابل على وجه يثق معه بموافقته لما

تناولته الإجازة كما هو معتبر في الإجازة المجردة .

وقد صحح الرواية بها : القاضي عياض ، وابن الصلاح ، والنووي

والسخاوي (٤).

واختلف المحدثون مع الأصوليين هنا في مسألة وهي :

هل للمناولة مزيد تأكيد على الإجازة المجردة أم لا ؟

المحدثون على أنها تفيد مزيد تأكيد على الإجازة المجردة ، وعلى هذا

مشايخ أهل الحديث قديما (٥).

(١) انظر : البحر المحيط ٣٩٤/٤ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ ، الإلماع ص ٨٢ .

(٣) انظر : المقدمة ص ٢٨٢ .

(٤) انظر : الإلماع ص ٨٢-٨٣ ، المقدمة ص ٢٨٢ ، إرشاد طلاب الحقائق ٣٩٨/١ ، فتح

المغيث ١٠٧/٢ .

(٥) انظر : الإلماع ص ٨٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ .

وفائدها تظهر في كون التلميذ قد استفاد بمعرفة المناول ، فيروي منه أو من فرعه بعد؛ لأن كل نوع من أنواع التحمل كيف ما كان لا يصح الرواية به ، إلا من الأصل أو المقابل به مقابلة يوثق بمثلها (١).
وقد استفاد منها أيضا : في مثل الكتب المشهورة كالبخاري ومسلم فهو كما لو ملكه أو أعاره إياه (٢).
ومزيتها أيضا : أن فيها تأكيد لمعنى الإخبار الذي اشتملت عليه الإجازة وتقوية لأمره (٣).
وذهب القاضي عياض وابن الصلاح والنووي وابن حجر إلى أنها لامتزية لها على الإجازة المجردة (٤).
قال القاضي عياض : ولامزية له عند مشايخنا من أهل النظر والتحقيق (٥).
والأصوليون على أنها لا تفيد تأكيدا على الإجازة (٦).
وممن صرح به ، إمام الحرمين وابن القشيري والغزالي (٧).
قالوا : المناولة ليست شرطا ، ولا فيها مزيد تأكيد ، وإنما هي زيادة تكلف أحدثه بعض المحدثين (٨).
قال ابن الصلاح : وقد صار غير واحد من الفقهاء والأصوليين إلى أنه لا تأثير لها ولا فائدة (٩).

-
- (١) انظر : فتح المغيث ١٠٨/٢ .
 - (٢) انظر : اختصار علوم الحديث ص ١٠٤ .
 - (٣) انظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٢١٨ .
 - (٤) انظر : الإلماع ص ٨٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ ، إرشاد طلاب الحقائق ٣٩٨/١ ، نزهة النظر ص ٦٤-٦٥ .
 - (٥) الإلماع ص ٨٣ .
 - (٦) انظر : البحر المحيط ٣٩٤/٤ .
 - (٧) انظر : البرهان ٦٤٦/١ ، البحر المحيط ٣٩٤/٤ ، المستصفى ١٦٥/١-١٦٦ .
 - (٨) انظر : البحر المحيط ٣٩٤/٤ .
 - (٩) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ .

الصورة الثالثة : أن يأتي الطالب الشيخ ويقول : هذه روايتك ، فناولنيه ، وأجز لي روايته ، فيجيبه إلى ذلك من غير أن ينظر فيه ويتحقق روايته (١).

حكمها : لاتصح ، ولا تجوز الرواية بها ، إلا إذا كان الطالب موثوقا بخبره ومعرفته جاز الاعتماد عليه في ذلك وكانت إجازة جائزة ، كما جاز الاعتماد على قراءته على الشيخ إذا كان موثوقا به معرفة ودينا (٢).

وقد نهى عنها : أحمد والأوزاعي وأحمد بن صالح المصري (٣). فقد روى الخطيب عن أحمد أنه سئل عن المناولة فقال : ما أدري ما هذا حتى يعرف المحدث حديثه ، وما يدريه ما في الكتاب؟ قال : وأهل مصر يذهبون إلى هذا وأنا لا يعجبني .

قال الخطيب : أراه أراد أن أهل مصر يذهبون إلى هذا : أعني المناولة للكتاب وإجازة روايته من غير أن يعلم الراوي هل مافيه من حديثه أم لا؟ والله أعلم (٤).

وقال الخطيب : مذهب أحمد بن صالح أن المحدث إذا قال للطالب أجزت لك أن تروي عني ماشئت لا يصح ذلك دون أن يدفع إليه أصوله أو فروعا كتبت منها ونظر فيها وصحها (٥).

وممن رخص في ذلك : مالك والزهري وابن جريج وهشام بن عروة والحسن .

وقد روى الخطيب عن ابن وهب قال : كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل يكتب هكذا على يديه فقال : يا أبا عبد الله هذه الكتب من حديثك أحدث بها عنك؟ فقال مالك : إن كان من حديثي فحدث بها عني (٦).

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ ، فتح المغيث ١٠٨/٢ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ ، إرشاد طلاب الحقائق ٣٩٩/١ ، فتح المغيث ١٠٩/٢ .

(٣) انظر : شرح علل الترمذي ٢٦٢/١ .

(٤) انظر : الكفاية ص ٤٦٩ .

(٥) الكفاية ص ٤٧٤ .

(٦) انظر : الكفاية ص ٤٧٠ .

وروي عن مالك أن ابن شهاب كان يؤتي بالصحيفة فيها أحاديث ابن شهاب فيقال له - وهي مطوية - هذه أحاديثك؟ فيقول نعم . فيقال له : أتحدث بها عنك فيقول : ثنا ابن شهاب؟ فيقول نعم . قال مالك : ومافتحها ابن شهاب ولاقرأها ولاقرئت عليه . قال : ويرى ذلك ابن شهاب جائزاً (١) .
وأُسند الترمذي إلى يحيى بن سعيد قال : جاء رجل إلى ابن جريج وهشام بن عروة بكتاب ، فقال : هذا حديثك أرويه عنك؟ قال : نعم (٢) .
وأن رجلاً قال للحسن : عندي بعض حديثك أرويه عنك؟ قال : نعم (٣) .

ويحتمل أن يكون قد تقدم نظر هؤلاء الأئمة في هذه الأحاديث وعرفوا صحتها وأنها من أحاديثهم وأن من جاء بها ممن يثق به ولذلك استجازوها وهي بمنزلة القراءة على الشيخ فإنها تقبل من الطالب الثقة ، ولايظن بهؤلاء الأئمة في هذا الشأن أن يقبلوا هذه الصيغة بدون تثبت للأحاديث ، لجواز أن لا يكون من حديثه أو يكون من حديثه إلا أنه غير صحيح ، قد أسقط في النقل بعض أسانيده ومتونه (٤) .

قال الخطيب : ولو قال : حدثت بما في هذا الكتاب عني إن كان من حديثي مع براءتي من الغلط والوهم كان ذلك جائزاً ، والله أعلم (٥) .
النوع الثاني : المناولة المجردة عن الإجازة .

صورتها : أن يناول الشيخ الطالب شيئاً من مرويه ملكاً أو عارية لينتسخ منه أو يأتي إلى الشيخ بشيء من حديثه فيتصفحه وينظر فيه مع معرفته ثم يدفعه إليه ويقول له في الصور كلها : هذا من رواياتي ، لكن لا يصرح له بالإذن بالرواية عنه (٦) .

(١) الكفاية ص ٤٧٠ .

(٢) شرح علل الترمذي ١/٢٣٦ .

(٣) المرجع السابق ١/٢٣٥ .

(٤) انظر : الكفاية ص ٤٦٩-٤٧٠ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ ، الإرشاد ١/٤٠٠ ، فتح المغيـث ٢/١٠٩-١١٠ .

حكمها :

لقد اختلف العلماء في صحة المناولة بغير إذن وفي جواز الرواية بها ، واختلافهم مبني على أن هل الرواية من شرطها الإذن أو لا؟ (١) فمن قال : أن الإذن شرط في الرواية فلم يسوغ المناولة بغير إذن ، بل لابد من أن يأذن له الشيخ ، فيقول له : أروه عنه . أما من قال : أن الإذن غير مشروط في الأخبار ، قال : لا يشترط الإذن بل مجرد المناولة وإخبار الشيخ أن الكتاب سماعه وأن النسخة صحيحة ، فإن ذلك يكفي .

واختلفوا في حكمها على قولين :

القول الأول : أنها مناوله مختلة ولا تجوز الرواية بها . وهو قول جمهور العلماء (٢) ، وقال به كثير من الأصوليين والفقهاء ، وعابوا على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها (٣) . وقال به من المحدثين : ابن الصلاح والنووي وابن حجر وابن كثير وابن دقيق العيد والسخاوي (٤) . وصرح به من الأصوليين : الغزالي حيث قال : " مجرد المناولة دون قوله حدث به عني لا معنى له " (٥) ، وابن قدامة وابن النجار والآمدي والقاضي أبو بكر محمد بن الطيب والطوفي (٦) (٧) .

-
- (١) انظر : توضيح الأفكار ٣٣٥/٢ .
 (٢) انظر : فتح المغيث ١١٠/٢ ، شرح الكوكب ٥٠٧/٢ .
 (٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٢ ، فتح المغيث ١١٠/٢ ، الإرشاد ٤٠٠/١ .
 (٤) انظر : مقدمة ص ٢٨٢ ، إرشاد طلاب الحقائق ٤٠٠/١ ومابعدا ، نزهة النظر ص ٦٤-٦٥ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٤ ، البحر المحيط ٣٩٦/٤ ، فتح المغيث ١١٠/٢ .
 (٥) انظر : المستصفى ١٦٥/١ .
 (٦) أبو الريع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري البغدادي الحنبلي ، الفقيه الأصولي . من مصنفاته : شرح الأربعين للنووي ، ومختصر الروضة ، وبغية السائل . مات سنة ٥٧١٠ هـ .
 انظر : الذيل على طبقات الحنابلة ٣٦٦/٢ ، الفتح المبين ١٢٤/٢ .
 (٧) انظر : روضة الناظر ص ١٢٠ ، شرح الكوكب ٥٠٧/٢ ، إحكام الأحكام ١٠١/٢ ، الكفاية ص ٤٩٩ ، شرح مختصر الروضة ٢١٠-٢١١ .

حجتهم :

أنه لا تجوز روايته لأنه لم يأذن له في روايته ، لجواز معرفة الشيخ بخلل مانع من رواية الكتاب (١).

ولو قيل : أنه لو علم أن في روايته خلا لما قال له : خذ هذا الكتاب أو هو سماعي ؛ لأنه تغرير للسامع بالرواية عنه ، فيكون غشا في الدين . والجواب : أن الانسان قد يتساهل في الكلام وعند العمل والجزم والتحقيق يتوقف وحينئذ لا يمتنع أن يقول له : خذ هذا الكتاب ليستفيد به نظرا أو هو سماعي ترغيبا له في الرواية عنه لغيره أو لذلك الكتاب بعينه بشرط أن يتحقق حال روايته له فيما بعد (٢).

القول الثاني : أنها مناولة صحيحة ، وتجوز الرواية بها .

وقال به مالك وغيره من أهل الحجاز ، وبه قال أصحاب الشافعي (٣).

وممن جوزها : ابن جريج ، وأبي نصر بن الصباغ وأبي العباس بن الوليد والقاضي أبي محمد بن خلاد (٤) ، والرازي والاسنوي (٥).

حجتهم :

١ - أن الشيخ قد أقر له أن جميع ما في الكتاب سماعه من فلان عن فلان ، والغرض إنما هو سماع المخبر بالإقرار من المخبر ، فإذا سمعه لم يحتج أن يأذن له في أن يروي عنه كما لو سمع رجل من رجل حديثا فإن له أن يروي عنه ، أجازته المحدث له أو لم يجوز (٦).

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : شرح مختصر الروضة ٢/٢١٠-٢١١ .

(٣) الكفاية ص ٤٩٣ ، فتح المغيث ١١٠/٢ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٤/٣٩٥ ، شرح الكوكب ٢/٥٠٧ ، كشف الأسرار ٣/٤٦ .

(٥) انظر : المحصول ١/٢ ٦٤٩ ، نهاية السؤل ٣/١٩٦ .

(٦) انظر : المحدث الفاصل ص ٤٥١ ، الكفاية ص ٤٩٨ ، فتح المغيث ١١٠/٢ .

والجواب : أن هناك فرقا بين السماع من لفظ الشيخ وبين المناولة بدون الإجازة ولامقارنة بينهما ألبتة ، فإن سمع من لفظه الحديث مسندا ، فيرويه عنه بإسناده ، بينما تناولته للكتاب دون الإذن له بالرواية ، يمنع من روايته لجواز أن يكون هناك خلل مانع من الرواية لذا لم يأذن له بالرواية عنه .

٢ - مثاله : كرجل يحمىء إلى آخر بصك فيه ذكر حق فيقول له : أتعرف هذا الصك؟ فيقول : نعم هو دين عليّ لفلان ، ثم يسمعه بعد ينكره فإن له أن يشهد عليه بإقراره على نفسه مع كونه لم يأذن له في أدائه^(١). وجه الدلالة : أنه إذا جاز في الشهادة بدون إذن المقرّ ففي الرواية من باب أولى^(٢).

والجواب : أن قياس الإذن في الرواية على الإذن في الشهادة غير صحيح ، لأن الشهادة والرواية تفترقان في أكثر الوجوه ويشترط في الشاهد أوصاف لا تشترط في الراوي^(٣).

٣ - أن تناولته إياه تقوم مقام إرساله إليه بالكتاب من بلد إلى بلد ، واكتفوا بمجرد إعلام الشيخ الطالب بأن هذا مرويه :

قال السخاوي : "ولعل هؤلاء ممن يجيز الرواية لمجرد إعلام الشيخ الطالب ، بأن هذا مرويه أو الرواية بمجرد إرساله إليه بالكتاب من بلد إلى بلد ، بل هو هنا أولى لترجيحه بزيادة المناولة بالنسبة لمسألة الإعلام والمواجهة بها بالنسبة للإرسال فإن المناولة كما قال ابن الصلاح : لا تخلو من الإشعار بالإذن في الرواية فحصل الإكتفاء في هذه الصورة كلها بالقرينة"^(٤).

(١) انظر : فتح المغيث ١١٠/٢ ، الكفاية ص ٤٩٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر : الإلماع ص ١١١-١١٢ .

(٤) فتح المغيث ١١٠/٢ ، نزهة النظر ص ٦٥ .

الترجيح :

والراجع في هذه الصورة هو القول الأول : وهو أن المناولة المجردة عن الإجازة لاتسوغ للراوي أن يروي بها، بل لابد من أن يأذن له الشيخ بذلك ويجيز له مروياته ، فالمناولة بلاإجازة لاقيمة لها ، لأن الشيخ ربما علم في مروياته خلا أو مانعا من الرواية ، فلذلك لم يأذن له بالرواية ، كما أنه لايجوز للطالب أن يروي هذه الأحاديث عن شيخه ويقول حدثنا أو أخبرنا مناولة أو إجازة ، وهو لم يأذن له بالرواية ولم يجز ذلك، فيكون ذلك من الكذب ، لأن الطالب لم يتحمل هذه الأحاديث بطريق صحيح . والله أعلم .

كيفية العبارة في الرواية بالمناولة :

اختلف العلماء في كيفية العبارة في الرواية بالمناولة ، هل يجوز إطلاق "حدثنا" و"أخبرنا" أو لابد من تقييدها بالإجازة أو المناولة ، على قولين :

القول الأول :

المنع من إطلاق "حدثنا" و"أخبرنا" ونحوهما من العبارات ، ويتبني تقييدها بقوله : أخبرنا أو حدثنا فلان مناولة وإجازة أو أخبرنا مناولة أو أخبرنا إذنا أو فيما أذن لي فيه ، أو أطلق لي روايته عنه أو ناولني فلان أو غير ذلك من العبارات التي تشعر بالمناولة (١).

وهذا القول هو الذي عليه الجمهور واختاره أهل التحري والورع وهو مذهب علماء المشرق (٢).

وصححه الخطيب البغدادي ، والحاكم ، وابن الصلاح ، وابن كثير ، والنووي (٣).

وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأكثر الفقهاء (٤).

واختاره من الأصوليين : الآمدي ، وابن قدامة ، وابن النجار ، والزركشي ، والطوفي ، والقاضي أبو يعلى ، وابن بدران (٥) ، والباجي (٦).

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤ ، فتح المغيث ١١٥/٢-١١٦ ، تدريب الراوي ٥٣/٢ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٤٧٢ ، معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٤ ، تدريب الراوي ٥٣/٢ .

(٤) انظر : شرح الكوكب ٥٠٧/٢ ، العدة لأبي يعلى ٩٨١/٣ .

(٥) عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران ، الفقيه الأصولي الحنبلي ، كان سلفي المعتقد ، حسن المحاضرة . من مصنفاته : المدخل إلى مذهب أحمد ، وشرح روضة الناظر وتهذيب تاريخ ابن عساكر . مات سنة ١٣٤٦ هـ .

انظر : الأعلام ٣٧/٤ .

(٦) انظر : الإحكام ١٠١/٢ ، الروضة ص ١٢١ ، شرح الكوكب ٥٠٧/٢ ، البحر المحيط ٣٩٤-٣٩٥ ، شرح مختصر الروضة ٢٠٩/٢ ، العدة ٩٨١/٣ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢١١ ، إحكام الفصول ص ٣٨٢ .

قالوا : لأن قوله "حدثني وأخبرني" يشعر بسماعه وهو كذب لأنه لم يسمع منه شيئاً فكان من اللائق به أن يذكر جهة تلقيه الإجازة لأن ذلك أدفع للبس وأرفع للريب (١).

واختار ابن دقيق العيد عدم جواز أخبرنا في الإجازة ، لامطلقاً ولامقيداً ، لبعد دلالة لفظ الإجازة على الإخبار ، إذ معناه في الوضع الإذن في الرواية . فلو سمع الإسناد من الشيخ ثم ناوله الكتاب جاز له إطلاق أخبرنا لأنه صدق عليه أنه أخبره الكتاب (٢) ، وحكى هذا القول ابن الحاجب (٣) . واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق "أنبأنا في الإجازة" واختاره أبو العباس الوليد بن بكر العمري (٤) ، صاحب كتاب "الوجازة" . وكان البيهقي يقول : أنبأني إجازة (٥) .

وقال الحاكم : الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصرى أن يقول فيما عرض على المحدث فأجازه شفاهاً : أنبأني وفيما كتب إليه : كتب إلي (٦) .

وعبر قوم عن الإجازة "بأخبرنا فلان أن فلانا حدثه أو أخبره" فاستعملوا لفظ "أن" واختاره الخطابي وحكاه ، وهو ضعيف بعيد عن الإشعار بالإجازة (٧) .

تنبيه : إن المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا في الإجازة والمناولة ، لا يزول بإباحة المجيز ذلك كما اعتاده بعض المشايخ في إجازاتهم لمن

(١) انظر : البحر المحيط ٣٩٥/٤ ، الروضة ص ١٢١ ، شرح مختصر الروضة ٢٠٩/٢ .

(٢) انظر : تدريب الراوي ٥٣/٢ ، فتح المغيث ١١٦/٢ .

(٣) انظر : شرح العضد على ابن الحاجب ٦٩/٢ .

(٤) أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد العمري الأندلسي أحد الرحالة في الحديث . كان إماماً في الحديث والفقه ، عالماً باللغة العربية . مات سنة ٣٩٢ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٤٥٠/١٣ ، تذكرة الحفاظ ١٠٨٠/٣ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٧ .

(٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥ ، تدريب الراوي ٥٣/٢-٥٤ .

(٦) انظر : معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ .

(٧) انظر : تدريب الراوي ٥٤/٢ ، فتح المغيث ١١٨/٢ .

يجيزون ، إن شاء قال حدثنا وإن شاء قال أخبرنا ؛ لأن إباحة الشيخ لا يغير بها الممنوع في المصطلح (١).

القول الثاني :

جواز إطلاق "حدثنا وأخبرنا" في الرواية بالمناولة .

وحكي هذا القول عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم ، وهو لا يثق بمذهب من جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً . وقيل : إنه مذهب عامة حفاظ الأندلس ومنهم ابن عبد البر (٢).

وممن جوزه : ابن جريج ، ومالك ، والحسن ، وابن وهب ، وابن القاسم ، وأشهب بن عبد العزيز (٣) ، والزهري (٤).

ومال إليه القاضي عياض حيث قال : " وكل ما تقدم من الاصطلاحات والاختيارات لا تقوم لترجيحها حجة إلا من وجه الاستحسان للفرق لطرق الأخذ والمواضعة ، لتمييز أهل الصنعة أنواع النقل والتمييز إذا أمكن أجمل بالمحدث ، وهو الذي شاهدته من أهل التحري في الرواية ممن أخذنا عنه .

وأما من جهة التحقيق فلا فرق إذا صحت الأصول المتقدمة ، وأنها طرق للنقل صحيحة ، وأن العبارة فيها بحدثنا وأخبرنا وأنبأنا سواء ؛ لأنه إذا سمعه منك فلا شك في إخباره به ، وكذلك إذا كتبه له أو أذن له فيه ، كله إخبار حقيقة ، فكأنما سمع منه " (٥).

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٦ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤ ، الإلماع ص ١٢٨ ، فتح المغيث ١١٢/٢ - ١١٣ .

(٣) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري المصري ، الشيخ الفقيه الثبت العالم . انتهت إليه رئاسة مصر بعد موت ابن القاسم . مات سنة ٢٠٤ هـ . انظر : وفيات الأعيان ٢٣٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٠٠/٩ ، شجرة النور الزكية ص ٥٩ .

(٤) انظر : الإلماع ص ١٢٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤ ، تدريب الراوي ٥١/٢ ، الكفاية ص ٤٧٦ .

(٥) انظر : الإلماع ص ١٣٢ .

وذهب إلى جوازه : إمام الحرمين ، والحكيم الترمذي (١) ،
 والمرزباني (٢) ، وأبي نعيم الأصفهاني (٣) ، وابن عبد الشكور (٤) .
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا تجوز الرواية بالإجازة والمناولة
 والمكاتبة ، سواء قال : حدثني به إجازة أو مناولة أو مكاتبة أو لم يقل
 ذلك (٥) .
 حجتهم :

(١) أن مدلول التحديث لغة : إلقاء المعاني إليك ، سواء ألقاها لفظاً أو
 كتابة أو إجازة وقد سمي الله القرآن حديثاً حدث به عباده وخاطبهم
 به ، فكل محدث أحدث إليك شفاهاً أو بكتاب أو بإجازة فقد حدثك
 به ، وأنت صادق في قولك حدثني (٦) .

(١) أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر الترمذي الزاهد الإمام الحافظ ،
 العارف ، الواعظ ، المؤذن ، صاحب التصانيف . من مصنفاته : ختم الولاية ،
 وعلل الشريعة . عاش نحواً من ثمانين سنة .

انظر : تذكرة الحفاظ ٦٤٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٣ ، طبقات الحفاظ
 ص ٢٨٦ ، صفوة الصفوة ١٦٧/٤ .

(٢) أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد المرزباني البغدادي الكاتب
 العلامة المتقن الأخباري صاحب التصانيف . قال الذهبي : كان راوية جماعة مكثراً
 صنف أخبار الشعراء ، لكن غالب رواياته إجازة ، فيطلق في ذلك أخبارنا
 كالمؤخرين من المغاربة . من مؤلفاته : أخبار الشعراء . مات سنة ٥٣٨٤ هـ .

(٣) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني الصوفي . كان من
 الأعلام المحدثين ، وأكابر الحفاظ الثقات . من كتبه : حلية الأولياء ، ومعرفة
 الصحابة ، وتاريخ أصبهان . مات سنة ٤٣٠ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٩١/١ ، طبقات الشافعية للسبكي ٧/٣ ، تذكرة الحفاظ
 ١٠٩٢/٣ .

(٤) انظر : البرهان ٦٤٧/١ ، فتح المغيث ١١٣/٢ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ .

(٥) انظر : العدة ٩٨٣/٣ .

(٦) انظر : فتح المغيث ١١٣/٢ ، توضيح الأفكار ٣٣٧/٢ .

(٢) أن الإجازة كيف ما كانت إخبار وتحديث فيجوز ذلك فيها ، والاتصال السندى واقع به إذ كل واحد من نوعي الإجازة والسماع طريق تحمل ، والتعرض لتعيين النوع المتحمل به ليس بلازم ولا العمل متوقف عليه (١).

ثمرة الخلاف :

وتظهر ثمرة اختلاف العلماء في التسوية أو التفريق في بعض المسائل الفقهية (٢):

مثاله : فيمن حلف ليخبرن أو ليحدثن بكذا ولانية له ، فأشار أو كتب ، فهل هو حانث على كل حال أو لا يحنث ، إلا بالمشافهة .
فمن سوى بين حدثنا وأخبرنا وأجاز إطلاقها في الإجازة والمناولة قال هو حانث على كل حال .

قال القاضي عياض : وهو مقتضى مذهبنا على الجملة .
ومن فرق بينهما ومنع إطلاقهما في الإجازة والمناولة قالوا : إنه لا يحنث إلا بالمشافهة .

ومثل : إذا حلف الرجل فقال : أي غلام لي أخبرني بكذا وكذا ، وأعلمني بكذا وكذا فهو حر - ولانية له - فأخبره غلام له بكتاب أو كلام أو برسول فقال : إن فلانا يقول لك كذا وكذا فإن الغلام يعتق؛ لأن هذا خير وإن كان عني - حين حلف - بالخبر كلام مشافهة - لم يعتق - إلا أن يخبره بكلام يشافهه بذلك الخبر . والله أعلم .

(١) انظر : فتح المغيث ١١٣/٢ .

(٢) انظر : الإلماع ص ١٣٣ ، المحدث الفاصل ص ٥٢٠ .

المبحث الرابع : المكاتبة

صورتها : أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك وهو حاضر أو من بلد لآخر . ويلحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب ذلك عنه إليه (١) .

والمكاتب لا يخلو من أن يكون على يقين من أن المحدث كتب بها إليه ، أو يكون شاكاً فيه . فإن كان شاكاً فيه لم تجز له روايته عنه (٢) ، وإن كان متيقناً له فهو على نوعين :

النوع الأول : المكاتبة المقرونة بالإجازة .

صورتها : أن يكتب إليه ويقول : "أجزت لك ماكتبته لك ، أو ماكتبته به إليك" أو نحو ذلك من عبارات الإجازة (٣) .

وهذه المكاتبة في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة ، والرواية بها صحيحة بلا خلاف (٤) . وهذا الذي مشى عليه البخاري في صحيحه حيث سوى بين المناولة والمكاتبة فإنه قال (٥) : باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان ، ورأى عبد الله بن عمر ويحيى ابن سعيد ومالكا رأوا ذلك جائزاً .

والأصل في المكاتبة ما كان يرسله النبي صلى الله عليه وسلم من كتب إلى الملوك والأمراء ورؤساء القبائل وكان يبلغهم العلم عن طريقها ، فكانت طريقة من طرق الرواية . فكانت كتبه صلى الله عليه وسلم ديناً يدان بها

(١) انظر : الإلماع ص ٨٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ ، فتر الأثر ص ١١٠ ، اختصار

علوم الحديث ص ١٠٥ .

(٢) انظر : المحدث الفاصل ص ٤٥٢ ، الكفاية ص ٤٩١-٤٩٢ .

(٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ .

(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٨ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٥ ، التبصرة

والتذكرة ١٠٤/٢ .

(٥) ٣٦/١ .

والعمل بها لازم للخلق ، وكذلك ماكتب به أبو بكر وعمر وغيرهما من الخلفاء الراشدين فهو معمول به (١).

وكانت هذه الطريقة معمول بها أيضا في عصر التابعين ، ومن خلال تتبع روايات التابعين نجد أن لفظة "كتب إلى فلان" ، و"كتبت إلى فلان" منتشرة مما يدل على استعمالهم للمكاتبة وصحة الرواية بها .

من ذلك (٢) : ما ذكره الرامهرمزي بسنده إلى قتادة قال : كتبنا إلى ابراهيم النخعي نسأله عن الرضاع فكتب يذكر أن شريحا حدث أن عليا وابن مسعود كانا يقولان : ... الحديث .

وبسنده إلى أيوب (٣) قال : كتب إلى نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحديث .

وذكر أن أبا زرعة قال : سمعت أبا مسهر يقول : كتب إلي أحمد بن صالح يسألني أن أكتب إليه بحديث أم حبيبة في مس الفرج فكتب إليه .

قال البيهقي : والآثار في هذه كثيرة عن التابعين والأتباع لمن بعدهم ، وفيها دلالة على أن جميع ذلك واسع عندهم ، وكتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عماله بالأحكام شاهدة لقولهم (٤).

النوع الثاني : المكاتبة المجردة عن الإجازة .

وقد اختلف العلماء في صحة الرواية بها على قولين :

القول الأول : لا تجوز الرواية بها .

وممن ذهب إلى هذا القول :

(١) انظر : الكفاية ص ٤٩١ .

(٢) انظر : المحدث الفاصل ص ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤ .

(٣) أبو بكر أيوب بن أبي تيمية كيسان السخيتاني البصري . الإمام الحافظ سيد العلماء

قال شعبة : كان سيد الفقهاء مارأيت مثله . مات بالبصرة سنة ١٣١ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٠-١٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٦/ ١٥ ، طبقات الحفاظ

ص ٥٩ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٤/ ٣٩١ .

الماوردي ، والرويانى (١) ، والآمدي ، فإنه قال : ولو اقتصر على المكاتب دون لفظ الإجازة ، لم تجز له الرواية ، إذ ليس في الكتابة ما يدل على تسويغ الرواية عنه ولا على صحة الحديث (٢) .
وممن نقل عنه إنكار قبولها أبو الحسين الدارقطني (٣) ، وذهب ابن القطان إلى انقطاع الرواية بها (٤) .
وكذلك أشار الغزالي إلى منع الرواية بها ، حيث قال (٥) : لا يجوز أن يروي عنه ؛ لأن روايته شهادة عليه بأنه قاله والخط لا يعرفه ، فإن قال : هذا خطي قبل قوله ولكن لا يروي عنه مالم يسلطه على الرواية بصريح قوله أو قرائن تفيد ذلك .
واحتجوا : بأنه لم يتحمل منه شيئاً لا بالسمع ولا بالإجازة فكيف يسند إليه (٦) .

وأجابوا عن كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنها كانت ترد على يد مرسله ، فيعول على خبرهم (٧) .
القول الثاني : جواز الرواية بها ، وصحة العمل بمقتضاها ، بعد ثبوت صحتها عند المكتوب إليه بها ووثوقه بأنها عن كاتبها ، ويكتفى في ذلك بمعرفة المكتوب له خط الكاتب وإن لم تقم اليقينة عليه (٨) .
وهذا هو القول الصحيح المشهور بين أهل الحديث ، وقد استمر عمل السلف ممن بعدهم عليه وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم :

-
- (١) انظر : البحر المحيط ٣٩٢/٤ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ .
 - (٢) الإحكام ١٠١/٢ .
 - (٣) انظر : البحر المحيط ٣٩٢/٤ .
 - (٤) انظر : التبصرة والتذكرة ١٠٥/٢ ، فتح المغيث ١٢٥/٢ .
 - (٥) المستصفى ١٦٦/١ بنصرف يسر .
 - (٦) انظر : كشف الأسرار ٤١/٣ .
 - (٧) انظر : البحر المحيط ٣٩٢/٤ .
 - (٨) انظر : الإلماع ص ٨٤ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٨ ، التبصرة والتذكرة ١٠٥-١٠٤/٢ ، شرح الكوكب ٥٠٩/٢ ، فواتح الرحموت ١٦٤/٢ .

كتب إليّ فلان قال : حدثنا فلان ، والمراد به هذا وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول (١).

وهو قول كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم :
أيوب السختياني ، ومنصور (٢) ، والليث بن سعد (٣).
وبه قال حذاق الأصوليين ، واختاره المحاملي (٤) من أصحاب الشافعي
وأبو حامد الاسفراييني ، والرازي (٥). وبالغ أبو المظفر السمعاني فقال : إنها
أقوى من الإجازة (٦). واختاره السيوطي (٧). وإليه صار إمام الحرمين (٨).
ورجحه أحمد شاكر حيث قال (٩) : "ولا يشترط في المكاتبة أن تكون مقرونة
بالإجازة ، على الصحيح الراجح المشهور عند أهل الحديث من المتقدمين
والمتأخرين ، والمكاتبة مع الإجازة أرجح من المناولة مع الإجازة بل أرى

-
- (١) انظر : الإلماع ص ٨٦ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٥ التبصرة والتذكرة ١٠٤/٢ .
- (٢) أبو عتاب منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة السلمى الكوفي الإمام الحافظ الثبت القدوة ، أحد الأعلام . قال ابن سعد : كان ثقة مأمونا كثير الحديث رفيعا عاليا . وقال ابن مهدي : لم يكن بالكوفة أحفظ منه . مات سنة ١٣٢ هـ .
- انظر : طبقات ابن سعد ٣٣٧/٦ ، تذكرة الحفاظ ١٤٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٠٢/٥ ، طبقات الحفاظ ص ٦٦ .
- (٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٥ ، التبصرة والتذكرة ١٠٤/٢ ، فتح المغيث ١٢٤/٢ ، تدريب الراوي ٥٦/٢ .
- (٤) أبو الحسين محمد بن أحمد بن القاسم الضبي المحاملي البغدادي ، الإمام الفقيه ، من كبار الشافعية . حفظ القرآن والفرائض ، ودرس الفقه على مذهب الشافعي ، وكتب الحديث . مات سنة ٤٠٧ هـ .
- انظر : تاريخ بغداد ٣٣٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٥/١٧ .
- (٥) انظر : الإلماع ص ٨٤ ، فتح المغيث ١٢٥/٢ ، المحصول ٦٤٥/٢/١ .
- (٦) انظر : قواطع الأدلة ص ٧٠٩ .
- (٧) انظر : تدريب الراوي ٥٦/٢ .
- (٨) ذكره السخاوي في فتح المغيث ١٢٥/٢ ولم أجده في البرهان ، ولعله في كتاب آخر والله أعلم .
- (٩) الباعث الحثيث ص ١٠٥ .

أنها أرجح من السماع وأوثق ، وأن المكاتبة بدون إجازة أرجح من المناولة بالإجازة أو بدونها" .

واختاره ابن الهمام والشيرازي وابن عبد الشكور والبخاري وابن النجار (١) .

حجتهم :

(١) إن فيها إشعار قوي بمعنى الإجازة، فهي وإن لم تقتن بالإجازة لفظا فقد تضمنت الإجازة معنى (٢) .

(٢) كونه كتب إليه قرينة دالة على التسليط على الرواية ، إذ لافائدة في أن يكتب إليه ذلك؛ لأن مجرد الإخبار عن ذلك مما لافائدة له (٣) .

(٣) إن الكتاب أحد اللسانين ، وكان صلى الله عليه وسلم يبلغ بالكتاب الغائب وبالخطاب الحاضر . وأنه لو بعث إليه رسولا وأخبره بالحديث حلت له الرواية ، والكتاب أوثق منه (٤) .

اعتراض : واعترض بعض الناس فقال : الخط يشبه الخط ، فلا يجوز الاعتماد على ذلك (٥) .

الجواب : إن هذا غير مرضي لأن ذلك نادرا والظاهر أن خط الإنسان لا يشتبه بغيره ولا يقع فيه اللبس . وكذا قال ابن أبي الدم (٦) : ذهب

(١) انظر : تيسير التحرير ٩٢/٣ ، التبصرة ص ٣٤٥ ، فواتح الرحموت ١٦٤/٢ ،

كشف الأسرار ٤١/٣ ، شرح الكوكب ٥٠٩/٢ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٩٣/٤ .

(٤) المرجع السابق ٣٩١/٤ .

(٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٨ ، فتح المغيث ١٢٧/٢ .

(٦) أبو اسحاق ابراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الهمداني الحموي الشافعي المعروف بابن أبي الدم . من مصنفاته : أدب القضاء ، والتاريخ ، وتدقيق العناية في تحقيق الرواية . مات سنة ٥٦٤٢ هـ .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٤٧/٥ ، سير أعلام النبلاء ١٢٥/٢٣ ، الأعلام

٤٩/١ .

بعض المحدثين وغيرهم إلى أنه لا يجوز الاعتماد على الخط من حيث أن الخط يتشابه ، أخذاً من الحاكم في أنه لا يجوز له العمل بما يرد عليه من المكاتبات الحكمية من قاض آخر إذا عرف الخط على الصحيح ، وهذا وإن كان له اتجاه في الحكم فالأصح الذي عليه العمل يعني سلفاً وخلفاً منا جواز الاعتماد على الخط ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث كتبه إلى عماله فيعملون بها واعتمادهم على معرفتها (١) .

كيفية الرواية بالمكاتبة :

اختلف العلماء في كيفية عبارة الراوي بطريق المكاتبة ، هل يجوز اطلاق حدثنا وأخبرنا في الرواية بها ، أم لابد من تقييد ذلك بالكتابة بأن يقول : كتب إليّ فلان ، وأخبرني كتابة ، على قولين :

القول الأول : جواز اطلاق حدثنا دون تقييده بالكتابة .

وذهب إليه الإمام الليث بن سعد ، ومنصور بن المعتمر (٢) ، وقد ذكر الخطيب بسنده إلى شعبة قال : قلت لمنصور : إذا كتبت إليّ أقول حدثني ؟ فقال : إذا كتبت إليك أليس قد حدثتك ، وسألت أيوب عن ذلك فقال مثل ذلك (٣) .

وذكر بسنده إلى بقية عن شعبة عن أيوب وغيره قال : إذا كتب إليك العالم فقد حدثك (٤) .

قال القاضي عياض : "فهؤلاء ثلاثة أئمة رأوا ذلك (٥) . وقال الخطيب : وذهب غير واحد من علماء الحديث إلى أن ثنائي الرواية عن المكاتبة جائز (٦) .

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٨ ، فتح المغيبي ٢/ ١٢٧ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٥ ، التبصرة والتذكرة ١٠٦/٢ ، فتح المغيبي ١٢٨/٢ ، البحر المحيط ٣٩٢/٤ .

(٣) الكفاية ص ٤٩٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الإلماع ص ٨٥ .

(٦) الكفاية ص ٤٨٩ .

وقال : وحَدَّث الليث عن بكير بن عبد الله الأشج (١) عدة أحاديث ، قال في كل واحد منها : حدثني بكير وذكر أنه لم يسمع منه شيئاً وإنما كتب إليه بتلك الأحاديث (٢).

وجوز الإمام الرازي قوله : أخبرني ، مجرداً عن قوله "كتابة" لصدق ذلك لغة ، وجرى عليه ابن دقيق العيد ، فقال : وأما تقييده بكتابة فيتبغى أن يكون أدباً ؛ لأن القول إذا كان مطابقاً جاز إطلاقه ، ولكن العمل مستمر على ذلك عند الأكثرين فهي بين كونه كتابة وإجازة (٣). واختار السرخسي أن يقول : أخبرني لحدثني ؛ لأنه لم يشافهه ولكنه مخبر له بكتابه .

واستدل على ذلك بأن الله أكرمنا بكتابه ورسوله ثم لا يجوز لأحد أن يقول حدثني الله ، ويجوز أن يقول أخبرنا الله بكذا أو أنبأنا ونبأنا (٤). القول الثاني : منع إطلاق حدثنا وأخبرنا ، وصحة التقييد بالكتابة حيث يقول : حدثنا أو أخبرنا كتابة أو مكاتبة ، أو يقول : كتب إليّ فلان قال : حدثنا فلان بكذا .

وهو مذهب الجمهور ، وهو الصحيح اللائق بمذاهب أهل التحري في الرواية والزاهة والورع (٥).

قال الحاكم : والذي اختاره وعهدت عليه مشايخي وأئمة عصري ، أن يقول فيما كتب إليه المحدث من حديثه ولم يشافهه بالإجازة : كتب

(١) أبو عبد الله بكير بن عبد الله بن الأشج الإمام الثقة الحافظ ، أحد الأعلام ، معدود في صفار التابعين . وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي . مات سنة ١٢٧ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٤٠٣/٢ ، التهذيب ٤٩١/١ ، سير أعلام النبلاء ١٧٠/٦ . الكفاية ص ٤٩١ . (٢)

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٩٢/٤ .

(٤) انظر : أصول السرخسي ٣٧٦/١ - ٣٧٧ .

(٥) انظر : الكفاية ص ٤٨٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٧ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٥ ، فتح المغيث ١٢٨/٢ .

إلى فلان (١).

وكذا قال الخطيب : كان جماعة من السلف يفعلونه (٢).

قالوا : لأن اطلاقهما يوهم السماع فيكون غير صادق في روايته . فإذا شاء قال : أخبرني كتابة ، أو كتب إليّ ، أو نحو ذلك مما يؤدي معناه تحرزا عن اللبس والإيهام (٣).

الترجيح :

والراجع في ألفاظ الأداء في المكاتبة ، مذهب إليه الجمهور : وهو أنه لا يجوز اطلاق حدثنا وأخبرنا بل لابد من التقييد بالكتابة ؛ لأن لأهل الحديث مصطلحات خاصة لكل طريقة من طرق التحمل ، ومن طرق التحمل ما كان أعلى من الآخر مرتبة وحكما ، فإن استعمل ألفاظ أداء طريقة عليا في طريقة دنيا ، ربما أوهم السامع بأنه تحمل هذا الحديث بطريقة عالي ، وهو في الحقيقة تحمله بطريقة أدنى فيكون بذلك غاشا له ومغررا . لذلك كان لابد على الراوي أن يصرح في روايته طريقة تحمله إجازة أو مناولة أو كتابة أو سماعا ، حتى يكون متحرزا عن اللبس والإيهام . وحتى يكون ثقة صادقا في نقله وأدائه . والله أعلم .

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ .

(٢) الكفاية ص ٤٨٨ .

(٣) انظر : الباعث الحثيث ص ١٠٥ ، توضيح الأفكار ٣٤١/٢ .

المبحث الخامس : الوجدادة والإعلام والوسطية

المطلب الأول : الوجدادة

الوجدادة لغة : وهي مصدر لوجد يجد ، وهو مولد غير مسموع من العرب ، وكأن المولدين فرعوا قولهم : وجدادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة ، من تفريق العرب بين مصادر "وجد" لقصد التمييز بين المعاني المختلفة ، فهم يقولون : وجد ضالته وجدانا ووجد مطلوبه وجودا ، وفي الغضب موجدة ، وفي الغنى : وجدا ، وفي الحب : وجدا (١).

الوجدادة في الاصطلاح : أن يقف الراوي على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع ذلك منه ، ولم يكن قد رواها عنه بسماع أو إجازة (٢).

والوجدادة ليست من باب الرواية ، وإنما هي حكاية عما وجدته في الكتاب ، وذكرها العلماء في هذا الباب إلحاقا به ، لبيان حكمها ، وما يتخذونه الناقل في سبيلها (٣).

والكلام في الوجدادة المجردة عن الإجازة ، هل هي مستند صحيح في الرواية أو العمل ؟

أما الوجدادة مع الإجازة فقد استعملها غير واحد من المحدثين فيقال : وجدت بخط فلان وأجازه لي ، سواء صرح بالإجازة أو لم يصرح كقول عبد الله بن أحمد بن حنبل : وجدت بخط أبي حدثنا فلان (٤).

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٢ .

(٢) انظر : الإلماع ص ١١٦ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٢ .

(٣) انظر : اختصار علوم الحديث ص ١٠٧ ، الباعث الحثيث ص ١٠٩ .

(٤) انظر : فتح المغيث ١٣٦/٢ .

قال القاضي عياض : لأعلم ممن يقتدى به أجاز النقل فيه بحدثنا وأخبرنا ولا من يعد معد المرسل (١).

وقال ابن الصلاح : هو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوبا من الاتصال بقوله : وجدت بخط فلان (٢).

واختار عدم الرواية بها من الأصوليين : إمام الحرمين ، والآمدي ، والطوفي (٣).

حكم العمل بمقتضاها :

اختلف أئمة الحديث والفقه والأصول في العمل بما وجد من الحديث بالخط المحقق لإمام أو أصل من أصول ثقة (٤).

فمعظم المحدثين والفقهاء من المالكية لا يرون العمل بها ، قياسا على المرسل والمنقطع ونحوهما مما لم يتصل (٥).

وحكي عن الامام الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل بها (٦)، وهو الذي نصره الجويني وقطع بوجوب العمل به عند حصول الثقة به (٧).

قال ابن الصلاح (٨) : وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ، فانه لو توقف العمل فيها على باب الرواية لانسد باب العمل بالمنقول ، لتعذر شرط الرواية فيها .

-
- (١) الإلماع ص ١١٧ .
 - (٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٢ .
 - (٣) انظر : البرهان ١/٦٤٧ ، الإحكام ٢/١٠١ ، شرح مختصر الروضة ٢/٢١١ .
 - (٤) الإلماع ص ١٢٠ .
 - (٥) انظر : الإلماع ص ١٢٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٤ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٧ ، فتح المغيث ٢/١٣٩ .
 - (٦) المرجع السابق .
 - (٧) انظر : البرهان ١/٦٤٨ .
 - (٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٤ .

وقال النووي : إنه الصحيح (١).
وقد قال أبو عمران الجوني (٢): كُنَّا نسمع بالصحيفة فيها علم فنتتابها
كما يتتاب الرجل الفقيه حتى قدم علينا ههنا آل الزبير ، ومعهم قوم
فقهاء (٣).

وهذا مشعر بعملهم بما فيها كالعمل بقول الفقيه .
الألفاظ التي يروي بها من تحمل بطريق الوجادة (٤):
ينبغي لمن تحمل بهذا الطريق أن يقول : وجدت أو قرأت بخط فلان
أو في كتابه بخطه ثم يسوق الإسناد والمتن ، هذا إذا وثق بخطه ، فإن لم يثق
به بل ظنه خطه قال : ظننت أنه بخط فلان ، أو بلغني عن فلان أو قيل إنه
خط فلان ، ونحو ذلك من العبارات المفصحة بالمستند في كونه خطه .
وقد جازف بعض الناس فأطلق فيما تحمله بالوجادة قوله "حدثنا" أو
"أخبرنا" وقد انتقد ذلك على فاعله ، وتساهل بعضهم فأتى في الوجادة بقوله
"عن فلان" . قال ابن الصلاح : "وذلك تدليس قبيح ، إذا كان بحيث يوهم
السامع" . والله أعلم .

-
- (١) انظر : الإرشاد ٤٢٣/١ .
(٢) أبو عمران عبد الملك بن حبيب البصري ، الإمام الفقيه . وثقه يحيى بن معين
وغيره ، وحديثه في الأصول الستة . مات سنة ١٢٣ هـ .
انظر : الجرح والتعديل ٣٤٦/٥ ، تهذيب التهذيب ٣٤٦/٦ ، سير أعلام النبلاء
٢٥٥/٥ .
(٣) انظر : المحدث الفاصل ص ٥٠٧ .
(٤) انظر : فتح المغيث ١٣٦/٢-١٣٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٣ .

المطلب الثاني : الإعلام

الإعلام في الاصطلاح :

وهو أن يعلم الشيخ الطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته من غير أن يأذن له في الرواية عنه (١).
حكم الرواية به :

اختلف العلماء في صحة الرواية بالإعلام المجرد عن الإذن ، إلى

قولين :

القول الأول : إنه طريق صحيح للنقل ، والرواية به جائزة ، وإن منع الشيخ الرواية بذلك ، بأن قال له : " هذه روايتي ولكن لاتروها عني " أو " لأجيزها لك " جاز له مع ذلك روايتها عنه (٢).

وذهب إلى هذا القول : طائفة من أئمة المحدثين ونظار الفقهاء المحققين والأصوليين . كما قالت به طائفة من أهل الظاهر ، وهو الذي نصره واختاره القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي والحافظ الوليد بن بكر المالكي . وزوي أيضا عن عبيد الله العمري وأصحابه المدنيين ، وعن ابن جريج ، وهو مذهب عبد الملك بن حبيب (٣) من كبار المالكية ، وبه قطع أبو نصر بن الصباغ من الشافعية ، والرازي وأتباعه (٤).

(١) انظر : الإلماع ص ١٠٧ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٩ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٥ ، فتح المغيث ١٢٩/٢ .

(٢) انظر : الإلماع ص ١٠٧ ، الباعث الحثيث ص ١٠٦ .

(٣) أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي ، الفقيه الكبير ، العالم الجليل ، الإمام في الحديث والفقه واللغة والنحو ، كان رأسا في مذهب مالك . من مصنفاته : الواضحة في الفقه والسنن ، وكتاب في فضل الصحابة ، وغريب الحديث . مات سنة ٢٣٩ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٥٣٧/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٢٣٧ ، شجرة النور الزكية ص ٧٥ .

(٤) انظر : الإلماع ص ١٠٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٩ ، اختصار علوم الحديث ص ١٠٥ ، فتح المغيث ١٣٠/٢ .

وقال القاضي عياض : "وهو صحيح لا يقتضي النظر سواء ؛ لأن منعه ألا يحدث بما حدثه ، لالعة ولاربية في الحديث لا تؤثر ؛ لأنه قد حدثه فهو شيء لا يرجع فيه" (١).

حجتهم :

اعتبار ذلك بالقراءة على الشيخ ، فإنه إذا قرأ عليه شيئاً من حديثه وأقر بأنه روايته عن فلان بن فلان جاز له أن يروي عنه ، وإن لم يسمعه من لفظه ، فهو كتحديثه له بلفظه وقراءته عليه وإن لم يجز له (٢).

القول الثاني : عدم جواز الرواية بذلك ؛ لأنه لم يأذن له فيها معنى ولا بما تتنزل منزلته وهو تلفظ القاريء عليه وهو يسمع وإقراره به .
وذهب إليه طائفة أخرى من المحدثين وأئمة الأصوليين (٣).

وهو اختيار الغزالي فقد قال : "ولو اقتصر على قوله هذا مسموعي من فلان فلا تجوز الرواية عنه ؛ لأنه لم يأذن في الرواية ، فلعله لا يجوز الرواية لخلل يعرفه فيه وإن سمعه" (٤).

واختاره ابن الصلاح والنووي وابن حجر والعراقي (٥) ، وهو مقتضى كلام الآمدي (٦) : أنه لا يروي إلا بتسليط من الشيخ .

حجتهم :

(١) جواز أن يكون في روايته خلل يعرفه فيه وإن سمعه (٧).

-
- (١) الإلماع ص ١١٠ .
 - (٢) انظر : الإلماع ص ١٠٨ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٩ .
 - (٣) انظر : الإلماع ص ١٠٩ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٠ ، فتح المغيث ١٢٩/٢ .
 - (٤) المستصفى ١٦٥/١ .
 - (٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٠ ، الإرشاد ٤١٥/١ ، نزهة النظر ص ٦٥ ، التبصرة والتذكرة ١٠٧/٢ .
 - (٦) انظر : الإحكام ١٠١/٢ .
 - (٧) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٠ ، فتح المغيث ١٣٠/٢ .

(٢) قياسا على الشهادة ، فالشاهد إذا ذكر في غير مجلس الحكم شهادته بشيء ، فليس لمن سمعه أن يشهد على شهادته إذا لم يأذن له ولم يشهده على شهادته (١).

وقد أجاب القاضي عياض عن هذا بقوله (٢): "وقياس من قاس الإذن في الحديث في هذا الوجه وعدمه على الإذن في الشهادة وعدمها غير صحيح ؛ لأن الشهادة على الشهادة لاتصح إلا مع الاشهاد والإذن في كل حال ، إلا إذا سمع أداؤها عند الحاكم ففيه اختلاف ، والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه إلى إذن باتفاق ، وأيضا : فإن الشهادة مفترقة عن الرواية في أكثر الوجوه ، ويشترط في الشاهد أوصاف لا تشترط في الراوي " .

وقد رجح أحمد شاكر مذهب إليه القاضي عياض وقال : هو الراجح الموافق للنظر الصحيح . ورأى أن الرواية بهذه الصفة أقوى وأرجح عنده من الرواية بالإجازة المجردة عن المناولة ؛ لأن في هذا شبه مناولة وفيها تعيين للمروي بالإشارة إليه (٣).

حكم العمل بمقتضاها :

والخلاف فيما سبق في باب الرواية بإعلام الشيخ ، أما العمل بما ذكر فيها ، فلا خلاف في وجوب العمل بذلك إذا صح إسناده وإن لم تجز له روايته عنه ؛ لأن ذلك يكفي فيه صحته في نفسه .

وعزا ذلك القاضي عياض إلى محققي أصحاب الأصول بأنهم لا يختلفون بوجوب العمل بذلك (٤) . والله أعلم .

(١) انظر : الإلماع ص ١١٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٠ ، المستصفى ١/١٦٥ .

(٢) الإلماع ص ١١١-١١٢ .

(٣) انظر : الباعث الحثيث ص ١٠٦ .

(٤) انظر : الإلماع ص ١١٠ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٠ ، فتح المغيث ٢/١٣٢ .

المطلب الثالث : الوصية

اصطلاحاً : أن يوصي الراوي بكتاب يرويه ، عند موته أو سفره لشخص .
حكمها :

اختلف السلف في جواز الرواية بها على قولين :
القول الأول : جواز الرواية بالوصية ؛ لأن في دفعها نوعاً من الإذن وشبهها من العرض والمناولة (١).

وممن جوزها : محمد بن سيرين ، وأبو قلابة عبد الله بن زيد الأزدي (٢) ، فقد روى الرامهرمزي بسنده إلى أيوب قال : قلت لمحمد - هو ابن سيرين - أن فلانا أوصى إليّ بكتبه ، أفأحدث بها عنه؟ قال : نعم ، ثم قال لي بعد ذلك لا آمرك ولا أنهاك .

وروى بسنده إلى حماد بن زيد (٣) قال : أوصي أبو قلابة فقال : ادفعوا كتبتي إلى أيوب إن كان حياً ، وإلا فأحرقوها (٤).

قال الخطيب بعد ذكر هذه الرواية : "قلت : يقال أن أيوب قد سمع تلك الكتب غير أنه لم يحفظها ، فلذلك استفتى محمد بن سيرين عن

(١) انظر : الإلماع ص ١١٥ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩١ ، فتح المغيث ١٣٣/٢ .

(٢) أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمر الجريري البصري ، الإمام ، شيخ الإسلام ، وأحد الأئمة الأعلام . قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وكان ديوانه بالشام . مات بالشام سنة ١٠٥ هـ .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ ٩٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٦٨/٤ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣ . أبو اسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي البصري العلامة الإمام الحافظ الثبت ، محدث الوقت . قال ابن حبان : كان ضريراً وكان يحفظ حديثه كله . وقال ابن سعد : كان عثمانياً ، كان ثقة ثبتاً حجة كثير الحديث . مات سنة ١٧٩ هـ .

(٤) انظر : طبقات ابن سعد ٢٨٦/٧ ، تذكرة الحفاظ ٢٢٨/١ ، طبقات الحفاظ ص ١٠٣ . انظر : المحدث الفاصل ص ٤٥٩-٤٦٠ ، الإلماع ص ١١٥-١١٦ ، فتح المغيث ١٣٣/٢ .

التحديث منها" (١).

وقال ابن أبي الدم : الوصية أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف وهي معمول بها عند الشافعي وغيره (٢).

القول الثاني : عدم جواز الرواية بها .

واختاره الخطيب وقال : "وعلى ذلك أدركنا كافة أهل العلم" (٣)، وابن الصلاح فقال (٤): وهذا بعيد جدا - أي جوازها - وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة ، وقد احتج بعضهم لذلك فشبهه بقسم الإعلام والمناولة ، ولا يصح ذلك، فإن لقول من جوز الرواية بمجرد الإعلام والمناولة مستندا لا يتقرر مثله هنا .

وقال النووي : "وهو غلط - أي جوازها - والصواب أنه لا يجوز" (٥). واختاره السخاوي (٦).

(١) الكفاية ص ٥٠٤ .

(٢) انظر : فتح المغيث ١٣٤/٢ ، شرح الكوكب ٥٢٥/٢ .

(٣) الكفاية ص ٥٠٤ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩١ .

(٥) الإرشاد ٤١٧/١ .

(٦) فتح المغيث ١٣٤/٢ .

ثمرة الخلاف في طرق التحمل وصيغ الأداء :

بعد ذكر اصطلاحات المحدثين في طرق التحمل ، وذكر الاختلاف في بعض طرق التحمل وصيغ الأداء . لا بد من التنبيه على قضية مهمة تتعلق بهذه الاصطلاحات وهو أن هذه الطرق ليست مجرد ألفاظ ومصطلحات قيّدت في كتب المصطلح واحتيج إليها في وقتها ، ثم مضى زمانها فلاقمة لها . بل إن لهذه الاصطلاحات صلة قوية بالهدف الأساسي لهذا العلم وهو معرفة المقبول والمردود من الأحاديث ، ويتمثل ذلك في أوجه (١) :

(١) أنها تعرّفنا الطريقة التي حمل بها الراوي حديثه الذي نبهته ، فنعلم هل هي صحيحة أو فاسدة ، فإذا كانت فاسدة فقد اختل أحد شروط القبول في الحديث ، فيرد الحديث بناءً على طريقة تحمله ، فإن تحمل عن طريق الوجادة مثلاً ، فإن روايته منقطعة ، ففقد هنا شرط الاتصال ؛ لأن النقل عن طريق الوجادة لا يجوز إلا أن قرنت بالإجازة من صاحب الكتاب الذي وجده ، لذلك ضعف بعض العلماء رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقالوا : إن روايته عن أبيه عن جده ، كتاب ووجادة (٢) .

(٢) أن الراوي إذا تحمل الحديث بطريقه أدنى من طرق التحمل ، ثم استعمل فيه عبارة أعلى كأن يستعمل فيما تحمله بالإجازة : حدثنا أو أخبرنا ، وفيما تحمله بالوجادة : عن فلان ، كان مدلساً ، وربما اتهمه بعض العلماء بالكذب بسبب ذلك .

مثاله : أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (٣) : اتهم في أحاديثه

(١) انظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٢٦ .

(٢) انظر ماحقه عبد الفتاح أبو غدة في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وتصحيحه لروايته في : تحقيق قفو الأثر ، وبلغة الأريب ص ٢١٠ .

(٣) أبو يحيى أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الكرايسي ، محدث مشهور . قال الإدريسي : أكثر عن محمد بن نصر فاتهم في ذلك ، يعني أنه دلس عنه الإجازة فإن له منه إجازة صحيحة .

انظر : طبقات المدلسين لابن حجر ص ٢٩ .

الكثيرة عن محمد بن نصر المروزي ، وإنما هو تدليس ، حصل على إجازة منه وصار يستعمل صيغة حدثنا ونحوها ، وهذا تدليس .
وكذا اسحاق بن راشد الجزري^(١) كان يطلق حدثنا في الوجداء ، فسلكوه في عداد المدلسين^(٢) . والله أعلم .

(١) أبو سليمان اسحاق بن راشد الجزري الحاراني . قال ابن حجر : ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم . مات في خلافة أبي جعفر .
انظر : تهذيب التهذيب ٢٠١/١ ، التقريب ص ١٠٠ .
(٢) انظر : الإلماع ص ١١٩ ، طبقات المدلسين ص ٢٩-٣٠ .

الفصل الثاني

صفة الرواية ومعرفة الرواة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : رواية الحديث بالمعنى .

المبحث الثاني : تعريف الصحابي

المبحث الأول : رواية الحديث بالمعنى

تحرير محل النزاع :

(١) لاخلاف بين العلماء في أنه لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحتمل منه وغير المحتمل أن يروي الحديث بالمعنى ، بل لابد له من اتباع اللفظ (١).

(٢) كما إنه لا يجوز للمحدث العالم أن يروي على المعنى إذا كان اللفظ غامضا ومحملا ، لأنه قد يرويه على معنى يستخرجه فيغلط فيه وقد يصيب ، فيجب بذلك روايته على اللفظ (٢).

(٣) ولاخلاف بين العلماء في أن لا يكون الحديث مما تعبد بلفظه ، كلفظ التشهد والأذان ، ولا يكون من جوامع الكلم التي اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم (٣).

الأقوال في المسألة :

اختلف العلماء في رواية الحديث بالمعنى على ثلاثة أقوال :

القول الأول : جواز رواية الحديث بالمعنى لمن أصاب المعنى ، وكان عالما بلغات العرب ووجوه خطابها عالما بما يحيل المعنى وما لا يحيله . وإليه ذهب جمهور المحدثين (٤) ، والأصوليين (٥) ، وصححه

(١) انظر : الإلماع ص ١٧٤ ، الكفاية ص ٣٠٠-٣٠١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣١ .

(٢) المراجع السابق.

(٣) انظر : تدريب الراوي ٩٩/٢ ، التبصرة والتذكرة ١٦٨/٢ ، البحر المحيط ٣٥٧/٤

(٤) انظر : الإلماع ص ١٧٤ وما بعدها ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣١ ، شرح علل الترمذي ١٤٧/١ ، نزهة النظر ص ٤٨ .

(٥) انظر : البرهان ٦٥٥/٤ ، الإحكام للآمدي ١٠٣/٢ ، نهاية السؤل ٢١١/٣ ، كشف الأسرار ٥٥/٣ ، بيان المختصر ٧٣٣/١ .

ابن الصلاح والعراقي^(١)، وهو الصحيح من مذهب مالك^(٢)، وبه قال الشافعي^(٣)، وأحمد^(٤)، وأجازته جمهور الفقهاء^(٥).
الأدلة :

- استدل المجيزون لرواية الحديث بالمعنى بما يلي :
- (١) إن الله تعالى قد قص من أنباء ما قد سبق قصصا ، كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة والمعنى واحد ، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي وهو مخالف لها في التقديم والتأخير والحذف والإلغاء ، والزيادة والنقص وغير ذلك . فجاز ذلك في الحديث من باب أولى^(٦).
- (٢) الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به ، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى^(٧).
- (٣) إن الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، أنهم كثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحد في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ^(٨).
- (٤) واستدل الشافعي بحديث "أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مَا تيسر

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣٣، ٣٣١ ، التبصرة والتذكرة ١٦٨/٢ .
(٢) انظر : الإلماع ص ١٧٨ ، إحكام الفصول ص ٣٨٤ .
(٣) انظر : الرسالة ص ٣٧٠-٣٧١ .
(٤) انظر : العدة ٩٦٨/٣-٩٧١ ، شرح الكوكب ٥٣٠/٢ وما بعدها .
(٥) انظر : الكفاية ص ٣٠٠ ، شرح علل الترمذي ١٤٧/١ وما بعدها ، المستصفى ١٦٨/١ كشف الأسرار ٥٥/٣ .
(٦) المحدث الفاصل ص ٥٢٩-٥٣٠ .
(٧) انظر : نزهة النظر ص ٤٨ ، المحصول ٦٦٩/١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٧٠/٢ ، كشف الأسرار ٥٥/٣ .
(٨) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣١ ، البرهان ٦٥٥/١-٦٥٧ ، المحصول ٦٦٩/١/٢ كشف الأسرار ٥٥/٣ ، مختصر ابن الحاجب ٧٠/٢ .

منه" (١)، قال : إذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، علمنا منه بأن الكتاب قد نزل لتحل له قراءته، وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن اختلافهم احالة معنى ، كان ماسوى كتاب الله سبحانه أولى ان يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يخل معناه (٢).

(٥) أن لفظ الحديث ليس بمعجز ولم تتعبد بتلاوته ونشاب عليه ، بخلاف القرآن فانا نتعبد بلفظه ونشاب على تلاوته ، بل المطلوب من الحديث ما يتعلق بمعناه وهو الحكم وحيث حصل التبليغ بالنقل بالمعنى حصل المقصود به (٣).

(٦) إننا نعلم بالضرورة أن الصحابة رضوان الله عليهم الذين رووا لنا الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يكتبونها في ذلك المجلس ، بل كما سمعوها تركوها ، وماذكروها إلا بعد سنين ، وذلك يوجب القطع بتعذر روايتها على تلك الألفاظ وإنما رووها بالمعنى (٤).

(٧) أن سفراء رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يبلغون أوامره ونواهيهم إلى البلاد بلغتهم ويعلمونهم الشرع بألسنتهم ، وقد كان ذلك حجة بالاتفاق (٥).

القول الثاني : لا تجوز رواية الحديث بالمعنى في حديث رسول الله صلى

الله عليه وسلم ويجوز في غيره .

وهو قول طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين منهم :

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٩٠٩/٤ ح ٤٧٠٦ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه ٥٦٠/١ ح ٢٧١ .

(٢) انظر : الرسالة ص ٢٧٤ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٣٥٥/١ .

(٤) المحصول ٦٧١/١/٢ .

(٥) انظر : كشف الأسرار ٥٥/٣ وما بعدها .

ابن عمر ، والقاسم بن محمد (١) ، وابن سيرين ، ورجاء بن حيوة (٢) ،
وابن عيينة (٣) ، ونسب إلى الإمام مالك رحمه الله (٤) ، واختاره أبو بكر
الرازي من الحنفية (٥) ، وابن حزم من الظاهرية (٦) .
الأدلة :

استدلوا على منع رواية الحديث بالمعنى بما يلي :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم :
"نَصَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا ، فَحَفَظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ ، فَرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى
مِنْ سَامِعٍ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلٍ فَقَهُ لَيْسَ
بِفَقِيهِ" (٧) .

وجه الدلالة : أن الرسول صلى الله عليه وسلم حرص وحث على نقل
الحديث كما سمعه ، والسبب في ذلك تفاوت الناس في الفقه والفهم ،
فأوجب ذلك منع تبديل اللفظ بلفظ آخر ، بل لا بد من مراعاة اللفظ

(١) أبو عبد الرحمن القاسم بن محمد بن أبي بكر القرشي التيمي المدني ، الإمام
الحافظ الحجة الفقيه . تفقه على عمته عائشة رضي الله عنها . مات في آخر سنة
١٠٦ هـ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٥٩/٤ ، تذكرة الحفاظ ٩٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٣/٥ .
أبو المقدام - وقيل أبو نصر - رجاء بن حيوة بن جرول الكندي الشامي الإمام
القدوة ، شيخ أهل الشام ، والوزير العادل ، الفقيه . قال مكحول : رجاء سيد
أهل الشام في أنفسهم . مات سنة ١١٢ هـ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٣٠١/٢ ، تذكرة الحفاظ ١١٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٥٧/٤ .
انظر : الخلاصة ص ١١٣ ، شرح علل الترمذي ١٤٧/١ ، فتح المغيث ٢١٥/٢ .

(٤) انظر : الإلماع ص ١٧٧ وما بعدها ، إحكام الفصول ص ٣٨٤ ، مختصر ابن الحاجب
٧٠/٢ .

(٥) انظر : أصول الجصاص ٢١١/٣ ، كشف الأسرار ٥٥/٣ .

(٦) انظر : الإحكام لابن حزم ٢٠٥/٢ .

(٧) سبق تخريجه ص ٨٢

المسموع (١).

الجواب عليه من وجوه :

١ - أن الحديث لبيان الأفضلية ، فهو دعاء لمن اختار الأولى ، فلا يستدل به على عدم جواز النقل بالمعنى (٢).

٢ - أن النقل بالمعنى من غير تغيير يعتبر أداء كما سمع وإن بدل لفظه كما في المترجم (٣).

٣ - أن الحديث حجة عليهم ؛ لأن رواته قد رَوَاهُ على المعنى ، فقال بعضهم "رحم الله" مكان "نضر الله" ، "ومن سمع" بدل "أمرأ سمع" ، و "روى مقالي" بدل "منا حديثاً" ، وروى "فرب مبلغ أحفظ من مبلغ" مكان "فرب مبلغ أوعى من سامع" (٤) ، وغير ذلك من الألفاظ المتغايرة التي

(١) انظر : أصول السرخسي ٣٥٥/١ ، تيسير التحرير ١٠١/٣ ، كشف الأسرار ٥٥/٣ .

(٢) انظر : فصول البدائع ٢٤٣/٢ ، المحصول ٦٧٣/١/٢ ، تيسير التحرير ١٠١/٣ ، مختصر ابن الحاجب ٧١-٧٠/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) روى لفظة "رحم الله" ابن حبان في صحيحه ٢٧١/١ ح ٦٨ ، بدل لفظ "نضر الله" وكذلك لفظ "من سمع" بدل "أمرأ سمع" من طريق سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه .

وروى الترمذي لفظ "سمع مقالي" بدل "سمع منا حديثاً" ٣٤/٥ ح ٢٦٥٨ ، من طريق عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن مسعود عن أبيه . وكذلك أخرج هذه اللفظة : الشافعي في مسنده (١٦/١ ترتيب المسند) ، والحميدي ٤٧/١ ح ٨٨ ، والحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، والبيهقي في شرح السنة ٢٣٦/١ ح ١١٢ بنفس الإسناد السابق .

وروى البيهقي في معرفة السنن والآثار ١٣٣/١ من طريق سماك بن حرب لفظ "رجلاً" بدل "أمرأ" و "سمع منا كلمة" بدل "منا حديثاً" .

وروى أحمد في مسنده ٤٣٧/١ ، وابن ماجه ٨٤/١ ح ٢٣٢ لفظ "فرب مبلغ أحفظ له من سامع" بدل "فرب مبلغ أوعى من سامع" من طريق سماك بن حرب وروى الشافعي والحميدي والحاكم والبيهقي وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ص ٧٢ ، لفظ "عبداً" بدل "أمرأ" من طريق عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن عن أبيه .

تضمنها الخبر والظاهر يدل أن هذا الخبر نقل بالمعنى ، فلذلك اختلفت ألفاظه وإن كان معناها واحداً (١).

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم للذي علمه إذا أخذ مضجعه يقول :
آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت ، فقال الرجل :
وبرسولك الذي أرسلت ، فقال له صلى الله عليه وسلم : ونبيك الذي
أرسلت (٢).

وجه الدلالة : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسوغ لمن علمه الدعاء
مخالفة لفظه ، فهذا يدل على عدم جواز نقل الحديث بالمعنى (٣).
الجواب عليه (٤) :

١ - إن رد النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل قوله "برسولك" إلى
قوله "ونبيك الذي أرسلت" ؛ لأن لفظ النبي أخص من لفظ الرسول ، فاسم
الرسالة يقع على الكافة ، واسم النبي لا يستحق إلا الأنبياء .
٢ - إن قوله "وبرسولك الذي أرسلت" غير مستحسن ؛ لأنه يفهم
بالقول الأول أن هذا رسول فلان عن أن يقول الذي أرسله ، فكان قوله
"ونبيك الذي أرسلت" يفيد الجمع بين النبوة والرسالة ، وفي الأول تكرار
في الكلام لافائدة منه .

(٣) إنه لو جاز النقل بالمعنى لأدى ذلك بالتدريج إلى طمس الحديث ، فإنه
لو نقل الأول بالمعنى لتغير الحديث ثم نقل الثاني بالمعنى والثالث
وهكذا ، فيؤدي ذلك إلى الإخلال بمقصود الحديث بتكرار النقل (٥).

(١) انظر : الكفاية ص ٣٠٥ ، المستصفى ١/١٦٨ ، الإحكام للآمدي ٢/١٠٥ ، إحكام
الفصول ص ٣٨٤ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب فضل من بات على الوضوء ١/٩٧
ح ٢٤٤ ، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب ما يقول عند النوم
وأخذ المضجع ٤/٢٠٨١-٢٠٨٣ من حديث البراء بن عازب .

(٣) انظر : المحدث الفاصل ص ٥٣٢ ، الكفاية ص ٣٠٦ .

(٤) انظر : المحدث الفاصل ص ٥٣٢ ، الكفاية ص ٣٠٦ ، العدة ٣/٩٦٨ وما بعدها .

(٥) انظر : فواتح الرحموت ٢/١٦٩ ، تيسير التحرير ٣/١٠١ ، مختصر ابن الحاجب
٢/٧١ ، نهاية السؤل ٣/٢١٥ .

والجواب عليه : أن الجواز إنما هو بشرط عدم التغير أصلاً وحينئذ لا انطماس ، أما إذا غير المعنى فلا يجوز ولا يقبل (١).

(٤) إن الشرع قد ورد بمعان كثيرة وجب فيها اعتبار اللفظ كالأذان والإقامة والتشهد ، وإذا جاز ذلك جاز أن يكون المطلوب من الحديث لفظه ومعناه (٢).

والجواب : إن هذا غلط ؛ لأنه لو أخذ علينا في الحديث مراعاة اللفظ ، لوجب أن يوقفنا عليه توقيفا يقطع العذر ويثبت الحجة ، أما التشهد والأذان فإننا متعبدون بلفظه ولهذا نؤمر بحفظه ونشاب عليه ، ولا يجوز أن يتعبد بها على غير لغة العرب (٣).

القول الثالث : جواز رواية الحديث بالمعنى إذا كان الراوي فقيها . وإليه ذهب الأحناف (٤) ، حيث اشترطوا في رواية الحديث بالمعنى أن يكون الراوي عالماً باللغة ، وعالماً بفقهاء الشريعة .

حجتهم :

إن غير الفقيه يجهل الفرق بين الخاص والعام ، والحقيقة والمجاز ، وربما يحتمل الحديث معنى من الخصوص أو المجاز فينقله إلى معنى آخر لا يحتمله ، ولعل المحتمل هو المراد فلا يصيبه فيفسد المعنى ويتغير الحكم (٥) . ومثلوا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : "من بدل دينه فاقتلوه" (٦) ،

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر : الكفاية ص ٣٠٥ ، إحكام الفصول ص ٣٨٤-٣٨٥ .

(٣) انظر : الكفاية ص ٣٠٥ ، إحكام الفصول ص ٣٨٤-٣٨٥ ، التمهيد ١٦٤/٣ ، كشف الأسرار ٥٥/٣ وما بعدها .

(٤) انظر : أصول السرخسي ٣٥٥/١ ، فصول البدائع ٢٤٣/٢-٢٤٤ ، كشف الأسرار ٥٦/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٦/٢ .

(٥) انظر : أصول السرخسي ٣٥٥/١ ، تيسير التحرير ١٠١/٣ ، كشف الأسرار ٥٥/٣ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله ١٠٩٨/٣ ح ٢٨٥٤ ، وفي كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ٢٥٣٦/٦ ح ٦٥٢٤ .

فموجبه العموم يتناول الذكر والأنثى والصغير ، ولكن المراد منه محتمل وهو الخصوص فلا يدخل فيه الأنثى والصغير . فلو لم يكن الناقل فقيها ربما نقله بلفظ لم يبق فيه احتمال الخصوص ، بأن قال "كل من بدل دينه ..." فدخل في هذا المعنى : الذكر والأنثى والصغير والكبير ، فتغير المعنى بذلك^(١).

الجواب : إن هذا الشرط - فقه الراوي - إن تحقق في راوي الحديث بالمعنى فيها ونعمت ، وإن لم يتحقق فلا ينبغي أن يكون شرطاً لازماً لمن يروي الحديث بالمعنى ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم : "نَضَّرَ الله امرأ سمع منا حديثاً فآذاه كما سمعه ، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه" رد على من اشترط فقه الراوي ، إذ يصرح النبي صلى الله عليه وسلم بقوله "فرب حامل فقه غير فقيه" فقد يتحملة الفقيه وغيره ولأمانع من ذلك ، ولأننا لو اشترطنا فقه الراوي لم نحتاج بحديث كثير من عامة حفاظ المحدثين الذين يعلمون دلالات الألفاظ ومواقعها ، فينقلون لنا الأخبار على المعنى بدون إخلال ، ولو رفضنا هذه الأحاديث لتعطلت كثير من السنن .

(١) انظر : أصول السرخسي ٣٥٥/١ ، كشف الأسرار ٥٥/٣ ، فواتح الرحموت ٢/٦٧٧.

الترجيح :

بعد ذكر الأقوال في رواية الحديث بالمعنى ، ومناقشة أدلة المانعين ،
 يترجح لديّ - والله أعلم - أن القول الراجح في المسألة مذهب إليه الجمهور
 من محدثين وأصوليين من جواز نقل الحديث بالمعنى بشروط وهي :
 (١) أن يكون الراوي عالماً بدلالات الألفاظ واختلاف مواقعها .
 (٢) أن لا يكون الحديث مما تعبد بلفظه كالأذان والشهادة .
 (٣) أن لا يكون من جوامع الكلم ؛ لأن هذا مما اختص به النبي صلى الله
 عليه وسلم .

وقد ترجح لي مذهب الجمهور لعدة أمور :

أولاً : لقوة أدلتهم وسلامتها من الاعتراضات الوجيهة .

ثانياً : لما فيه من الرخصة والتيسير على المسلمين حتى يتناقلوا أحكام
 دينهم ، ولئن ثبتت الرخصة والتخفيف في القرآن ، لهي في الحديث من
 باب أولى ؛ لأن الغرض من الحديث المعنى دون اللفظ .

ثالثاً : أننا لو منعنا الرواية بالمعنى لتعطلت كثير من السنن ، وما أكثر
 الأحاديث التي رويت لنا بالمعنى ، ومن يطالع كتب السنن يجد الحديث
 الواحد روي بألفاظ مختلفة دون إخلال في المقصود من الكلام ، إذ المعنى
 واحد .

وقد قال البخاري : والمعتمد الأول - وهو جواز الرواية بالمعنى -
 وهو الذي استقر عليه العمل والحجة فيه أن في ضبط الألفاظ والجمود عليها
 مالا يخفى من الحرج والنصب المؤدى إلى تعطيل الانتفاع بكثير من
 الأحاديث (١) .

أمثلة تطبيقية على رواية الحديث بالمعنى

قضاء المأموم مافاته من صلاته مع الامام .

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
"إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة ، وعليكم بالسكينة والوقار ،
ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتوا" .

تخريج الحديث :

الحديث أخرجه البخاري (١) ، ومسلم (٢) ، وأحمد (٣) ، والبيهقي (٤) ،
وعبد الرزاق (٥) ، من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ،
بلفظ "فأتوا" .

وكذا الرواة عن الزهري ، أكثرهم رواه بلفظ "فأتوا" ، وهم : يونس
والزيدي (٦) ، وابن أبي ذئب ، وإبراهيم بن سعد (٧) ، ومعمر ، وشعيب بن
أبي حمزة (٨) (٩) .

-
- (١) في كتاب الصلاة ، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار ٢/٢٥٧ .
 - (٢) في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة
والنهي عن إتيانها سعيًا ١/٤٢٠ ح ٦٠٢ .
 - (٣) في مسنده ٢/٢٧٠ .
 - (٤) في معرفة السنن والآثار ٣/٢٠٩ ح ٤٢٩٤ .
 - (٥) في مصنفه ٢/٢٨٧ .
 - (٦) أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزيدي الحمصي ، الحافظ الحجة عالم أهل
الشام وقاضي حمص . قال الأوزاعي : لم يكن في أصحاب الزهري أثبت من
الزيدي . مات سنة ١٤٩هـ .
 - (٧) انظر : تذكرة الحفاظ ١/١٦٢ ، سير أعلام النبلاء ٦/٢٨١ .
 - (٨) أبو اسحاق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري
العوفي ، الإمام الحافظ الكبير . كان ثقة حجة ، صاحب حديث . مات سنة ١٨٤هـ .
 - (٩) انظر : تذكرة الحفاظ ٢/٢٥٢ ، سير أعلام النبلاء ٨/٣٠٤ ، التقريب ص ٨٩ .
 - (١٠) أبو بشر شعيب بن أبي حمزة الأموي مولا هم الحمصي الكاتب ، الإمام الثقة
الحجة الحافظ . سمع الزهري فأكثر ، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري
مات سنة ١٦٢هـ .
 - (١١) انظر : تذكرة الحفاظ ١/٢٢١ ، سير أعلام النبلاء ٧/١٨٧ ، التقريب ص ٢٦٧ .
 - (١٢) انظر : سنن أبي داود ١/٣٨٥ .

وكذلك أكثر الرواة عن أبي هريرة ، كأبي سلمة ، والأعرج ، وهمام^(١) ، روهه بلفظ "فأتموا" .

وللحديث شواهد من رواية أبي قتادة^(٢) ، وأنس ، وابن مسعود ، بلفظ "فأتموا"^(٣) .

بينما نجد أن الحديث روي من طرق أخرى ، بلفظ "فاقضوا" ، وهو عند مسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ "واقض ماسبقك"^(٤) .

وعند أحمد من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ "وما فاتكم فاقضوا"^(٥) .

وعند عبد الرزاق من طريق الثوري ، بلفظ "وليقض مافاته أو سبقه"^(٦) .

ورواه الحميدي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ "فاقضوا"^(٧) .

وكذا في مسند أبي عوانة بلفظ "واقض ماسبقك" من طريق محمد بن سيرين^(٨) .

(١) أبو عقبة همام بن منبه بن كامل الصنعاني ، المحدث المتقن ، صاحب الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة . وثقه يحيى بن معين وابن حجر وغيرهما . مات سنة ١٣٢ هـ .

(٢) انظر : التهذيب ٥٩/١١ ، التقريب ص ٥٧٤ ، سير أعلام النبلاء ٣١١/٥ .
(٣) أبو قتادة الخارث بن ربيعي الأنصاري السلمي ، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد أحدا وما بعدها ، وله عدة أحاديث . مات سنة ٥٤ هـ .

انظر : أسد الغابة ٢٧٤/٥ ، الإصابة ١٥٨/٤ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٢ .

(٤) سنن أبي داود ٣٨٥/١ .

(٥) ٤٢١/١ ح ٦٠٢ . ١٥٤/١ .

(٦) ٢٧٠/٢ .

(٧) ٢٨٨/٢ .

(٨) ٤١٨/٢ .

(٩) ٨٤/٢ .

من خلال ماسبق يتضح لنا أن روايات الحديث اختلفت ، فبعضهم رواه بلفظ "فأتموا" وبعضهم رواه بلفظ "فاقضوا". وللترجيح بين الروايات ، نقول : إن رواية "فأتموا" أرجح وذلك لعدة أمور :

أولاً : إن الذين قالوا "فأتموا" أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة (١).

ثانياً : إن عامة أصحاب الزهري رواه بلفظ "فأتموا" ، ولم يتفرد بلفظ "فاقضوا" سوى ابن عيينة ، وقال مسلم : "أخطأ فيها ابن عيينة" (٢).

ثالثاً : إن لفظ "فأتموا" زوي من طريق أربعة من الصحابة : أبو هريرة أنس ، أبو قتادة ، ابن مسعود . وحديث أبي قتادة متفق عليه (٣).

من خلال تتبع روايات الحديث ، نجد أن رواية الحديث اختلفوا في روايته على لفظين "فأتموا" و "فاقضوا" وكلاهما من باب رواية الحديث بالمعنى ، وبناء على هذا الاختلاف اليسير بين العبارتين ، ترتب عليه اختلاف بين العلماء ذو أهمية من الناحية الفقهية ، فمن رأى أن الكلمتين بنفس المعنى وأنهما رويتا بالمعنى ، لم يجر هذا الخلاف بينهما . ومن رأى أن الكلمتين متغايرتين ، واشترط في الراوي أن يكون فقيهاً إذا روى بالمعنى أجرى الخلاف في المسألة .

وبيان هذا الخلاف : أن المصلي المسبوق إذا أدرك الركعة الرابعة مع الإمام ، فكيف يصلى الركعات الثلاث التي لم يدركها؟ وهل تعتبر الركعة التي أدركها مع الإمام ركعة أولى بالنسبة إليه ، أم ركعة أخيرة ، وبالتالي يترتب على الصورة الأولى أن يقوم إلى صلاته ويتمها فيقرأ الفاتحة وسورة دون قراءة دعاء الاستفتاح ، ويترتب على الصورة الثانية أن يقوم إلى الركعة الأولى فيقرأ دعاء الاستفتاح والفاتحة وسورة .

(١) انظر : معرفة السنن والآثار ٢١٠/٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ٢١١/٢ .

فعلى مقتضى الرواية الأولى "فأتموا" : يعتبر المصلي الركعة التي أدركها مع الإمام ركعة أولى بالنسبة إليه ، وإن كانت ركعة رابعة بالنسبة إلى الإمام فإذا سلم الإمام قام وأتى بركعة ثانية ؛ لأنه قام "يتم صلاته" لأن لفظ الإتمام واقع على باق من شيء قد تقدم سائره ، فيقوم إلى الركعة الثانية ، ويقرأ فيها الفاتحة وسورة ولا يقرأ فيها دعاء الاستفتاح ، ثم يقعد للشهد ، ثم يقوم ويصلي الركعتين الباقيتين ، ويقرأ فيهما الفاتحة فقط .

وإلى هذا ذهب الجمهور ، والشافعي ومالك ورواية عن أحمد (١) . وقال البيهقي : وروينا عن علي وابن عمر : ما أدركت فهو أول صلاتك . ورويناه عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وابن سيرين ، وهو قول الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز (٢) (٣) .

وعلى مقتضى الرواية الثانية "فأقضوا" : يعتبر المصلي ما أدركه مع الإمام هو آخر صلاته - أي ركعة رابعة بالنسبة إليه - فإذا سلم الإمام قام ، وأتى بركعة تعتبر الأولى ؛ لأنه قام "يقضي ما فاتته" فيقرأ فيها الاستفتاح والفاتحة وسورة وبعدها يقعد للشهد ، ثم يقوم فيقرأ الفاتحة وسورة ، ويستحب له الجهر في القراءة ، وفي الركعة الأخيرة يقرأ الفاتحة فقط . وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية وسفيان ومجاهد وابن سيرين (٤) .

(١) انظر : نهاية المحتاج ٢/٢٤١ ، مغني المحتاج ١/٢٦٠ ، المدونة الكبرى ١/٩٧ ، الإنصاف للمرداوي ٢/٢٢٥ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٥/٩٩ ، معالم السنن للخطابي مع سنن أبي داود ١/٣٨٥ ، طرح التثريب ٢/٣٦١ .

(٢) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز ابن أبي يحيى التنوخي الدمشقي ، الإمام القدوة ، مفتي دمشق . قال أحمد بن حنبل : ليس بالشام أصح حديثاً منه . مات سنة ١٦٧ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ١/٢١٩ ، سير أعلام النبلاء ٨/٣٢ ، طبقات الحفاظ ص ٩٩ .
(٣) معرفة السنن والآثار ٣/٢١١ .

(٤) انظر : عمدة القاري ٤/٢١٩ ، إعلاء السنن ٤/٣٤٤-٣٤٥ ، حاشية ابن عابدين ١/٥٩٦ ، الإنصاف للمرداوي ٢/٢٢٥ .

وأجاب الجمهور عن الرواية الأخرى "فاقضوا" بما يلي :

١ - أن أكثر الروايات ورد بلفظ "فأتموا" وأقلها بلفظ "فاقضوا" وليس بين اللفظين مغايرة ، وذلك لأن مخرج الحديث واحد واختلف في لفظه فيه فيرد الاختلاف إلى معنى واحد ، وذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفأنت غالبا ، لكنه يطلق على الأداء أيضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى : {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا} (١) فحمل معنى "فاقضوا" على معنى الأداء أو الفراغ ، فلا يغير قوله "فأتموا" (٢).

٢ - أوضح دليل على أنه أدرك أول صلاته وليست آخرها ، أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال ، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخر صلاته لما احتاج إلى إعادة التشهد (٣).

٣ - استدل ابن المنذر لذلك أيضا على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلّا في الركعة الأولى (٤).

وقد عمل الجمهور بمقتضى الروایتين فقالوا : إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلّا أنه يقضي مثل الذي فاته من قراءة السورة مع أم القرآن في الرباعية ، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين (٥).

(١) سورة الجمعة : آية ١٠

(٢) انظر : فتح الباري ١١٩/٢ ، طرح التثريب ٣٦٢/٢ .

(٣)، (٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

الصلاة على الجنازة في المسجد .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَاشِيءٌ عَلَيْهِ " .
تخريج الحديث :

الحديث رواه أبو داود في سننه (١) ، من طريق ابن أبي ذئب ، عن صالح (٢) مولى التوأمة باللفظ السابق "فلاشيء عليه" .
ورواه أحمد (٣) ، وابن ماجه (٤) ، وعبد الرزاق (٥) ، وابن أبي شيبة (٦) ، بلفظ "فلاشيء له" .

وكلا الروایتين من طريق ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة .

ولفظ أبي داود "فلاشيء عليه" وردت في النسخ المشهورة المسموعة من سنن أبي داود ، وقال الخطيب في روايته لكتاب السنن : في الأصل "فلاشيء عليه" وغيره يرويه "فلاشيء له" .

وقد رواه ابن ماجه (٧) في سننه ولفظه : "فليس له شيء" ولكن قد ضعف الإمام أحمد وغيره هذا الحديث (٨) .

-
- (١) في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنازة في المسجد ٥٣١/٣ ح ٣١٩١ .
(٢) أبو محمد صالح بن نيهان المدني ، مولى التوأمة . قال ابن حجر : صدوق اختلط . قال ابن عددي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج . مات سنة ١٢٥ هـ .
انظر : الجرح والتعديل ٤/٤١٦ ، التهذيب ٤/٣٥٥ ، التقريب ص ٢٧٤ .
(٣) في مسنده ٥٠٥/٢ .
(٤) في كتاب الجنائز ، باب ماجاء في الصلاة على الجنائز في المسجد ٤٨٦/١ ح ١٥١٧ .
(٥) في المصنف ٣/٥٢٧ .
(٦) في مصنفه ٣/٣٦٥ .
(٧) أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، الحافظ الكبير المفسر ، صاحب السنن . كان إماما في الحديث عارفا بعلومه وجميع ما يتعلق به . من مصنفاته : التفسير والتاريخ . مات سنة ٢٧٣ هـ .
انظر : وفيات الأعيان ٤/٢٧٩ ، تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٦ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٧ .
(٨) انظر : زاد المعاد ١/٥٠٠ .

وحديث أبي داود حسنه ابن القيم فقال : هذا الحديث حسن ، فإنه من رواية ابن أبي ذئب عنه - أي عن صالح - وسماعه منه قديم قبل اختلاطه ، فلا يكون اختلاطه موجبا لرد ما حدث به قبله (١).

وقال ابن معين : صالح مولى التوأمة ثقة حجة ، فقليل له : إن مالكا ترك السماع منه . قال : إن مالكا إنما أدركه بعدما كبر وخرف . والثوري إنما أدركه بعدما خرف ، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف (٢). وبناء على هذا الاختلاف في روايات الحديث في لفظ "فلاشيء عليه" ، و"فلاشيء له" اختلف العلماء في حكم الصلاة على الجنابة في المسجد : فمن أخذ بالرواية الأولى "فلاشيء عليه" : أجاز الصلاة على الجنابة في المسجد من غير كراهة فيها .

وهو مذهب الشافعي وأحمد ، وجمهور العلماء (٣). ومن أخذ بالرواية الثانية "فلاشيء له" كره الصلاة على الجنابة في المسجد .

وهو مذهب أبي حنيفة ومالك (٤) رحمهما الله .

(١) المرجع السابق .

(٢) تهذيب التهذيب ٣٥٦/٤ .

(٣) انظر : نيل الأوطار ٦٨/٤ ، مغني المحتاج ٣٦١/١ ، المغني ٤٩٣/٢ ، الأم ٢١١/٧ بداية المجتهد ٣١٨/١ .

(٤) انظر : شرح معاني الآثار ٤٩٢/١ ، فتح القدير ١٢٨/٢ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٢ ، بداية المجتهد ٣١٨/١ ، المدونة الكبرى ١٧٧/١ .

المبحث الثاني : تعريف الصحابي

الصحابي لغة : صاحب اسم فاعل ، من صحب يصحب فهو صاحب ، وجمعه : أصحاب وأصحاب وصحاب وصحابة .

والصاحب مشتق من الصحبة وهي المعاشرة والملازمة .

وقولهم : استصحبنا الكتاب وغيره : أي جعلته لي صاحباً . واستصحب الرجل : دعاه إلى الصحبة ، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه (١) .

والأصل في إطلاق الصحبة تكون : لمن حصل له رؤية ومجالسة ، وتطلق مجازاً على من تذهب بمذهب من مذاهب الأئمة ، فيقال : أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة (٢) .

والصحبة تعم القليل والكثير ، يقال : صحبته ساعة ويوماً وشهراً وعاماً . وفي ذلك يقول القاضي أبو بكر الباقلاني : "ولأخلاف بين أهل اللغة أن "الصحابي" مشتق من الصحبة ، وأنه ليس بمشتق من قدر منها خصوصاً ، بل هو جار على كل من صحب غيره ، قليلاً كان أو كثيراً" ، إلى أن قال : "وكذلك يقال : صحبت فلاناً حولاً ودهراً وسنة ، وشهراً ، ويوماً ، وساعة ، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره ، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة من نهار ، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم" (٣) .

فالصحبة من حيث الوضع اللغوي فتطلق على القليل والكثير ، سواء كان ذلك في رؤية أو مجالسة أو مماشاة ولو كانت يسيرة .

الصحابي في العرف : هو من طالت صحبته ، وكثرت ملازمته .

(١) انظر : القاموس المحيط ٩٥/١ ، لسان العرب ٢٤٠٠/٤ .

(٢) انظر : المصباح المنير ٣٣٣/١ .

(٣) الكفاية ص ٩٩-١٠٠ .

وقد صرح بذلك الاسفراييني حيث قال : ان الصحبة في العرف : عبارة عن صحب غيره ، فطالت صحبته له ومجالسته معه (١).

والراغب في المفردات حيث قال : الصاحب لا يقال في العرف الا لمن كثرت ملازمته (٢)، والغزالي في المستصفى (٣)، وابن عبد الشكور وابن الهمام حيث ذكرا : أن المتبادر من الصحابي وأصحاب الحديث عرفا ليس الا الملازم (٤).

وابن الأثير في جامع الأصول (٥)، والآمدي في الاحكام (٦). وبذلك يتضح لنا أن اسم الصحبة في العرف لا يطلق الا على الصحبة الكثيرة والملازمة ، كما أنه لا حد لتلك الكثرة ، كما لم يجد في الوضع اللغوي القلة بل بما يطلق عليه الاسم .

تعريف الصحابي اصطلاحاً :

اختلف المحدثون والأصوليون في تعريف الصحابي اصطلاحاً ، واختلافهم هذا مبني على اختلافهم فيما ينبغي أن يراعى في المعنى الاصطلاحي ، المعنى اللغوي أو المعنى العرفي .

وفيما يلي سأعرض تعريف كل فريق وأدلته مع المناقشة والترجيح .

(أ) تعريف الصحابي عند جمهور المحدثين :

هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على ذلك (٧). وهو قول الامام أحمد وأصحابه والبخاري (٨). وقال به من الأصوليين : ابن الحاجب وابن السبكي والآمدي والاسنوي (٩). ورجحه القاضي أبو يعلى وابن بدران (١٠).

-
- (١) انظر : العدة لأبي يعلى ٩٨٨/٣ .
 - (٢) المفردات في غريب القرآن ص ٢٧٥ .
 - (٣) ١٦٥/١ .
 - (٤) انظر : فواتح الرحموت ١٥٨/٢ ، تيسير التحرير ٦٦/٣ .
 - (٥) ١٣٤/١ .
 - (٦) ٩٣/١ .
 - (٧) نزهة النظر ص ٥٥ ، انظر : الكفاية ص ٩٩ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢٢ ، اختصار علوم الحديث ص ١٥١ .
 - (٨) انظر : المسودة ص ٢٦٣ ، العدة ٩٨٨/٣ .
 - (٩) انظر : مختصر ابن الحاجب ٦٧/٢ ، جمع الجوامع ١٦٥/٢ ، الاحكام ٩٢/٢ ، نهاية السؤل ١٧٩/٣ .
 - (١٠) انظر : العدة ٩٨٨/٣ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ٢٠٩ .

(ب) تعريف الصحابي عند جمهور الأصوليين :

هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ، وطالت صحبته معه على سبيل التبعية له والأخذ عنه ، وإن لم يرو عنه ، ومات مسلما (١).
من خلال النظر إلى التعريفين نجد أن المحدثين عرفوا الصحابي مراعين في ذلك التعريف اللغوي العام ، بينما نجد أن الأصوليين راعوا المعنى العرفي في تعريف الصحابي .

كما نجد أن الفريقين اجتمعا في ثلاثة شروط أصلية في التعريف وهي :
اللقاء ، والإيمان به صلى الله عليه وسلم حال حياته ، والموت على الإسلام .

فخرج من هذه الشروط من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يؤمن به ، أو لقيه مؤمنا ثم ارتد بعد وفاته صلى الله عليه وسلم .
ودخل في شرط اللقاء من طالت مجالسته للنبي صلى الله عليه وسلم أو قصرت ، أو رآه ولقيه ولم يجالسه ، كما يدخل فيه من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يرو عنه شيئا .

وانفرد الأصوليون بشرطين :

الأول : الملازمة وطول الصحبة .

الثاني : الاتباع للنبي صلى الله عليه وسلم والأخذ عنه . وهو شرط زائد في التعريف وقيد معلوم بالضرورة ؛ لأن من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم لابد أن يكون متابعا له وآخذا عنه ، بل إنه يجب على كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يره أن يتبعه ويأخذ عنه ، لقوله تعالى : {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} (٢) ، وقوله تعالى :

(١) انظر : المستصفى ١/١٦٥ ، البحر المحيط ٤/٣٠١ ، قواطع الأدلة ٢/٨٣٨ ، كشف

الأسرار ٢/٣٨٤ ، تيسير التحرير ٣/٦٦ ، فواتح الرحموت ٢/١٥٨ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٣٦٠ ، شرح الكوكب ٢/٤٦٥ .

(٢) سورة الحشر : آية ٧

{قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم}{(١)}.

(ج) أدلة المحدثين :

- (١) أن الصحاب مشتق من الصحبة ، وهى تعم القليل والكثير ، يقال : صحبته ساعة ويوما وشهرا وعاما ، كما ذكر ذلك الباقلانى وسبق نقله (٢).
- (٢) أنه لو حلف انسان أن لا يصحب فلانا ، ثم صحبه لحظة فانه يحنث (٣).
- (٣) أن الصحبة رتبة شريفة ، اختص بها من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو كلمه أو مشى معه أو رآه (٤).

(د) أدلة الأصوليين :

- (١) أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته مع النبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والأخذ عنه ، لأن الصحبة شرف عظيم ، فلا تنال الا باجتماع طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص (٥).

الجواب :

أن هذا الدليل فيه نظر ، اذ قد نقل القاضى أبى بكر الباقلانى اجماع أهل اللغة على خلافه ، حيث قال : لاخلاف بين أهل اللغة أن

-
- (١) سورة آل عمران : آية ٣١
 - (٢) انظر : الكفاية ص ٩٩ .
 - (٣) فتح المغيث ٨٧/٣ .
 - (٤) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة ص ٤٦ . ٣ .
 - (٥) انظر : كشف الأسرار ٣٨٤/٢ ، تيسير التحرير ٦٥/٣ ، البحر المحيط ٣٠١/٤ ، قواطع الأدلة ٨٣٨/٢ .

الصحابي مشتق من الصحبة ... الخ (١).

(٢) إنه يصح أن يقال : فلان لم يصحب فلانا ، لكنه وفد عليه ، أو رآه أو عامله ، والأصل في النفي أن يكون محمولا على حقيقته ؛ لأن عادة الأمة جارية باطلاق هذا الاسم على من اختص بالنبي صلى الله عليه وسلم والمنع من اطلاقه على من لم يختص به كمن ورد عليه من الوفود والرسل .

ويبين صحة ذلك : أن العالم إذا كان له أصحاب يصحبونه ويلازمونه كانوا هم أصحابه أما من يلقاه ويستفتيه ، فلا يعد من أصحابه ، كذلك النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه من صحبه دون من لقيه مرة (٢).

الجواب :

إن من يرد عليه صلى الله عليه وسلم من الوفود والرسل إن كانوا مؤمنين به أطلق عليهم اسم الصحبة ، وإن كانوا كفارا لم يطلق عليهم ؛ لأنهم غير تابعين له . وأما من صحب غيره من العلماء على وجه التبعية له في العلم ينطلق عليه الاسم وإن قل ، ويقال : فلان صاحب فلان ، وكذلك من صحب فلانا يوما على وجه الخدمة يقال : هذا صاحب فلان (٣).

(٣) ما ذكره ابن الصلاح في مقدمته حيث قال : وروينا عن شعبة عن موسى السيلاني - وأثنى عليه خيرا - قال : أتيت أنس بن مالك فقلت : أتيت أنس بن مالك فقلت : هل بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد غيرك؟ قال : بقي ناس من الأعراب قد رأوه ، فأما من صحبه فلا .

(١) انظر : الكفاية ص ٩٩-١٠٠ ، التقييد والايضاح ص ٢٩٦-٢٩٧ .

(٢) انظر : الإحكام ٩٣/٢ ، العدد ٩٨٩/٣ .

(٣) العدد ٩٨٩/٣-٩٩٠ .

قال ابن الصلاح : إسناده جيد حُدِّثَ به مسلم بحضرة أبي زرعة (١).
وجه الدلالة :

إن قول أنس رضي الله عنه يقتضي التفرقة بين من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وبين من صحبه مدة معينة . فاعتبر من صحب النبي صلى الله عليه وسلم مدة من الزمن من أصحابه ، أما من رآه فقط فلا (٢).

الجواب :

إن أنسا رضي الله عنه عرف الصحبة الخاصة التي هي مثل صحبة أنس ، ولا يفهم من جوابه أن من رآه لا يعد من الصحابة ، بل أثبت أنه بقي هناك ناس من الأعراب رأوه ، فعدهم من الصحابة .
وقد قال ابن كثير بعد أن أورد حديث أنس : وهذا إنما نفى فيه الصحبة الخاصة ، ولا ينفي ما اصطاح عليه الجمهور من أن مجرد الرؤية كاف في اطلاق الصحبة ، لشرف رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣).
(٤) قول النبي صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد (٤) في حق عبد الرحمن ابن عوف أو غيره : "لاتسبوا أصحابي" (٥).

-
- (١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢٦ .
(٢) انظر : تحقيق منيف الرتبة ص ٣٩ .
(٣) انظر : اختصار علوم الحديث ص ١٥١-١٥٣ .
(٤) أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي . سيف الله وفارس الإسلام . أسلم سنة سبع بعد خير وقيل بعدها ، وشهد الفتح وحنين ومؤتة وغيرها توفي سنة ٢١ هـ .
انظر : أسد الغابة ٩٣/٢ ، الإصابة ٤١٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٦/١ .
(٥) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "لو كنت متخذاً خليلاً" ١٣٤٣/٣ ح ٣٤٧٠ ، ومسلم في فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم ١٩٦٧/٤ ح ٢٥٤٠ .

ووجه الدلالة :

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى خالدا أن سب أصحابه الذين أسلموا معه قديما مثل عبد الرحمن بن عوف ، فيكون بذلك قد أثبت اسم الصحبة لقدماء الصحابة ، فيفهم منه أن الصحبة خاصة بمن طالت صحبته (١).

الجواب :

ان نهى الصحابي عن سب صحابي آخر ، لا يستلزم أن يكون المنهى عن السب غير صحابي ، لأن المعنى : لا يسب غير أصحابي أصحابي ، ولا يسب بعضهم بعضا (٢).

الترجيح :

بعد عرض أدلة المحدثين والأصوليين ، ومناقشة أدلة الأصوليين والرد عليها ، يتضح لنا أن مذهب جمهور المحدثين هو المذهب الراجح - والله أعلم - وذلك لعدة أمور :

(١) لشرف صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلالة قدره ، وأن من رآه استحق إطلاق الصحبة عليه . فصحبته صلى الله عليه وسلم ليست كصحبة غيره .

(٢) ان المحدثين حين عرفوا الصحابي ، عرفوه بناء على المعنى اللغوي بمعناه العام الشامل لطول الصحبة وقصرها ، ولم يقصروه على بعض

(١) فتح المغيث ١٠٣/٣ .

(٢) المرجع السابق .

أفراده ، بينما الأصوليون قصرُوا تعريفهم للصحابي على بعض أفراد المعنى اللغوي وهو طول الصحبة ، ولاشك أن مراعاة المعنى اللغوي بجميع أفراده أولى من قصره على بعضها (١).

(٣) إن كثيرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تطل صحبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يكثرُوا معه إلا قليلا ، ومع هذا فقد اتفق أهل الحديث الذين ترجموا للصحابة على عدّهم فيهم ، فقد عد الحافظ ابن حجر في الإصابة من حضر معه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع من أهل مكة والمدينة والطائف وما بينهما من الأعراب ، وكانوا أربعين ألفا ، لحصول رؤيتهم له صلى الله عليه وسلم وإن لم يرههم هو (٢).

وكذلك ترجموا للوفود والرسل ومن جرى مجراهم ممن لم يجتمع به صلى الله عليه وسلم إلا زمنا يسيرا ، فلو أنا ذهبنا إلى ما ذهب إليه الأصوليون في حد الصحابي ، لأخرجنا هذه الكثرة الكثيرة ممن ثبتت صحبتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر : صحابة رسول الله في الكتاب والسنة ص ٧٢ .

(٢) المرجع السابق .

ثمرة الخلاف في الاختلاف في تعريف الصحابي :

بعد عرض تعريف المحدثين والأصوليين للصحابي وأدلة كل فريق ، نخلص إلى أن الخلاف القائم بين المحدثين والأصوليين في مفهوم الصحابي إنما هو معنوي وليس لفظيا - كما قال بعضهم^(١) - ، لأن لهذا الخلاف ثمرة ، ومن أهم ثماره : أنه ينبني عليه عدالة الصحابة ، وفي ذلك يقول الإمام ابن الهمام : "ولولا اختصاص الصحابي بحكم شرعي وهو عدالته ، لأمكن جعل الخلاف في مجرد الاصطلاح ، أي تسميته صحابيا ، كما ذكره ابن الحاجب ، ولا مشاحة فيه ، أي في الاصطلاح المذكور ، يفيد أنه معنوي"^(٢).

وبما أن الخلاف معنوي فإنه يترتب عليه مايلي :

- (١) يستحق اسم الصحبة كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ومات على ذلك ، سواء طالت صحبته أو لا ، وذلك بناء على تعريف المحدثين . أما لدى الأصوليين فإنه لا يستحق الصحبة إلا من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم .
- (٢) وينبغي على ذلك : العدالة ، فإن من لا يعد الرأي من جملة الصحابة يطلب تعديله بالتنقيص على ذلك كما في سائر الرواة من التابعين فمن بعدهم . ومن يثبت الصحبة بمجرد اللقاء لا يحتاج إلى ذلك^(٣).
- (٣) ويترتب عليه أيضا : الحكم على مارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم بكونه مرسل صحابي أم لا . فإن الجمهور على قبول مراسيل الصحابة فإذا ثبت بمجرد الرؤية كونه صحابيا التحق مرسله بمثل ماروى ابن عباس والنعمان بن بشير وأمثالهما ، وإن لم نعطه اسم الصحابة كان كمرسل التابعين^(٤).

(١) وممن صرح بذلك ابن الحاجب والآمدي والفناري . انظر : مختصر ابن الحاجب

٦٧/٢ ، الأحكام ٩٢/١ ، فصول البدائع ٢٥٤/٢ .

(٢) تيسير التحرير ٦٧/٣ .

(٣)،(٤) البحر المحيط ٣٠٣/٤ .

(٤) وبناءً على ذلك : ينظر إلى الصحابي إن كان مجتهداً ، أو نقلت عنه فتاوى حكمية ، هل يلتحق بذلك بكونه قول صحابي حتى يكون حجة أم لا؟ (١) والله أعلم .

(١) البحر المحيط ٣٠٣/٤ .

الخاتمة

الخاتمة

- وفيها أسجل بعض النتائج التي توصلت إليها خلال الرسالة والتي تعتبر خلاصة للفصول والمباحث التي تم دراستها وهي كما يلي :
- (١) أن اهتمام المحدثين بالسنة النبوية ، يتمثل في نقلهم لأقوال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأفعاله وتقريراته وسيرته وشمائله وأخباره ، حتى يتسنى للناس الاقتداء به - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأنه هو القدوة الحسنة ، لذلك نجدهم ينقلون لنا جميع ما يتصل به - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سواء أثبت ذلك حكما شرعيا أم لا .
- (٢) أن اهتمام الأصوليين والفقهاء بالسنة النبوية ، باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع الاسلامي ، فكان اهتمامهم من ناحية استنباط الأحكام منها ، لذلك نجدهم اهتموا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها ، من ناحية أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو المشرع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده .
- (٣) أن أسباب الاختلاف بين المحدثين والأصوليين في قبول الأحاديث أو ردها ، إنما يرجع إلى عدة أمور وهي :
- (أ) اشتراط بعض الأصوليين للعمل بخبر الواحد ، شروطا لم يشترطها المحدثون في حَدِّ الحديث الصحيح المعمول به .
- (ب) الاختلاف في توفر بعض شروط الصحة ، أو في اشتراط بعضها .
- (ج) اختلافهم في كيفية ثبوت عدالة الراوي .
- (د) اختلافهم في الجرح والتعديل ، في كيفية ثبوته وأسبابه .
- (هـ) اختلافهم في اثبات لفظ الحديث الشريف ، سواء كان اثبات معنى الحديث أو اثبات لفظة من ألفاظه ، أو اثبات ذلك الحديث جملة عن الراوي .

(و) اختلافهم في الحكم على بعض صيغ أداء الراوي وطرق تحمله قبولاً ورداً .

(٤) أن جمهور المحدثين والأصوليين قسموا الخبر إلى : متواتر وآحاد ، وكلاهما حجة ويعمل به ، ويخصص به عام القرآن ويقيّد مطلقه وتجوز الزيادة به على النص ، والحنفية قسموا الخبر إلى : متواتر - مشهور - آحاد ، فالتواتر والمشهور سواء في الحجية ووجوب العمل به ، وكلاهما سواء في التعامل مع القرآن في تخصيص عامه وتقيد مطلقه وغير ذلك ، بخلاف خبر الآحاد فإنه لا تجوز الزيادة به على النص ولا يفيد إلا الظن .

(٥) أن خبر الواحد يفيد العلم النظري عند معظم المحدثين وبعض الأصوليين ، بخلاف خبر الواحد عند جمهور الأصوليين فإنه لا يفيد إلا الظن .

(٦) أن اختلاف العلماء في كون خبر الواحد يفيد الظن أم العلم ، ترتب عليه اختلافهم في الاحتجاج به في العقائد .

(٧) وجوب العمل بالخبر متى ماصح وتوفرت فيه شروط الصحة الخمسة : الاتصال والعدالة والضبط والسلامة من الشذوذ والعلة ، وسلم من معارض .

وإن كان فيما تعم به البلوى ، أو عمل راويه بخلافه ، أو كان مخالفاً لعمل أهل المدينة أو مخالفاً للقياس .

(٨) المرسل لا يحتج به عند المحدثين ، بناء على اشتراطهم الإتصال في الحديث الصحيح المقبول ، وهو حجة عند جمهور الأصوليين ، حيث لم يشترطوا في الحديث سوى عدالة روايته وضبطهم . وترتب على اختلافهم في المرسل عدم الأخذ بالأحاديث المرسلة عند المحدثين ، وعدم العمل بالأحكام الفقهية المستنبطة منها .

(٩) أن ظاهرة تعارض الوصل والارسال لا يحكم عليها عند محققي المحدثين بحكم كلي مطرد من القبول والرد ، بل يرجحون حسب القرائن

والمرجحات . بينما نجد الأصوليين يرجحون الوصل مطلقا ، بناء على قبولهم المرسل ، فلا يعد ذلك قادحا في رواية الوصل .

(١٠) التحقيق في رواية مجهول العين والحال ، أن روايتيهما غير مقبولة عند جمهور المحدثين والأصوليين مطلقا ؛ لأن شرط قبول الرواية العدالة ولا تتحقق إلا بمعرفة باطنة بحال الراوي ، وبمعرفة عينه وسيرته وعند الحنفية يقبل مجهول العين في القرون الثلاثة الأولى فقط بشروط ، ولا يقبل مجهول الحال في ظاهر الرواية عنهم .

أما المستور فقد قبله المحدثون واحتجوا بروايته لما في معرفة باطنه من مشقة وتكلف ، أما الأصوليين فالقول المعتبر لديهم هو عدم قبول روايته ، بخلاف الحنفية فإن أصل مذهبهم قبول المستور مطلقا ، وقيده المتأخرون منهم بالقرون الثلاثة الأولى .

(١١) قول الصحابي يكون له حكم الرفع إذا احتفت به قرائن معنوية أو لفظية تدل على رفعه وذلك في عدة صور وهي :

(أ) أن يكون مما لا مجال للرأي فيه كالمواقيت والمقادير ، والإخبار عما يحصل بفعله ثواب أو عقاب مخصوص .

(ب) تفسير الصحابي الذي يتعلق بسبب نزول آية من القرآن ، من الصحابي الذي شاهد الوحي والتزيل .

(ج) أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسوله أو معصية لهما . وكذا حكم ما ينسب الصحابي فاعله إلى الكفر .

(د) الأحاديث التي قيل في أسانيدھا عند ذكر الصحابي : يرفع الحديث أو يبلغ به ، أو ينميه ، أو رواية .

(١٢) أن هناك بعض صيغ أداء الصحابي مختلف فيها بين المحدثين والأصوليين هل لها حكم الرفع أم لا؟ ومنها ما يلي :

(أ) قول الصحابي "أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا" يحمل على أمر النبي صلى الله عليه وسلم ونهيه ، عند جمهور المحدثين ؛ لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم .

وخالف في ذلك بعض الأصوليين فقالوا : إن مطلق ذلك لا ينصرف بظاهره إلى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ونهيه ، بل هو متردد بين كونه مضافا إلى أمر النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى أمر الكتاب ، أو الأمة ، أو بعض الولاة .

(ب) قول الصحابي "من السنة كذا" محمول على سنته صلى الله عليه وسلم عند جمهور المحدثين والأصوليين ؛ لأن الظاهر من الصحابي إذا أطلق هذا اللفظ كان المراد به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال بعض الأصوليين : إن ذلك لا يحمل على سنته صلى الله عليه وسلم ، بل هو متردد بين سنته وسنة الخلفاء الراشدين . (١٣) أن المراد بزيادات الثقات هي : الألفاظ التي يستنبط منها الأحكام الفقهية ، ومازاده أحد الرواة من التابعين فمن بعدهم ، لمازاده الصحابة فزياداتهم مقبولة بلا خلاف .

(١٤) أن زيادة الثقة عند محققي المحدثين لا يحكم عليها بحكم كلي مطرد من القبول والرد ، بل تخضع للقرائن والمرجحات فتقبل في موضع دون موضع .

(١٥) أن مسألة أخذ الأجرة على التحديث ، عدها بعض المحدثون من خوارم المروءة ، وبعضهم لم ير بها بأسا ، والعبرة بصدق الراوي وثقته ، ولا بد من التفريق بين من يمون نفسه وأهله وبين من لا يستطيع ذلك بسبب انقطاعه للتحديث .

(١٦) أن مسألة : التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل ، ورواية العدل عن راو سماه ، لا يكفي في التعديل مطلقا ، لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد أطلع على جرحه فلا بد من تسميته وتعديله .

(١٧) أن مسألة انكار الأصل رواية الفرع ، لها صورتان : الصورة الأولى : إذا نفى المروي عنه الحديث نفيا جازما ، وصرح برده بأن قال : مارويته أو كذب علي . فإنه يرد ذلك الحديث ويسقط العمل به . وعلى هذا اتفق جمهور المحدثين والأصوليين .

الصورة الثانية : إذا قال المروي عنه : لأعرفه أو لأذكره ، ولم يجزم برده بل غايته أنه لا يذكره . فالحديث حجة ويجب العمل به عند جمهور المحدثين والأصوليين ؛ وذلك لأن الراوي عرضة للسهو والنسيان ، فحمله على النسيان أولى من تكذيب الراوي عنه ورد خبره .

(١٨) البدعة هي : كل شيء أحدث على غير مثال ، وتقسم بحسب حكمها إلى : بدعة مكفرة ومفسقة .

فالبدعة المكفرة هي : ما ارتكب صاحبها مكفرا من المكفرات التي يراها أهل السنة والجماعة ، والمكفرين بيدعتهم لاتقبل روايتهم ولايحتج بهم ، عند جمهور المحدثين والأصوليين .

والبدعة المفسقة هي : من لم ينكر أمرا متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة مثل : بدع الخوارج والروافض غير الغلاة . وهؤلاء تقبل أخبار غير الدعاة منهم ، فأما الدعاة فلايحتج بأخبارهم عند أكثر العلماء . والتحقيق في روايات المبتدعة أنه لايحكم عليهم بالقبول أو الرد مطلقا بل العبرة بصدق الراوي وثقته وأمانته ، وأن لا يروي مايشيد بدعته ولايدعو إليها .

(١٩) ثبوت الجرح والتعديل بقول الواحد في الرواية دون الشهادة ، عند أكثر العلماء من محدثين وأصوليين ؛ لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله .

(٢٠) أن التعديل يقبل مبهما بدون بيان السبب ، أما الجرح فلايقبل إلا مفسرا مبينا سببه ، عند حفاظ الحديث ونقاده وبعض الأصوليين ؛ لأن أسباب التعديل كثيرة يصعب حصرها بينما الجرح يثبت بأمر واحد .

(٢١) إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل ، فالجرح مقدم على التعديل ولو كان المعدلون أكثر ، عند جمهور العلماء من محدثين وأصوليين ؛ لأن الجراح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل .

(٢٢) صحة التحمل قبل وجود الأهلية ، فتقبل رواية الكافر إذا تحمل قبل الإسلام وروى بعده ، وكذا رواية الفاسق إذا تحمل حال فسقه ثم تاب وأدى بعد ذلك ، وكذا الصبي إذا تحمل قبل البلوغ وروى بعده .
(٢٣) عدم قبول رواية الصبي وإن كان مميزا مثبتا ، لاشتراط البلوغ في حال أداء الراوي للحديث .

(٢٤) طرق التحمل ثمانية ، وبعضها أرفع من بعض في الدرجة . فالسماع من لفظ الشيخ أرجح وأرفع من القراءة عليه ، والقراءة على الشيخ أرفع رتبة من الإجازة والمناولة المقرونة بالإجازة أرفع من الإجازة ، والمكاتبة أرفع من الوجادة ، والوصية أرفع رتبة من الوجادة .

(٢٥) جواز الرواية بالإجازة ووجوب العمل بالمروى بها عند جمهور المحدثين ، وهو الذي استقر عليه العمل .

(٢٦) المناولة المقرونة بالإجازة ، مناولة صحيحة ويجب العمل بمقتضاها ،

والمناولة المجردة عن الإجازة ، مناولة مختلة لاتصح الرواية بها .

(٢٧) المكاتبة المقرونة بالإجازة ، تصح الرواية بها بلا خلاف ، أما المجردة

عن الإجازة فالصحيح جواز الرواية بها وصحة العمل بمقتضاها .

(٢٨) الوجادة ليست من باب الرواية ، وإنما هي حكاية عما وجدته الراوي

في الكتاب ، إنما ذكرها العلماء في هذا الباب إلحاقا به ، فإذا كانت

مجردة عن الإجازة فلا يجوز النقل بها ولا تصح بها الرواية ، ويجوز

العمل بمقتضاها ؛ لأنه لا يوجد في الأعصار المتأخرة غيرها .

(٢٩) إعلام الشيخ الطالب بأن هذا مرويه أو سماعه من فلان ، طريق

صحيح للنقل ، والرواية به جائزة وإن لم يأذن الشيخ لتلميذه

بالرواية عنه ، ويجب العمل بمقتضى الرواية بها .

(٣٠) جواز الرواية بالوصية ؛ لأن في دفعها نوعا من الإذن وشبها من

العرض والمناولة .

(٣١) أن ثمة الاختلاف في طرق التحمل وصيغ الأداء تتمثل فيما يلي :

(أ) أنها تعرفنا الطريقة التي حمل بها الراوى حديثه ، هل هى صحيحة أو فاسدة ، فان الحديث يقبل ويرد بناء على صحة طريقة تحمله أو فسادها .

(ب) أن الراوى اذا تحمل الحديث بطريقة دنيا من طرق التحمل ، ثم استعمل فيه عبارة طريقة أعلى ، كان مدلسا وربما اتهمه بعض العلماء بالكذب بسبب ذلك .

(٣٢) جواز رواية الحديث بالمعنى ، لمن أصاب المعنى وكان عالما بلغات العرب ووجوه خطابها ، عالما بما يحيل المعنى وما لا يحيله .

(٣٣) الصحابى عند المحدثين : من لقى النبى صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك .

وعند جمهور الأصوليين : من لقى النبى صلى الله عليه وسلم مؤمنا به وطالت صحبته معه على سبيل التبعية له والأخذ عنه ومات مسلما .
(٣٤) أن الخلاف بين جمهور المحدثين وجمهور الأصوليين فى تعريف الصحابى خلاف معنوى لما ترتب على ذلك من أمور ، كاثبات اسم الصحبة للصحابى ، واثبات العدالة وغير ذلك .

وفى نهاية هذه الدراسة تبين لى - والله أعلم - أن الخلاف بين المحدثين والأصوليين فى القواعد والمسائل خلاف معنوى لما ترتب على ذلك من أثر فى قبول الأحاديث أو ردها .

وخلاصة مسائل الرسالة أنها تدور على ثلاثة أقسام وهى :

(١) ما اتفقوا عليه فى الجملة مثل :

اتفاقهم على حجية خبر الواحد ووجوب العمل به ، واتفاقهم على ثبوت الجرح والتعديل بقول الواحد ، وتقديم الجرح على التعديل عند تعارضهما .

(٢) ما اختلفوا فيه :

وكان بحث المسائل فيه على مذهبين :

(أ) مذهب المحدثين وأكثر الأصوليين .

(ب) مذهب الحنفية .

وهذا القسم يمثل أكثر مسائل البحث .

(٣) ما اختلف فيه المحدثون والأصوليون ، اختلفا يصعب فيه فصل المذهبين كأن يوافق المحدثون في المسألة بعض الأصوليين ، أو يوافق الأصوليون بعض المحدثين .

وفي ختام هذه الرسالة أتوجه الى الله العلى القدير بالحمد والثناء والتمجيد فقد أمدنى بعونه وتأييده ، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه جل وعلا ، وأن ينفع به عباده ، وأن يكتب لى الأجر والثواب فيما كتبت ، فان وفقت فيما كتبت ، وما وصلت اليه من نتائج ، فذلك فضل الله تعالى ، من به على وهدانى اليه .

وان تكن الأخرى ، فانما هو ضعفى ، وتقصيرى ، وقلة زادى ، وأستغفر الله العظيم ، انه نعم المولى ونعم النصير .

وأسأله جلت قدرته ، أن يجعلنى ممن يتشرف بخدمة سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأن يرزقنى العمل بما فيها ، متبعة غير مبتدعة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن والاه الى يوم الدين .

الفهارس العامة

- * فهرس الآيات .
- * فهرس الأحاديث .
- * فهرس الأعلام .
- * فهرس المراجع .
- * فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات

الآية	رقمها الصفحة
سورة البقرة	
{وكذلك جعلناكم أمة وسطا ...}	١٤٣ ٣٠٠
{إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات ...}	١٥٩ ١٤٥
{ممن ترضون من الشهداء ...}	٢٨٢ ٢٣٩
سورة آل عمران	
{قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ...}	٣١ ٤٢٤
{ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ...}	١٠٧
{كنتم خير أمة أخرجت للناس ...}	١١٠ ٣٠٠
{قد خلت من قبلكم سنن فسيروا ...}	١٣٧ ٤٢
سورة النساء	
{ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم ...}	١
{أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ...}	٥٩ ٧
{رسلا مبشرين ومنذرين ...}	١٦٥ ٦٠
سورة المائدة	
{ياأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك ...}	٦٧ ٥٨
{وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا ...}	٩٢ ٦٧
سورة التوبة	
{وماكان المؤمنون لينفروا كافة ...}	١٢٢ ١٤٥

الآية	رقمها الصفحة
سورة الحجر	
{أنا نحن نزلنا الذكر ...}	٩ ٥٧
سورة النحل	
{وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ...}	٤٤ ٥٧
سورة الاسراء	
{ولا تقف ما ليس لك به علم ...}	٣٦ ٥٨
سورة مريم	
{ألم تر أنا أرسلنا الشياطين ...}	٨٣ ١٣٧
سورة المؤمنون	
{ثم أرسلنا رسلنا تترأ }	٤٤ ٤٤
سورة الأحزاب	
{لقد كان لكم في رسول الله ...}	٢١ ١٦
{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا ...}	٧٠
سورة الفتح	
{لقد رضي الله عن المؤمنين ...}	١٨ ٣٠٠
سورة الحجرات	
{يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ ...}	٦ ١٤٥

رقمها الصفحة

الآية

سورة النجم

٥٧ ٤-٣

{وما ينطق عن الهوى إن هو إلا ...}

٥٨ ٢٨

{إن يتبعون إلا الظن ...}

سورة الحشر

٧ ٧

{وما آتاكم الرسول فخذوه ...}

سورة الطلاق

١٠ ١

{لا تخرجوهن من بيوتهن ...}

٢٣٩ ٢

{وأشهدوا ذوي عدل منكم ...}

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٠٦	إذا اختلف المتبايعان
٧٨	إذا استأذن أحدكم ثلاثا
٨٠	إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل
٤١٤	إذا سمعتم الإقامة فامشوا
٩٤	إذا شرب الكلب في إناء أحدكم
٨٣	إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ
٢٧١	أما كان يكفيك ضربتان
٢١٤	أمر بلال أن يشفع الأذان
٢٠٨	أمرنا أن نخرج في العيدين
٤١٠	آمنت بكتابك الذي أنزلت
٤٠٧	أنزل القرآن على سبعة أحرف
٢٤٧	إن أحق ما أخذتم عليه أجرا
١٠٠	إن الإيمان ليأرز إلى المدينة
٢٦٩	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه الى
٢٣١	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر
١٠٩	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة
٦٩	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا على اليمن
٣٠١	إن رجلا استأذن على النبي صلى الله عليه وسلم
١١١	إن زوجها طلقها فلم يجعل لها
١٦٩	إن شئت سبعت لك
٩	إن عبد الله رجل صالح
١٥٨	إن كان من قضاء فصومي مكانه
٩٩	إن المدينة طيبة ، تنفي خبثها

الصفحة	الحديث
١٠٨	أن يورث امرأة أشيم الضبابي
٢٨٤	إنما أحكم بالظاهر
٢٧٣	إنما أنا بشر أنسى كما تنسون
١٥٩	إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل
١٥٨	إنها دخلت على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي صائئة
٢٧٥	الأيام أحق بنفسها من وليها
٢٧٤	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها
٣٦٠	بعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبد الله بن جحش
١٤٦	بلغوا عني ولو آية
١٠٧	بم تحكم؟ قال : بكتاب الله
٣٥١	بينما نحن جلوس في المسجد
١٤١	تسمعون ويسمع منكم
٢٠٧	تقاتلون قوما صغار الأعين
١١٠	توضؤوا مما مسته النار
٨١	جاء رجل في بصره ضر
١٨٥	خير الناس قرني الذين بعثت فيهم
١٥٩	دخل علي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوماً
٢٤٢	رفع القلم عن ثلاثة
٣٤١	سمع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ
١٥٣	الضحك في الصلاة ينقض الصلاة
٩٤	طهور إناء أحدكم إذا ولغ
٣٤٣	عقلت من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حجة مجها
٢١٢	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
١٠٨	في كل أصبع مما هنالك
١٧٧	قضى باليمين مع الشاهد

الصفحة	الحديث
١١١	قضى لها رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم بمثل
١٥٤	كنت أنا وحفصة صائمتين
١٤٦	ليبلغ الشاهد الغائب
٤٢٦	لاتسبوا أصحابي
١١٦	لاتضربوا الإبل والغنم
١٦٨	لانكاح إلا بولي
١٠٣	المتبايعان كل واحد منهما بالخيار
	مَرَّ رجلٌ على رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلم فقال :
٣٠١	ما تقولون في هذا؟
٢٠٦	من أتى عَرَّافاً أو كاهناً أو ساحراً
٨١	من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس
٤١١	من بدل دينه فاقتلوه
٢٠٦	من ترك الدعوة فقد عصي
٣٠٣	من حدث عني بحديث
١١٠	من حمل جنازة فليتوضأ
٢١٠	من السنة إذا تزوج الرجل
٤٢	من سنَّ في الاسلام
٨	من سُئِلَ عن علم فكتمه
٢٠٦	من صام يوم الشك
٤١٩	من صَلَّى على جنازة في المسجد
٣٠٣	من كذب على متعمدا
٢٠٧	الناس تبع لقريش
٨٢	نَضَرَ الله امرأ سمع منا
٨٧	هل هو إلا بضعة منك

فهرس الأعلام

الصفحة

الاسم

(أ)

٥٣	الآمدي : محمد بن سالم
٢٥٦	أبان بن يزيد البصري
٣٦١	إبراهيم بن اسحاق بن إبراهيم الحربي
٤١٤	إبراهيم بن سعد الزهري
٨٦	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي
٢٩٦	إبراهيم بن طهمان
٥٤	أحمد بن حنبل الشيباني
٣٥٦	أحمد بن صالح المصري
٤٠٢	أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندي
٥٦	أحمد بن محمد بن شاكر
٤٠٣	اسحاق بن راشد الجزري
٦٦	اسحاق بن راهويه التميمي
١٧٥	أبو اسحاق السبيعي : عمرو بن عبد الله
١٧٤	اسرائيل بن يونس السبيعي
٥١	الاسفرائيني : إبراهيم بن محمد
١٢٨	الإسماعيلي : محمد بن اسماعيل بن مهران
٣٧١	إسماعيل بن أبي أويس الأصبحي
١٧٦	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري
١٣٠	الاسنوي : محمد بن الحسن بن علي
١٩٩	الأسود بن يزيد النخعي
٣٨٣	أشهب بن عبد العزيز بن داود العامري
٧٢	الأصم : محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي

الاسم	الصفحة
الأعرج : عبد الرحمن بن هرمز	٢٠٧
أمير بادشاه : محمد أمين بن محمود	٢٢
ابن أمير الحاج : محمد بن محمد بن الحسن	١٨٨
أنس بن مالك بن النضر الأنصاري	١١٥
الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد	٨٤
أيوب بن أبي تيممة السخثياني	٣٨٧

(ب)

الباجي : سليمان بن خلف بن سعد	١٥٧
الباقلاني : محمد بن الطيب بن محمد	١٤٠
البخاري : عبد العزيز بن أحمد	١١٢
البخاري : محمد بن اسماعيل بن المغيرة	٦٩
ابن بدران : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى	٣٨١
بروع بنت واشق الرواسية	١١١
ابن برهان : أحمد بن علي	٦١
اليزدوي : علي بن محمد بن الحسن	٢١١
بسرة بنت صفوان القرشية	٨٣
البغوي : الحسين بن مسعود بن الفراء	٣٤٦
البقاعي : إبراهيم بن عمر بن حسن	١٧٢
أبو بكر الصديق : عبد الله بن عثمان التميمي	٧٧
بكير بن عبد الله بن الأشج	٣٩٢
بلال بن رباح الحبشي	٣٩٨
البويطي : يوسف بن يحيى	٣٧٢
البيضاوي : عبد الله بن عمر بن محمد	١٤٠
البيهقي : أحمد بن الحسين بن علي	٨٨

(ت)

١٧٨	ابن التركماني : علي بن عثمان المارديني
٨٨	الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة
٢٣	التلمساني : محمد بن أحمد بن علي
٢٢٣	التهانوي : ظفر أحمد بن لطيف
١٥٠	ابن تيمية : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام

(ث)

٢٦١	ثابت بن الوليد بن عبد الله
٢٩٤	ثور بن يزيد الكلاعي
١٥٧	أبو ثور : ابراهيم بن خالد الكلبي

(ج)

٨٤	جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري
٢٦٢	جابر بن يزيد الجعفي
٧١	الجبائي : محمد بن عبد الوهاب
٣٤١	جبير بن مطعم بن عدی القرشي
١٥٥	ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز
٢١١	الجصاص : أحمد بن علي الرازي
١٧٨	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين
١٦١	ابن جماعة : محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز
٥٢	الجويني : عبد الملك بن عبد الله

(ح)

١٢٨	أبو حاتم : محمد بن ادريس الرازي
٥٣	ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر
٢٤٧	الحارث بن محمد بن أبي أسامة
١٦١	الحاكم : محمد بن عبد الله النيسابوري
٦٦	ابن حامد الحنبلي : الحسن بن حامد بن علي البغدادي
١٦٠	ابن حبان : محمد بن حبان التميمي
٨٤	أم حبيبة : رملة بنت أبي سفيان
٢١٣	الحجاج بن يوسف الثقفي
٩٧	ابن حجر : أحمد بن علي بن محمد العسقلاني
٨٥	حذيفة بن اليمان العبسي
٥٤	ابن حزم : علي بن أحمد بن سعيد
٢٨٩	أبو حسان الأعرج : مسلم بن عبد الله الأعرج
١٥١	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري
٢٦	أبو الحسن الأشعري : علي بن اسماعيل
٢٤٠	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب
١٦٢	أبو الحسين البصري : محمد بن علي بن الطيب
١٦١	أبو الحسن بن القطان : علي بن محمد
٢٤٨	أبو الحسين بن النقور : أحمد بن محمد
٣٢٢	الحكم بن عتيبة الكندي
٣٨٤	الحكيم الترمذي : محمد بن علي بن الحسن
٤٠٠	حماد بن زيد بن درهم الأزدي
١٦٨	حماد بن سلمة الربعي
١٠٩	حمل بن مالك بن النابغة الهذلي
٢٨٦	الحميدي : محمد بن أبي نصر

الصفحة

الاسم

١٩٢	ابن الحنبلي : محمد بن إبراهيم بن يوسف
٥٥	أبو حنيفة : النعمان بن ثابت بن زوطي
٣٧١	حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي

(خ)

٤٢٦	خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي
٢٧٣	الخرباق السلمي
١٢٨	ابن خزيمة : محمد بن اسحاق
٥٢	أبو الخطاب : محفوظ بن أحمد الكلوذاني
١٥٦	الخطابي : حمد بن محمد بن إبراهيم
١٣٩	الخطيب البغدادي : أحمد بن علي بن ثابت
١٥٨	الخلال : أحمد بن محمد بن هارون
٥٥	ابن خويزمنداد : محمد بن أحمد بن عبد الله

(د)

٩٤	الدارقطني : علي بن عمر بن أحمد
٥٦	داود بن علي بن خلف الظاهري
٧١	ابن داود : محمد بن داود بن علي الظاهري
١٥١	أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني
٢١١	الدبوسي : عبد الله بن عمر
٢٧٧	الدراوردي : عبد العزيز بن محمد
١٢٤	ابن دقيق العيد : محمد بن علي القشيري
٣٩٠	ابن أبي الدم : إبراهيم بن عبد الله الهمداني

(ذ)

- ١٠٤ ابن أبي ذئب : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة
 ١٥٢ الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان التركماني

(ر)

- ٥٣ الرازي : محمد بن عمر بن الحسين
 ٣٤٧ الرافعي : عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم
 ٣٥٧ الرامهرمزي : الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد
 ٣٥٧ الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي
 ٨٦ ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي
 ٤٠٨ رجاء بن حيوة بن جرول الكندي
 ٢٢٣ ابن رجب : عبد الرحمن بن أحمد
 ٢٥٢ الروياني : محمد بن هارون

(ز)

- ٤١٤ الزبيدي : محمد بن الوليد بن عامر
 ٧٩ الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي
 ١٢٨ أبو زرعة الرازي : عبيد الله بن عبد الكريم القرشي
 ٥٣ الزركشي : محمد بن عبد الله بن بهادر
 ٣٦٤ الزعفراني : الحسن بن محمد بن الصباح
 ١٩٩ زفر بن الهذيل العنبري
 ٢٨١ زكريا بن محمد الأنصاري
 ٢٢ الزنجاني : محمود بن أحمد بن محمود
 ٢٠٧ أبو الزناد : عبد الله بن ذكوان
 ٩٦ الزهري : محمد بن مسلم بن شهاب

الصفحة

الاسم

١٥٥	زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني
٣٠٣	زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري
٨٧	زيد بن خالد الجهني
٢١١	أبو زيد الدبوسي : عبد الله بن عمر
٢٢٩	الزيلي : عبد الله بن يوسف

(س)

٣٥٧	الساجي : زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن
٢٣	ابن الساعاتي : أحمد بن علي بن ثعلب
٢١٣	سالم بن عبد الله بن عمر
١٤٠	ابن السبكي : عبد الوهاب بن علي
١٨٤	السخاوي : محمد بن عبد الرحمن بن محمد
٢٦٤	سراج الدين الهندي : عمر بن اسحاق الهندي
٤٦	السرخسي : محمد بن أحمد بن سهل
٨٤	سعد بن أبي وقاص الزهري
٢١٥	سعد القرظ : سعد بن عائذ
٨٦	سعيد بن جبير بن هشام الأسدي
٢٣٩	سعيد بن عبد الرحمن المخزومي
٤١٧	سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى التنوخي
١٠٤	سعيد بن المسيب المخزومي
١٥٤	سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني
٨٦	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري
١٥٨	سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي
٨٨	أم سلمة : هند بنت أبي أمية بن المغيرة
١٦٨	ابن أبي سلمة : عبد العزيز بن عبد الله

الاسم	الصفحة
سليمان بن حرب الأزدي	٢٤٦
سليمان بن عبد الملك بن مروان الأموي	١٥٦
ابن السمعاني : منصور بن محمد بن عبد الجبار	٥٢
سهل بن سعد بن مالك الساعدي	٣٠١
سهيل بن أبي صالح المدني	٢٦٩
سويد بن سعيد بن سهل الهروي	٣١٧
ابن سيرين : محمد بن سيرين الأنصاري	٩٥
السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر	١٣٠

(ش)

الشاشي : إسحاق بن إبراهيم	١٩
الشافعي : محمد بن ادريس بن العباس	٥٥
شبابة بن سوار الفزاري	٢٨٩
شجاع بن الوليد بن قيس السكوني	٣٣٢
شريح بن الحارث بن قيس الكندي	١٠٤
شريك بن عبد الله النخعي	١٧٤
ابن شعبان : محمد بن القاسم بن شعبان المصري	٣٢٩
شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي	١٧٥
الشعبي : عامر بن شراحيل الكوفي	١٠٤
شعيب بن أبي حمزة الأموي	٤١٤
الشنقيطي : محمد الأمين بن محمد المختار	٧٠
الشوكاني : محمد بن علي بن عبد الله الصنعاني	٧٣
أبو الشيخ الأصبهاني : عبد الله بن محمد بن جعفر	٣٦١
الشيرازي : إبراهيم بن علي	٥١
ابن أبي شيبة : عبد الله بن محمد	١٢٨

(ص)

١٥٤	صالح بن أبي الأخضر اليمامي
٢٤٧	صالح جزرة : صالح بن محمد بن عمرو الأسدي
٣٢٢	الصالح المري : صالح بن بشير القاريء
٤١٩	صالح مولى التوأمة : صالح بن نبهان المدني
٢٣	صدر الشريعة : عبد الله بن مسعود
٢٤	صديق حسن خان : محمد بن علي بن حسن
١٢٥	ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري
٢٥٥	الصنعاني : محمد بن اسماعيل الحسيني
٢٥٢	الصيرفي : محمد بن عبد الله البغدادي

(ض)

١٠٨	الضحاك بن سفيان بن عوف الكلابي
٢٣١	الضحاك بن عثمان بن عبد الله الأسدي
٣٥١	ضمام بن ثعلبة السعدي

(ط)

٣٦٢	أبو طاهر الدباس : محمد بن محمد بن سفيان
٢٢٠	ابن طاهر : محمد بن طاهر المقدسي
٩٥	طاووس بن كيسان اليماني
١٤٧	الطيري : محمد بن جرير بن يزيد
٩٤	الطحاوي : أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي
٢١٦	طلحة بن عبد الله بن عوف
٧٩	طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي
٨٦	طلق بن علي بن عمرو الربعي

الاسم	الصفحة
الطوفي : سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم	٣٧٧
الطبيي : الحسين بن محمد بن عبد الله	٢٥١

(٤)

عائشة بنت أبي بكر بن عثمان القرشية	٨٠
عاصم الأحول : عاصم بن سليمان الأحول	١٥٢
أبو عاصم النبيل : الضحاك بن مخلد الشيباني	٣٥٠
أبو العالية الرياحي : رفيع بن مهران الرياحي	٨١
عامر بن صالح بن عبد الله	٢٦١
عباد بن بشر بن قيطي الأنصاري	٣٤٧
ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله بن محمد النمري	٦٢
عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار	٢٨١
عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني	٢٨٩
عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري	٧٩
عبد الرحمن بن مهدي البصري	١٦٤
عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني	٣٠٥
ابن عبد الشكور : محب الله بن عبد الشكور الهندي	٣١١
عبد الكريم بن أبي المخارق البصري	٢٦٠
عبد الله بن أبي بكر بن الحارث	١٦٩
عبد الله بن جحش بن رباب الأسدي	٣٦٠
عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي	٣٦٩
عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي	٦٩
عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي	٨٣
عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي	٨٧
عبد الله بن عوف البصري	١٩٧

الاسم	الصفحة
عبد الله بن المبارك الحنظلي	٢١٥
عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب	٢٤٠
عبد الله بن محمد الفرهياني	٢٤٧
عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي	٨٥
عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري	٣٥٧
عبيد الله بن عمر بن حفص العدوي	١٥٥
عبد الملك بن أبي بكر بن محمد بن حزم	١٦٩
عبد الملك بن حبيب السلمي	٣٩٧
عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي	٩٨
عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت	١٧٨
عبد الوهاب بن علي البغدادي	٥١
عثمان بن عفان بن أبي العاص القرشي	٧٩
ابن عجلان : محمد بن عجلان القرشي	١٦٨
العجلي : أحمد بن عبد الله	٢٩٥
ابن عدي : عبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني	١٥٢
العراقي : عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم	١٢٥
عروة بن الزبير بن العوام الأسدي	٨٤
العز بن عبد السلام : عبد العزيز بن عبد السلام السلمي	٦١
ابن عساكر : علي بن أبي محمد الحسن	٣٢٧
عطاء بن أبي رباح القرشي	٩٦
أم عطية : نسيبة بنت الحارث	٢٠٨
عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري	١٩٨
علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي	٧٩
علي بن حرب بن محمد الطائي	٢٨٦
علي بن عبد العزيز المكي	٢٤٦

الاسم	الصفحة
علي القاري : علي بن سلطان الهروي	١٩٢
علي بن مجاهد الكابلي	٢٦١
العلائي : خليل بن كيكلي	١٦٥
ابن عليّة : إبراهيم بن اسماعيل	٧٢
علقمة بن قيس النخعي	١٩٩
عمار بن ياسر بن عامر العنسي	٨٥
عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي	٨٦
عمران بن حطان السدوسي	٢٨٩
أبو عمران الجوني : عبد الملك بن حبيب البصري	٣٩٦
عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي	٧٨
عمر بن نافع العدوي	٢٣١
عمرو بن دينار المكي الجمحي	٩٥
أبو عوانة : الوضاح بن خالد الشكري	١٧٥
عياض بن موسى اليحصبي	٣٤٤
عيسى بن أبان بن صدقة	٢٥
عيسى بن يونس السبيعي	٢٩٥
العيني : محمد بن أحمد بن موسى	٣٤٣

(غ)

الغزالي : محمد بن محمد بن أحمد	١٣٨
--------------------------------	-----

(ف)

فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية	١١١
أبو الفرج : عمرو بن محمد الليثي	٢٢١
الفضل بن دكين بن حماد الطلحي القرشي	٢٤٦

الاسم	الصفحة
الفناري : محمد بن حمزة بن محمد	٣١٨
ابن فورك : محمد بن الحسن	٥٢

(ق)

القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي	٤٠٨
ابن القاسم : عبد الرحمن بن القاسم المصري	٣٦٤
القاشاني : محمد بن اسحاق	٧١
قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي	٣٧١
أبو قتادة : الحارث بن ربعي السلمى	٤١٥
ابن قدامة : عبد الله بن أحمد بن محمد	١٠٥
القراقي : أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن	١٣٠
ابن القشيري : عبد الرحيم بن عبد الكريم	٢٢٠
القفال الشاشي : محمد بن علي بن اسماعيل	٢٥٢
أبو قلابة : عبد الله بن زيد الأزدي	٤٠٠
قوام الدين الكاكي : محمد بن محمد بن أحمد السنجاري	٢٦٤
ابن القيم : محمد بن أبي أيوب بن سعد	٥٥

(ك)

ابن كثير : اسماعيل بن عمر بن ضوء البصري	١٨١
الكرائيسي : الحسين بن علي بن يزيد	٥٤
الكرخي : عبيد الله بن الحسن بن دلال	٧٦
كريب بن أبي مسلم الهاشمي	٢٣٩

(ل)

١١٦

ابن أبي ليلى : عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري

٩٦

الليث بن سعد بن عبد الرحمن

(م)

١٩

الماتريدي : محمد بن محمد بن محمود

٤١٩

ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني

٣١٥

المازري : محمد بن علي بن عمر

٥٥

مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي

٧٢

الماوردي : علي بن محمد بن حبيب

٥٤

المحاسبي : الحارث بن أسد

٣٨٩

المحاملي : محمد بن أحمد بن القاسم

٢٦٥

المحلي : محمد بن أحمد بن محمد

١٦٩

محمد بن أبي بكر بن حزم

١٥٥

محمد بن أبي حفصة ميسرة البصري

١١٦

محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني

٣٥٠

محمد بن سلام بن عبيد الله السلمي

٧٧

محمد بن مسلمة بن خالد الأوسي

٣٤٣

محمود بن الربيع بن سراقه الأنصاري

١٢٨

ابن المديني : علي بن عبد الله بن جعفر السعدي

٨٤

المرزباني : محمد بن عمران بن موسى

١٩

المروزي : إبراهيم بن أحمد بن اسحاق

٣٧١

المروزي : محمد بن نصر

٣٦٢

المروروذي : حسين بن محمد بن أحمد

٣٧٢

المزني : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل

الصفحة

الاسم

٣٤٢	المزى : يوسف بن عبد الرحمن القضاعي
٣٢٢	مسلم بن ابراهيم الأزدي
١٢٦	مسلم بن الحجاج القشيري
٣٥٠	أبو مسهر : عبد الأعلى بن مسهر الغساني
١٠٧	معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري
١٥٥	معمر بن راشد الأزدي
٢٦٢	مغلطاي بن قليج بن عبد الله
٧٨	المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي
٢٥٥	ابن مفلح : محمد بن مفلح المقدسي
٢١٤	مكحول بن أبي مسلم الهذلي
٨٠	ابن أبي مليكة : عبد الله بن عبيد الله
٢٢	ابن ملك : عبد اللطيف بن عبد العزيز
٢٥١	ابن الملقن : عمر بن علي بن أحمد
١٧٦	المنبجى : علي بن أبي يحيى زكريا الأنصاري
١٩٩	ابن المنذر : محمد بن ابراهيم
٣٠٧	المنذري : عبد العظيم بن عبد القوي
٣٨٩	منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي
٢٨٧	أبو منصور : عبد القاهر بن طاهر
٣٢١	المنهال بن عمرو الأسدي
٣٠٢	أبو موسى الأشعري : عبد الله بن قيس الأشعري
١٤	الميانجي : يوسف بن القاسم
١٨٣	ابن المواق : محمد بن يوسف العبدوسي

(ن)

١٠٣	نافع مولى ابن عمر
٢٥٥	ابن النجار : محمد بن أحمد بن عبد العزيز
١٥٩	النسائي : أحمد بن شعيب بن علي
١٨٥	النسفي : عبد الله بن أحمد بن محمود
٥٣	النظام : إبراهيم بن سيار بن هانيء
٢٤٢	النعمان بن بشير
٣٨٤	أبو نعيم الأصفهاني : أحمد بن عبد الله بن أحمد
١٣٨	أبو نصر بن الصباغ : عبد السيد بن محمد
٧٢	النهراوني : الحسن بن عبيد الظاهري
٦١	النووي : يحيى بن شرف بن مري

(هـ)

١٥٨	أم هانيء : فاختة بنت أبي طالب
٨٤	أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي
٢٤٠	هشام بن عروة بن الزبير
٢٤٧	هشام بن عمار السلمي
٤١٥	همام بن منبه بن كامل الصنعاني
١٤٤	ابن الهمام : محمد بن عبد الواحد السيواسي
٢٦١	الهيثمي : علي بن أبي بكر بن سليمان

(و)

٢٦٢	الواقدي : محمد بن عمر بن واقد
١٨٤	ابن الوزير : محمد بن إبراهيم الحسني
٣٥٠	وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي
٣٨٢	الوليد بن بكر بن مخلد العمري

الصفحة

الاسم

(ي)

١٦٥	يحيى بن سعيد القطان
١٦٥	يحيى بن معين المدني
٣٥٥	يحيى بن يحيى بن بكر التميمي
٢٩٢	ابن يزيد المقرئ : عبد الله
٣٠٤	يزيد بن هارون بن زاذان السلمي
٢٤٦	يعقوب بن ابراهيم
٥١	أبو يعلى : أحمد بن علي بن المثنى
١٣٤	أبو يوسف : يعقوب بن ابراهيم الأنصاري
١٧٤	يونس بن أبى اسحاق الهمداني السبيعي

فهرس المراجع

- * القرآن الكريم .
- * الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج : عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٥ هـ .
- * الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة : محمد عبد الحي اللكنوي تعليق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط / الثانية ، القاهرة ١٤٠٤ هـ .
- * الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان : علي بن بلبان الفارسي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٨ هـ .
- * الاحكام في أصول الأحكام : علي بن محمد الآمدي ، تعليق : عبد الرزاق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٢ هـ .
- * الاحكام في أصول الأحكام : علي بن حزم الأندلسي ، تحقيق : أحمد شاكر ، مطبعة العاصمة ، القاهرة ، الناشر : زكريا علي يوسف .
- * الاستذكار : يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، لجنة احياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٣٩١ هـ .
- * الاصابة في تمييز الصحابة : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار العلوم الحديثة ، ط / الأولى ١٣٢٨ هـ ، وبهامشه كتاب الاستيعاب .
- * الأعلام : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط / السابعة ١٩٨٦ م .
- * الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار : محمد بن موسى الخازمي ، تحقيق : د. عبد المعطى أمين قلعجي ، دار الوعي ، حلب ، ط / الأولى ١٤٠٣ هـ .
- * الاقتراح في بيان الاصطلاح : تقي الدين ابن دقيق العيد ، تحقيق : قحطان الدوري ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ط / ١٤٠٢ هـ .

- * الأقوال الأصولية للإمام أبي الحسن الكرخي : د. حسين خلف الجبوري ، مطابع الصفا ، مكة ، ط / الأولى ١٤٠٩ هـ .
- * الامناع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع : عياض بن موسى اليحصبي ، تحقيق : أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ط / الثانية ١٣٩٨ هـ .
- * الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين : د. نور الدين عتر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٨ هـ .
- * الأم : محمد بن ادريس الشافعي ، تحقيق : محمد زهري النجار ، دار المعرفة ، بيروت .
- * الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : علي بن سليمان المرداوي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ط / أولى ١٣٧٦ هـ .
- * أبو حنيفة حياته وعصره - آراؤه وفقهه : محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، ط / الثانية ١٣٦٩ هـ .
- * أثر الأدلة المختلفة فيها في الفقه الاسلامي : د. مصطفى البغا ، دار الامام البخاري ، دمشق .
- * إجابة السائل شرح بغية الآمل : محمد بن إسماعيل الصنعاني ، تحقيق : حسين السياغي ، د. حسن الأهدل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٨ هـ .
- * إجمال الاصابة في أقوال الصحابة : خليل بن كيكليدي العلائي ، تحقيق : محمد سليمان الأشقر ، جمعية احياء التراث الاسلامي ، الكويت ، ط / الأولى ١٤٠٧ هـ .
- * إحكام الفصول في أحكام الأصول : أبو الوليد الباجي ، تحقيق : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٧ هـ .
- * أخبار أبي حنيفة وأصحابه : حسين علي الصيمري ، ادارة ترجمان السنة ، باكستان ، ط / الثالثة ١٤٠٢ هـ .

* اختصار علوم الحديث : اسماعيل بن عمر بن كثير ، المطبوع مع الباعث الحثيث .

* ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق : يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : عبد الباري السلفي ، دار البشائر الاسلامية ، ط / الأولى ١٤٠٨ هـ .

* ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط / الأولى ١٣٥٦ هـ .
* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الألباني ، بإشراف محمد زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، ط / الأولى ١٣٩٩ هـ .

* أسباب اختلاف المحدثين : خلدون الأحذب ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ط / الثانية ١٤٠٧ هـ .

* أسد الغابة في معرفة الصحابة : علي بن محمد بن الأثير ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، توزيع دار الباز .

* أصول الحديث علومه ومصطلحه : د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، ط / الرابعة ١٤٠١ هـ .

* أصول السرخسي : محمد بن أحمد السرخسي ، تحقيق : أبو الوفا الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت .

* أصول الفقه الاسلامي : د. وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق ط / الأولى ١٤٠٦ هـ .

* أصول الفقه : محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي .

* أصول الفقه وابن تيمية : د. صالح بن عبد العزيز آل منصور ، دار النصر للطباعة الاسلامية ، مصر ، ط / الثانية ١٤٠٥ هـ .

* إعلاء السنن : ظفر أحمد التهانوي ، تحقيق : محمد تقي عثمان ، ادارة القرآن والعلوم الاسلامية ، باكستان .

- * إعلام الموقعين عن رب العالمين : محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،
تعليق : طه عبد الرؤوف سعيد ، دار الجليل ، بيروت .
- * الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : أحمد محمد شاكر ،
دار التراث ، القاهرة ، ط/الثالثة ١٣٩٩ هـ .
- * البحر المحيط في أصول الفقه : محمد بن بهادر الزركشي ، تحرير :
د. عمر الأشقر ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت ، ط/الأولى
١٤٠٩ هـ .
- * بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : أبو بكر بن مسعود الكاساني ،
دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط/الثانية ١٤٠٢ هـ .
- * بداية المجتهد ونهاية المقتصد : محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ،
تحقيق : محمد سالم وشعبان محمد ، مكتبة الفجالة ، القاهرة ، ط/١٣٩٤ هـ .
- * البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي الشوكاني
مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .
- * البدعة وأثرها في الدراية والرواية : عائض بن عبد الله القرني ،
جمع وترتيب : خالد بن محمد الأنصاري ، دار الطرفين ، الطائف .
- * البرهان في أصول الفقه : عبد الملك بن عبد الله الجويني ، تحقيق :
د. عبد العظيم الديب ، دار الأنصار ، القاهرة ، ط/الثانية ١٤٠٠ هـ .
- * بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : محمود بن عبد الرحمن
الأصفهاني ، تحقيق : د. محمد مظهر بقا ، دار المدني ، جدة ، ط/الأولى
١٤٠٦ هـ .
- * التاريخ الكبير : محمد بن اسماعيل البخاري ، دار الباز للنشر
والتوزيع .
- * تاريخ بغداد : أحمد بن علي البغدادي ، دار الكتب العلمية ،
بيروت .
- * التبصرة في أصول الفقه : إبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق : د.
محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، ط/الثانية ١٤٠٣ هـ .

- * التبصرة والتذكرة : عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز .
- * تبين الحقائق شرح كثر الدقائق : عثمان بن علي الزيلعي ، توزيع المكتبة الامدادية ، باكستان .
- * تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحة : خليل بن كيكليدي العلائي ، تحقيق : د. عبد الرحيم القشقرى ، دار العاصمة ، الرياض ، ط/الأولى ١٤١٠ هـ .
- * تخريج الفروع على الأصول : محمود بن أحمد الزنجاني ، تحقيق : د. محمد أديب صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/الرابعة ١٤٠٧ هـ .
- * تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر ، بيروت ، ط/١٣٨٥ هـ .
- * تذكرة الحفاظ : محمد بن أحمد الذهبي ، دار إحياء التراث العربى .
- * ترتيب مسند الشافعي : محمد عابد السندي ، تصحيح : يوسف الزواوي ، عزت العطار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١٣٧٠ هـ .
- * ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي : عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط/الثانية ١٤١٢ هـ .
- * تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الله هاشم المدني ، دار المحاسن للطباعة ، ط/١٣٨٦ هـ .
- * تقريب التهذيب : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عوامة ، دار الرشيد ، حلب ، ط/الأولى ١٤٠٦ هـ .
- * تقريب النواوي المطبوع مع تدريب الراوي : يحيى بن شرف النووي .
- * التقرير والتحبير شرح التحرير : ابن أمير الحاج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/الثانية ١٤٠٣ هـ .

* التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق : عبد الرحمن عثمان ، دار الفكر ، بيروت .
* التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الله هاشم المدني ، المطبعة العربية ، باكستان .

* التمهيد في أصول الفقه : أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني ، تحقيق : د. محمد بن علي بن ابراهيم ، دار المدني ، جدة ، ط / الأولى ١٤٠٦ هـ .
* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق : مصطفى العلوي ، محمد البكري ، المركز الاسلامي للطباعة ، ط / ١٣٨٧ هـ .

* تنقيح الأنظار المطبوع مع توضيح الأفكار : محمد بن ابراهيم بن الوزير الصنعاني .

* تهذيب سنن أبي داود المطبوع مع مختصر السنن للمنذري : ابن قيم الجوزية ، تحقيق : أحمد شاكر ، محمد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت .
* تهذيب التهذيب : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٤ هـ .

* توجيه النظر إلى أصول الأثر : طاهر الجزائري الدمشقي ، دار المعرفة ، بيروت .

* توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : محمد بن اسماعيل الصنعاني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط / الأولى ١٣٦٦ هـ .

* تيسير التحرير : أمير بادشاه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط / ١٣٥١ هـ .

* الثقات : محمد بن حبان البستي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ط / الأولى ١٣٩٣ هـ .

- * جامع الأصول في أحاديث الرسول : المبارك بن محمد بن الأثير ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ، ط / ١٣٨٩ هـ .
- * جامع بيان العلم وفضله : يوسف بن عبد البر القرطبي ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، ط / الثانية ١٤٠٢ هـ .
- * جامع التحصيل في أحكام المراسيل : خليل بن كيكليدي العلائي ، تحقيق : حمدي السلفي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٧ هـ .
- * الجرح والتعديل : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ط / الأولى ١٣٧١ هـ .
- * الجرح والتعديل : أبو لبابة حسين ، دار اللواء ، الرياض ، ط / الثانية ١٤٠٣ هـ .
- * جمع الجوامع : عبد الوهاب بن السبكي ، المطبوع مع شرح المحلي وحاشيته البناني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط / الثانية ١٣٥٦ هـ .
- * جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل : محمد عبد العظيم المنذري ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب ، ط / الأولى ١٤١١ هـ .
- * الجوهر النقي : علي بن عثمان بن التركماني المطبوع بذييل السنن الكبرى للبيهقي .
- * الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر : محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق : د. حامد عبد المجيد ، د. طه الزيني ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ١٤٠٦ هـ .
- * حاشية لقط الدرر بشرح متن فحبة الفكر : عبد الله بن حسين العدوي ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ط / الأولى ١٣٥٦ هـ .
- * حاشية ابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار : محمد أمين ابن عابدين ، مطبعة البابي الحلبي ، ط / الثانية ١٣٨٦ هـ .
- * حاشية التفتازاني على مختصر المنتهى لابن الحاجب : سعد الدين التفتازاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٣ هـ .

- * حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : محمد عرفة الدسوقي ، دار
احياء الكتب العربية .
- * الحديث المرسل حجته وأثره في الفقه الاسلامي : د. محمد حسن
هيتو ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٩ هـ .
- * الحطة في ذكر الصحاح الستة : صديق حسن خان ، تحقيق : علي
حسن الحلبي ، دار الجليل ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٨ هـ .
- * خبر الواحد وحجته : أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي ، رسالة
ماجستير بجامعة أم القرى ، كلية الشريعة عام ١٣٩٧ هـ .
- * الخلاصة في أصول الحديث : الحسين بن عبد الله الطيبي ، تحقيق :
صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٥ هـ .
- * دراسات في الحديث النبوي : د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب
الاسلامي ، بيروت ، ط / ١٤٠٥ هـ .
- * ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق : محمد بن أحمد الذهبي ،
تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ، ط / الثالثة
١٤٠٧ هـ .
- * ذيل تذكرة الحفاظ : أبو المحاسن الحسيني الدمشقي ، دار احياء
التراث العربي .
- * الذيل على طبقات الحنابلة : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب
الحنبلي ، دار المعرفة ، بيروت ، توزيع دار الباز .
- * الرسالة : محمد بن ادريس الشافعي ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار
التراث ، القاهرة ، ط / الثانية ١٣٩٩ هـ .
- * الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : محمد بن جعفر
الكتاني ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ، ط / الخامسة ١٤٠٦ هـ .
- * رسالة في أصول الحديث : علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : د. علي
زوين ، دار الرشد ، الرياض ، ط / الأولى ١٤٠٧ هـ .

- * الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : محمد عبد الحلي اللكنوي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ، ط / الثالثة ١٤٠٧ هـ .
- * روضة الناظر وجنة المناظر : عبد الله بن أحمد بن قدامة ، تحقيق : د. عبد العزيز السعيد ، مطابع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ط / الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- * زاد المعاد في هدي خير العباد : ابن القيم الجوزية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / السابعة ١٤٠٥ هـ .
- * السنن : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق : عزت الدعاس وعادل السيد ، دار الحديث ، بيروت ، ط / الأولى ١٣٨٨ هـ .
- * السنن : علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق : عبد الله هاشم المدني ، دار المحاسن للطباعة ، مصر .
- * السنن : محمد بن سورة الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط / الثانية ١٣٩٧ هـ .
- * السنن : أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٦ هـ .
- * السنن : محمد بن يزيد بن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- * السنن : عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق : عبد الله هاشم المدني ، الناشر : حديث أكاديمي ، باكستان ، ط / ١٤٠٤ هـ .
- * السنن الكبرى : أحمد بن الحسين البيهقي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ط / الأولى ١٣٥٤ هـ .
- * السنة حجيتها ومكانتها في الاسلام : د. محمد لقمان السلفي ، دار البشائر الاسلامية ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٩ هـ .
- * السنة قبل التدوين : د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ط / الخامسة ١٤٠١ هـ .

- * السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي : د. مصطفى السباعي ،
المكتب الاسلامي ، بيروت ، ط /الرابعة ١٤٠٥ هـ .
- * سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : شعيب
الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط /السابعة ١٤١٠ هـ .
- * شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : محمد مخلوف ، دار الفكر ،
دمشق .
- * شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول : أحمد بن
ادريس القرافي ، دار الفكر ، القاهرة ، ط /الأولى ١٩٧٣ م .
- * شرح الزرقاني على موطأ مالك : سيدي محمد الزرقاني ، دار الفكر ،
بيروت ، ط /١٤٠١ هـ .
- * شرح علل الترمذي : عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، تحقيق : نور
الدين عتر ، دار الملاح للطباعة والنشر ، ط /الأولى ١٣٩٨ هـ .
- * شرح عضد الملة على مختصر ابن الحاجب : عضد الملة والدين ،
المطبوع مع حاشية التفتازاني والجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
ط /الثانية ١٤٠٣ هـ .
- * شرح فتح القدير على الهداية : محمد بن عبد الواحد بن الهمام
الحنفي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط /الأولى ١٣٨٩ هـ .
- * شرح الكوكب المنير في أصول الفقه : محمد بن أحمد بن النجار ،
تحقيق : د. محمد الزحيلي ، د. نزيه حماد ، دار الفكر ، دمشق ، ط /١٤٠٠ هـ .
- * شرح المحلي على جمع الجوامع : محمد بن أحمد المحلي ، المطبوع
مع حاشية البناني ، مطبعة البابي الحلبي ، ط /الثانية ١٣٥٦ هـ .
- * شرح معاني الآثار : أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق : محمد
زهري النجار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط /الأولى ١٤٠٧ هـ .
- * شرح المنار : عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك ، دار سعادات ،
المطبعة العثمانية ، ط /١٣١٥ هـ .

- * شرح المنهاج للبيضاوى في علم الأصول : محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ، تحقيق : د. عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط/١٤١٠ هـ .
- * شرح مختصر الروضة : سليمان بن عبد القوى الطوفي ، تحقيق : د. عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/الأولى ١٤٠٨ هـ .
- * شرح النووى على صحيح مسلم : يحيى بن شرف النووي ، دار احياء التراث العربى ، بيروت ، ط/الثالثة .
- * شرح السنة : الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : زهير الشاويش ، شعيب الأرنؤوط ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، ط/الثانية ١٤٠٣ هـ .
- * شروط الأئمة الخمسة : محمد بن موسى الحازمي ، المطبوع مع شروط الأئمة الستة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/الأولى ١٤٠٥ هـ .
- * صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب والسنة : عيادة الكيسى ، دار القلم ، دمشق ، ط/الأولى ١٤٠٧ هـ .
- * صحيح البخاري : محمد بن اسماعيل البخاري ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط/الثالثة ١٤٠٧ هـ .
- * صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربى .
- * صفوة الصفوة : عبد الرحمن بن علي بن الجوزى ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ط/١٣٨٩ هـ .
- * طبقات الحنابلة : محمد بن الحسين بن الفراء الحنبلي ، دار المعرفة ، بيروت .
- * طبقات الحفاظ : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/الأولى ١٤٠٣ هـ .
- * طبقات الشافعية الكبرى : عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط/الثانية .

- * طبقات الفقهاء : إبراهيم بن علي الشيرازي ، تحقيق : د. احسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط / ١٩٧٠م .
- * الطبقات الكبرى : محمد بن سعد الواقدي ، دار صادر ، بيروت ، ط / ١٤٠٥هـ .
- * طبقات المدلسين : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : د. محمد زينهم محمد عزب ، دار الصحوة ، القاهرة ، ط / الأولى ١٤٠٧هـ .
- * طرح التثريب في شرح التقريب : عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، دار المعارف ، حلب .
- * العدة في أصول الفقه : أبو يعلى محمد بن الحسين الحنبلي ، تحقيق : د. أحمد بن علي سير المباركي ، ط / الثانية ١٤١٠هـ .
- * علل الحديث : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط / ١٤٠٥هـ .
- * علم الجرح والتعديل دراسة وتطبيق : د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف ، الدار السلفية ، الكويت ، ط / الأولى ١٤٠٨هـ .
- * عمدة القاريء شرح صحيح البخاري : محمود بن أحمد العيني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط / الأولى ١٣٩٢هـ .
- * غاية النهاية في طبقات القراء : محمد بن أحمد بن الجزري ، تحقيق ج. برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٠هـ .
- * فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي ، إدارة المساجد العسكرية ، القاهرة ، ط / ١٤٠٤هـ .
- * فتح الباري بشرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الدار السلفية ، مصر .
- * فتح الباقي على ألفية العراقي : زكريا الأنصاري ، المطبوع مع التبصرة والتذكرة .
- * فتح الغفار بشرح المنار : ابن نجم الحنفي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط / الأولى ١٣٥٥هـ .

- * الفتح المبين في طبقات الأصوليين : عبد الله مصطفى المراغي ، نشر
عبد الحميد حنفي ، ط / الثانية .
- * فتح المغيث شرح ألفية الحديث : محمد بن عبد الرحمن السخاوي ،
تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة ، ط / الثانية
١٣٨٨ هـ .
- * فصول البدائع في أصول الشرائع : محمد بن حمزة الفناري ،
ط / شيخ يحيى أفندي ، تركيا ١٢٨٩ هـ .
- * الفصول في الأصول : أحمد بن علي الجصاص ، تحقيق : د. عجيل
النشمي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط / الأولى ١٤٠٨ هـ .
- * الفقه الاسلامي وأدلتها : د. وهبة الزحيلي ، دار الفكر ، دمشق ،
ط / الثانية ١٤٠٥ هـ .
- * فقه السيرة : محمد الغزالي ، تخريج محمد ناصر الدين الألباني ،
مؤسسة عالم المعرفة ، بيروت ، ط / السابعة ١٩٧٦ م .
- * فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت : محب الله بن عبد الشكور ،
المطبوع مع المستصفى للغزالي .
- * الفهرست : محمد بن إسحاق بن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ،
ط / ١٣٩٨ هـ .
- * قاعدة في الجرح والتعديل : عبد الوهاب بن السبكي ، تحقيق : عبد
الفتاح أبو غدة ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط / الثالثة ١٤٠٠ هـ .
- * القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، مطبعة مصطفى
البابلي الحلبي ، مصر ، ط / الثانية ١٣٧١ هـ .
- * ابن قدامة وآثاره الأصولية : د. عبد العزيز بن عبد الرحمن
السعيد ، مطابع جامعة الامام محمد بن سعود ، الرياض ، ط / الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- * قفو الأثر في صفو علوم الأثر : محمد بن ابراهيم بن الحنبلي الحنفي
تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، ط / الثانية ١٤٠٨ هـ .

- * قواعد في علوم الحديث : ظفر التهانوي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط / الرياض الخامسة ١٤٠٤ هـ .
- * قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث : محمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، دار احياء الكتب العربية .
- * قواطع الأدلة في أصول الفقه : منصور بن محمد بن السمعاني ، تحقيق : عبد الله بن حافظ الحكمي ، رسالة دكتوراه من جامعة الامام محمد ابن سعود الاسلامية ، الرياض ، عام ١٤٠٩ هـ .
- * الكامل في ضعفاء الرجال : عبد الله بن محمد بن عدى الجرجاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط / الثالثة ١٤٠٩ هـ .
- * كشف القناع على متن الاقناع : منصور بن يونس البهوتي ، تعليق : هلال مصطفى هلال ، دار الفكر ، بيروت ، ط / ١٤٠٢ هـ .
- * كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة : علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / الثالثة ١٤٠٤ هـ .
- * كشف الأسرار على أصول فخر الاسلام البزدوي : عبد العزيز البخاري ، مطبعة الشركة العمانية العثمانية ، باكستان .
- * كشف الخفاء ومزيل الالباس : إسماعيل بن محمد العجلوني ، تحقيق : أحمد القلاش ، دار التراث الاسلامي ، القاهرة .
- * كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة ، ط / ١٩٤١م استانبول .
- * الكفاية في علم الرواية : أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط / الأولى .
- * لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ : ابن فهد المكي ، دار احياء التراث العربي .
- * لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي بن منظور ، دار المعارف ، بيروت .

- * لسان الميزان : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات ، بيروت ، ط / الثالثة ١٤٠٦ هـ .
- * اللباب في الجمع بين السنة والكتاب : علي بن أبي يحيى المنبجي ، تحقيق : د. محمد فضل المراد ، دار الشروق ، جدة ، ط / الأولى ١٤٠٣ هـ .
- * لمحات في أصول الحديث : د. محمد أديب صالح ، المكتب الاسلامی ، بيروت ، ط / الرابعة ١٤٠٥ هـ .
- * لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الاسلامية ، ط / الأولى ١٤٠٤ هـ .
- * مباحث في أصول الفقه الاسلامي : د. العيد خليل أبو عيد ، دار الفرقان ، ط / الثانية ١٤٠٧ هـ .
- * مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي : اصدار جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الخامس ، عام ١٤٠٢ هـ .
- * مجلة البحوث الاسلامية : اصدار الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ، الرياض ، العدد ٢٠ .
- * مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي ، مكتبة القدسي ، القاهرة .
- * المجموع شرح المذهب : يحيى بن شرف النووي ، تحقيق : محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الارشاد ، جدة .
- * المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : محمد بن حبان البستي ، تحقيق : محمود ابراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، ط / الأولى ١٣٩٦ هـ .
- * محاسن الاصطلاح : سراج الدين البلقيني ، المطبوع مع مقدمة ابن الصلاح .
- * المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، تحقيق : د. محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، ط / الثالثة ١٤٠٤ هـ .

* المحصول في علم أصول الفقه : محمد بن عمر الرازي ، تحقيق : د. طه جابر العلواني ، جامعة الامام محمد بن سعود ، الرياض ، ط / الأولى ١٣٩٩ هـ .

* المحلى : علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق : لجنة احياء التراث العربى دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

* مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر الرازي ، تحقيق : سميرة الموالي ، المركز العربى للثقافة والعلوم ، بيروت .

* مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة لابن القيم : محمد بن الموصلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٥ هـ .

* المختصر في علم الأثر : محمد بن سليمان الكافيجي ، تحقيق : د. علي زوين ، دار الرشد ، الرياض ، ط / الأولى ١٤٠٧ هـ .

* مختصر المنتهى الأصولي : عثمان بن عمر بن الحاجب ، المطبوع مع شرح العضد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / الثانية ١٤٠٣ هـ .

* مدخل إلى أصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامي : موسى ابراهيم الإبراهيم ، دار عمار ، الأردن ، ط / الأولى ١٤٠٩ هـ .

* مدخل إلى كتاب الاكليل : محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق : د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة .

* المدخل إلى مذهب أحمد : عبد القادر بن أحمد بن بدران ، تحقيق د. عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط / ١٤٠٥ هـ .

* المدخل في أصول الحديث : محمد بن عبد الله الحاكم ، المطبوع مع المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / ١٤٠٨ هـ .

* المدونة الكبرى : مالك بن أنس ، دار احياء التراث العربى .

* مذكرة أصول الفقه : محمد الأمين الشنقيطي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

- * المراسيل : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط /الأولى ١٤٠٨ هـ .
- * المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين :د. محمد العروسي عبد القادر ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، جدة ، ط /الأولى ١٤١٠ هـ .
- * المستدرك على الصحيحين : محمد بن عبد الله الحاكم ، دار المعرفة ، بيروت .
- * المستصفى من علم الأصول : محمد بن محمد الغزالي ، دار صادر ، ط /الأولى ١٣٢٢ هـ .
- * المسند : أحمد بن حنبل الشيباني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط /الثانية ١٣٩٨ هـ .
- * المسند : عبد الله بن الزبير الحميدي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، عالم الكتب ، بيروت .
- * المسند : أبو عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفرائيني ، دار المعرفة ، بيروت .
- * المسودة في أصول الفقه : آل تيمية ، مطبعة المدني ، مصر .
- * مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : أحمد بن أبي بكر البوصيري دراسة : كمال يوسف الحوت ، دار الحنان ، بيروت ، ط /الأولى ١٤٠٦ هـ .
- * المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمد الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- * المصنف : عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي المكتب الاسلامي ، بيروت ، ط /الثانية ١٤٠٣ هـ .
- * المصنف في الأحاديث والآثار : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، تحقيق : عبد الحلاق الأفغاني ، الدار السلفية ، الهند .
- * معالم السنن : حمد بن محمد الخطابي ، المطبوع مع سنن أبي داود .
- * المعتمد في أصول الفقه : أبو الحسين محمد بن علي البصري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط /١٤٠٣ هـ .

* معجم الطبراني الكبير : سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، ط/الثانية .

* معرفة الثقات : أحمد بن عبد الله العجلي ، بترتيب : الهيثمي والسبكي ، تحقيق : عبد العليم البستوي ، دار المدني ، القاهرة ، ط/الأولى ١٣٨٨ هـ .

* معرفة السنن والآثار : أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : د. عبد المعطي قلنجي ، جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، ط/الأولى ١٤١١ هـ .

* معرفة علوم الحديث : محمد بن عبد الله الحاكم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/الثانية ١٣٩٧ هـ .

* المغني : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، عالم الكتب ، بيروت .

* المغني في أصول الفقه : عمر بن محمد الخبازي ، تحقيق : د. محمد مظهر بقا ، مركز البحث العلمي ، ط/الأولى ١٤٠٣ هـ .

* مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج : محمد الشريبي الخطيب ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط/١٣٧٧ هـ .

* مفتاح الأصول إلى بناء الفروع على الأصول : محمد بن أحمد المالكي التلمساني ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١٤٠٣ هـ .

* المفردات في غريب القرآن : الحسين بن محمد الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

* المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة : محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تصحيح : عبد الله محمد الصديق ، دار الأدب العربي ، القاهرة ، ط/١٣٧٥ هـ .

* مقاييس نقد متون السنة : د. مسفر غرم الله الدميني ، ط/الأولى

- * مقدمة ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح ، تحقيق : د. عائشة عبد الرحمن ، دار الكتب ، ط / ١٩٧٤م .
- * المنع في علوم الحديث : عمر بن علي بن الملقن ، تحقيق : جاويد أعظم عبد العظيم ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، كلية الدعوة عام ١٤٠٣هـ .
- * المنتقى شرح موطأ الامام مالك : سليمان بن خلف الباجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط / الأولى ١٣٢٠هـ .
- * المنحول من تعليقات الأصول : محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو ، دار الفكر ، دمشق ، ط / الثانية ١٤٠٠هـ .
- * منهاج السنة النبوية : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، مطابع جامعة الامام محمد بن سعود ، الرياض ، ط / الأولى ١٤٠٦هـ .
- * المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد : عبد الرحمن بن محمد العلمي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، مصر ، ط / الأولى ١٣٨٣هـ .
- * المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل : د. فاروق حمادة ، دار نشر المعرفة ، الرباط ، ط / الثانية ١٤٠٩هـ .
- * منهج النقد في علوم الحديث : د. نور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق ، ط / الثالثة ١٤٠١هـ .
- * المنهل الروي في مختصر علوم الحديث : محمد بن ابراهيم بن جماعة تحقيق : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / الأولى ١٤١٠هـ .
- * الموطأ : مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية ، مصر .
- * ميزان الاعتدال في نقد الرجال : محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

- * ميزان الأصول في نتائج العقول : محمد بن أحمد السمرقندي ، تحقيق : محمد زكي عبد البر ، مطابع الدوحة الحديثة ، ط/الأولى ١٤٠٤هـ .
- * نزهة النظر شرح غلبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مكتبة طيبة ، المدينة ، ط/١٤٠٤هـ .
- * نشر البنود على مراق السعود : عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/الأولى ١٤٠٩هـ .
- * نصب الراية لأحاديث الهداية : عبد الله بن يوسف الزيلعي ، دار الحديث ، مصر .
- * النقد عند المحدثين ولمحات من نشأته ومنهجه : عبد الله علي حافظ ، رسالة ماجستير من جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الشريعة عام ١٣٩١هـ .
- * النكت على ابن الصلاح : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق : د. ربيع بن هادي عمير ، دار الراية ، الرياض ، ط/الثانية ١٤٠٨هـ .
- * النكت على ابن الصلاح : محمد بن بهادر الزركشي ، تحقيق : زين العابدين بلافريج ، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية ١٤١٠هـ .
- * نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول : عبد الرحيم بن الحسن الآسنوي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/١٩٨٢م .
- * نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : محمد بن أحمد الرملي المنوفي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط/١٣٨٦هـ .
- * النهاية في غريب الأثر والحديث : المبارك بن محمد بن الأثير ، تحقيق : طاهر الزاوي ومحمود الطناحي ، دار الفكر ، بيروت .
- * نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار : محمد ابن علي الشوكاني ، دار القلم ، بيروت .
- * هدي الساري مقدمة بفتح الباري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الدار السلفية ، مصر .

- * هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : اسماعيل باشا البغدادي ، ط / ١٩٥١م ، استانبول .
- * الوجيز في أصول التشريع :
- * الوصول إلى الأصول : أحمد بن علي بن برهان البغدادي ، تحقيق د. عبد الحميد أبو زيد ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط / الأولى ١٤٠٤هـ .
- * وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

فهرس الموضوعات

الصفحة	
أ	المقدمة
١	جهود المحدثين والأصوليين في خدمة السنة النبوية
٨	نشأة علم المصطلح
١٥	أهميته
١٧	نشأة علم أصول الفقه
٢٥	مخالفة متأخري الأصوليين للمتقدمين في التأليف
٢٨	أهمية علم أصول الفقه
٢٩	أسباب الاختلاف بين المحدثين والأصوليين

الباب الأول : الخبر

	الفصل الأول : الخبر باعتبار وصوله إلينا
٣٨	المبحث الأول : تقسيم الخبر عند المحدثين والأصوليين
٣٩	خبر الواحد بين المحدثين والأصوليين
٤١	تعريف الخبر لغة واصطلاحاً
٤٢	تعريف السنة لغة واصطلاحاً
٤٤	تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا
٤٤	تعريف المتواتر لغة واصطلاحاً
٤٦	خبر الآحاد لغة واصطلاحاً
٤٨	موازنة بين التقسيمين
٥١	المبحث الثاني : ما يفيد خبر الواحد
٥٤	خبر الواحد إذا صح أفاد العلم بنفسه

الصفحة

٥٧ الأدلة والمناقشة
٦١ خبر الواحد العدل يفيد الظن فقط
٦٢ الأدلة والمناقشة
٦٤ الترجيح
٦٦ ثرة الخلاف
٧١ المبحث الثالث : العمل بخبر الواحد
٧٥ شروط العمل بخبر الواحد
٧٦ أولا : أن يكون خبر الواحد مماتعم به البلوى
٨٣ مسألة تطبيقية لخبر الواحد فيما تعم به البلوى
٩٠ ثانيا : خبر الواحد إذا عمل راويه بخلافه
٩٤ مسألة تطبيقية
٩٩ ثالثا : خبر الواحد إذا عمل أهل المدينة بخلافه
١٠٣ مسألة تطبيقية
١٠٧ رابعا : خبر الواحد إذا خالف القياس
١١٥ مسألة تطبيقية
١١٨ نتائج الفصل
١٢٠ الفصل الثانى : الخبر المقبول والخبر المردود
١٢٣ المبحث الأول : الحديث الصحيح
١٢٣ شروط الحديث الصحيح
١٣٠ بعض شروط الصحيح المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين .
١٣٠ (١) اشتراط فقه الراوى
١٣١ (٢) ضبط الراوى
١٣٢ (أ) متى يستحق الراوى ترك حديثه ؟
١٣٣ (ب) مدى تحقق ضبط الراوى
١٣٤ (ج) التحديث من الكتاب

الصفحة

١٣٥ سبب الاختلاف بين المحدثين والأصوليين
١٣٧ المبحث الثاني : الحديث المرسل
١٣٧ المرسل لغة واصطلاحاً
١٤٠ حكم المرسل
١٤٠ أولاً : مذهب المحدثين
١٤١ الأدلة
١٤٤ ثانياً : مذهب جمهور الأصوليين
١٤٤ الأدلة
١٤٦ ثالثاً : مذهب الشافعي
١٥٠ الترجيح
١٥١ مسائل تطبيقية في أثر الخلاف في المرسل
١٦٠ المبحث الثالث : تعارض الوصل والارسال
١٦٠ القول الأول : ترجيح الاتصال على الارسال مطلقاً
١٦٣ الأدلة
١٦٤ القول الثاني : الترجيح بحسب المرجحات
١٧١ المناقشة والترجيح
١٧٣ ثمرة الخلاف في تعارض الوصل والارسال
١٨١ المبحث الرابع : المجهول
١٨١ القسم الأول : مجهول العين
١٨١ حكمه
١٨٢ الأدلة
١٨٣ المجهول عند الحنفية
١٨٥ تحقيق مذهب الحنفية في مجهول العين
١٨٦ القسم الثاني : مجهول الحال
١٨٦ حكم روايته

الصفحة

١٨٧ الأدلة
١٨٧ مجهول الحال عند الحنفية
١٨٩ القسم الثالث : المستور
١٨٩ حكمه
١٩٤ خلاصة القول في المجهول
١٩٧ أمثلة تطبيقية
٢٠١ نتائج الفصل
٢٠٣ الفصل الثالث : الخير المشترك بين المقبول والمردود
٢٠٥ المبحث الأول : الموقف
٢٠٥ قول الصحابي فيما له حكم الرفع
 بعض الصيغ المختلف فيها بين المحدثين والأصوليين
٢٠٨ هل لها حكم الرفع أم لا ؟
٢١٤ أمثلة تطبيقية على قول الصحابي : أمرنا بكذا ، ومن السنة كذا
٢١٨ المبحث الثاني : زيادة الثقة
٢٢٠ الأقوال في المسألة
٢٢٠ القول الأول : إن زيادة الثقة مقبولة مطلقا
٢٢١ الأدلة
٢٢٣ القول الثاني : لاتقبل الزيادة من الثقة إذا انفرد بها مطلقا
٢٢٤ الأدلة
 القول الثالث : لا يحكم على الزيادة بحكم مطرد بل يرجح فيها
٢٢٦ بحسب المرجحات
٢٢٦ القول الرابع : الزيادة اذا كانت في مجلسين مختلفين فهي مقبولة
٢٢٧ المناقشة والترجيح
٢٣١ مسألة تطبيقية على زيادة الثقة

الباب الثانى

صفة من تقبل روايته ومن ترد
وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

٢٣٥	الفصل الأول : عدالة الراوي وكيفية ثبوتها
٢٣٧	المبحث الأول : العدالة
٢٣٧	تعريف العدالة لغة واصطلاحا
٢٤١	شروط العدالة
٢٤٥	من خوارم المروءة : أخذ الأجرة على التحديث
٢٥٠	المبحث الثانى : التعديل على الإبهام
٢٥١	المسألة الأولى : التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل
٢٥٥	المسألة الثانية : رواية الثقة عن راو سماه هل تعتبر تعديلا له
٢٦٣	المبحث الثالث : إنكار الأصل رواية الفرع
٢٦٣	الصورة الأولى : إذا نفى المروى عنه الحديث نفيا جازما
٢٦٧	الصورة الثانية : إذا قال الراوي لأعرفه أو لأذكره
٢٦٧	القول الأول : الحديث حجة ويجب العمل به
٢٦٧	الأدلة
٢٦٩	القول الثانى : رد الرواية ولا يعمل بها
٢٧٠	الأدلة
٢٧٣	الترجيح
٢٧٤	ثمره الخلاف فى مسألة انكار الأصل رواية الفرع
٢٧٩	المبحث الرابع : رواية المبتدع
٢٧٩	البدعة لغة واصطلاحا
٢٧٩	اقسام البدعة
٢٨٠	أولا : البدعة المكفرة

الصفحة

٢٨١ الأدلة
٢٨٣ التحقيق في مسألة المبتدع المكفر ببدعته
٢٨٣ ثانيا : البدعة المفسدة
	القول الأول : قبول روايتهم إذا لم يعرف منهم استحلال
٢٨٣ الكذب لنصرة مذهبهم
٢٨٤ الأدلة
٢٨٦ القول الثاني : رد رواية المبتدع مطلقا
٢٨٧ الأدلة
٢٨٨ القول الثالث : تقبل أخبار غير الدعاة منهم
٢٩٠ المناقشة والترجيح
٢٩٤ ثمرة الخلاف المترتبة على الخلاف في رواية المبتدع
	الفصل الثاني : الجرح والتعديل
٢٩٩ المبحث الأول : تعريف علم الجرح والتعديل ونشأته وأسبابه .
٢٩٩ الجرح لغة واصطلاحا
٢٩٩ العدالة لغة واصطلاحا
٣٠٠ نشأة علم الجرح والتعديل
٣٠٥ شروط الجرح والمعدل
٣٠٧ أسباب الجرح
٣٠٨ أولا : الأمور المتعلقة بالعدالة
٣٠٩ ثانيا : الأمور المتعلقة بالضبط
٣١١ المبحث الثاني : اشتراط العدد في الجرح والتعديل
	القول الأول : يكتفى بالواحد في الرواية جرحا وتعديلا
٣١١ بخلاف الشهادة
٣١٢ القول الثاني : لا يقبل في التزكية إلا قول رجلين
٣١٤ القول الثالث : يكتفى بالواحد في الرواية والشهادة

الصفحة

٣١٥ الترجيح
٣١٧	المبحث الثالث : الجرح والتعديل على الابهام بدون ذكر سببهما
	القول الأول : ان التعديل يقبل مبهما بدون بيان السبب
٣١٧ بخلاف الجرح فلا يقبل الا مفسرا
٣١٩ القول الثاني : لا يجب ذكر سبب التعديل والتجريح
٣٢١ المناقشة والتجريح
٣٢٥ المبحث الرابع : تعارض الجرح والتعديل
٣٢٧ القول الأول : الجرح مقدم على التعديل
٣٢٨ الأدلة
٣٢٨ القول الثاني : التعديل مقدم على الجرح
	القول الثالث : يتعارض الجرح والتعديل ولا يرجح أحدهما
٣٢٩ إلا بمرجح
٣٢٩ القول الرابع : يرجح بالأحفظ
٣٣٠ الترجيح
٣٣٢ مثال تطبيقي لتعارض الجرح والتعديل

الباب الثالث

الرواية وصفتها ومعرفة الرواة

٣٤١ الفصل الأول : طرق التحمل وصيغ الأداء
٣٤١ التحمل قبل وجود الأهلية
٣٤٣ السن الذي يصح فيه سماع الصغير
٣٤٥ رواية الصبي
٣٤٩ المبحث الأول : القراءة على الشيخ
٣٤٩ الطريق الأول : السماع من لفظ الشيخ

الصفحة

٣٤٩ الطريق الثاني : القراءة على الشيخ (العرض)
٣٥٠ حكمها
٣٥١ دليل العرض
٣٥٣	مسألة : هل القراءة على الشيخ مسلوحة للسمع من الشيخ أم لا؟
٣٥٣	القول الأول : العرض مساو للسمع في المرتبة
	القول الثاني : ترجيح القراءة على الشيخ على السمع من لفظه ٣٥٤
٣٥٤	القول الثالث : ترجيح السمع من لفظ الشيخ على العرض ...
٣٥٥ الترجيح
	مسألة : هل يجوز اطلاق لفظ (حدثني) أو (أخبرني) عند
٣٥٦ الرواية بها ، بدون تقييد ذلك بالقراءة ؟
٣٥٩ المبحث الثاني : الاجازة
٣٥٩ مذاهب العلماء في الرواية بالاجازة
٣٥٩ القول الأول : جواز الرواية بالاجازة
٣٦٠ الأدلة
٣٦١ القول الثاني : عدم جواز الرواية بالاجازة
٣٦٣ الأدلة
٣٦٤ تحقيق مذهب مالك والشافعي في الاجازة
٣٦٦ الترجيح
٣٦٧ المبحث الثالث : المناولة
٣٦٧ المناولة لغة واصطلاحاً
٣٦٧ أنواع المناولة :
٣٦٧ النوع الأول : المناولة المقرونة بالاجازة
٣٧٠ مسألة : هل المناولة حال محل السمع أم لا ؟
٣٧٦ النوع الثاني : المناولة المجردة عن الاجازة

الصفحة

٣٨١ كيفية العبارة في الرواية بالمناولة
٣٨٥ ثمرة الخلاف
٣٨٦ المبحث الرابع : المكاتبة
٣٨٦ النوع الأول : المكاتبة المقرونة بالإجازة
٣٨٧ النوع الثاني : المكاتبة المجردة عن الإجازة
٣٩١ كيفية الرواية بالمكاتبة
٣٩٤ المبحث الخامس : الوجادة والاعلام والوصية
٣٩٤ المطلب الأول : الوجادة
٣٩٤ الوجادة لغة واصطلاحاً
٣٩٥ حكم العمل بمقتضاها
٣٩٦ الألفاظ التي يروي بها من تحمل بالوجادة
٣٩٧ المطلب الثاني : الاعلام
٣٩٧ حكم الرواية به
٣٩٩ حكم العمل بمقتضاها
٤٠٠ المطلب الثالث : الوصية
٤٠٠ حكمها
٤٠٢ ثمرة الخلاف في طرق التحمل وصيغ الأداء
	الفصل الثاني : صفة الرواية ومعرفة الرواة
٤٠٥ المبحث الأول : رواية الحديث بالمعنى
٤٠٥ الأقوال في المسألة
٤٠٥ القول الأول : جواز رواية الحديث بالمعنى
٤٠٦ الأدلة
	القول الثاني : عدم جواز رواية الحديث بالمعنى في حديث
٤٠٧ رسول الله ﷺ ويجوز في غيره
٤٠٨ الأدلة

الصفحة

القول الثالث : جواز رواية الحديث بالمعنى إذا كان

٤١١ الراوي فقيها
٤١٣ الترجيح
٤١٤ أمثلة تطبيقية على رواية الحديث بالمعنى
٤٢١ المبحث الثاني : تعريف الصحابي
٤٢١ الصحابي لغة وفي العرف واصطلاحاً
٤٢٢ تعريف الصحابي عند المحدثين والأصوليين
٤٢٤ الأدلة
٤٢٧ الترجيح
٤٢٩ ثمرة الخلاف في الاختلاف في تعريف الصحابي
٤٣٢ الخاتمة
	الفهارس العامة :
٤٤٠	(١) فهرس الآيات
٤٤٣	(٢) فهرس الأحاديث
٤٤٦	(٣) فهرس الأعلام
٤٦٣	(٤) فهرس المراجع
٤٨٤	(٥) فهرس الموضوعات